

10.9

1 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100



10.3

A  
1  
1  
A  
A  
3  
Q  
S  
A  
Y  
b  
-1  
11  
A1  
A1  
31  
Q1  
S1  
A1  
Y1  
b1  
-A  
1A  
AA  
AA  
3A  
QA  
SA  
AA  
YA







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الحمد لله مستحق الحمد والشكر ومنزل اللطف والتعاضد والفضل والرفعة وفارج  
 الحمد وحمدته مع الحق واصحابه وواضع الباطل في اربابه الذي يورثنا العلم  
 بتسديده وسرح صباه الفقه بانه قد عمده على ما اقم علينا من النوفير والهداية  
 ونشكره على ما اهدى البين من المعرفة والدرية ويصلي على خاتم النبيين والصلوة على  
 اصحابه اجمعين ثم يتردد في القصد الامام الاطال الكبير رومان الله والديبر  
 الاسلام والمسلمين سلطان العالمين في الزرق والغرب بعمدة الله ورحمة الله السيد القصد  
 الامام الاطال الشهيد حاتم الدين رومان الله رحمه الله عليه مع ما لا يدرى من  
 علمه واطال خواب كل مسلمة الى صواب موثوق به او الى امام معتد عليه وفيه فان  
 صغر حجمها فنفذ مدي الكبير من الاجسام خفها وقد جمعت انما في حداد سني  
 وعفوان عري في صدر مري في الاما مرفع الى من سبال الوافعات انصا وصمت  
 اليها احاطا من الحاديات وجمعت انصا جعلا احاسي في مده مناي لمستند  
 وذكوت فيها احواب طاهر الرواية واصيف اليها من اوقات النواذر وما فاه ساقا و  
 الشايع وكان يقع في قلب الناس بعض الاحباب فقابلت التماسهم بالاطابة وشجعت  
 في هذا الجمع سعبا الله فهو المستعان في علمه الحكيم وان تحت الاما سبال الى الاما  
 علف في عمل من طب لرحب وسمي الجمع بالخيرة وبجبه بالعوايد الكثيره وكما  
 ان يصير في خيرة في الاخرة يوم يحيى العظام الماخرة فالموقع من كل من طالع  
 انه ان ينصوبه فليدع طامعه الخزان لم ينصوبه فليدعه فان الله تعالى  
 يقول وفي يوم نعلم علمنا ان الله تعالى ان يجعله لوجهه انه خير ما مول  
 واكم رسول منه والطفه

كتاب الطهارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 هذا الكتاب يشتمل على سبعة عشر فصلا الاول في الباء التي تحوز النجاسة

هذا الكتاب يشتمل على سبعة عشر فصلا الاول في الباء التي تحوز النجاسة

از طائفة النجاسة غير مبرئة انك فيها انسان او اعتل فيها جنة على عشاء  
 الراق انهم قالوا لا فرق بين النجاسة المبرئة وغير المبرئة فقالوا في غير المبرئة  
 موصا من الجانب الذي وقع فيه النجاسة كما موصا من الجانب الاخر لان الخوض  
 الكبير بمنزلة المالحاري والحواب في المالحاري على هذا الوجه ان كانت  
 النجاسة مبرئة لا موصا الذي وقعت فيه النجاسة وان كانت غير مبرئة موصا من  
 الجانب الذي وقعت فيه النجاسة كما موصا من الجانب الاخر لانه الخوض  
 الكبير الدليل على نجاسة هذا سله كالبشر الى بقدر ذكره ان جكا من  
 خمر اذا ارتقى في الغرات ورجل اسفل منه متوصا حازا لم يتغير احدا ومثاف  
 الماذاها هنا وكذلك فالوان في المالحاري ان كان الحار صفوفا وبوصا  
 خارج ذلك في الخوض الكبير ويصلي على هذا اذا غسل وجهه في خوض كبير  
 فسقط غسله ورحمته في الما فرفع الما من موضع الوضوء قبل التحرك قالوا  
 على قولك يوسف رحمه الله لا حوزا ما لم يحرك الما لان الذي وقع فيه ما  
 مستعمل والما المستعمل حرم عنده والى هذا القول بان سبال النجاسة  
 الامام ابو جعفر الاستر وسفي وغيره من مشايخ بخاري قال باحوا وجعله  
 كالمالحاري لانه الما توقع فيه لغوم البولي وان كان قد قرحه فغسل القرح  
 والدماعها او غسل النجاسة عن عضو من اعضائه او ثوبه او استحان في المساء  
 الحاري او الخوض الكبير فان تغير الما لا شك انه تجبر موضع الغير وان لم  
 يدخل فيه شبهة قوله يوسف رحمه الله فاذا كان على وسط النهر او دون او  
 شط الخوض اوردق قد سد ذلك واسقم فيه الما وهو مصل الخوض والتمه  
 الا ان جريان الخوض والنهر لا يظهر فيه فوضا رطبة في ذلك الموضع ان كان مقدار  
 ما فيه من الما من حيث الطول بلغ ذراعين ونصف لا يجوز الوضوء فيه فان كان دون  
 ذلك يجوز ان ذراعين ونصفا روع الما الكبير وهو عشرين وعشر وللرجل  
 الكا فلا يكون نجا للخوض والنهر غير انه ليس كبير حقيقته حتى يجوز الوضوء فيه

والنجاس

مطلقا

ع







الا ان شبه في موضع دخول الماء ووجهه وفي مقتدرات من الامه  
 الخواني رحمه الله عينا لما اذا كان حيا في حيز وكان يخرج الماء من اذن  
 كان يخرج في حوائضها حيزا ومستغني بالحركه وكان القاضي الامام رضى الله عنه  
 بن الحسن السعدي يقول في حوائض هذه الصور مطلقا عن تفصيل في الحوض  
 الصغير الذي يدخل المائيه من جانب ويخرج من جانب يكون هكذا وعليه العمى  
 لان هذا ما جاز فيجوز الوضوء به وعن الشيخ الامام الزاهد هذا ان من خفف نهر من  
 حوض صغير واخرى المائيه في النهر ونحو ذلك المائيه حال حيوانه فاختار ذلك المائيه  
 مكانا واستقر فيه فخر رجل اخر نهر من ذلك المكان واخرى المائيه ونحوه به  
 في حال حيوانه فاختار ذلك المائيه مكانا اخر ايضا ففعل رجل الثالث ذلك  
 جاز وضوءه لا يكل واحد منهم فاما في حال جريان الماء الجاري لا يكل  
 الحياه مالم يغير وعن الحسن بن زباد ما يدل على عدم حواجز وضوء الماء والثالث  
 فانه قال في حيز من حيز المائيه من احدى جانبيها ويدخل في الاخرى فوضوا فيها بينهما  
 حار والحر الذي يدخل فيها المائيه الساخر اذا كان معه ميزاب واحد ومعه  
 اذا و من ما يحتاج اليه وهو على طبع من وجود الماء ولا يتغير بذلك  
 ما اذا صنع حكم عن الشيخ الامام الراشد في الحسن هذا رحمه الله انه كان يقول  
 ما را حاضرا في قفايه حتى يصب المائيه في طرف من المزاب وهو سوراخي  
 المزاب وعند اطراف الاخر من المزاب اما طاهر مجتمع فيه المائيه فان الماء  
 للجمع يكون طاهرا ويطهرا لان استعماله جعل في حال جريانه والماء الجاري  
 لا يصير مستعملا استعماله ومن النتائج من انكر هذا القول وقال المائيه  
 انما لا يصير مستعملا اذا كان له مدد كالعين والسر وما اشبهه اما اذا لم يكن  
 له مدد يصير مستعملا والصحيح القول الاول بدليل مسله واقعات الطائفي  
 ان النهر اذا سدف من فوق فوضوا انسانا تجري في النهر فان همال لم ينق  
 للامد ومعه هذا جور الوضوء به عن علي بن يوسف رحمه الله في ناوله قول

قال في حيز النهر  
 اذا كان لا يصب  
 حار

التي عليه السلام اذا بلغ المائيه ان يكون عينا بغير وهو مقدار الناس وضج  
 ولما يعان بوضا رجل في بعاثه فلا يارب به نوع اخر  
 في الحاض والغدران والامار والاولى في العماوي قال العقيه ابو اللث  
 رحمه الله سمعت العقيه ابو جعفر حكى عن علي بن احمد عن نصر عن ابي  
 سلمان الجورجاني عن عبد الله بن المبارك رحمهم الله انه قال لا بأس  
 بان يتوضا في حوض كان عشرين في عشرين وهو ليس قال ابو سليمان  
 فابنت العراق وبالتحدا رحمه الله عن ذلك فقال هو كثير المر لا فاول  
 هذا قال العقيه به اخذ بعد هذا علي بن الحسن الرضعي انه يعتبر في ذلك  
 دراع الاراض وكان الشيخ الامام عبد الصكيم يعتبر في ذلك دراع المساحه  
 الحوض اذا كان اعلاه اقل من عشرين وعشرين وعشرين وعشرين او التروقيت  
 فيه حاسه لا شك انه حكم حاسه الا على فان تغل الماء ووجه المائيه في  
 عشرين او التروقيت فيه حاسه لا شك انه حكم حاسه الا على فصاعد لعل  
 حوز الوضوء فيه فقد قل لا حوز وقل حوز وهو لا شبهه في فادى اهل عرفه  
 غير كبير لا يكون فيه مائيه الصيف وروث فيه الناس والذواب ثم يلا في  
 الشنا ما يرفع عنه الناس الحمد فان كان الماء الذي يدخل العدر او لا يظ  
 على مطر الحوض فالما والمطر حوض وان كان الماء بعد ذلك لانه كلما دخل ما  
 جئا وان كان الماء الذي يدخل العدر او لا يشترط في مكان طاهر حتى  
 يصير عشرين في عشرين ثم يصب في الحاسه فالما والمطر طاهر لان الماء  
 صار كثيرا قبل ان يصب فلا يخفى بعد ذلك اتصال الحاسه به ومثل  
 هذه المسله صارت واقعه بخاري فانما المطر يتر على الحاسات واجتمع بعد  
 تمامها رجلا ودخل حوض حار وكان الحوض ملأنا وكان المطر الكثير من الحوض  
 فانفق فادى اليه ان الحوض لا يصب لان جميع ما المطر لا يصل بالماء الحوض بدفعه  
 واحده وانما يتصل بدفعات فالقدر الذي يصل بالماء الحوض اوله ما الحوض

ما رواه الرضا عليه السلام  
 اذا بلغ المائيه  
 الحوز

حيز

حيز



عليه غالب فلا يحسن بالخوض في ذلك في كل دفعه في رطم اليد ويستحق اذا  
كان الخوض كسر وقه خاسات فدخل الماء واستلأ قال اهل الحج والعمرة  
الكسر الحار هو جرح وقال الفقيه ابو جعفر المحمدي والعقده اسم على  
الحسن الرأى الحار الذي الكل ظاهروا به اخذ كثير من فقهاء حار في هذه الفقيه  
عبد الواحد مراراً وهكذا ان لغة الفقيه ابو بكر العياشي وكان يقول الماء الكثير  
في حكم الماء الحار واذا التلث الماء على وجه الحمد ما وهذا لو كان الماء على وجه  
الارض سواء كان الماء في الجدران كان من اهل الجدران الحمد  
كالسقف له ويكون وجوده والعدم بمنزله وان كان الماء متصلاً بالحمد بعد بعض  
المتأخر العبره للفقهاء فان كان الماء يمتص بعضه الى بعض لا يجوز الوضوء به  
وان كان لا يمتص جوار الوضوء به وبعضهم اعتبروا جمل الماء ان الكمال  
بعضه ببعض وعلى هذا الامر الواجب في المسارعة بعض المتأخر اعتبر الخوض  
في ذلك المكان اذا كان الماء متصلاً بالالواح وبعضهم اعتبروا جمل الماء وان  
لا يمتص جوار الوضوء به يقول جوار الوضوء في القبح محرم كما شددوا قال  
لان الماء يحوي تحت الحمد المتحرك للوضوء اذا كان في كثير الاخص بعضه  
الى بعض فوقع فيه خاسه لا خالوا انما ان كانت الخاسه مرسية او  
غير مرسية فان كانت مرسية لا يوضع من الجانب الذي وقعت فيه  
الجاسه وانما يتوصّل من اوجه اخرى كما في الماء الحار بعد هذا اختلف  
المتأخر قال بعضهم حرك الماء يده مقدار ما يحتاج اليه عند الوضوء  
والاستنقاء فان حركت الخاسه لم يستعمل الماء من ذلك الموضع وان  
لم تحرك لم يستعمل الماء من ذلك الموضع وقال بعضهم شجر حرك الخاسه  
مقدار حوض صغير وما وراه طاهر وقال بعضهم تحرك في ذلك ان  
وقع حركه ان الجاسه لم تخلص الى هذا الموضع توصلاً وشرب منه ويحس  
على هذا ما اذا اوصاه من مضغه ووجد فيها خاسه بعد الفراغ من الوضوء

ادخل الوضوء  
في القبح

والذي لا يجوز ذكره ما بالوضوء الخافي ان الماء اذا شرب وهو كثير ان شربه لم يقع  
الجاسه فيه لا يجوز الوضوء به وان لم يعلم جوار الوضوء به وان لم يعلم جوار الوضوء  
بجمله لا يعتبر بطول الملت سيل الفقيه احمد بن محمد عن الماء الذي يغير لونه لا وراق  
الواقعه فيه حتى يظهر لون الاوراق في الماء اذا رفع المائه حمل جوار الوضوء به فلا  
لا وراق جوار شربه وغسل الاشياء اما حار شربه وغسل الاشياء فلا طاهر  
واما عدم جوار الوضوء به لانه لما غلب عليه لون الاوراق صار مقيماً كما في الماء في  
وغیره وفي الاخير ذكره صلاه لا تلبس النوبه السيل اذا كان في الماء  
عليه طلبة وان كان الطين عالاً لا يجوز الوضوء به وعن ابي يوسف رحمه الله  
في الاماكن الصابون اذا كان خفيفاً قد غلب عليه الصابون لا يجوز الوضوء به كما في  
والفقيه عن هذا اذا طلع الميسر او البايخ في الماء فان غلب الماء حتى يغالب البايخ  
او الميسر لا يجوز الوضوء به والخاسه من يذهب الى يوسف رحمه الله ان كل ما خلط  
به شيء من الماء في يقصد من استعمال الماء وهو التطهير فالوضوء به جائز بشرط  
ان يغلب ذلك الشيء على الماء حتى لا يزدل في الصفه الاصلية وفي الروقه وذلك مثل  
الصابون والاشان وان كان ذلك المخلوط لا يناسب الماء فيما يقصد من استعمال  
الماء في بعض الروايات شرط قطع جوار الوضوء عليه ذلك الشيء كما في بعض الروايات  
لا يشترط وجه رحمه الله اعترضه حسن هذه المسائل منع جوار الوضوء عليه المخلوط  
الا ان بعضنا اشار الى الغلبه من تحت اللون وفي بعضها اشار الى الغلبه من تحت اللون  
اللون وفي بعضها اشار الى الغلبه من تحت الاجزاء الوضوء بالماء ان كان داخلياً  
يتقار جوار ولا فلا وفي هذا التيمم حال وجود الخاسه ان كان داخلياً لا يجوز وعلى  
هذا اذا اصاب بعض حده بول فقلده مثلاً وكحاً على ذلك الموضع ان  
كانت البله من يده تتعاطره حار ولا فلا وفي ترجع الطهارة ان تيسر الماء في الوضوء  
تشرط طاهر الروايه لا يجوز الوضوء بالماء سقاطر الماء وعن ابي يوسف ان الساقط  
ليست شرط في مسله الخاسه اذا اوصاه فطره فطران فصاعداً يجوز اجتماعاً

الوضوء

الوضوء







من اليد فطمروا بالضرورة في الرجل فلانه قد تقع شح في اليد فحتاج  
 الى التقشير في اليد **الفصل الثاني** في مسایل  
 الوضوء قال محمد رحمه الله في الاصل اذا اراد الرجل ان يوضو  
 فغسل يديه ثم استوى واستوى وغسل وجهه ثم غسل رجليه عن  
 الفقيه ابو جعفر احمد والي رحمه الله في كيفية غسل اليدين عند الوضوء  
 انه ينظر الى الانا ان كان صغيرا يكن رفعه لا يدخل يده فيه بل يرفعها  
 ويصبه على يده اليمنى ويغسلها ثلثا ثم يخذلها بيمينه ويصب على كف  
 اليسرى ويغسلها ثلثا وان كان الاكبر لم يكن رفعه ان كان  
 معه انا صغيرا رفع الما بذلك الا انا ولا يدخل يده فيه ثم يغسل يده الكوز  
 على كونه ساوا وان لم يكن معه انا صغيرا يذرا اصابع يده اليسرى بمضمومه في  
 الانا ولا يدخل الكف ورفع الما من الانا ويصب على يده اليمنى ويدلك  
 الاصابع بعضها ببعض لغسل ذلك ثلثا ثم يدخل اليد اليمنى في الما الغامق ويقو  
 عليه السلام لا يغسل يده في الانا هذا التي عندنا محمول على ما اذا كان الاكبر  
 او كان صغيرا ومعه ابيه صغيره اما اذا كان الاكبر وليس معه ابيه صغير  
 والي محمول على الاذخا على سبيل المبالغه واحلف المشايخ في موضع غسل  
 اليدين بعضهم قالوا يغسلها من شبره قدام الشح وشره بعد الاستحاش ادخل  
 يديه واستحاش وغسل وجهه يغسل اليدين حمله او يغسل الدراعي لا غير ذلك في  
 الاصل غسل الدراعين وخلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يغسل للدراعي لا غير  
 غسل اليدين مرة فلا المونة للاعاده قال كان في امشاح الوضوء فلا يور  
 عن فرض الوضوء وانه مشكل لان المقصود هو النظير فاذا حصل التطهير اي  
 طرقت حصل فقد حصل المقصود وهو النظير فلا معنى لاعاده العار والي  
 اليه من العداوين من تحت الاذن عيب عليه عند الوضوء هكذا ذكر الطحاوي  
 في كتابه قال وهو الصحيح وعليه اكثر مشايخنا وذكر القنوري انه يجب غسلة

اليمين من الما  
 افضل من  
 الما الكبر

عند  
 راسه في الاكبر يد الما  
 الغمره محكا كان او غسلا فيفسد الما باول اللامات فلا يصلح لا فامه الما  
 ويغسل يه يوسف لا يصير الما مستعملا بافامه قومه الما وانا نصير مستعملا  
 بافامه قومه الغسل نصير في المسله رواه ابن زينه عن ابراهيم عن محمد  
 رحمه الله حنب عس في يه يوضو ظالم يفسد الما ولو غسها فم يركبها  
 وذلكها افسد الما ولو كان على اصابع يده او لفته حايبر فغسل في الما  
 يربد بذلك الما على احزاه ولا يفسد الما قال والدلايه غير ما قد  
 اشار الى اعذار الضرورة في ادخال اليد وعن ابن يوسف في الحايب اذا دخل  
 يده في الاكبر لا يفسد الما ولدك اذا دخل رجليه في الاكبر لا يفسد الما  
 قال والرجل الغرس من اليد والنفاس ان يفسد الاصابع ولكن ترك  
 النفاس في اليد والرجل للضرورة اما الضرورة في اليد فطما موطا الضرورة

من اليد فطمروا بالضرورة في الرجل فلانه قد تقع شح في اليد فحتاج  
 الى التقشير في اليد **الفصل الثاني** في مسایل  
 الوضوء قال محمد رحمه الله في الاصل اذا اراد الرجل ان يوضو  
 فغسل يديه ثم استوى واستوى وغسل وجهه ثم غسل رجليه عن  
 الفقيه ابو جعفر احمد والي رحمه الله في كيفية غسل اليدين عند الوضوء  
 انه ينظر الى الانا ان كان صغيرا يكن رفعه لا يدخل يده فيه بل يرفعها  
 ويصبه على يده اليمنى ويغسلها ثلثا ثم يخذلها بيمينه ويصب على كف  
 اليسرى ويغسلها ثلثا وان كان الاكبر لم يكن رفعه ان كان  
 معه انا صغيرا رفع الما بذلك الا انا ولا يدخل يده فيه ثم يغسل يده الكوز  
 على كونه ساوا وان لم يكن معه انا صغيرا يذرا اصابع يده اليسرى بمضمومه في  
 الانا ولا يدخل الكف ورفع الما من الانا ويصب على يده اليمنى ويدلك  
 الاصابع بعضها ببعض لغسل ذلك ثلثا ثم يدخل اليد اليمنى في الما الغامق ويقو  
 عليه السلام لا يغسل يده في الانا هذا التي عندنا محمول على ما اذا كان الاكبر  
 او كان صغيرا ومعه ابيه صغيره اما اذا كان الاكبر وليس معه ابيه صغير  
 والي محمول على الاذخا على سبيل المبالغه واحلف المشايخ في موضع غسل  
 اليدين بعضهم قالوا يغسلها من شبره قدام الشح وشره بعد الاستحاش ادخل  
 يديه واستحاش وغسل وجهه يغسل اليدين حمله او يغسل الدراعي لا غير ذلك في  
 الاصل غسل الدراعين وخلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يغسل للدراعي لا غير  
 غسل اليدين مرة فلا المونة للاعاده قال كان في امشاح الوضوء فلا يور  
 عن فرض الوضوء وانه مشكل لان المقصود هو النظير فاذا حصل التطهير اي  
 طرقت حصل فقد حصل المقصود وهو النظير فلا معنى لاعاده العار والي  
 اليه من العداوين من تحت الاذن عيب عليه عند الوضوء هكذا ذكر الطحاوي  
 في كتابه قال وهو الصحيح وعليه اكثر مشايخنا وذكر القنوري انه يجب غسلة

في اليد فطمروا بالضرورة في الرجل فلانه قد تقع شح في اليد فحتاج  
 الى التقشير في اليد



عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما وذكر شمس لايه الخواني رحمه الله ان  
عليه ان يسل ذلك الموضع ليس عليه غيره قال رحمه الله في غلبه ضرب  
كفه وسعه فالاولي ان يقال كفه ان يسله بالماء بلع ما روي عن  
يوسف ان الصلي اخ الم وجهه واعضا وضوه بالماء ولم يسل الماء عن عصبه  
انه يجوز ولكن قلنا روي ما روي عن يوسف انه سال من العصب وقطره  
او قطران ولم تدارك وانما الماء الى داخل العينين ما قط قد روي  
عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه لا بأس بفعل الرجل وجهه وهو بعض عصبه  
وروي الحسن ان ابا حنيفة سئل الفعل العين بالماء قال لا وعن العصب احمد بن  
ابراهيم ان من غسل وجهه وعصب عصبه يقيض شديدا انه لا يجوز  
وقيل لمن رمدت عيه فرشت واحتمت وشبهه فانه لطفا اصالب  
الماء تحت جمع العشب يجب اتصال الملبس الماقي كليل الاصابع اذا كانت الاصابع  
مضمومة وهو يوصا من الخافض وان كان يوصا من الماء الحار او في  
الحام فادخل رطله الماء وترب الخليل لحراره وان كانت الاصابع مضمومة  
هكذا ذكر الرمد وليس في نظمه وفي شرح صحيح الاسلام ان كليل الاصابع  
قبل وصول الماء الى اصابع الاصابع فرض ولعمري انه مطلقا وذكر شمس الاميني  
الخواني رحمه الله ان كليل الاصابع منه مطلقا قال رحمه الله ومن الناس  
من قال كليل اصابع القدم فرض واذا كان في كفه تلك مسح يمسح به قال  
محمد رحمه الله في الكتاب بحره البلك بعض ما نحن قالوا انها بحريه  
اذا اخذ ذلك من الانا ولم يستعمله في عضو من اعضا الوضوء فانا اذا كان  
استعمله في عضو من اعضا الوضوء فالمسح لا ينادى بهذا البلك ولكن هذا  
حلاف ظاهر ما ذكر محمد رحمه الله فقد ذكر محمد عقب قوله اذا مسح بلك  
على كفه احراه وهذا بمنزله اخذ من الاتا في مسح به ولو كان المراد من البلك  
الذي على كفه تلك اخذ من الانا لم يستعمل منه قوله وهذا بمنزله اخذت

كليل الاصابع اذا  
كان يوصا من  
الماء الحار

ظاهر انما هو مسح  
بلك

الانبا والحاصل ان البلك اذا بقي في كفه بعد غسل عضو من المعضلات  
جار المسح به واذا اخذ البلك من عضو من اعضا يده لا يجوز المسح به مضموما  
كان ذلك العضو مضموما واذا مسح راسه بالمسح حوز هذا اجماع  
مشاخذنا لم يفتوا بين ما اذا كان منقسطا او لم يكن نوع اخر  
من هذا الفصل في ما يفتق الوضوء وما لا يفتق من هذا النوع يفتق  
اقساما قسم في الخارج من غير السيلين او يخرج من راسه دم ان كان  
الغالب هو الدم يفتق وضوه وان كان اقل من ملا الغم وان كان الغالب  
هو البقا لا يفتق وضوه وان كان اسودا ذكر في بعض المواضع الفلاس ان يفتق  
وضوه وفي الاحتجاج لا يفتق وذكر شمس لايه ان الدم والبراق اذا كانا على  
السر واه المشايخ على ان وضوه بهذا يفتق وكان العقيد محمد بن ابي عمير الميمني  
رحمه الله يقول وان استويا اعد الوضوء احتسابا واحسابا وفي التلويح عن  
ابي حنيفة رضي الله عنه اذا روى او احتج وراى في ذلك علفه من الدم لم يسل عليه  
الوضوء فان كان الذي يري من الدم جميع البراق او الحاط او الحامه فكانت  
حرته او صفرته علفه على ما هو فعلية الوضوء وان كان الذي يري سببيه غاله  
الله فلا يسل عليه وذكر هشام عن يوسف رحمه الله رجلا دخل حلفه  
علفه فخرج منه دم قال اذا كان ملا الغم يفتق الوضوء وان كان اقل منه  
لا يفتق الوضوء لانها في موضع اليقين والحكم في التي ما ذكرنا وان كانت الغم  
بعض الوضوء اذا كان الدم غالبا على الراق العرق المدي اذا خرج  
من عصب انسان يسمى الفاس شدة رسته لا يفتق وضوه احتج المشايخ  
هذه المسألة من مساله الحكم الصغير صورها اده سقطت عن راس المرح  
والغنى في تلك المسألة ان الساقط عن راس المرح تولد عن محل الظاهر  
وهو اللحم فيكون ظاهر هذا المفع موجود في العرق المدي فيكون الخارج  
من غير السيلين حقا ام لا بد منه لا تنافض الظاهره ذكر محمد رحمه

اذا اصغر البرق من الدم فلا يسل عليه  
واد الخ فغيره يفتق وضوه احتسابا

والدم والبرق



المسحوق على الماء والخل

ملفوظات حضرت مولانا

الموجوده اذا طرقت اليها



الرحمة لله  
المولى والملك

آل الخادم من الخدماء  
م

من الرأس إلى موضع لحمة جكم الظهر من الأنف والأذنين  
والموضع ولورول البول إلى نصيبه الذكر لم يقص الوضوء ولو خرج إلى  
للغائط بعض الوضوء وكذا إذا خرج من فرج المرأة إلى الأسكن ومسلط  
الغائط منسحب إلى الأقدام إذا غسل راسي سائر الجسد بعد هذا الاشارة  
**الفصل الثالث في مسائل الاعمال**  
عالم وعشرين لعمارة حمامة مما فعلها الغسل ولا غسل عليه لا حمام  
العمارة ليس يجب له وطايع حتى يفاو مقام التبول ولكن يوصى بالغسل  
اعيانا كما يومر الصلاة ولو كان الرجل بالقاء والمرأة مرايقه فعله  
الغسل ولا غسل عليها خروج التي يوجب الغسل إذا كان للزوج قل  
رحمة الله والتهوه عيران عبد محمد بن حنيفة رضي الله عنهما اعتبر الدفن  
والتهوه حال انفصال التي عن مكانه الأصلي لا حال ظهوره وعند أبي  
يوسف رحمه الله يعتبر حال ظهوره حتى لو أظلم أو من شهوه فانفصل  
التي على وجه الدفن والتهوه لكن أمسكه في قصبه ذكره حتى سكنت شهوه  
ثم خرج التي من غير شهوه يجب الغسل عدا بما خلا فالأبي يوسف ولو خرج  
التي من غير شهوه يجب الغسل ما من حمل سينا أو ضرب على طهره خرج  
منه التي يجب ذلك قالوا لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسألة في الكتب  
وعمر بن يوسف رحمه الله أنه لا غسل عليه وهكذا في ذكر الفدر وحسن  
كتابة وبعض المأخوذ من مشايخنا نحو إذا كان في راسهم وإلى عبد الله  
الغلاء قالوا يجب عليه الغسل ولو اغتسل من الحمامة قبل أن يبول  
أو شام وصلّى ثم خرج لعنه التي فعلها ان يغتسل عند ما خلاها  
لأبي يوسف رحمه الله ولا يكمل تعيد تلك الصلوة في قولهم حمّا ويقول  
لأبي يوسف أخذ العمة أبو اللث وحلف بن أيوب ورحمهما الله قال  
محمد رحمه الله في السر الكبير وسعى للرجل إذا لم أن يغتسل غسل



الحجاء وعلى فقال لان المشترك اذا لم يعتدل من الحجاء ولا  
يهدون كيف الغسل من ذلك وانما اراد بها قال والله اعلم ان من  
المشركين من الاعتسال من الحجاء ومنهم من يدعي تركه وحي  
ما ثم فانهم نواروا ذلك من اسمعيل عليه السلام لانهم لا يدرون  
كيفه وكانوا لا يمتصون ولا يستغفون وبها فرسان الانبياء  
ان مرضيه المصنوع والاشفاق قد حفي على كثير من العلماء فليكن علي  
الكفار رجال الكفار على ما اتوا اليه في الكتاب لا يخلو احد  
وجميع ما لا يعتدلون من الحجاء او يغتسلون عنها ولكن لا يدرون  
كيفيتها واي ذلك ما كانوا يومنون بالاعتسال بعد الاسلام لبقا حكم  
الحجاء كما ذكر محمد رحمه الله بان اربعة الحجاء محقق في حق الكفار  
عند وجود سب وجوبها وبه تبين ان ما ذكر بعض مشايخنا ان  
الغسل بعد الاسلام سب فذلك في حق من لم يكن قبل ذلك احب وبه  
تبين ان من قال بان الحجاء في حق الكفار لا يوجب الاعتسال بعد الاسلام لان  
الكفار غير مخاطبين بالشرائع غير سدد وهذا اصل اختلف فيه المتأخ  
ان الكفار هم مخاطبون بالشرائع ولا مخاطبون بالقرآن قالوا مخاطبون بها بقول  
الغراب عليه السلام حال كونه ولهذا الواجب يصح وهذا ظاهر ومن قال انهم  
لا مخاطبون سعي ان يقول بوجوب الغسل بعد الاسلام وذلك لو جهات  
احدهما ان الاعتسال لا يجب للحجاء لبقا انه وقت وجوب الاعتسال  
غير مخاطب بالشرائع وانما وجوبه ارادة الصلوة وهو جوب كما ان الوضوء لا يجب  
بالحدث وانما يجب ارادة الصلوة وهو محدث فلما هو عند ارادة الصلوة  
وهو جوب كما ان الوضوء لا يجب بالحدث وانما يجب ارادة الصلوة وهو جوب  
كما ان الوضوء لا يجب بالحدث وانما يجب ارادة الصلوة وهو محدث فلما هو  
عند ارادة الصلوة يجب مسلم فذلك لمزجه الاعتسال والباقي ان صفة الحجاء

استدام فاستدام منها بعد الاسلام فاناسياها ولقد قلنا لو انقطع دم  
قل ان لم يتم لم استدامت لا لمزها الاعتسال لانه لا استدامه للافتطاع  
حتى يحصل دوامه كاستدامه فلم يوجب وجوب الاعتسال  
في حقه بعد الاسلام لاجتمعه ولا حكما فلا لمزها الاعتسال اذا  
جامع امرائه فها دون الدرج قد حل الماء بها فلا غسل عليها لان الغسل  
انما يجب الغسل للحائض او نزول ما بها ولم يوجب ذلك لها هنا  
حتى لو حلت كان عليها الغسل لانه لم يزلها واذا حلت بح عليها  
الغسل من وقت الحائض حتى يجب عليها لعلها الصلوة من ذلك الوقت  
ذكره ثم لا يلهي الحلواني رحمه الله في شرح صلوة المستمع واذا انقضى  
امرأته العذراء لا غسل عليه ما لم ينزل لان العذرة مع الغسل الحائض اذا  
استيطت الرجل فوجد على فراشه او فقه بل لا وهو يندكر احتلاما  
ان سقرانه منى او سقرانه مدي او شك انه منى او مدي فعليه الغسل  
وان منى له ودي فلا غسل عليه وان لم يتذكر الاحتلام ان سقرانه ودي  
لا غسل عليه وان سقرانه منى كان عليه الغسل وان شك انه منى او مدي  
قال ابو يوسف لا يجب الغسل حتى يبين الاحتلام ولا يجب الغسل هكذا  
ذكر شيخ الاسلام رحمه الله وفي القدر في الاستطوط وراى على نفسه  
بالا ولم يذكر الاحتلام وجب الغسل عند حيقه ويحذر في الله عدا  
استحالة الاحتلام كان منيا دون مرد الزمان وقال ابو يوسف لا يجب  
حتى يستبين انه منى قال القاضي الامام ابو علي السفي رحمه الله ذكر منما في  
يوادوه عن محمد رحمه الله اذا استيط فوجد البول في ابطيه ولم يتذكر  
خلها ان كان قبل التوب مشبرا لا غسل عليه وان كان قبل التوب ساكنا  
كان عليه الغسل قال ومضى ان يحيط هذا فان البولي كثير بها والناس  
عنهما غافلون والمراه في الاحتلام منزلة الرجل والمذكورة في الاصل اذ



إذا حملت المرأة لا يجب عليها الغسل حتى يرى مثل ما يرى الرجل وروى  
 عن محمد رحمه الله في غير رواية الأصول إذا ذكرت الاخلاص والائتال  
 والتلدد ولم ير للآذان عليها الاعتال وقال تمس لا يهلل في الاوخذ  
 بهذه الرواية فان الشافعي ان من المراه يخرج من الداخل كمن الرجل  
 وهو جواب ظاهر الرواية وقال العقيد ابو جعفر رحمه الله انه ان  
 خرج الى الفرج الخارج يحل عليها الغسل وان رأت عن مكانه ولم يخرج  
 عن الفرج الداخلي لا غسل عليها وهكذا آدم الجبيل ما لم يخرج من الفرج  
 الظاهر اعطى لها حكم الجبيل كذا فسر في كتابه عليها ان قال  
 وينظر في ذلك ان املت وفي مجموع البوارق سيل عمر الدين رحمه الله  
 عن رجل استيقظ وهو تذكر اخلاصا ولم ير للآذان مالت ساعة فخرج  
 مدي قال لا يلزمه الغسل الظاهر الحديث وهو قوله عليه السلام من احلم  
 ولم ير للآذان شي عليه فغسله قد ذكر حرمه عنها رجل احلم ليل  
 ثم استيقظ ولم ير للآذان فوضأ وصلى صلاة الجهر ثم رأت المني قال يجب  
 عليه الغسل فعلى فان هذه المسألة متى انفعال بخروج المني بعد ما  
 استيقظ ان يجب الغسل قال رحمه الله ما روي من الحديث بعض  
 ان لا يجب الغسل في المسلمين جميعا ثم اشار الى الفرق فقال اذا نزل  
 في بعد ما استيقظ فالغسل لا يجب بالاخلاص ولهذا لا يعد السجدة  
 وان كان يخرج اليه وقد زال عن موضعه الشهوة واذا خرج المني  
 وهو راه لم يلزمه الغسل لانه مدي وفيه احتمال انه كان ميا وتقبلا  
 الغير في الباطن لا يكون اقلية الظاهر قد يكون وفي الواك  
 اذا احلم النائم في المسجد فان ايمنه ان يخرج من راعه واعتل حتى  
 لا يبقى له في المسجد واذا لم يكن بان كان في سبط الليل فانه على  
 الخروج فيسحب له التيم حتى لا يبقى حجاب في المسجد لا تفت اذا اعتل

من الحايه ولم يدخل الماء داخل العلقه احرأه وهي المسألة التي ترد انشا لا  
 فيما اذا نزل البول وخروج الى العلقه ذكر الامام القاسمي في مسأله  
 الاقل في الوضوء والغسل على ما ذكرنا وكل واحد منهما يرد انشا لا  
 على الاخرى في اخر البوارق في باب الناولان عن العمدة ابي كراميل عن  
 الاقلية اذا لم يدخل الماء الخلد في الوضوء والغسل قال في الوضوء وفي  
 الغسل لا حريمه وعن محمد بن عمار عن ابي جعفر رضي الله عنهما انه اذا نزل  
 البول الى فلقه استمسك منه وان لم يخرج من العلقه واذا احت وجب  
 عليه غسل ما دارت للخله ومن الشايخ من فرق بين المسلمين من القاسمي  
 الاستصحابي فقال اذا خرج البول من العلقه مع الوضوء اذا احتلح عليه  
 ما ولدت للخله واشار الى الفرق فقال العلقه ظاهر من وجه فانك اذا رعت  
 للخله كانت طاهره واذا ركت كانت باطنه فضا وكذا الفهم فان الفهم كانت  
 طاهره واذا سدت حارث باطنه ثم في الفهم جعل طاهر من كل وجه  
 ولا باطن من كل وجه بل على الدليلين لانهما هما وكان الشيخ الامام في الذين  
 السقي يقول العلقه لها حكم الظاهر من كل وجه ومن فاسها على الفهم  
 ففاسده لانه اذا اعتلى لها حكم الباطن متى انفعال لا يستص للوضوء يخرج  
 البول الى العلقه سالم يلا العلقه كانه الفهم اذا فاسد وضوء سالم

**الكتاب الرابع**

في بيان ما لا يمتنع الوضوء  
 به وفيه الفناوي سيل يصير من اعتل من الحايه وبين انها طعام  
 فلم يصل المائنة قال ارجو الا يأس به ووافقه في ذلك ابو بكر الاسكاف  
 وهكذا ذكر في فداوي الغصلي وفي واقعات الناطق انه لا يجوز الغسل بالم  
 بلع ذلك الطعام ويجري المائنة سيل الغصية احمد بن ابراهيم عن رجل  
 فاحتلح لم يعضض لانه شرب الماء مقام المضمضة قال نعم وبهذا الجا  
 الشيخ الامام ابو بكر محمد الفضل وكان العقيد ابو جعفر يقول

في بيان ما لا يمتنع الوضوء



ان بلغ البلبل لو احيى الفرج على حب ما بلغ لو مصص جوز وما لا فلا وعن  
بعضهم اذا كان الرجل جامعاً لا حار وان كان عالماً لا يجوز لانه اذا كان  
عالماً لم يصب على وجه السنه مصصاً وليس فيه سالفة فصل المال  
جميع فيه وعن بعضهم ان الرجل اذا كان مصراً لا يجوز وان كان بدواً  
جوز لانه ان كان مصراً لم يصب مصراً وان كان بدواً لم يصب بدواً وعن محمد بن  
في السبي ان كان الشرب للمني طاعة فيه فله حوز وان كان للمني طاعة في جميع فيه  
لم يحوز واذا كان طاعة فيه طاعة حوز او حوزاً لم يحوز ولو كان طاعة في دم فاعتل  
في الحياض ولو وصل المال في طاعة لا يحوز ولو كان طاعة في دم فاعتل  
الدباب او البرص فاعتل او بوا او وصل المال الى حوز ذكره الامام القاسم  
على السعدى في فوائده والفرق ان السعدى الثانية لا يحوز عنه غير ممكن وفي القصة  
للاول لا يحوز عنه غير ممكن وفي القصة الاولى لا يحوز عنه ممكن واذا انفق العين  
في طهر الزمان ثم اعتلت من الحياض قال ابو بكر لا يحوز فيها وفي الدفن حوز بالان  
الدفن متولد من مال قال ابي القاسم ابو القاسم رحمه الله وقد قل في القروي  
اذا كان في طهره شيء انه يجوز وضوءه وعمله وفي الدفن لا يحوز لان القروي  
يكون في اطفاءه الطين وذلك لا يمنع وصول الماء الى الدفن بل يكون في  
اطفائه دسومه وانه مانع وصول الماء وفي الجامع الاصغر مثل ابو القاسم  
في اواف الطمر الذي يقع في اطفاءه الدفن والذي يعمل عمل الطين او  
الماء التي صبغت اصبعها بالحناء او الصرام او الصباغ قال كل ذلك حوز  
وكرهم وضوءهم ولا استطاع الامناع عنه الا حرج ومحمد بن ربي عن محمد  
بن سلمه وعن ابي نصر البجلي رحمه الله والقوي على الحواز من غرض فصل  
من المدي والقروي مثل محمد بن ابي الحسن عن الرازي يقتل من الحياض  
او الحياض هل مكلف لا يصلح الماء الا في الثقب الذي قال ان كان في الدفن فيه فاعلم  
ان الماء يصل اليه من غير حرك فلا بد من الحياض في كل الدفن فيه ان لم

ان يكون من ملك الغسل وان علم انه خرج من داخل الاطيل فهو  
مكث ومن جهل ما من قال وان علم انه خرج من ذكره لا ينقض وضوءه  
ما لم يسبق له بول او مذي اذا كان قد احتجى بعد ذكره في بعض الواجد  
ان السجدة في الاطيل المايه ذكره ثم خرج لم يفسد وضوءه فمكث  
ان يكون هذا الخارج من الاستحباب في الاستحباب لا سلاو رحمه الله عليه  
في قطع هذه الوسوسة ان يخرج فوجه الماء فاذا اراه الشيطان ذلك  
احاله على الماء فقد خرج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل الى  
جبل عليه السلام عن هذا فامران فخرج فوجه الماء لكن هذه الحيلة  
الاسعة اذا كان العهد قد مضى تحت لم يحل البلبل اما اذا كان بعيداً  
وتحت البلبل ثم راي للملا بعد الوضوء فيمنه في بيان  
ما يدخل في البدن ثم خرج وان عا وجبهين  
احد هاتين السيلين والاخر في غير السيلين اما الاول فقال  
في الاخير ان الحق الرجل يخرج من عاده فغلبه الوضوء وان وطئ  
اطيله في مكانه عاد فلا وضوء عليه عند ابي حنيفة رضي الله عنه خلافاً  
لما في المقيان وهم عن محمد بنهما الله في رجل ادخل عوداً في  
دهره او فطنه في احليله وغيصها كلها ثم اخرجها او خرجت نفسها  
فغلبه الوضوء وليكان طرف العود بده ثم اخرجها لم يجب شيء قال الاموي  
ان الرجل لو ادخل الحقة ثم اخرجها لم يكن عليه الوضوء كما ذكره هذا  
اذ لم يكن على العود والحقة بله فاما اذا كان عليها لم يفسد وضوءه  
وان كان طرفه بده في ذلك في مسله العطنه اما ينقض الوضوء  
اذا كان عليها لم يفسد وضوءه وان كان في فقايله في ذلك  
في مسله العطنه اما ينقض الوضوء اذا كان عليها لم يفسد وضوءه  
ان الرجل يتوضأ فيدخل اسفله في الاستحباب ولا ينقض وضوءه وقال

مكث

منه



ومن استحي فلم يطل بعد فليس يصيف قال ابو العباس باده في  
 الشرح الطاهر فانه متى جاوز الشرح الطاهر كان ذلك نقشا للخاصة لا شيفا  
 واما الثاني مما ذكر في الاجاب وهو ما اذا صب دهن في اذنه ويكس  
 في دماغه بوماء ثم غلى فيخرج فلا يؤمن عليه وان خرج من الغرض وضوءه  
 وذكر هذه المسئلة في القدوري وذكر رواية عن ابي يوسف رحمه الله انه لو خرج  
 من فيه فغلبه الوباء واشتد اليأس قال في حقه ويخرج عن الله عنها وان خرج  
 من الغم فلا يؤمن عليه في تواتر هشام اذا دخل الما اذن في حلق الاعتقال ثم  
 خرج من اذنه فلا يؤمن عليه فسمي **الخبر** في سائر اليوم والعاب  
 والاغما والفتى السكوني معطفا لما لو حدثنا اذا كان الاصططاع على غيره  
 اما اذا كان الاصططاع على غيره اما اذا كان الاصططاع على نفسه لا يكون حدثا حتى  
 ان تنام واصعاً اليه على عقه ومار يشبه المنكب على وجهه واصعاً  
 نظنه على غيره لا يفسد وضوءه هكذا ذكر في صلوة الاثر عن محمد رحمه الله  
 وعن ابن جند البصري قال سمعت محمد رحمه الله يقول من نام منكاً على  
 وجهه لا يفسد وضوءه وقال ابو يوسف رحمه الله اصططاع على نفسه واصططاع  
 على غيره في زوال الاستسقاء في السواقي او في انفاص الطهارة وفي  
 القدوري اذا نام خارج الصلوة على مية الساح لا يفسد وضوءه وعن ابن  
 جند البصري قال القدوري هذا قوله ولم يقله احد من اصحابنا وذكر  
 لقائم التمهيد ان فيه اختلاف المشايخ عند بعضهم لا يفسد طهارته وهو  
 المشهور وعند بعضهم يفسد وذكر شمس الامم للحلواني رحمه الله  
 في شرحه اذا نام في سجود الشكر يفسد طهارته عند ابي حنيفة رضي  
 الله عنه وعند محمد رحمه الله لا لان سجدة الشكر فيه نصارت  
 كسجدة الصلاة واذا نام قاعدا مستويا التماسك الارض ولكن مسدا  
 الى جدار او اسطوانة ذكر شمس الامم للحلواني ان طاهر المذهب

لا يفسد طهارته وجهه كان يفتي ابو الليث الحافظ وعبد الله بن المبارك  
 وعبد الطاهر بن ابي قال ان كان تحت اريد الاساس فلو لم يصب  
 حتى هذا بعض المشايخ وهذا لانه اذا كان بهذه الصفة فقد حرمته  
 زوال النفاك لانه لم يعد يقوه نفسه اما بعد يقوه الاصططاع  
 والمناوطة والونام قاعدا مستويا للونام سقطت الارض في حرم  
 الاية للحلواني رحمه الله ان طاهر الحجاب عند ابي حنيفة رضي الله عنه  
 انه ان امته فلان والى معده الارض في حال سقوط لم يفسد  
 طهارته وروى الحسن بن علي حقه رضي الله عنهما انه اذا استسقى  
 حين وضع خده على الارض فلا يؤمن عليه وان وضع خده على الارض  
 وهو نام لم يفسد وضوءه لانه وجد في اليوم مصططاعا يفسد وضوءه  
 وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله لا يفسد وضوءه حتى يفسد الارض  
 فلان من سبه فان سقط ثم اشد فلي قول ابي يوسف لا يفسد  
 وضوءه حتى يستقر اصططاع الارض وهذا روي في سنة عن محمد رحمه الله عن  
 محمد بن ربيعة بن ابي مالك السجعي اذا اشد فعليه ان يتوضأ لانه وجد في  
 اليوم مصططاعا واذا كان المنيح لا يستطيع الصلاة الا مصططاعا فام في الصلاة  
 مصططاعا يفسد وضوءه وقال القتيبي ابو الليث رحمه الله لا يفسد في الاول  
 اصح واذا نام ركبا على الدابة والقاء عريان فان كان في حال الاستسقاء والصدود  
 لا يفسد طهارته لان معده يكون متحركا طهر الدابة فلا عا وجروح حتى  
 منه فهو كالركاب على الارض ومعده متمكنا من الارض فاما في حال  
 الجود يفسد طهارته لان معده لا يكون متحركا طهر الدابة في هذه  
 الصورة فهو بمنزلة ما لو نام على الارض متمكنا في تواتر هشام عن محمد بن ابي  
 نعيم في صلوة واحد اليه على قدمه قام فالدنو عليه قال الحارث بن العباس  
 هذا خلاف ما روي عنه في باب الصلوة والعائز عان قيل او احدث



المعقود بها اربع وجوه في سبب الصلاة والوقوف  
عند قراءتها او سببها

وخفيف وان لم يشرع حدث والغافل بينهما انه اذا كان يسبح واقل عند ركوعه  
خفيف وان كان حتى طمعه عليه فاعلم عند قعوده هكذا حتى يركع  
شمس الاله الخالق رحمة الله والاعمال من الوقوف عليه وكثره وكذا الجوف الذي  
الغنى وكذا السكر وحدا السكر في هذا الباب ما هو حده في باب الحد وهو  
ان لا يعرف الرجل من المراه عند بعض المشايخ وهو اختيار الصدوق الشهد  
رحمة الله والصحيح ما قبل عن شمس الاله الخالق ان اذا دخل في بعض  
مستيقظ تحرك فهدأ سكره فمعه الوضوء وكذا الجواب في حكمه  
اذا حلف انه لم يسكر او كان على كونه الذي قلنا احسن في نفسه وان  
لم يكن حاله لا يعرف الرجل من المراه فتمت **الجزء في ابل**  
الفقهية والعقيدة في صلوة المأذنة لا تقص الوضوء وكذا العقيدة  
في محل المأذنة لا تقص الوضوء وكان العقيدة في الصلوة تقص طهاره  
الوضوء بعض العلم ايضا ولا تقص طهاره الاعتقاد والعقيدة من التام  
في الصلوة لا تقص الوضوء والعقيدة انما جعلت حدا حكا ان شرط  
ان يكون خابره وقيل لا يوجب كونها حيا ولكن مع انه لا يقص  
رضوه لفساد صلوة هكذا حتى عرف طهر الدين الرعياني رحمه الله والصلوة  
لا تقص الوضوء وكذا التمس وحد العقيدة ان يكون موعا له وكرامه  
والبسم ان يكون موعا له ولا لغيره والصحيح ان يكون موعا له ولا لغيره  
مموعا لغيره والصحيح ان كان لا تقص الوضوء بعد الصلوة هكذا ذكر  
شمس الاسلام في شرحه وذكر شمس الاله الخالق رحمه الله في شرحه انها  
فوق التمس ودون العقيدة لا دلالة في البيوط وكان القاضي يحكي  
عن الشيخ الامام انه كان يقول اذا حكي حتى يركع بواحدة وسبعة عن  
المراه والتسبيح بعد استقصاء وضوءه فتمت **الجزء في ابل**  
الطهران من غير ظهور الخارج قال القنوني في كتابه لورث الام

العقيدة في  
التمس والاعتقاد  
في الصلوة

يعلمها نفعاً قولاً في حقيقته والي يوسف رضي الله عنهما يجوز ان يكره  
ويحكي قول محمد لا يجوز ان يغسل بالما وهدي روي عن علي بن يوسف  
انما اذا كانت الخامسة على موضع الاشجار التي من قعر الدمام فاستحوا  
بثلاثة اجاروا وانماها ولو يغسلها بالما كان العقيدة ابو بكر رحمه الله يقول  
لا يجزه وعن ربحاء انه يجزه وهكذا حتى عن الطحاوي قال العقيدة في

### الفصل الخامس

في الموضع الذي عن الوضوء في الغنوى من غير ما يمكنه الوضوء او التيمم ولو  
خارج كان طهارته ان يوضئه لا يغسله بكونه وطاعة المالك واجبه اذا عني  
عن العقيدة وان كان له امره لا يجب عليها ذلك لان هذا ليس من حقوق  
النكاح ولكن ان شرعت بذلك فقد احسن لانها اعطته على الطاعة  
ومنه انما شرط له عدم مرضه لا يستطيع ان يوضأ على مولاة ان  
توضيه ولو كان له امره مريضه لا يجب عليه ان يوضئها وفي رواية  
ما ورد النهر رجل ثلث يده السري ولم يجد من يحب الماء عليه عند الاستحوا  
فكس لا سخي وان قد رجا الماء الخارج يتيحي بمسه ولو سكت مدة قال  
شمس يديه على الارض ووجهه على الحائط ولجزمه ولا بدع الصلوة ذكر  
الحسن في المارويات عن علي حقيقته رضي الله عنهما ان الرجل اذا كان موطوء

طهر المأذنة  
او امره في الغنوى

الدين من الموضع ومقطوع الرجلين من الكعبين يوضي وجهه ويشتر  
اطراف اللعس والرفس بالماء لم يجزه الادلك وهو قول علي بن يوسف وفي الزا  
الرجل المقطوع اذا تيمم به حتى من يوسع الوضوء من غسله وان كان اقل من  
ثلاثة اصابع ومما يتصل بهذا الفصل النوع من  
الوضوء من جهة العاديل او يركع عن قال غيره ان يوصات فليكن  
حازله ان يتم ونها قال العقيدة ولان سعي له ان بعد لان هذا مع جاسن  
جمه العباد فلا يؤثر في سقوط فرض الوضوء من جس في الجن يضي التيمم فانه



بحرية اذا لم يجد الماء ولكن بعد الصلوة اذا خرج قال وكذلك كل منع وحده  
من جملة العباد حتى قال في الفتاوى اسرع بعد الدخول من الوضوء والصلوة فيهم  
ويروى فاذا خرج قال الفقيه سعي اربع صلوات **الفصل**  
**السادس** في التيمم قال محمد رحمه الله في الاصابع منه التيمم يضرب  
يده على الارض مرة وسبعين مرة وسبعين مرة وسبعين مرة ثم يضرب اخرى وسبعين  
وسبعين مرة كما في رده الى المرفقين ولم يذكر نصا انه يضرب على الارض  
طامه رقيه او اطامهما واثار الى انه يضرب اطامهما فانه قال في الكافي  
لو ترك السج على طامه رقيه لا يجوز وانما يكون ما رواه الشيخ على طامه رقيه  
اذا ضرب باطن كعبه على الارض وعن ثوبان في الامالي قال سالت  
المحققه رضي الله عنهما في تيمم التيمم قال يضرب يده على الصعيده ثم  
يسج وجهه ثم اعاد كفيه حيثما كان الصعيده ثم اقبلهما وادبر ثم رقعتهما  
ولفهما ثم مسح بكل كف الدراع الاخرى وتكلموا في قوله اقلهما  
وادبر بعضهم قالوا ان فعل هكذا حتى يطون المزاب هل الصعيده تحت  
يترطه ولا يصح انه يضرب باطن كعبه وطامه على الارض وهذا يصير روايه  
اخرى بخلاف ما اثار الى محمد رحمه الله قال شاذنا الاخرين  
مسح الدراعين ان مسح سله اصابع يده اليسرى اصبعه وطامه يده اليمنى  
على المرفقين ومسح المرفق ثم مسح باطنها بالاصابع واليدين والاصابع  
وهذا فعل اليد اليسرى ولو تم جميع الاصابع والكف من غير ان يمسح  
الكف والاصابع يجوز في السج في روايه مسج دراعيه الى الراس  
وفي صلاه الاصل الفرض في كل مره يرفع يده من الارض مره واحده وقال  
ابن يوسف في صلوة الاثر اذا رفع يديه من الارض فرفع يدها عن يمين  
فيمسح بها وجهه ولم يحلل اعني الوجه وفي الوضوء على الجذع احسانا  
عنه ذكره الشيخ في كتابه ان استعاب العصوين التيمم واجب

في طاهر الروايه عن اصحابنا

في طاهر الروايه عن اصحابنا رحمهم الله حتى لو نزل التيمم شافلا من  
تواضع التيمم لا يجوز لان التيمم قائم بفناء الوضوء لا بحرية هذا هو  
وعن محمد بن الوارد ما ذكره الشيخ فانه قال اذا لم يدخل العارضين  
اصابعه فليده ان يحلل اصابعه وفي هذه الحاله يحتاج الى ضربات  
ثلاث ضربه للوجه وضربه لليد وضربه للخطم للاصابع وعلى ما روينا  
ابن يوسف عن علي بن حفيظ رضي الله عنهما انه يحتاج الى اربع ضربات وسله  
الوارد دليل على انه اذا كان في اصبعه خاتم صق او في يده امره شيئا فلم  
يسرع في حاله التيمم لا يجوز وروى الحسن بن محمد عن اصحابنا رحمهم الله اذا نزل  
اقل من اربع لم يجره وروى عن محمد بن محمد بن الله ما يحالف روايه الحسن بن محمد  
لو ترك السج على طامه الكف لا يحرم وطهر الكف اقل من اربع قال  
الفقيه ابو جعفر طاهر الروايه ما رواه الحسن بن المروك لو كان اقل من  
من اربع يحرمه ويخرج سله طهر الكف ان الكف عصوي حده وطامه  
الكف اقل لا يكون اقل من اربع على روايه الحسن بن علي بن الحرف  
عن التيمم وعن الوضوء والفرق ان الحكمة في الوضوء غلط من علم التيمم  
ولهذا شرع التيمم في عصوين والوضوء في اربع واختلف العلماء في وجوب  
التيمم في الدراعين قال الشافعي رحمه الله في القديم لا يجب وهو قول  
مالك والاوراع يعفى في التيمم العليل اطعمه الطعمه وقد اثير الريح وكان  
العصر الشهيد يعفى بان الاستيعاب شرط وكان يعفى لعدم الجواريه سله الطاهر  
والسوار وكان يعفى ايضا بعدم الجواريه اذا لم يسج عن الحاجتين فوق العينين  
واذا كان محامدا بن الحبيب حجاجا في منه يحسم او كان عاتقه اعلم الحديث حرجا  
وشي منه صحيح فانه يتم والسجل للما فيها كان يحسم او كان عاتقه اعلم الحديث حرجا  
يعمل الصحيح ويسج على المراهجه وهذا لانه اجتمع ما يوجب الغسل وما يوجب  
التيمم فلا وجه الى الجمع لانه لو دعي الى الجمع من الاصل والدليل نصا الى التيمم



ورجحا الكثرة وإن استويا فلا رواية في هذا الفصل من شأنا من  
قال يتم ولا يستعمل الماء ومنهم من قال يعمل ما كان صححا ويصح ما كان  
حرثا إذا كان المصح لا يضر ثم اختلف المتأخر في حد الكثرة فمنهم من اعتبر  
الكثرة في عدد الأجزاء الكثرة في نفس العضو بانه إذا كان زان  
الحديث ووجه ودمه خراجه والرجل صحيح فانه يتم سواء كان الأجزاء الأعضاء  
المجروحة جرحا لو اقل ومنهم من اعتبر الكثرة في نفس العضو فقال  
أن كان في كل عضو من أعضاء الوضوء حرثا كما في كبر الحربة  
التم وبالأفلاسيق الشيخ الإمام السعدي عن رجل ضرب يده على الأرض  
للتيمم ورفعها قبل أن يمسح بها وجهه ودرأه أحدت يضطرب  
رجح أو نحو ذلك ثم مسح بها وجهه هل يجوز ذلك التيمم قال وقت  
هذه المسئلة أيام الأستاذنا قال القاضي الإمام المسبب إلى السجود  
حوز التيمم منزله من ملائحته ما فحدث ثم استعمل في بعض أعضاء  
الوضوء اليسار في بعض ذلك لداهمنا وقال السيد الإمام الأجل أبو شعاع  
الله لا يجوز لأن الصبر من التيمم قال عليه السلام التيمم صبرنا صبره  
لوجه وصبره للبدن بعد أن يمسح التيمم ثم أحدث فلققه كاستمن  
للكل إذا حصل بعد الكل بمنزلة الوضوء إذا حصل في حلاله ينقض  
ما وجد كما إذا حصل بعد تمامه سقط الكل وفي السواوي لو تم  
لعب لصلوة للنازه أو لحد الكثرة حاز إذا الملقبة بذلك التيمم ولو تم  
لغزاه الغرائز لمس الصحف أو لدخول المسجد لا يجوز له أن يصلي بذلك  
التيمم قوله أو لحد الكثرة دليل أن التيمم لحد الكثرة حاز وفي القدر  
أن التيمم لحد الكثرة لا يجوز وفي صلوته المسعى لو تم لحد الكثرة  
في قول أبي حنيفة وفي يوسف رضي الله عنهما لا يصلي المكتوب  
بذلك التيمم وعند محمد يصلي بنا على أن يحده الشكوك به عند محمد

رحمة الله خلافا لما وفي العيون رجل وي الوتر وكعه أو التيمم إلى  
الرجل ثم يركب الوتر إلى التيمم لا يعيد ما صلى وإن فعل ذلك ركع غير  
أن قال أحدهم قال فامرك بك بعد ما صلى في الأول يجتهد في الثاني  
ولا في ما ركبك الثالث رحمه الله الساو إذا وجد ما موضوعا للجب وعبره  
جازه أن يتم لأنه موضوع للشرب طاره والوضوء للشرب لا يؤم به فلم  
يقنع بما يجوز له الوضوء به فحوز له التيمم قال لا إذا كان الماكث في قسدا  
حينئذ عا انه وضع للشرب والوضوء حينئذ لا يجوز له التيمم لأنه قد روى  
ما يجوز به الوضوء وهذا الخلاف ما لو وضع للوضوء فانه يجوز أن يشرب  
منه وكان الشيخ الإمام الحليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول السا  
الوضوء لشرب الناس منه إذا وضوا رجل له ذلك ولو كان وضع ليوضا  
الناس لا يحل له أن يشرب منه تعالى فاس قوله إذا وجد ما مع لشرب  
الناس لا يجوز له التيمم وفي الفتاوى المرض إذا القعدة المرض بحيث لا يطع  
المركه أن كان له خادم أو عنه مال يسأله أجرة أو حضرة من  
المسلمين من لو استغار به على الوضوء عنه وهو حال الوضوء لا يدخله  
ضرورة لا يجوز له التيمم وقيل عند أبي حنيفة رضي الله عنه يجوز له التيمم قال  
الفضل وهو الصحيح من مذهبنا فإن من أجله أن لا يعتبر المكلف قادرا  
لقدرة غيره حتى قال لا يجب للجمعة على الأعرج وإن وجد فأيضا فيقوده  
وهو هذا قلنا أن على قوله المرض إذا كان في مكان عجز ولا يملك التحرك  
وهو حال من حوله فصل في ذلك المكان يجوز وفلنا أيضا إذا كان  
لا يملك النوبة إلى القبلة وعنه من توجهه نصلي إلى غير القبلة يجوز وعنه وإذا  
تم بالجمعة كان ما يأمم بحركته كمال السجدة أن كانت ما شاء لا يجوز التيمم بها  
وإن كان الحج حليلا والسجدة أرضه حاز التيمم بها عند أبي حنيفة ومحمد رضي  
الله عنهما خلافا لابي يوسف رحمه الله بنا على أن عند أبي يوسف رحمه الله



لا يجوز الا الثواب والرواية رواه لا يجوز الا الثواب قال  
 رحمه الله في الاصل المسافر الذي يجد المايطرة الى اخر الوقت واذا كان  
 نوب الوقت ثم وفي القنطرة ويؤخر المسافر الصلوة الى اخر الوقت اذا  
 كان على طبع من الجود الماء ومساء اذا كان برحوا وجود الماء وهو الصحيح  
 اذا كان لا يوجد وجود الماء لا يؤخر الصلوة عن الوقت المختار الا في بعض  
 الناحية قال القنطرة وفي هذا الجرح من رحم وروي عن أبي حنيفة والرواية  
 وفي الله عنهما رحم وهذا اذا كان المايطرة فاما اذا كان المسافر لا يسمع  
 قرآن خارج الوقت قال القنطرة ابو حنيفة في غريب الرواية اجمع اجماعنا  
 الملتزم رحم الله على هذا وعن محمد رحمه الله في جود القرب انه اذا كان فيه  
 وبين المادون من قرب ولا يحرم التيمم والركن كذلك فهو بعيد  
 والميل من فراق وقال الحسن بن زياد رحمه الله الميل انما يكون بعيدا اذا  
 كان على يمينه او يساره او خلفه حتى يصير سبيلين دهايا ومخا فاما اذا كان  
 قدامه فيعتبر سبيلين فيفسر شجاع الميل ثلثة اذرع وجر ما يدور  
 الى اربعة اذرع وفسر له لونه ثلثاه ذراع الى اربع ما يدور وعرضه  
 يوسف ان المايطرة اذا كانت تحت لوديب اليه يوما يدب القافلة ونفبت عن  
 بصره فهو بعيد ويجوز له التيمم وهذا الحسن جد وان خرج من مفرق ليس  
 بهافر ولم يجد ما وكان ناسيا من المصطحلة التيمم وتكلموا في تقدير  
 التاكلي بعضهم فنده الميل وبعضهم الفرج وبعضهم بالوجه وبلغ  
 ذلك الموضع فصر الصلوة وبعضهم ينده بما اذا كان تحت لا يسمع اذان  
 المند فيه وبعضهم فنده بما اذا كان تحت لا يسمع اصوات الناس  
 وبعضهم فنده بما اذا كان تحت لا يسمع اصوات الناس وبعضهم فنده  
 بما اذا كان تحت لو يروي من اتقى المصطفى يسمع من الناس من  
 قال لا يجوز التيمم لمن خرج من المصرا الا اذا قصد سفر صحيحا

ولو اصابه غار ونوى به التيمم كاله الاصابه وسبح به وحده ودراعيه  
 والمختار اخره في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ذكره في املا الوصف  
 رواه من جملة رحمه الله وفي صلوة لا يسل لاصاب وجهه ودراعيه  
 تخيار لم يحزه من التيمم قال الحسن بن ابي حنيفة انه لو لم يسمع وجهه ودراعيه  
 فاما اذا مسح حاروق قد يصح على هذا الناحية في كتاب الصلوة لعلي  
 فقال لو كسر دار او هدم حائط او كال حنطة فاصاب وجهه  
 ودراعيه لم يحزه ذلك من التيمم حتى يبرئ عليه ثلثة بقرات التسديد  
 حب وحايض طهرت من الحيض ومعت من الماقد ما يكتفي لاحد  
 ان كان الما لا يخدم فهو احتج به وان كان الما لم يسمع لا يخدم  
 تغسل لان التيمم نصيا وان كان الما مباحا فالحنط احتج به وتيمم المراه  
 ولو كان مكان الحايض محذرا بصرف الى الخشب لان لو التيمم من لا  
 للحاجة خلا فان عروا من مسعود رضي الله عنه لما ارا من التيمم للحب  
 وكان الصرف الى الحياه اولى وفي طهارات الواقعات حكم مسلم  
 ومعت مسلم ووجد من الما ما يكتفي لاحد لا من تغسل للحب وتيمم الميت  
 لان الغسل من الحياه مقتضى فيه بالكتاب وعمل الميت ميتا التيمم  
 فكان رونه ويجوز التيمم لصلوة الجاهل اذا كان مقتدا وهو مخاف  
 الموت فان كان اماما او كان حق الصلوة له حاز التيمم له ايضا  
 هكذا ذكر في الموائد عن أبي حنيفة رضي الله عنه رواه الحسن انه لا يجوز  
 التيمم الا لا حتى الموت لان الناس ينظرونه ولو لم ينظروه اخره  
 قال شيخنا رحمه الله الصحيح هذا في ظاهر الرواية ويجوز له التيمم  
**الفصل الرابع** في الميع على الغير  
 قال محمد رحمه الله فانه الزمان او كما تسمى لادم او سائده الامم  
 فان كان من كرامين فانه كرامين او ما نسبته الكرامين

والمختار اخره في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ذكره في املا الوصف  
 رواه من جملة رحمه الله وفي صلوة لا يسل لاصاب وجهه ودراعيه  
 تخيار لم يحزه من التيمم قال الحسن بن ابي حنيفة انه لو لم يسمع وجهه ودراعيه  
 فاما اذا مسح حاروق قد يصح على هذا الناحية في كتاب الصلوة لعلي  
 فقال لو كسر دار او هدم حائط او كال حنطة فاصاب وجهه  
 ودراعيه لم يحزه ذلك من التيمم حتى يبرئ عليه ثلثة بقرات التسديد  
 حب وحايض طهرت من الحيض ومعت من الماقد ما يكتفي لاحد  
 ان كان الما لا يخدم فهو احتج به وان كان الما لم يسمع لا يخدم  
 تغسل لان التيمم نصيا وان كان الما مباحا فالحنط احتج به وتيمم المراه  
 ولو كان مكان الحايض محذرا بصرف الى الخشب لان لو التيمم من لا  
 للحاجة خلا فان عروا من مسعود رضي الله عنه لما ارا من التيمم للحب  
 وكان الصرف الى الحياه اولى وفي طهارات الواقعات حكم مسلم  
 ومعت مسلم ووجد من الما ما يكتفي لاحد لا من تغسل للحب وتيمم الميت  
 لان الغسل من الحياه مقتضى فيه بالكتاب وعمل الميت ميتا التيمم  
 فكان رونه ويجوز التيمم لصلوة الجاهل اذا كان مقتدا وهو مخاف  
 الموت فان كان اماما او كان حق الصلوة له حاز التيمم له ايضا  
 هكذا ذكر في الموائد عن أبي حنيفة رضي الله عنه رواه الحسن انه لا يجوز  
 التيمم الا لا حتى الموت لان الناس ينظرونه ولو لم ينظروه اخره  
 قال شيخنا رحمه الله الصحيح هذا في ظاهر الرواية ويجوز له التيمم  
**الفصل الرابع** في الميع على الغير

والمختار اخره في قول أبي حنيفة رضي الله عنه ذكره في املا الوصف  
 رواه من جملة رحمه الله وفي صلوة لا يسل لاصاب وجهه ودراعيه  
 تخيار لم يحزه من التيمم قال الحسن بن ابي حنيفة انه لو لم يسمع وجهه ودراعيه  
 فاما اذا مسح حاروق قد يصح على هذا الناحية في كتاب الصلوة لعلي  
 فقال لو كسر دار او هدم حائط او كال حنطة فاصاب وجهه  
 ودراعيه لم يحزه ذلك من التيمم حتى يبرئ عليه ثلثة بقرات التسديد  
 حب وحايض طهرت من الحيض ومعت من الماقد ما يكتفي لاحد  
 ان كان الما لا يخدم فهو احتج به وان كان الما لم يسمع لا يخدم  
 تغسل لان التيمم نصيا وان كان الما مباحا فالحنط احتج به وتيمم المراه  
 ولو كان مكان الحايض محذرا بصرف الى الخشب لان لو التيمم من لا  
 للحاجة خلا فان عروا من مسعود رضي الله عنه لما ارا من التيمم للحب  
 وكان الصرف الى الحياه اولى وفي طهارات الواقعات حكم مسلم  
 ومعت مسلم ووجد من الما ما يكتفي لاحد لا من تغسل للحب وتيمم الميت  
 لان الغسل من الحياه مقتضى فيه بالكتاب وعمل الميت ميتا التيمم  
 فكان رونه ويجوز التيمم لصلوة الجاهل اذا كان مقتدا وهو مخاف  
 الموت فان كان اماما او كان حق الصلوة له حاز التيمم له ايضا  
 هكذا ذكر في الموائد عن أبي حنيفة رضي الله عنه رواه الحسن انه لا يجوز  
 التيمم الا لا حتى الموت لان الناس ينظرونه ولو لم ينظروه اخره  
 قال شيخنا رحمه الله الصحيح هذا في ظاهر الرواية ويجوز له التيمم  
**الفصل الرابع** في الميع على الغير



فانه لا يجوز المسح عليه الا ان يكونا نفس يصل اليه الي ما تحتها  
للمرئوق اذا كان من الزاير او ما يشبهه لا يمكن قطع السجود واما التو  
به فلا يجوز المسح عليه ما كان له من الزاير او كان له من الزاير  
ما يشبهه اجماعا انه اذا لم يمسح بغيره بعد ما حدث قبل ان يمسح  
لخمس او بعد ما حدث وفتح على الخمس انه لا يجوز المسح على المرئوق  
واما اذا لم يمسح بغيره قبل ان يحدث جاز المسح على المرئوق عدا به  
ورد الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روي عنه المعية من شعبه  
انه مسح على الموضع والموضع هو المرئوق وعن عبد الرحمن بن ابي  
ان عمير بن ابي الله عنه مسح على خرقة ثم قام فمسح على العقب ولا معنى  
للمسح بغير قطع السجود فحرم المسح عليه وحاصل مدعى صاحبنا  
رحمه الله انه منى ليس المرئوق على الخلف قبل الحدث فاحرمه بغير  
بدل عن الخلف فلا يدي الى ان يكون البدل بدل ومنى ليس المرئوق  
على الخلف بعد الحدث فاحرمه بغير بدل عن الخلف فلو جاز المسح على  
المرئوق ادى الى ان يكون البدل بدل فانه لا يجوز وان مسح على خرقة  
ثم رجعها مسح على خفيه يعني بعد المسح على خفيه فرق بين هذا وبين  
اذا مسح على خدي طافق ثم رجع احد طافقه فانه لا يمسح على ما عهد  
بخرقه وكذلك اذا مسح على خفيه فمشرط طاهر للخمس كما رفعه فانه لا  
يلزمه اعلاه المسح والحق ان الخلف اذا كان ذي طافق ومطافق متعل  
بالاخر غير ان عند مصير ان حكم الاتصال التي واحد كالشعر مع بشره  
الواحد اعتوايا واحدا حكم الاتصال حتى كان المسح على شعر الزاير  
كالشعر على البشرة كذلك ما هنا وجعل المسح على احد الطافق كالمسح على  
الطافق الاخر فالمسح لم يزل من حيث لا يحق ولا اعتبارا فمما جعل اعلاه  
المسح فانما للمرئوق فغير متصل بالخلف بل هو من الزاير فلا يجعل المسح على

المرئوق كالمسح على الخلف فالمسح زالحقيقه وحكما محل الحدث بما حله  
يلزمه اعلاه المسح بالواحد في هذه الحالة وان مسح على خرقة ثم رجع احد  
فان عليه ان يعيد المسح على الخلف البادي وعلى المرئوق الباقي فلا يكره في  
ظاهر الرواية ووقع في بعض نسخ كتاب الصلوة انه يطلع المرئوق الباقي  
ويمسح على الخمين وهكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله في غير صلوة  
الاصول ووجه ذلك ان الحدث حل احف البادي محل احف المرئوق الباقي  
لان طول الحدث لا يجوز الا ترى انه لو كان رجع احد خفيه حتى حل  
للحدث بالرجل البادي حل بالرجل الاخر حتى لم يبق على الرجل كذا  
ما هنا ووجه ما ذكر في ظاهر الرواية ان الحدث انما حل احف البادي  
او الال المانع وهو المرئوق هذا المانع معدوم في الخلف الاخر فلا محل  
للحدث بالخن الاخر وانما محل احرمه الذي على الخلف الاخر لان  
المسح مستقل على الخلف البادي مستقل المسح في حق المرئوق الاخر لان  
استقام المسح لا يحرمه وكان الفياض فيها اذا نزع احد خفيه ان لا محل  
للحدث بالرجل الاخر لقيام المانع به للسنط اعتبار القنابر منه لمروره  
وهو ان لا يصير كما معانين البدل والمبدل هذه المدة معدومه فيها  
نحن فيه في المانع معتبرا وهذه المسألة كلها دليل على ان ليس  
للمرئوق فوق الخمين ومسح على المرئوقين ثم حدث ونزع المرئوق  
حازله المسح على الخمين في التوارك من اكر المسح على الخمين كما في  
عليه التفرقان وزد فيه من الاخبار ما يشبه المتواتر وقال وليس في  
المرئوقين على قياس قول ابي يوسف رحمه الله كذا في حديث  
المسح على الخمين منزلة المتواتر ومن المراتب كذا في قول محمد  
رحمه الله لا يكفر لانه منزلة الاحاد ومن المراتب لا يكفر فيسأل المجتهد  
ثم حورت المسح على الخمين اذا كان خبر المسح من اخبار الاحاد وفيه

المسح على الخمين في التوارك من اكر المسح على الخمين كما في

قيل







اصغر با هذا ذكر في بعض المواضع وفي بعض المواضع قد ذكر بالاهتمام بخار  
وهذا في الحرق المفرج الذي يري ما حته من الرجل اذا كان الحرق طويلا  
يدخل فيه ثلثة اصابع ان ادخلت وللزلا يرى شي من الرجل لا يمنع المحرقة  
صلوة الاثر عن محرم الحسن رحمه الله حقه في معوضا وبطاه الحوت  
من حرقه او غيرها لم يمسح بخروا في الحلق حاز المسح وان كان اذا مسح  
كبحوز المسح عليه وان كان الرجل مقطوع للاصابع من الرجل وفي الحلق  
حرق الحلق الشاح فيه منهم من قال بقدر الحرق واصابع غيره ومنهم  
من قال بمسح اصابعه لو كانت فاهه واذا مسح حبه يلبس يديه والليل  
لديها طر حربه اذا لم يكن اللبس سعة لان الواجب هو المسح في اليد  
وعنه هذا قال اصحابنا ان من مسح راسه بالبحر كوز ولم يغسلوا ايها اذا  
كان اللبس سفاط او لو كان اذا مسح راسه او حبه بروس اصابعه فان  
كان الماء سفاطرا كوز وان لم يكن سفاطرا لا يجوز لانه اذا كان سفاطرا  
ينزل الماء من اصابعه الى راسه فاذا مده كان طائفا احدا حده اذا  
مسح باصبع واحد لهما جميعا لما ان مسح في كل مرة في غير موضع الذي  
مسح اوله حاز كانه مسح ثلثة اصابع ولو مسح بالاهتمام والسابعة ان كانا  
مفتوحين حاز لان بينهما مقدار اصبع فكانه مسح ثلثة اصابع ذكره صلوة  
العيون ان الماسح على الحلق اذا حدث فانصرف ليهوضا فقل ان وضوا  
انقصت مده مسجد فله ان يغسل رجليه ويحي على صلوة كالتيم اذا الحدث  
في الصلوة فالصلاة فوجد ما لا يند صلوة وكذا ان يوضا ويحي على صلوة كذا  
فما هنا وذكر في مجموع النوار في قوله السلف فقالوا انهم مده مسجد بعد  
ما عاد الى مكان صلوة فحدث صلوة فاذا انقصت مده مسجد وهو في الصلوة  
ولم يجد ما فاته يحيى على صلوة ومن الشايع من قال يغسل صلوة والله اعلم بالصواب

**الفصل الثامن في المسح على الجوارب وعصاها**

وهذا اذا كان في

فلا وادان في ام البعده فوجد فادخل فيه مراه ومسح عليه روى عن عماره  
قال يجوز ولا يكره وان كان قد شئ من قول الشاه وليد يقول اني يوسف  
رحمة الله فالواو معنى ان يكون قوله كقول محمد رحمه الله كوز شربه  
للداوي وغيره وعندك يوسف رحمة الله كوز شربه للداوي يجوز  
الاستسقاء وانما عندنا في حقه رضي الله عنه فان كان بها شي من  
البول يكره والا فلا يكره وفي النسخ الحسن من ياد عن ابي حنيفة رضي  
الله عنه اذا مسح على الجوارب ثم رزعهما ثم احادها كان عليه ان يعيد المسح  
سطها ووات في موضع اخر اذا انقطعت العصا به فبذلها عصاها اخرى  
قال الحسن ان يعيد المسح وان لم يعيد اجراه لان المسح على الجوارب بمنزلة الغسل  
لما عظمها وعن ابي يوسف رحمه الله رجل مسح بصره امساك الما فغسل  
بعضا من راسه على العلاء ثم رفعها قال مسح على العصا به للباقي  
منه الحقيق والجورق وكذا غيره حتى مسح وفيه ايضا عن محمد رحمه الله  
رجل انكرت يده وهو على فوط الجوارب عليها ثم احدث فوضا  
ومسح على الحقيق والجوارب ثم رات اليد قال يغسل موضع الجوارب ويغسل  
ولو كان على غير وضوحين انكرت يده فوط الجوارب عليه وتوضا وليس  
حفيه ثم احدث وتوضا ومسح على الحقيق والجوارب ثم رات قال يترج  
حفيه ولا يغسل الا ما على عن ابي يوسف رحمه الله رجل احدث وعل  
بعض اعضاء وضوه جابر فوضا ومسح عليها ثم لم يمسح الحلق ثم احدث  
ثم رات عليه ان يغسل قدميه ولوانه لم يحدث بعد لمس الحقيق ثم رات الجرح  
والتي الجوارب وغسل موضعه ثم احدث فانه يتوضا ومسح على الحقيق  
وعنه ايضا في رجل مسح على جابر احدي رجليه وغسل الاخرى ونس  
الحسن ثم احدث فعليه ان يترج الحلق الذي على الرجل الذي على الجوارب  
واسح على الجوارب ومسح على الحلق الاخر وان كان ببعض اعضاءه

مسح على  
فبذلها عصاها  
اخرى الجوارب  
ان لم يكن الجوارب  
لم يعيد اجراه



جراحه لجعل عليه الحايرو وهو زيد على موضع الفرج جازله المسح على جميع العضا  
يعني على جميع للموضع الذي اخذ به العصابة لان الضرورة موجودة في جميع العضا  
لانما بين نداء العصابة لذلك فصار كما لو كان تحت العصابة كله جراحه  
وقته يحوز المسح على جميع العصابة لذا فاهما على هذا المسح على عصابة المقصد  
وكان القاضي الامام ابو علي التنس لا يحيز المسح على عصابة المقصد وهذا القاضي  
الامام علا الدين المعروف بالغثي في حق المقصد ان كان المقصد موضع يكره ان  
يتم منه من اعلاه احد يحوز المسح على العصابة وان كان في موضع لا يكره يحوز  
المسح على العصابة وفي هذا الموضع اذا كان على الحايرو جراحه وعصابة  
موضع لا يخرج له ان على الحايرو وليس عليه ان يغسل ما تحت العصابة في غير  
موضع الجراح وان كان على العصابة لا يغسل الجراحه ولكن في موضع العصابة عن موضع  
الجراحه يغسل الجراحه فان عليه ان يغسل ما تحتها الى اربع موضع الجراحه  
ثم يغسل العصابة ويغسل موضع الجراحه وعنه الشايع على حوار المسح على عصابة  
المقصد والغسل في الفرج التي هي في اليد اليمنى الغسل منهم من قال يغسل  
غسله لا يغسلونهم من قال لا يغسلونهم من قال لا يغسلونهم لان يغسل ذلك  
للموضع يغسل العصابة واما يغسل الله الى موضع المقصد في ذلك الضرر المقصد  
المسح على الحايرو كالمسح على الخف في ثلثة احكام احدها ان المسح على الخف  
يحوز اذا حصل اللبس على الحدث والمسح على الخبير يحوز وان كان على العصابة  
على الحدث والباقي ان المسح على الخفين ينقص التقصا منه المسح ومسح الحايرو  
لا ينقص الا بالحدث والغسل والثالث ما في الخف اذا دخل احد حفيه لمونه  
غسل الرجلين واذا سقطت الحايروا عن يمينه لمونه الغسل اصلا وان كان  
عن يمينه غسل ذلك الموضع خاصة ثم ان عمدا رحمه الله ذكر في الطب  
اسباب العصابة في المسح وفيه اخلاق منها الشايع منهم من قال لا يشترط  
لانما عن يدي الا فساد الجراحه لكن اذا مسح على اثر العصابة كغير ذلك

المسح على جميع العصابة

غيره

لا يغسل على اليد اليمنى  
التي هي في اليد اليمنى  
في الامم

المقصد ويدخل فيه سلمه الشوق قال العصابة ابو جعفر رحمه الله في غرض  
الرواية ذكر في كتاب الصلوة ان من نزل المسح على الحايرو والمسح على العصابة  
احدها ولم يسألنا قال وعمت اليك محمد بن عبد الله يقول ذلك قول  
ابي حنيفة رضي الله عنه وقال الحسن قال ابو جعفر رضي الله عنه اذا مسح على  
العصابة عليه ان يسح على موضع الجرح وعلى جميع العصابة او على الاثر فغسل  
المسح على العصابة فصار عن ابي حنيفة رواه ابن قال القعيد الراعي ابو جعفر  
الغفاري رحمه الله في محضره في الرواية ليس في روايتنا ما حكاه العقيبه  
ابو جعفر عن كتاب الصلوة وانما الذي في روايتنا وقال ابو يوسف ومحمد اذا  
نزل المسح على الحايرو وذلك لا يصح له جرحه هذا هو المذكور في روايتنا على  
ما ذكره العقيبه ابو جعفر في روايتنا في باب الوضوء والغسل من الاصل اذا  
اغسل من الحايرو ومسح بالما على الحايرو التي على يده او لم يسح لانه مخاف  
على نفسه ان يسح بحرية ذكره مطلقا من غير ان يصفه الى احد من ذكر  
قوله ابن يوسف ومحمد على نحو ما حكاه العقيبه ابو جعفر انه اذا نزل المسح على الحايرو  
والسح الا ضرره لا يحريم وذكر العقيبه ابو الليث رحمه الله في محله انه لا خلاف  
المسح من قوله لي حنفه رحمه الله بعضهم قالوا قوله لي حنفه لا خلاف  
قوله لا انما قالوا لا بعد الجواز في المسح والوضوء انما قالوا انما  
منه المسح وكذا ذكر العقيبه في شرحه وقال بعضهم قوله لي حنفه  
كالمسح قوله ما قال حنفه رحمه الله يقول اذا نزل المسح على الحايرو والمسح لا  
يصح حايروا الا يحوز وفي شرح الطحاوي والوايات ان المسح على الحايرو  
ليس لغرض عن ابي حنيفة رضي الله عنه في حيزه العصابة في المسح من يد  
ابي حنيفة رضي الله عنه ان المسح على الخبير ليس يغسل في باب الوضوء والغسل  
من الاصل او الاخرى في غسل على اليد او الغسل وقد امر ان لا يغسل بحرية  
وان لم يخلص اليه اليه الشرح في كتاب الصلوة للحسن في باب الوضوء

ترك المسح على الحايرو  
والسح الا ضرره لا يحريم  
الحايرو











ان تخرج على جنبها فان كان الدم مستطعا وقت الوضوء لم يفسد ما فيها  
 تسج على جنبها وان كان سائلا وقت الوضوء واللبس او كان مستطعا وقت  
 الوضوء سائلا وقت اللبس ليس بها ان تخرج عند علمنا الله بحمهم الله والرحمة  
 في ذلك وهو الاصل في مسائل المتكاسد ومن عفاها ان ظهرها المتكاسد  
 معافا اذا استغنت خروج الوقت لسد الاسعاج الى السلان السابق  
 لان خروج الوقت ليس بلامعاف الظهارة لا فليس عذرت ولا ثبت  
 حكمها بدون السبب فسد الاسعاج سدد الى السلان السابق للوقت  
 الاسعاج لسد عريان الاستاد انما يظهر في حق القيام من الاحكام  
 لا في حق المعصية من الاحكام ولهذا لا يظهر في حق الصلوة الوردية حتى  
 لا يطل ما ادى من الصلوة فلما خرج من المصحح قام فظهر الاستاد في  
 جنبه وظهر ان اللبس لم يفسد مع الحدث في هذه الصورة في حق المعصية  
 ما اذا كان الدم مستطعا وقت الوضوء واللبس لان معافا فان السد الاسعاج  
 الا انما سدد الى سلان ما خرج عن اللبس فلا يظهر ان اللبس حصل مع الحدث  
 فان قيل لو استسد الاسعاج خروج الوقت بحال فقال اذا سجدت في النزع  
 فخرج الوقت ان لا يلزمها القضاء فلما هذا ليس بظهور من كل وجه  
 هو ظهور من وجه انقضاء من وجه ان الاسعاج الظهارة حكم للحدث  
 والحدث وحده تلك اكاله فعذا يقتضي مرور بقا محدثه من وقت الحدث  
 الا ان مرور بقا محدثه تعلقت بخروج الوقت وخروج الوقت ونجد ان هذا  
 يقتضي مرور بقا محدثه مقصورا على المال فعملنا هذا ظهورا من وجه انقضاء  
 من وجه ولو كان ظهورا من كل وجه لا يجوز لها السج ولا يلزمها القضاء ولو  
 كان انقضاء من كل وجه يجوز لها السج ويلزمها القضاء فاذا كان ظهورا  
 من كل وجه انقضاء من وجه فلما لا لها السج ويلزمها القضاء احدا بالاقا  
 من كل وجه لما يصح اذا اجبت الدعوى عن الدور ولا يخرج من ان يكون

كونه

ان كان حاله انما يحبس قبل النزاع من الصلوة اما حازله ان لا يفسد  
 قال الصدوق رحمه الله هو الحار في الاحاسن وحاصل من احدهم  
 دم وضوء الدم سائل ثم احبس الدم من هذا المخرج وسال من المخرج الاخر انفس  
 وضوءه وان كان دم مقابلا لحد يسهل ما به سائلا ومنها ما كانت سائلا  
 فوضوءا وبعضها سائلا ثم سالت التي لم يكن سائلا انفس وضوءه والمحدث  
 فخرج وقت نزع واحد وفي السج الوضوءان عن حمهم الله رحمه الله رجل سجد  
 جرحا في راسه فان وضوءا ثم رفا الحدة قال يفسد ذلك اذا سجد هذا الاخير  
 وسال الذي كان سائلا لانها في هذا منزلة خرج واحد وفي قاضي في اللبس  
 المتكاسد لا يفسد الاستحالة وقت كل صلوة اذا لم يكن منها عايطا لانه سقط  
 اعتبار عايطه دمه وبه انصار رجل رعا او سال عن حرجه دم سقط  
 اخر الوقت فان لم يقطع وضوءا فخرج الوقت والله اعلم

### الفصل العاشر في الرجل يجزئ بالوضوء

او احدث وفي وقوع الشك في الوضوء في الحدث او هم عن في السج  
 الوضوء الم يذكرنا فقال له رجل انك بليت في موضع لذا شك الرجل صلى بعد  
 تلك صلوات قال اذا شهد عند عدلان فصامها وان شهد واحد علم بيقين  
 وفي الاما عن حمهم الله اذا وقع في قلبه التوهم انما حدث وكان على  
 ذلك التوهم فافضل ذلك ان يعيد الوضوء وان صلى على وضوء لا  
 كان في نفسه بذلك عندنا وان اخبره مسلم عدل رجل او امره جرحه ولو لم يملك  
 انما حدث او رعا او امره مسلم عدل ان يصح حتى يوضا لان  
 هذا امر من امور الدين وجبر واحد حمهم الله في امور الدين ولو استيقن الحدث  
 وشك في الوضوء فاجزه عند انه وضوءا اول يعرف المخرج للونه عند الالة  
 وقع في قلبه انه صادق وسعد ان يصدق قال حمهم الله في الاصل  
 ومن شك في بعض وضوءه وهو اول ما سكت على الوضوء الذي ثبت

مطل  
 الاخر بالوضوء







قصد الماء للشرب وهو المأوى عن غير يمكن اما لا يشرب بالماء التوت  
 فلا ضرره في حق بولها فيحكم بحاشتها واما اذا اصاب بول الفأرة  
 التوت فقد قال بعض شايخنا انه يحسن التوب وقاسه على الماء قال  
 بعضهم لا يحسن التوب بخلاف الماء والعن او صانه التوب عن بولها  
 غير ممكن لان صانه التوب في الغالب اما لمون الكلب في توب اخير  
 ونرى من علم هذا الوجه وقال في التوب الما على صلا الى التوب لا غسل  
 اما من الما عن بولها مذهب من الما اما يصح ان الاداء والماء  
 ماء من التوب يقع الصلابة الما لا يحاله فلم يكن بولها معفو عن  
 الماء قال الحسن بن سيار رحمه الله لو ان جمع من جمع الفأرة وقعت  
 وفروخته وطلعت له عرا الهاد او وصية دهن في الدفن وقال بعض  
 معالي لا يسل الدفن ولا الدفن مالم تنقطع وفي مسأله الشيخ الامام الرازي  
 في بعض رحمه الله وجمع الفأرة اذا وقع في التوب او في الخل لا يفسد وعن الشيخ  
 الامام ابو محمد الخزاز رحمه الله انه قال في توب لم يصبه المسلمه فبات  
 اياها حتى تضر فقال لو كان في شرب وانما اشرب ولان نعمه الحيوان اذا  
 وقع في التوب اخرج حيا يطير ان اصاب في الماء سوره طاهر بالماء  
 وان كان سوره حيا فاما الجحش يخرج كله وان كان سوره مكروه فاما  
 كله مكروه وسحقان يرح عشرون ذلوا وان كان سوره شكوكا كور  
 الغل والحمار وجب وح المأكلة واذا لم يصب في الماء قال القتيبي ابو الليث  
 رحمه الله في فائده ان كان الواقع كلبا او خنزيرا وجب تركه  
 جميع الما وهذا الجواب اشار به الى ان الكلب جسد وهو اختيار القصة  
 وذكر في شرح ابي حنيفة رحمه الله ان الكلب ليس بجسد العن وهو اختيار  
 الصدوق في شرحه رحمه الله في قايمة ان كان الواقع كلبا او خنزيرا وجب  
 ترك الكل وهو جميع الما وهذا الجواب اشار به الى ان عيون الكلب جسد

في غسل رجلين غسلها لثابت وعصر في كل مرة  
 في غسل رجلين غسل لثابت وشروط العصر في كل مرة وعن غيره  
 في غسل الاصول انه اذا غسل لثابت وعصر في الما الثالثة وظهر  
 ابو القدوس في غسل لثابت في الما الثالثة وظهر في الما الثالثة وظهر  
 الثالث لان عليه الطين حصل عنه وفي شرح الطحاوي وان كانت  
 الحاجة غير مبرية كالبول والنفث واشاء ذلك غسله حتى يظهر وكذا  
 في مذهب غسله وفيه يكون قلبه اليه وهذا الذي ذكرنا شرط  
 الثالث لثابت مذهبنا وقال الشافعي رحمه الله اذا كان الحاسة  
 غير مبرية فانه يظهر غسل مرة واحدة لان يخرج الما صغيرا  
 في غسله يوسف مثل قول الشافعي رحمه الله فانه ذل الحمار الشهد  
 رحمه الله في السورة اذا غسل مرة واحدة ساعد ظهور الوجه كما  
 رحمه الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سقط احدكم  
 من منامة فلا يمس به في الانام حتى يغسلها ثلثا فانه لا يرى ان  
 يات بيده فالتى عليه للثلث امر بغسل البدن من جاسه غير مبرية  
 اذا كانت مبرية فان جاسه محمقة او لم والحي وشرط  
 العصر لثابت مرات في طاهر وانه لا يصل وانه احوط وفي غيره  
 الاصول في العصر مرة وانه ارفق بالناس وذكر في الامام  
 في صلوة المستعفى ان الحاجة اذا كانت بولا او ما جسا وصبت  
 عليه فانه ذلك وحكم بظهوره التوب على قايمة يوسف رحمه الله  
 فانه في غيره ان اللب اذا اورد في الحمام وجب الما على حدة من  
 حب الطهر والطحن حتى يخرج عن الحاجة ثم صاب الما في الاراء بحكم  
 بظهوره الا اذا كان لم يصوره وقال في رواية اخرى اذا صاب الما على الاراء  
 وامر الما كفيه فوق الاراء فهو احسن واحوط وان لم يصب الما بحرية



وفي السقي شرط العصر في قول الله عز وجل في سورة النور  
 عند في النور نصيبه مثل فقد الدم من البول نصيبه في السقي واحدة  
 وعصره فهو وذلك اذا غسسه عنه واحدة في انا او يهرجاري وعصره  
 فان ذلك يظهر وان غسسه ساعده لم يظهر فالحمام الشهيد رحمه الله  
 ويديه اذا لم يعصره وبعض متاعنا فالوايع قول لي يوسف رحمه الله  
 اذا كان الحمام رطبه لا تشيط العصر واذا كانت يابسه تشيط واذا  
 بما روي عنه انه قال غقت مسله الخب اذا التزيت للحمام وصيب الماء على  
 جسده ثم سلك الماء الا اذا فانه حكم على طهاره الا اذا وكذا في الوجب  
 ويدخل في النوب على الاذا وكذا في الاذا رطبه لان الحمام كاسه الماء  
 المستعمل فان الماء المستعمل عند لي يوسف رحمه الله يحسب ثم في  
 كل موضع شرط العصر سقي ان بالغ في العصور في المرة الثالثة حتى  
 يصير النوب كمال الوجب بعد ذلك لا يسيل منه الماء ويصير في كل  
 محو قوته وظامه وفي قايي في اللث رحمه الله النوب الجسد اذا غسل  
 ثلثا وعصره في كل مرة ثم تقاطع منه قطره ثم اصاب شيئا قال يظهر ان عصره  
 في المرة الثالثة غصا الغ فيه حتى صار كمال الوجب لم يسيل الماء منه فالتوب  
 طاهر واليد طاهر وما تقاطع طاهر وان لم بالغ في العصور في المرة الثالثة  
 وكان النوب كمال الوجب سال الماء في الجسد في التوب حتى تقاطع غص  
 لان الاول له والحرر عنها غير ممكن والثاني ما والحرر عنه ممكن هذا اذا  
 اصاب الحاجه شيئا ما في فيه العصر فقام اجزا المافه مقام العصر  
 حكمي عن الغيبة في الجسد انما اذا اصاب الحاجه اللث يظهر ان  
 ثلث مرات في الماء لان العصر متعدد فقام البول في الغسل مقام العصر  
 وفي قايي في اللث رحمه الله حنف يظانه سابقه من الكبار في دخل  
 في جوفه ما يحسب فصل الخلف وذاك باليد ثم ملا الماء ثلثا وامرقة

ما اذا اصاب الحاجه في العصر

في قول الله عز وجل في سورة النور  
 من النبي يومع الذي يبريه الروح ولو كان الراويل سلا فاماب  
 ر حنف الروح على محس حراويله اخلف المشاح فيه عامهم على انه لا  
 محس في ذلك اذا دخل انسان المريط في الشاوبه مثل الماء  
 او العرف فحنف الملبس من حرا المريط او اذا دخل في بيتا في المريط  
 فحنف الماء الذي من حرا المريط لا يحس البدر وكذلك ذلك التي عند طامه  
 المشاح الان يظهر اثره لصغر طهره في الراويل المثل بعد خروج الروح او  
 في ذلك التي بعد الادخال في المريط اذا مس فان هذا صحيح لا به صار حرا  
 لا يظهر الاثر فيه وكذلك حرا المريط اذا ارتفع الى الكوه واسجد وخرج من  
 هو للملبس واستجد وارتفع فحرا الكيف الى السقف واستجد ثم داب فاني  
 طامه في ذلك السقف حنف واذا ارتفع فحرا الكيف الى الطاق واستجد ان  
 كان ارتفاعه من موضع خس وهو محس واذا داب ذلك واماب شيئا  
 حنف وان كان ارتفاعه من موضع ظاهر فهو ظاهر

### الفصل الثاني عشر في طهر الحمام

حنف ان يعلم بان الحاجه بوطان برينه وهي اليه لها جرم وعبر برينه في  
 اليه لا جرم لها فاما البريه ارا لها ما زاله عنها وانها ان كانت شيئا  
 ببول او قرا او غيرهما في العدد وان كان شيئا لا يزيل ارضا فانه لها  
 ما زاله عنها ويكون باقي من الاثر عنوا وان كان شيئا عرق ذلك  
 بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه قال لحوله حنف الله عن دم الحنف  
 اسليه ولا يضر ساؤه والمغ في ذلك الحج ساعه ان المرأة اذا حنفت  
 يدعي او راسها فحنف الحنف لشرطها زوال الاثر لثوب القطارة ادى  
 الى ان تقعد عن الصلوة انما كبرا اذا لم يكن لها الا هذا التوب  
 وانما صحيح وكذلك الرجل اذا سجد بوجهه تصنع محس لشرطها زوال



لا تلتفت الطهارة بعد غسل الصلوة إذا لم يكن إلا في السجدة  
 وحكي عن الغيبة أي لحي الحافظ أن المرأة إذا أحضرت  
 أو التوب إذا أصبح لصبح غسل يدها وغسل التوب إلى الأصغر  
 أو سبيل منه ما ليس ثم تغسل بعد ذلك ثلثا حكم بطهارة يدها ويغسل  
 التوب بالإجماع وكان العقبة أبو جعفر يدرك سبيل الحناء والتوب  
 المصبغ بالحناء وكان يقول في قول محمد رحمه الله لا يظهر وكان  
 العقبة أبو يحيى الحافظ يقول هذا كونه في الدم إذا كان عينا لا يذهب  
 أو في الماء يغسل إلى أن تصفر أو يخرج الماء لونه من التوب ثم يغسل  
 به بعد ذلك ثلثا وله ذلك الصديد وغيرها من الحاصلات العفنة  
 وإذا غس الرجل يده في المني الشخص أو أصاب يده من عجين ثم  
 غسل اليد أو التوب بالماء من غير حمض أو الماء من ثوب على يده فيقال  
 بغير شياؤه لا يظهر ما لم يزل أثر الشئ وبه أخذ العقبة أبو اللث ورواه  
 وهذا لا وجه له الصواب في هذا وقد قال الحارثي عنه في كتابه من  
 طاهر وهذا لأن يظهر المني بالماء من الأثر إلى ما روي عن أبي يوسف  
 رحمه الله في الدهن إذا أصابه عاصه أنه يجعل في الماء ثم يصب عليه الماء  
 مرات فيغسل الدهن بالماء من شئ هكذا استدل بانه لا يحكم بطهارة  
 في الماء الدائم فان كان العين قد رأت مع أثره في المرة الأولى لم يحكم  
 بطهارته أحلف المشايخ فيه منهم من قال يطهر لأن الحامض كانت  
 لب العين وقد سئل عن رجل غسل بطنه بطنه التوب كما لو غس  
 وقال بعضهم وإن قال العين المرة الأولى ما لم يغسل من أثره  
 بطهارته اعتارا لعدم المني وهذا لأن المني لا يخلو من غير المني فان  
 وطئته التي انضمت بالتوب لا يكون من شئ أو غير المني لا يظهر إلا بعد  
 ثلثا لهذا إذا كانت الحامض سرته وانحلت وانكح غير مريد كالبر

رواه عن أبيه عن حماد بن عمار  
 عن حماد بن عمار عن أبيه  
 عن حماد بن عمار عن أبيه

إذا فرغ من التوب كان ما ذكره في طهارة عن حماد  
 جلد الميتة من غير دفعه للماء من غسل يدها ويغسل  
 لداود بن رشيد بن داود بن أبي السقي وقل في جلد الميتة إذا غسل بالثوب  
 أو الشئ ثم أصابه الماء دليل في الطهارة قبل ما به الماء بعد أن  
 الغسل في سبيل التوب حوز الصلوة بمقاس غير مبدل ولو غسلى ومعه  
 جلد حية الترس فقد لا يهرق حوز صلوة مدبوحه كانت أو غير مدبوحه  
 لأن جلد الميتة لا يحتمل الداع لعمام الداع فأنما في الحية  
 ذكره حماد بن أبي اللؤلؤ رحمه الله أنه اختلأ في المشايخ قال بعضهم  
 وقال بعضهم أنه طاهر إذا كان الحيض طاهر فانه قال في حديث  
 حتى لو غسلى ومعه حية غير ميتة حوز فإذا كان عن الحية طاهرة كان في طهارة  
 الحية حوز الحية وبولها غسل عاصه طهارة وفي العمالي هل في قطع جلد كلب  
 يروى على الحارث في الزمان ميتة أنه كالدماع ولعلنا في كل ذلك وقد صلو  
 العوازل لأما ما روي مرارة شاه فراره كل شئ كونه فكل حكم طهره في البراء  
 فهو الحكم في البراء وفي السقي عن محمد رحمه الله حيلة ومعه حية أو سورا أو فارة  
 أو حمار أو ثور أو كلب أو غيره لم يحز صلوة وذكره في من  
 هذه المسائل لا خلاف في كل ما حوز الوضوء بغير حوز الصلوة بعد ثوبا لا حوز  
 الوضوء بغيره لا يحز الصلوة معه الداء إذا خرجت من المقعد وغسلت في  
 رجل معها حارث صلبه روى أبوهم عن محمد رحمه الله أن الكبر الناحش  
 من الميتة الكثر لفت قال واللاوي في الاحتياضا وروى عن محمد بن  
 الله أن الكبر الناحش أن يسوع القدمين والمذكور عن محمد رحمه الله في ما  
 الموضع أن الناحش مفترق مع ما أصابه وقد الناحش أن يسوع القدمين  
 والمذكور عن محمد رحمه الله في هاتين الروايتين قد كان الضرورة ههنا  
 مستداه حصو صاليس الدواب بعد الكسوف الأكثر العبد

الكلام على الحية  
 مستوفى

حوز الحية  
 حوز الحية



اظهار اللوحه وقوله والاربي في الاحياء والاطلاق  
 من قوله في الكت وكانه مال الى قول وتروجه في  
 حشا غسل واحج من عباله في الانا او كقوله وطرات صفار  
 انهما في الماوية التوب كايضا وان استبان انهما في الماوية  
 وكذلك في التوب اذا استبان انهما وهي اذا جمعت كانت التوب في  
 الدوم بحه وسيل او سليمان عن الجنازة اذا وقع في النار قوعا  
 تسين قال انما قلت بنى ومعنى قوله تسين ان يفرج كما الان  
 عند وقوع الطرات او يري عين الطرات ظاهره وذكره الله في  
 سواها وان كان الواقع طيلة لا بعد الماوية كما في التوب  
 وتكامل في حد الغلب والكثير وروي عن محمد بن الله اذا كان  
 مثل ريس لاوا او اطوان الا وهو قليل وان زاد على ذلك فهو كغيره  
 وذكر الكوفي اذا كان مباح الذم تسين في الانا فهو كغيره في الماوية  
 وان كان لا تسين في الانا فالطل هو قليل لا بعد الماوية في الماوية  
 المسقى لشيء الا في الماوية رحمه الله انه اذا الف التوب البحر الرطب  
 الشل في توب ظاهرا بس فظهرت بدايته واتره على التوب الظاهر للرس  
 لم يصير طيبا لم يوحى لوعصه لا يسيل منه شي ولا ساطر من المشاع من قال  
 صار حيا وسهم من قال لا يصير حيا وهو لا صح ولذلك التوب الظاهر الناس  
 اذا بط على ارض حيه يتله وارتكبه الحاحه في التوب لانه لا يصير طيبا  
 وهو حيا لوعصه لا يسيل منه شي ولا ساطر من المشاع من قال لا يصير حيا  
 الجاوع في احلاف المشاع والصحيح انه لا يصير حيا وذكر من الامم الماوية  
 هذه المسئلة في صلوه الاصل وذكر ان صار التوب الظاهر تحت لوضع عليه  
 يسيل فقد تحس دار كان لا يسيل اليد الموضع عليه لا يتحس وهو قريب من الاول  
 فان اليد اما يسيل الموضع عليه اذا كان حال لوعصه لا يسيل منه شي او يتقاطد

ان كان مقدار الدار قال ذلك كبير ومعدنه في العيون عن ابي يوسف  
 اذا قطع فاعيدته الى مكانه وملى او كان منه في كفه وعلى جوار  
 من كان اكثر من قدر الدار لم يمسح باليس لم يمسح الموت فلا يحس من  
 سجدة لا يجوز صلوته اذا كان اليه من قدر الدار لم يمسح باليس لم يمسح الموت  
 فلا يحس من سجدة لا يجوز صلوته اذا كان اليه من قدر الدار لم يمسح باليس  
 اخذ ابو اللث رحمه الله وعن ابي يوسف رحمه الله اذا كان منه والنشيد  
 يجوز صلوته وان اثبت من غيره لا يجوز صلوته قال من الشين في  
 الا انه لم يحضر في صلوه المسعى اسنان الكلب المسب طاهره  
 اذا كانت يسه لم يمسح بها بخور وان اسنان الانسان اذا مسح بها في  
 معصا لا يجوز وحكي القية ابو جعفر عن بعض المتقدمين من اصحابنا ان من  
 طمس مكان اسنانه انسان ادي لخر لا يجوز صلوته وله بيت مكان اسنانه انسان  
 الكلب طارت صلوته قال القية ابو جعفر رحمه الله وثاويه عدا اذا كان  
 كنهه قلع هذه الاسنان التي استهانت غير احاج ولا ضرر اما اذا كان لا يكتف  
 ذلك الا باحاج وضرب بخور صلوته معصا وفي العيون لو صلت امره ومعصا  
 فلا ده فيها من طيبا وغلب صلواتها طاره لانه تقع طهرها الذكره وطافق عليه  
 الذكره فقله طاهر بخلاف الاذي والمهر وفي طامع لا صغر البض المذرة لا يجوز  
 معصا الصلوه عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله ولا قياس في الحيفه  
 والحنين في كل رحمهما الله بخور وفي الفناوي عن عبد الله الحنفي  
 ان الفله مع السفيه المذرة طاهرة لا تقا في معدنه ولا يجوز مع الفناوي  
 المتدلات من البول وكذلك البض التي فيها فوخ مست علم بموته قبل الصلوه  
 وفي الفناوي في يصفه سقط من فاحه او حمله سقطت من شاه وفي  
 رطبه اما حيه وقال القية وهذا في فاس فلو اسنا طافق في فاس  
 في حيفه رضي الله عنه في طاهره وان طارت رطبه في الفناوي معدنه

مفسر  
 الله تعالى في القرآن  
 فاعلموا ان الله  
 يعلم ما في  
 قلوبكم







ثم ازاول اواب قال الحاطي هذا الذي رواه عن النبي  
 الطهارة و قال عاصمه ولود هذا في الارض ان حذر هذا  
 الذي ذكرنا في محرمه الله اما قال في يوسف رحمه الله تعالى  
 سمع لما وعده في ظل شجرة وعلم بطهارته اذا غسل طرفي اطراف  
 الثوب وساحه ثوب كايدي ذلك يغسل طرفي الثوب اي طرف  
 ما كان من غيري غسل بطهارته الثوب قال القاضي الامام ابو علي النخعي  
 رحمه الله في تفسيره المسألة المحظية التي في الخبر فيقول وتزود  
 ولا تسلم الاظه وعظما ما لم يستسما اغترضا والو عجل بعضها  
 وصل غلط الكل اجمع ما دلها وهذا هو العمل في بعضها ووجه من اسان في  
 يصدق يد عليه حله فاول الفقيه  
**الثالث عشر** في الغسل والغسل اذا صابته الحية واذا صابته  
 النجاسة حيا او ميتا فان لم يكن لها حرم كالبول والدم فلا بد من العمل بطهارة  
 كان او اسان وكان القاضي الامام ابو علي النخعي رحمه الله على عن الشيخ الامام  
 الملقب في كرمه الفضل رحمه الله انه اذا صاب ثوبا ببول او غيره من شئ  
 على التراب والرمال حتى يد بعض التراب وحف ثوبا بالارض يظهر عند  
 له حيفه رحمه الله وهذا في العتيق او حفر عن له حيفه والوجه في  
 مثل ذلك الا انه لم يشترط الحفان واما في الثوب اذا صابته الحية او الغالب  
 كانت رطبة لا يظهر الا الغسل هكذا ذكر في الاصل الا ترى ان الرطبة التي في  
 لو اسان لا يظهر الا الغسل فكذا اذا صابته مع غيره من بول او غيره  
 في التراب او الرمال على سبيل المصلحة يظهر وعنه دوي مشاعرا رحمه الله للذكر  
 والضرورة وان كانت النجاسة يابسه يظهر الحن والحك في قول  
 حيفه والى يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يظهر الا بالغسل  
 واصحح قولنا قوله عليه السلام اذا اتى احدكم المجدلية اب اغسله فان

[illegible]











ففي حيا واذا وضع عليه خفيه او قدميه فقد تجسس في الاماكن  
كان ذلك الموضع قد يتسنى قبل للطر فلا يغفل عنه في حيا اذا كان  
الطريق قليلا وهذا الشارح الى احدي الروايتين في الارض الحية اذا  
ثم اصابتها الماية معوقات الى جعفر عن ابي يوسف رحمه الله ان  
سئل في ارض اصابها نجاسة قال اذا صب عليها من الماء مقدار ما يغسل  
به ثوب اصابت هذه النجاسة ثلاث مرات وعمره في كل مرة يطهر يطهر  
الارض بهذا المقدار طغ هذا القول ابا عبد الله محمد بن مسلم رحمه الله عليه  
وقال **قال ابو يوسف** الا وجدتم في ايده حصى اصابتها نجاسة  
فان كانت النجاسة يابسة لا بد من ذلك حتى تلبس فان كانت رطبة  
او كان المصير من قضا وما اشبه ذلك فانه يطهر بالغسل لا يحتاج  
الى شي اخر لان النجاسة لا تدخل اخر القصب بل متى غطاه فانه يطهر  
بالغسل وان كان المصير من ردى او ما اشبه ذلك يغسل بماء ووضو  
عليه حتى يغسل او يعور عليه انما هي حرج الماسن اليه هكذا لو  
بعض المواضع وذكر عن القمية احمد او هم ان الحصى اذا كان من ردى  
يغسل ثلاثا وحق في كل مرة ويطهر عند ابي يوسف طائفة من رجمها  
الله في شرح الطحاوي انه لا يوفى في ازاله النجاسة اذا الصاب بالحق  
والاحواش من الاولى ان يغسله مقدار ما يقع في الرأية انه قد  
ظهر واشترط مع ذلك ان لا يوجد منه طعم النجاسة ولا رائحتها ولا  
فاما اذا وجد احد هذه الاشياء لا يحكم بالطهارة قال في سواك  
الا يه من حرقا وغيره سوا كانت قدومه او جديده وعن محمد بن  
ان الحرق الحديد اذا وقع فيه بول او خمر انه لا يطهر ابدا وفي التوارك  
ان شربت النجاسة في المصباح بان يؤه السكين بالمحس لو كان  
الحرق والاجر حديث عن قول محمد لا يطهر ابدا او ما قاله ابو يوسف

كان في الارض فان الارض ظهور لها وان كان الخلد  
صلى لا يشرب فيه وطوات النجاسة لا بعد ان حرم ان يمسها لئلا  
ليشرب قبل ان يشرب في الخلد الرطوبة ويحب ملاءمة من الرطوبة  
الى نفسه فاذا حله وحده بول الجرم وبول الرطوبة معه في عليه الا في ذلك  
والقيل في النجاسة عن وعن محمد بن رحمه الله انه رجح عن هذا القول الى  
لم ادى من كثره السرقين في طرقتهم قال القندوري في شرحه ومعنى  
قول ابي حنيفة رضي الله عنه في هذه المسئلة ان الحنف او العل يطهر ويحرق  
الصلوة معه اما لو اصابت النجاسة ذلك بعد دخلك على ارض  
واسئل المسئلة الارض ان ذهب او النجاسة عنها ثم اصابتها فانه يعود حكم  
للنجاسة كما ظهر في الحديث ثم ان محمد بن رحمه الله ذكر في الجامع الصغير  
في النجاسة التي لا تضر اذا اصاب الحنف او الغل وحله او حله بعد  
يتم ان يطهر في قول ابي حنيفة وفيه يوسف رضي الله عنهما وذكر  
في الاصل وقال محمد بن التراب يطهر على قول ابي حنيفة وفيه يوسف  
قال شيخنا رحمه الله لولا المدونة في الجامع الصغير لكانت القول  
لا يطهر كما لو مسح بالتراب وهذا لا يلح بالتراب له اثر في امانات  
الطهارة فان محمد بن رحمه الله قال في المسائل اذا اصاب يد نجاسة بمحميا  
التراب فاما لما لم لا اثر له في باب الطهارة والمدونة في الجامع الصغير  
بين ان الحنف اذا كان للنجاسة اثر انما اذا وجب غسل الحنف  
في الموضع الذي وجب فان كان الخلد طيبا لا يشرب رطوبة النجاسة يغسل  
ثلاثا وحكم بطهارته وان كان رجوا تنشف النجاسة فقد قال بعض شيوخنا  
انه لا يطهر ابدا عند محمد بن رحمه الله اذا كان لا يمسك عمره وهذا الغالب  
يقب هذه المسئلة كما ما تقدم من المسائل وبعض شيوخنا قالوا ان  
التفصيل في مسئلة الحنف خلاف ظاهر لم يظن محمد بن رحمه الله فان محمد قال



لا يخرج حتى يرضع الحامه فعدا من عند الغدا  
 ويحب وهو ظاهرا ان الصوم الذي تحدد من الحنف اذ وقع في الماء فالحال في الصوم  
 والذهن فلا فيه وطوبى للحامه فلا يكون في طير الكور والحل والجل  
 هذا يعني لو لم يتناخا اشراط التحفيف في الحنف والدليل على صحة هذا  
 ما حكى عن علي بن ابي طالب الصدور رحمه الله في الرجل يستحي ويحرم ما استباحه  
 تحت وطئه وحفه ليرتفع له ان يصلي مع ذلك الحنف ان الماء الاخر  
 يظهر حفه كما يظهر بوسع احكامه ولم يشترط للحناف فاقول هذا  
 الحنف اذا اصابته حامه بعضا من مرات بدفعه واحده  
 في كل يومه والحناف ان يفعل ثلث مرات وتزل في كل مرة  
 منقطع الفاطم ويذهب النداهه ولا يشترط اليس ويصحح الازدك للحنف  
 الحاساني الذي صومه موش بالفرل حتى صار طاهر الصوم كله عدا فاما حفه  
 حامه حفه وساقه قال احمد بن حنبل لا يجوز صلواته الا ان يفعل ثلثا ويحب  
 في كل يوم وحكم هذا حكم الثوب لا حكم الحنف **الفصل**  
**الرابع عشر** في عرق الحمار والغل وسور الفجر والفسق  
 ودلو الطاري والذبيحة وحمما الله في حنجرها ان حنجر الحمار في حنجره  
 في الحامه والظهاره والحرمه والكرامه وذكر في باب الفجر والاصل ان  
 عرق الحمار والغل ولعابها لا تنس الثوب وان لحش اطلق هذا الجواب  
 ولم يصفه الى احد ثم قال ابو يوسف وحمما الله اذا استطاع من لعابها  
 او عرقها في مشور حبل فليكن كان او كذا بعد الماء ولا يحري من مشور  
 في وهذا ذكر في باب الوضوء للحوائث في لعاب ما لا يوكلكه ولم يصفه  
 الى ابو يوسف ومحمد اذ يفسد الماء ههنا انه لا يظهور ويرى الحنف  
 في مالك عن علي بن يوسف ان الماء يتنجس بوقع عرق الحمار فيه وعليه  
 يوسف رحمه الله ان لعاب الغل والحمار وعرقها نجس بحامه حقيقه

وفي حديث آخر عن علي بن ابي طالب عن ابي يوسف ومحمد بن يوسف  
 في البر وحرج حاجته وان اصاب الثوب اكثر من قنطار الذهب  
 حرج الفايه فيه وعبر له حفه رضي الله عنه في الثوب اذا وقع في الماء حرج  
 حلالا من الحمار اذا وقع في الماء او الماء اذا وقع في الحمار صار حلالا نفسه  
 اختلاف المشايخ واختار القنطار الشهيد رحمه الله انه طاهر وليس حرج  
 والدليل احباره في الحل البته ولو صب لخل الحنف في الحرج صار حلالا خلا  
 في الحامه الكلب اذا وقع في العصور ثم حمر ثم غسل حبل ان ثوب  
 حلالا ان حراما من الحامه وهو لعاب الكلب فيه قال في حقه  
 بالوضع الفار في العصور ثم اخرج ثم صار حلالا غسله المست من الماء  
 او الماء او الماء الذي استقع في موضع وامان شيئا حقه وان الكلب ثوب  
 الغافل فادام في علاج الغسل فابوش عليه مما لا يجد مكانه ولا يمسسه  
 الا حراما عنه لا حقه سيل ابو بكر الاسكان عن الدم فقال انه نجس منقعا  
 كان او غير منقوع ردم قلب الشاه حرج وليس منقوع وكان ابو عبد الله  
 القلانبي يقول الدم الذي ليس منقوع ليس حرج قال صاحب المصباح  
 الاصغر وقال محمد بن مسلمة كما قاله ابو عبد الله وبعض اstadيين قالوا  
 كما قال الفقه ابو بكر ودم البدان لو كان ذلك الدم معكافيه  
 من غره فهو طاهر لان الكعبه منه ذك حرامه وكذلك اللحم الممزول  
 اذا قطع حتى يال منه الدم فليس حرج ذكره في قاضي في اللش  
 رحمه الله والدم الذي ليس حرج مثل صوب حرج كان النقيه ابو بكر الحنف  
 والفقه ابو جعفر وحمما الله يقولون انه ليس حرج وقال جماعة من  
 مشايخ الحنف منهم ابو يوسف في سلام وابو القاسم وابو عبد الله القلانبي  
 يقولون انه حرج في الفل اذا كان الفل من ملا الفجر حتى لم يكن حرجا  
 مثل ثوب حرجا فهو طاهر هذا الاختلاف ايضا للحمار اذا شرب من العصور قال

في حقه  
 العلم بالاسم

الذي الذي امر الله  
 على من حرج

الذي اذا لم يكن  
 الفجر حرجا



بن معاذ رحمه الله لا بأس شوه قال الفقيه ابو الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> خلاف جانب  
رحمهم الله وفي النوارك العير اذا اشترا فاصاب الثوب عليه حم سرقه  
لا يذوقه واره في خوفه الا ترى ان ما يوازي خوف الانسان وان كان مائة  
كان حكمة حكم بوله كذا ما هنا وهذا الجواب مستقيم على ظاهر الرواية  
غير مستقيم على رواية الحسن اسد لا مسلمة التي فان احكامنا رحمهم الله جعلوا  
التي على ظاهر الرواية كالغدره وابول حتى قالوا التي اذا اصاب ثوبه او دمه  
اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة معه وعلى رواية الحسن لم يجعله لذلك  
حتى كان الثوب قد اكبر الفاحش على رواية الحسن ووجه ذلك ان في  
الاصول طعام طاهر وقد عرفت من حاله فلا هو طعام طاهر على الدال ولا الحال  
غايط على الدال فلا يعطى له درجة الطعام الطاهر ولا درجة البلب  
والغايط بل حكم له حكم الخفيف لمكون حكمه ما حذرنا من الاصل فيقدر  
فيه الكبر الفاحش كما في سائر الحجاب وفي اللام الا يغفر من طرفه  
مجردا بل لما العبد في نهر كبر جاري فارقت قطرت من الماء فاصاب  
ثوبه قال ان كان من الماء الغسل بالحجر قد وان كان من غير ذلك المائل  
يغسل وان لم يعلم فاحب الي ان يغسله ولو لم يغسله يغسله وسعد وسيل  
من شح عن هذه المسئلة وقال عليه ان يغسله به قال ضيق قلبه هكذا روي  
عن محمد وقال ابراهيم بن يوسف لا يضره ذلك وفيه قال ابو بكر الان يظهر فيه  
لون الحجاب قال الفقيه ابو الليث رحمه الله وجه ما وجد وعين العتية التي  
حفره الدباد اذا اصابه نجاسة فطرح في الماء فاصاب ثوب انسان  
من حوازل الصلوة اذا كان اكثر من قدر الدرهم وفيه ان يغسله عن ابراهيم رحمه الله  
حمارا في الماء واصاب من ذلك الثوب ثوبا انسان قال لا يضره وهو ما حتى  
يستغفره بول قال الفقيه ابو الليث رحمه الله وجه ما وجد وسيل التمسك للام  
الحليل ابو بكر محمد الفضل رحمه الله عن العتية اذا شح في الماء طهر الدال

واما ثوبه من الماء قال كان في حواضر خاسد نحو  
الريق والوثوب نجاسة وان كان الما جارية او اورد الدان لم  
يكن في حله نجاسة لم يضره ذلك وسيل الوضوء عن غسل الدال  
بمسح من ماء او نحوها قال لا يضره ذلك قل له فان كانت في  
بولها ورونها قال اذا حدث ذلك وسائر ذلك عيبه لا يضره سئل الشيخ  
الامام محمد بن الحسن في حجب فيه ما اورد استخرج منه شي وجعل  
في خاتمه ما استخرج من حجب احرفه ما اورد استخرج منه شي وجعل  
في هذه الخاتمة ايضا حتى امتلات الخاتمة ثم وقع في الخاتمة فاره  
ولا يدري ان الفاره من اي الخاتمة تعلم قطعا انها من الخاتمة  
في هذا ان غاب هذا الرجل عن الخاتمة ساعة يتوهم فيها وقوع الفاره  
في الخاتمة فالخاتمة الخاتمة والبيان طاهر وان لم يعرف ولم يعلم  
انها من احدي الخاتمتين فالنجاسة تصرف الى احدي الخاتمتين  
فاره منه كانت بيضت وفيه نجاسة جعل في الخاتمة الرب فظهرت  
على راس الخاتمة فاحب ان الرب نجس وهكذا احب شيخ الاسلام على  
الاسحاف رحمه الله قال عماد الدين الفقيه الفاره الميتة اذا بيت ان  
قالوا انما يظهر حتى لو صلى في جيبه فاره منه بريد حور صلواته  
لكن اذا اصابه ملك حتى املت لقودحه في اصح الروايتين عن  
ابن حنبل رحمه الله بمنزلة الماوض نجسه اذا امت وذهب اثره ما تميز  
اصابها النار في قايدي ما ورد النهي في كونه فاره منه نجسه في حجب قد  
رب قال ان اغتربه ولم يخرج منه شي لا يفسد وان صب في الكور عرسه  
نما في الحلب فسد ما جلب للطح في الكور بالرب الحس وسيل عم الدين ايضا  
عن رجل في كونه فاره ولا يدري ان الفاره وقعت في الكور اذ او في الحرة  
ان جعل الما منها في الكور او في البير التي خرجوا الما منها قال اذا لم يبين

الوجه

باب



شي منها فالجائز بعد الكفر خاصة قال محمد بن عبد الله اصل واذا لم يكن  
 فقال عليه من كذا الكيف شي ان علم غاشه كان عليه شي من علمه  
 لا يح عليه الغسل وان لم يعلم بطهارته وكما حاشته ولو كان شي من العلم  
 حري ان كان الكفر رايه انه حكم عليه وان كان علمه لا يغسل قال شي  
 الامه للامه اي رحمه الله انما بنا هذا الجواب على عرف دارهم فاما في دارنا  
 يغسل لا محالة لان الكيف في دارنا معد لصالحه اما في دارهم كما  
 يصيب فيه الحاشه يصيب فيه غاله ما القدر قال شيخ الاسلام رحمه الله رحمه  
 قاه ليعلم فاعلم ان من الغراب فانه يصيب فيها الحاشه والماء لا يحرم له اياه  
 من الجواب كان الجواب على ما ذكره الكتاب انتهى الوجه الاول حيا الى الوجه  
 الثاني وهو غير المانع وفي الغزال للمعلي عن علي بن يوسف رحمه الله ان المسلم  
 بعد الموت قبل الغسل غس لو وقع في الماء افسد الماء وبعد الغسل لا يفسد  
 الماء وقال ابو الغنم الصغار رحمه الله لا يفسد الماء الوجهين جميعا وهذا  
 الذي ذكرنا في حق المسلم فاما الكافر الميت اذا وقع في الماء يفسد  
 الماء الوجهين جميعا وفي كتاب الصلوة للحسن الكافر اذا وقع في  
 البيروني حتى تخرج الماء والسطح اذا وقع في البيروني افسد الماء وان غسل  
 عشر سوار وفي شعره لادي عن محمد بن ابيان في رواية هو حسن وفيه  
 احمد امام الهدي ابو منصور رحمه الله وفي رواية هو طاهر حتى لو ملي  
 ومعه شعره لادي حارث صلوة وفيه اخذ الفقهاء ابو جعفر وابو القاسم  
 الصغار وعلي هذه الرواية اعتمد الدرر في كافيته وروى الحسن بن  
 زياد عن ابي حنيفة رضي الله عنهما ان شعر الانسان ان كان حيا ان  
 لو بيط اخذ اكثر من قند الذر لم لا يحو صلوة وفيه فاقوى اي اللث  
 عن ابي بكر رحمه الله ان جلد الانسان او شعره اذا وقع في الماء ان  
 كان فلان لا يفسد من شعور الرجل واشاهد له بعد قيل

لا يصح فيه الا الحاشه

كذا  
 في  
 كتاب  
 الغسل  
 في  
 كتاب  
 الوضوء  
 في  
 كتاب  
 الطهارة

يصلح للماء من غير تكلف لا يصلح للماء اليه وان كان الماء  
 يصلح له من غير تكلف لا تكلف لذلك وان انضم القرب بعد دفع القرب  
 وصارحت لا يدخل الوط فيه الا سلك لا سلك وان كان تحت اذا امرت  
 الماطية دخله وان علمت عنه لا يدخله امرت الماطية حتى يدخله ولا يكلف  
 ادخال شي فيه سوى الماء من حيث او حو لا يصلح للماء اليه وفيه عيون السائل  
 اذا كان في اصبعه خاتم صق فالاحاط فيه اذا لم يترعه في الوضوء والغسل  
 ان حركه يصلح للماء الى ما حده لا يلفظ الاحتياط وانه واجب ذكره في ليس  
 الواضع وان لم يكن ضميا لا يحركه وفي الوارك رجله قد حركه  
 وارفع فترى وان كان القرحه موصوله باجلد لا ان لطرف الذي كان يخرج  
 منه القرحه فانه مرفوع ولا يصلح للماء الى تحت القرحه فانه حريم وموه وان  
 لم يصلح للماء الى تحت لانه ليس بطاهر واذا اعتنقت المرأة ولم يمس شعورها  
 الا ان اللابغ اصول شعرا عريضا هذا اذ لم يمس الاصل وسوى فيه ان لم يمس الا شاة  
 شعرا اوله ملح ومن الناس من قال اذا لم يبلغ الماء شاة شعرا لا عريضا وان لم يمس  
 شعرا وهذا الغالب يقتض شعرا شاة الشعرا فانه يصلح للماء الى اس  
 الشعرا في الاعمال ولا يلحق الوصول الى اصل الشعرا لا شعر الوار والمخج حيث  
 طار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يضر الخب ولا الحامض ولا يضر الشعر  
 اذا اعتن بعد ان يعل المانح الشعر اي اصول الشعر ولا يضر اذا يمس شعرا  
 احاحت الى الظفر نايما يلمسها ذلك حرج وربما يمس شعرا ما سب ذلك  
 وفيه فساد علان الحيد لانه لا يخرج في اتصال الماء الى اما الحيد فصب اتصال  
 المال الى اما الحيد قال الفقهاء ابو جعفر لو كانت المرأة مغموصة الشعر يجب  
 اتصال الماء الى اما الشعر وما الجواب في شعر الوار في هذه الصورة وطهر  
 الجواب في الحيد وفي مفرقات الغصية ابو جعفر يسل العقدة اجماعا في ميم  
 عن امره شعر طفرتها وكانت يحكم القتل فاجنبش واعتنقت واقاض



المالط راسها الا ان المالط شعرة غنا صفا هل عريقا قال لا  
لهذه المسئلة في الكتب ولكن ردد فيها الخبر ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم حين علم امر سليم للاعتقال قال مني عار اسلك ثلث  
صايت او حجاب من تمنع كل صفة عصية وفائدة اشراط العصاة  
ان طلع الماشعرة فربها قالوا انشئ الفقيه على اهل المحلة يدركه  
المسلة واذا ادمر رجليه ثم قضاها الماشعرة رجليه فلم يقل للمالك  
الاسواق جاز الوصور من هذا الماشعرة على الاحتكاك من تمام الوصور  
ليس من تمام الوصور انه نوعان احدهما الماشعرة والاني الاحجار والامداد  
يقوه مقامهما والاتصل انما الماشعرة والاحجار وعدد اللب في الاحتكاك  
ليس من لا زير والمعتبر هو الاعا فان اعياه واحده كاه وان لم يسهه اللب  
ويعد عليه النقص احتسابا رحمه الله ان استحي الاحتكاك والاعا له ان يصل  
من غير استعمال الماشعرة المتأخرون على سقوط اعتبار ما بقي من الحاسه  
في حق العريق وسال عرقه لا يمنع جوار الصلوه وان صار الترس قد  
الدم ولم يرد عنه فما اذا طس هذا الماشعرة وما قيل هل يحسن وحكي عن  
الفقيه ان جعفر انه قال ان قل لا يحسن فله وجه وان قل يحسن فله وجه وهو  
الصحيح فاما الاحتكاك بالما من الشايع من لم يقد في عدد حساب الماشعرة  
وقد روي عن ابي المكي وقال يعمل الماشعرة في قلبها فتنظرون بعضهم قدرة  
في الاطيل الثلث وفي التقدير المتخرج بعضهم قدرة السبع وبعضهم قدرة التسع  
وبعضهم قدرة العشر لا يستحق بالاحتكاك انها محوز اذا اصبحت الحاسه  
على موضع الحدث فاما اذا اعتدلت صحتها فانها لا تستحق الشرح اجعوا على  
ان ما حوز موضع الشرح من الحاسه اذا كانت الترس قدرة الترس  
نفسه على الماشعرة ولا تمنعها الازاله بالاحتكاك وكذلك اذا اصاب  
طرف الاطيل من البول الكثرين قدرة الدرهم فالتساوي الاحتكاك ولم

حتى ان الكلب اذا احتسب على التوب منع جوار الصلوه وسال جعفر  
في محمد حهما الله ما منع وخرج الماشعرة لونه ظهور الا ان الماشعرة لونه  
فهو لصور الجوار وسلك غير ظهور ولدي عرقه بمنزلة الماشعرة وذكر  
الحمد الشهد عن الكوفي عن جعفر رحمه الله ان الاحتكاك  
لان لعابه لا يخلو عن قليل الدم لما لم يمتد من الف على مال ومن الشايع  
من فرق بين سور الجوار الذي يروي سور الا ان فقال سور الجوار  
عيسى لا يسم بول الا ان فنجس فيه والما ان لا يمتد لك فلا تحس  
فيها وذكر من سماعه عن محمد رحمه الله اذا وقع سور الجوار لعابه  
على كفن في برزخ يعني روح ما البير كانه يحتمل انه انما قال منع حتى  
يصير ظهوره ما ذكرنا وذكر في جامع البير كانه عن يوسف رحمه الله  
ان الماشعرة روي الله عنه قال لعاب ما لا يوكل لحمه من الدواب وعرقه اذا كان  
الكثرين قدرة الدم اشد التوب وهذاوافق ما ذكرنا من رواية الكوفي في  
الما على عن يوسف رحمه الله انه لا يفسد حتى يكون كثر فاذا حشا ذكر مطلقا  
من غير فصل ويقتل بالما او التوب وذكر في المعنى عن محمد رحمه الله ان  
الا ان يمتد لعابه وعرقه نفس الماشعرة التوب وان كان معوناته وذكر  
الحكي في اختلاف زفر وعقوب ان سور الجوار والغلام عند زفر والحسن  
بن اديك حاسه حشفه طاهر عند ابي يوسف رحمه الله ثم قال هذا رواية  
الحسن عن ابي يوسف ان هذا سور لا يفسد الماشعرة والنور والنار والباربع  
والحبة وقد روي عن ابي يوسف خلاف هذا وروي الحسن في الماشعرة  
عن ابي يوسف رحمه الله ان سور الماشعرة بمنزلة بول او كل لحم لا يفسد  
قلبه في الجوار في التوب وقد روي عن جعفر رحمه الله عنه ان  
سور الماشعرة بمنزلة بول اذا كان الترس قدرة الدم الكثرين اشد الصلوه  
ويرويه الغداد عن ابي جعفر واهل يوسف رحمه الله وسور الترس







اما اذا اراد ان ياتى ثم لم يجد فالوضوء كمن من الغاية لانه اعطى قلمه و  
 الورق وكتب بحقيقته ورضي الله عنه انه يكون من اجتناب عن ذلك  
 واخذنا بقوله من حقيقته ورضي الله عنه السليم اذا احل في المسجد انما  
 الخروج من بينا خرج واعتسل وان لم يكن بينا من وسط الملبس  
 تحت له التيمم وهذا مكان الخروج تحت له التيمم عند بعض المشايخ  
 ايضا لما قرأ ان عاتق من وجود الماء اخر الوقت فمهم في  
 اول الوقت ان كان منه ومن الماء قد رمل احد كذا ذكره في باب  
 التيمم في الملبس اذا كان في حيطان لا يوقان فمهم ثم رما احد متافا  
 به وقد انزل هذا المخرج والى من الفضل  
**السادس عشر** في قراءة القرآن والمصاحف اذا كان الرجل  
 يعلم بعض القرآن لم يعلم الكل فاذا وجد فراغا كان يقرأ القرآن فصلا  
 من صلوة الطلوع ان حفظ القرآن في المدة من هاهنا في المدة من هاهنا  
 العدة فرض عين ولا يشغل فرض عين او لم يعلم القرآن من الاعى  
 ان يفتن من امره كان احب ان يقرأه عوده في حيطان سبعين وبعدها قال  
 على التيمم التمسح للرجل وضوء السلاسل بان تعلم التيمم في القرآن لانه  
 يوجب في سبيل العمل اذا قال الطاهر من اجل اللزوم او الله لم يعل القرآن  
 لا بأس بان يقرأه ويقفه في الدين لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ  
 القرآن على المشركين وفي كراهية فاوي اهل مرقند المصريين اذا تعلم القرآن  
 يعلم والعقبة كذلك لانه عني يقتدي لكن لا يمشي الصفح وان اعتزل  
 ثم مسه لا بأس به وهذا قول محمد رحمه الله فقد ذكر العذري عن علي  
 بن يوسف رحمه الله انه لا يترك الكافر ان يمشي الصفح من غير قصد  
 ويجب في الاولى ان تعلم عنه من القرآن بقدر ما يحتاج اليه لاداء الصلوة  
 وفي كراهية فاوي في الثالث رحمه الله رجل يقرأ القرآن ويحني في

مهم

المصاحف في حيطان  
 اوله في حيطان

ياد

من المولى  
 ان يقرأه في حيطان  
 ما يحسن الصلاة  
 لاداء الصلوة

انما اذا اراد ان ياتى ثم لم يجد فالوضوء كمن من الغاية لانه اعطى قلمه و  
 الورق وكتب بحقيقته ورضي الله عنه انه يكون من اجتناب عن ذلك  
 واخذنا بقوله من حقيقته ورضي الله عنه السليم اذا احل في المسجد انما  
 الخروج من بينا خرج واعتسل وان لم يكن بينا من وسط الملبس  
 تحت له التيمم وهذا مكان الخروج تحت له التيمم عند بعض المشايخ  
 ايضا لما قرأ ان عاتق من وجود الماء اخر الوقت فمهم في  
 اول الوقت ان كان منه ومن الماء قد رمل احد كذا ذكره في باب  
 التيمم في الملبس اذا كان في حيطان لا يوقان فمهم ثم رما احد متافا  
 به وقد انزل هذا المخرج والى من الفضل  
**السادس عشر** في قراءة القرآن والمصاحف اذا كان الرجل  
 يعلم بعض القرآن لم يعلم الكل فاذا وجد فراغا كان يقرأ القرآن فصلا  
 من صلوة الطلوع ان حفظ القرآن في المدة من هاهنا في المدة من هاهنا  
 العدة فرض عين ولا يشغل فرض عين او لم يعلم القرآن من الاعى  
 ان يفتن من امره كان احب ان يقرأه عوده في حيطان سبعين وبعدها قال  
 على التيمم التمسح للرجل وضوء السلاسل بان تعلم التيمم في القرآن لانه  
 يوجب في سبيل العمل اذا قال الطاهر من اجل اللزوم او الله لم يعل القرآن  
 لا بأس بان يقرأه ويقفه في الدين لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ  
 القرآن على المشركين وفي كراهية فاوي اهل مرقند المصريين اذا تعلم القرآن  
 يعلم والعقبة كذلك لانه عني يقتدي لكن لا يمشي الصفح وان اعتزل  
 ثم مسه لا بأس به وهذا قول محمد رحمه الله فقد ذكر العذري عن علي  
 بن يوسف رحمه الله انه لا يترك الكافر ان يمشي الصفح من غير قصد  
 ويجب في الاولى ان تعلم عنه من القرآن بقدر ما يحتاج اليه لاداء الصلوة  
 وفي كراهية فاوي في الثالث رحمه الله رجل يقرأ القرآن ويحني في

الحشم اذا كان  
 لم يقرأه في حيطان  
 من المولى  
 المصاحف

الحشم اذا كان  
 لم يقرأه في حيطان  
 من المولى  
 المصاحف

الحشم اذا كان  
 لم يقرأه في حيطان  
 من المولى  
 المصاحف







في الصلاة ابو بكر رحمه الله عن النبي اذا ارى عاتقه يحامه فلي  
اقبل من قبله الدرهم قال ابن كان في الوقت سعة فالأفضل ان يغسل  
الوجه ويستقبل الصلوة وان كان نفوته الصلوة بمجاعة ويحتمل  
بشيء آخر فذلك والخطيب ان لا يعد للمجاعة او نفوته الوقت  
حيث صلوة **فروع اخرى** رجع الى المقتلة حبان  
فان كان من كان غائبا عن الكعبة لا عنها هذا قول الشيخ رحمه الله  
والشيخ الى بكر الواري رحمه الله لانه ليس في وجهه شيء وهذا الوجه  
قال ابو عبد الله للرحطاني رحمه الله من كان غائبا عنها  
ففرصة عنها لانه لا يصل في الموضع من جهة الاحلاف في اشرافه  
حيث الكعبة فليقلع عبد الله بشرط وعاقول في الحسن والي بكر  
لا بشرط وهذا ان عبد الله لما كان اصابه عنها فمات ولا يملكه امامه  
عينها حال عينه عنها الا من جث اليه شرط به عنها وعنه الحسن  
والى بكر لما كان الشرط اصابه حصها لما اراد ان غائبا وذلك يحصل من غيرته  
العين لا حجة الى اشرافه الغيب وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله  
بشرطه الكعبة مع استقبال القبلة وكان الشيخ الامام ابو بكر رحمه الله  
بأنه لا بشرط ذلك وبعض المشايخ يقول ان كان يصلي الى الخراب  
قاله للحامدي وان كان في الصحراء قاله النضر ودر الزيد بن  
في ان الكعبة قبله من يصلي في المسجد الحرام والمسجد الحرام قبله اهل  
ملكه من يصلي في بيته او في البطحاء وملكه قبله اهل الحرم والحرم قبله اهل العام  
قاله وقامه وسط الدنيا قبله اهل الشرق الى الغرب طنة واولا الغرب  
الى المشرق وقبله اهل المدينة الى من من توجه الى الغرب قال القنبري  
وان كانوا جماعة واستداروا حول الكعبة قال بعضا حجت العاد وقاب  
منهم اقر الى الكعبة من الامام فان كان من جهة التي يطلع اليها الامام لا يخرج

ففرصة الكعبة

لا يخرج مقدم على الامام وان كان في جهة اخرى حروا ان ملك امر الى  
الامام في تلك الجهة فسدت صلوة الامام وصلوة القوم وان ملك الى  
غير تلك الجهة فسدت صلوة من كان فيها خاصة والكلام في فساد صلوة الرجل  
بالمجاعة ما في بعد هذا ان شاء الله تعالى ان كان يصلي في مقام ابراهيم ولم  
يؤكده قال القنبري الواحد العياض رحمه الله ان كان هذا الرجل في  
مكان آخر وان لم يكن ملكه وعنه ان المقام والبيت الحرام واحد  
اخره لانه لو في البيت وسيل او قصر عن ذلك فليلاخره وفي الخارج  
لا يصح لو في البيت الى المقام والبيت لاخره وكذا لو في البيت  
محارب سجدة لم يحركه لانه ليس بقليل بل هو علامة القبلة وذكر شيخ الامام  
جواهر زاده رحمه الله في الباب الاول من صلوة من يصلي في مقام ابراهيم  
لم يحركه الا ان يصلي في جهة جنيديحوز ومن شرطه الكعبة لقول  
اذا نوى الكعبة ولو في العرصة يحوز ولو في البياض الا ان يصلي بالناس  
الجهة الصلي اذا حول وجهه عن القبلة ان حول صدره فسدت صلوة  
وان لم حول صدره لا تسد صلوة اذا استقبل من ناحية القبلة لانه  
قل ما يمكن التحريم عن هذا قالوا وهذا الجواب النبي يقول اني لو سجد  
ومجدد وجهه الله اما قال في حقه وحكي الله عنه ينبغي ان لا  
تكون في الوجهين جميعا بما عاين عنده الاستدبار اذا لم يكن في  
الاصلاح يفسد الصلوة وعند أبي حنيفة رضي الله عنه اذا لم يكن يقصد  
في الصلوة لا يقصد ما دام في المسجد اصل هذا ان الضرب عن القبلة  
كما طرأ انه اتم الصلوة ثم يبعث اليه ان يبعثه عن أبي حنيفة رضي الله عنه  
ما دام في المسجد وعند أبي يبي والكل مع اخايقا ياتي بهذا  
قال الله تعالى عن ابراهيم بن يوسف رحمه الله لو ان امة من امة  
القبلة فخرط وسماه واهدي به جارت صلوة الامام دون



قال العفة هذا اذا لم يجد العجي وقت الترويع من يناله اما اذا  
 رطبه وافح الصلوه ولم يسأل لم يحرم صلوته حتى القبله واخطى ودخل  
 في الصلوه وهو لا يعلم ثم علم وحول وجهد الى القبله ثم دخل رجل في صلوته  
 وقد علم حاله الاول لم يحرم صلوته هذا الرجل الا روايه ساه عنه يونس  
 رحمه الله لانه علم ان امامه في الاول صلوته كان على الخطا سئل ابو بكر  
 رحمه الله عن كان في الغار فاستد عليه القبله فاجبره وطلان حلالا  
 حاس ووقع بحريه الى جانب اخر قال ان كان في رواية ايها العارف الى ذلك  
 احداهما لا يحاله وان وقع في قلبه اليقين لا يمان ذلك لا يفسد  
 ولو لمنا وقال العفة ابو اللث رحمه الله ان كان من اجل ذلك الموضع اخذ  
 بقوله لا يحاله وان لم يكن ناسا اهل ذلك الموضع سافروا مثله لا يفسد  
 اليقينهما وفي رواية النقي سئل الشيخ الامام الراشد ابو الحسن الرضا عن  
 رحمه الله لم يرد عن من صلى المغرب في مسجد مظلم حين فتح المسجد  
 اتوا بالراج عين امي صلى عليه القبله قال ان صلاهما في الفجر طرزه وهذا قال  
 العفة السيد الامام الرضا رحمه الله قال في الصحيح ان سجدتهم عند النوم  
 يسألهم ان يلبسوا الاستدلال الحلب اما يكون بعد الظهر عاتسا  
 لا لا يكون المصنوع للدار وما يقع يد على بعض الفهم المعلقة  
 لدار الموديه وربما يكون في بعض الروايات ان سجد الحجاب  
 فيستد عليه الامر والدليل على صحة ما قلنا مسله ذكر ما رحمه الله  
 في الاصل لو ان جماعة صليت في الغار عند اشباه القبله بالجماعه الحري  
 وتبين انهم صلو الى جهات مختلفه قال من بين حاله امامه في الحريه  
 حاله الا اذا لم يحرمه ومن لم يعلم عند الاذا انه يخالف امامه في  
 للمهم فصوله صححه ولم يشرك الحواشي امامه ليعلم الى اي  
 يصل فذلك ان طلب ذلك ليس بشرط نوع اخر

مع نفي اهل القرآن في ايمه الامصار فلا بأس لان ما روي في الباب  
 في حقه هو عند الله حسن لان يكون حتم القرآن الصوره فلا بأس  
 حاشية واحده الدرايه في الاساع حاشية وفي النص احب لان الحجاب  
 كالمواضع في المحن والاساع حقه وفي اول روايه واعانت  
 للاطفي لمن ان يصور الصلوه والواجب نفيه المحن اذا صار حاس  
 الرضا حال لا يقرانه وحاشا ان يصح جعل حرقه طاهره وفيه  
 لان السلم اذا مات يدفن في المحن واذا صار طيفا كان فيه اولي  
 من بعده موصفا حاشا ان يقع عليه الحاسه او يحرقه في النار  
 ان يحمله ولا يلقى له لانه متى شق ودفع حجاج الى اهاله التراب  
 عليه وفي ذلك نوع كبير وان كان بسلام الله تعالى وان شق جعل  
 في حقه شقفا حاشا لا يصل التراب اليه فهو حش ايصا وقل لو عمل  
 بالاحق يذهب ما فيه فهو حش وقل لو وضع في موضع طاهر  
 لا يصل اليه يد الخشن لا يصل اليه الغيار فهو حش ايضا وقل  
 كتب العفة ونجسه رجل نقرأ القرآن فلا يملكه ان يستمع قرائه كان الامم  
 على الفاري لانه في موضع لشل فيه الناس اعمالهم ولا شيء على الكا  
 وفي الاحسان ولا يقرأ القرآن المحج والمعتل والحمام لانه موضع  
 الاغاس في المدور على الطلح رحمه الله في صلوته اليوارل الدرايه في  
 على حين ان يقع صوته لم يرد ان لم يقع بل يقرأ حاشا لا يكره وهو  
 الحاشية في روايه اليوارل قراه القرآن عند القبور عند ابو حشفه  
 رضي الله عنه يكره وعند محمد رحمه الله لا يكره وهو الحاشية وشاحنا  
 اخذوا بقول محمد رحمه الله ثم هل تنفع قالوا ارسله يرد في بيان  
 ما ساء ما قلنا ذلك القراه عند القبور وغير القبور الا ان الله تعالى  
 يسمع حيث ما قرأ والمحاولة منع لان الاخبار وردت قراه ايه الذي

المحنة اذا كان طيفا  
 يدفن في قبره  
 حاشا

الحاشية عند الروايه  
 القرآن عند القبور



وسوره الاخلاص والفاكه وعيد ذلك وفي اول كراميه ناول  
بارجلات فاطس وارته رجل فخر المرات في ذلك  
ذلك والمغار انه ليس كونه ويكون الماخذ في هذا الباب يقول المحدث  
وقد حكى عن الشيخ ابي بكر العياشي رحمه الله انه اوصى عند موته بذلك ولو كان  
في حاله الاوصى وسياق بعض ما في الدان في كتاب الاستحسان ان الله تعالى

### الفصل السابع عشر في المساجد

في سور المدنيه لا يبيح ان يصلي فيه لان البور للعالمه ولم يبيح الله ان  
تساو حاله في ارض القصب وهذا جازب الى القيام الصغار وحمد الله  
وذكره واقبال الناطق في كتاب الخضر والاباحه قال ابو يوسف  
الله اذا نفي في ارض عصب سجده حمام او حاوت فلا باع في الصلوه في المسجد  
ولا تساجل الحمام والحاوت ويدخل الحايوت شر اشاع وفيه فاعجب  
سرقه ان مسجدان على الرحله في اقدمهما بنا لا لانه وانه حربه وان  
كانا سو انشكرا او بصيا من مبله فان اسوا بخير لاء لا ربح لا حبا  
وان كان قوم احدهما المتزاف كان هو معهما يدب الى الذي  
بوه اقل لكون الناس يهابه اليه وان لم يكن يذهب حيث اجب  
في محله سجد خضر المسجد الجامع لانه جماعة قالوا الصلوه في مسجد  
الصل في اهل محله او لان مسجد حقا عليه وليس لذلك  
المسجد حق عليه فابعد النعارض ليرجح كونه للجمع المودن اذا حضر  
لا يذهب القوم الى مسجد اخر بل يودن القوم ويصلون في كل  
واحد لان حق هذا المسجد عليه نقي ما روي في حق المسجد وفي  
اول صلوته واقبال الناطق مودن مسجد ليس بحقه سجد احد اودن  
ويتم ويصلي وحده التي من ان يصلي في غيره لان حق هذا المسجد على من  
سجد اخر ليس عليه اذا قاتنه الميره الا ان يصلي في سجد او ركعه او ركعتين

ط  
رجل يحواره

ما رجاء  
أحب

في هذا عند علي بن يوسف رحمه الله اذا جازم او وضع يده او ركضه  
عليه فانه لا يعيد الصلوه عليه في حقه وعندنا ان عدمه يعيد الصلوه  
وان وضع عليه يده او ركضته لا يعيد الصلوه وعن العقيه احمد بن محمد ان  
قال ابو يوسف في بابا ووضع القدمين بحسن فهدت صلوته ولا تفرق في حال  
بين ان يكون موضع القدمين حقا ومن ان يكون موضع الامام وان  
كان موضع احد القدمين طاهرا او موضع الاخرى حقا فوضع يديه  
في مختلف المساجد فيه قال بعضهم يجوز صلوته في سجد الامام الا بعد الصلاه  
رحم الله الامام انه يجوز صلوته وهذا كان في الشيخ الامام لا محمد  
في الفصل رحمه الله فان وضع احد القدمين التي موضعها طاهر وضع القدم  
في الاخرى التي موضعها نجس ويصلي فان صلوته طايه وفيه القدرين  
اذا صبح الصلوه على مكان نجس ثم عاد الى مكان طاهر صحت صلوته الا ان  
يتناول في صبيح الحلكم النفل اذا ربي في الصلوه اسد فله ولو لم يكن  
لبساط في احد منها حاسبه ان كانت الحاسبه في موضع قائمه لا يجوز  
وان كان في موضع جوده ففما ذكرنا فما اذا كانت الحاسبه على  
الارض فان كانت في غير موضع الوصعين اختلف المصنف فيه قال  
بعضهم يجوز صغيرا كان البساط وحده انه اذا رفع احد طرفيه حرك  
الطرف الاخر او كثيرا وحده انه اذا رفع احد طرفيه لا تحرك الطرف  
الاخر في الوحيين حقا يجوز صلوته وبه اخذ العقيه ابو جعفر رحمه الله  
والا فبعضهم ان كان البساط صغيرا في الفصل الذي قلنا لا يجوز  
وان كان كبيرا الفصل الذي قلنا يجوز وان كان البساط مطا  
فامات الكوب الحاسبه البطانه يصلي في الطهاره وقد قام على ذلك  
الموضع فعن محمد رحمه الله انه يجوز وهكذا ذكر في نوادر الصلوه وعن  
ابن يوسف رحمه الله انه لا يجوز وقيل جواب محمد في حقه غير

علي







وان سجد بتراب المسجد فان كان التراب نجس فلا بأس به وان كان نجسا  
 بكونه وهو الخمار والدم مال اوالقسم الصغار رحمه الله لان كل حكم الاثر  
 فكان من المسجد وان سجد خشية موضوعه في المسجد لا بأس به لانه  
 ليس بهذه الخشية حكم المسجد فلا يكون ايضا حرمه المسجد وبما فيه  
 ان كان في المسجد عيش الطمان وتبعد للمجد فلا بأس بان يركب  
 بما فيه لا ريب في تنبيه المجد لا تجوز للمجد بغير الاية لتحل حرمه المسجد  
 فانه يدخل الحائض والمبى وان خفي فهو من الماحض الا ما كان قدما  
 تركه من المسجد الحرام وفي قاضي اهل عرقه اذا اراد ان يركب  
 بركب المسجد في محله فان كان فيه يقع من كل وجه وكما ضرر بوجه  
 من الوجه فله ذلك والقوي على الأقل عن الامحار في المسجد  
 كان يقع للمجد باسبه والا فلا ولفع المسجد ان يكون المسجد اتر  
 واسطوانته لا يستعمل بغير من الامحار الجذب ذلك عرقه فله خدع مجرور  
 وبدون ذلك لا يجوز الحاجة اما جواز ما يجاز ذلك جامع بخاري لما قلنا  
 من الحاجة لا بأس ان يركب المسجد بيت حرمه البواري تعال الماس  
 فيه من عركه منكر وساقى بعض ما بل المسجد في باب الوقف ان  
 قال الله تعالى وحده

### كتاب الصلاة

هذا الكتاب شمل عايت وعشرين فصلا الاول في بيان الاحكام  
 التي تغلق شرائط الصلوة قبل الشروع فيها وذلك انواع دفع يرجع الى ستة  
 العورة بقول عورة الرجل من تحت سترته حتى تجاوز ركبته فتره الرجل التي  
 بعورة عدا وركبته عورة وبني سلمه الاسحا ان الية اذا ستر مقدارها  
 ذكرنا وصلى كذلك كونه ميا خلاف اذا صلى في ثوب واحد عجا  
 م وتفسير الشيخ ان فعل الثوب لا يفعل القصاص في المقصود اذا قلت

في عورة من تحت سترته  
 لا بأس به

الا بأس به فلائذ لا يكون ميا وعن ابي حنيفة رضي الله عنه  
 ان الصلوة في سواها من واحد يشبه فعل اهل الحفا وفي الذي يوشح به  
 الله من الحفا ونقص اذا راد اختلاف الماس ويحلمهم وذكر عن شجاع رحمه الله  
 انه اذا كان يحل الازار وكان اذا بطر اى عورة نفسه من نقص  
 لم يحرم صلوته وهكذا ذكر هشام في نوادره والمذكور في نوادر ما  
 اذا صلى في ثوب واحد وهو يحل للجب فانفتح خفيه حتى يطر اى عورة  
 نفسه فصلوته باطلة فراد وقال وان لم يطر وان كان قد روى الثوب  
 بصدرة فلا يري عورته لو بطر اليها لا يفسد صلوته فقال  
 جعل ستر العورة من نفسه شرطا حتى فرق بعض اصحابنا في هذا الزمان  
 ان يكون الملبس خفيف اللحية وبين ان يكون كثر اللحية فقال  
 اذا كان الملبس كثر اللحية يجوز صلوته لان الحية ستر عورته  
 وقال بعضهم لا يجوز صلوته ولا سفعه لحية ذكر الرد رضى رحمه الله هذا  
 القول في نظمه وعامة اصحابنا رحمهم الله جعلوا الشرط ستر العورة  
 من غير كونه نفسه لان العورة لا تكون عورة في حق صاحبها وانما  
 يكون عورة في حق غيره الا ترى انه على صاحبها سترها والبطر اليها روى  
 شجاع عن ابي حنيفة والي يوسف رحمهم الله تعالى انه اذا كان يحل للجب فله  
 العورة لا يفسد صلوته وان كان عليه قميص ليس عليه غيره وكان اذا سجد  
 لا يري احد عورته ولكن لو نظر انسان من حجه راي عورته بهذا ليس في امره  
 صلت وشعر ما تحت الاذين يكتف قد الرابح لا يجوز صلوته فصار هذا لان  
 كون المستر من شعر عورة رومان واخبار القصة ابو الليث رحمه الله انه  
 عورة في حق هذا الخاتم وفي حق نظر الاخي وليس للاخي النظر الى طرف  
 صدع الاحنة وفي الطرف ما صيها وانما في حق الصاع عن الجانب  
 فالحنا والرواية الاخرى انه ليس بعورة حتى لا يحجب عينا على ذلك



وما لم يرد ذكر الصدقة تشهد رحمه الله في صلوة الحاج المقيم في موضع  
هذه يرجع الطهارة المكان الذي يضي فيه اذا كان موضع ركبة  
وجبهته وانته طاهر اجازت صلوة للاختلاف وكذلك اذا كان  
موضع قدميه طاهرا وموضع انفه حشا وموضع جبهته وركبتيه طاهرا  
بحوز صلوة للاختلاف وكذلك اذا كان موضع قدميه وموضع ركبتيه  
وموضع انفه طاهرا وموضع جبهته حشا يحد في انفه وبحوز الصلوة بلا  
حاشا وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا وموضع جبهته وانته  
حاشا لا يحد في رجليه قال ابو حمزة رضي الله عنه لا يحد في رجليه  
دور جهته وبحوز الصلوة وعندهما لا يحوز صلوة وهذا باطن ان يحل  
اي حقه رضي الله عنه فرض الجود سادى موضع الارض وان لم يكن جهته  
علم على ما في سانه بعد هذا ان شاء الله تعالى والارض لا يحوز الارض  
الحجاسة التزم قد الدمع وعندهما فرض الجود لا تادى موضع الارض  
الا اذا كان جهته عدو للجهه اخرج من الارض الحجاسة التزم قد  
الدمع وفي القدوري عن حقه رضي الله عنه في هذا الفصل  
روايات في موضع انه لا يحوز وروى ابو يوسف عنه انه يحوز فان  
اما ذلك الصلوة في الصلوة في مكان طاهر يحوز ذكره في القدوري  
حشا وان كان موضع قدميه وجبهته وانته طاهرا وموضع ركبتيه  
حشا ذكر الرمدوسي رحمه الله في رجليه ان طاهر الودان لا يحوز  
صلوة وقال الطحاوي رحمه الله يحوز وكان العقيبة ابو القاسم رحمه الله  
يقول لا يحوز وذكر الشيخ الامام حسن اليه السخري رحمه الله في  
شرحه في باب الحدث اذا كانت الحجاسة في موضع الكعبين او الركبتيين اجازت  
صلوته عند اختلاف الزماني رحمه الله ولهذا ذكر الصدقة تشهد رحمه الله لا  
انه لم يذكر خلاف لرحمته الله وهكذا ذكره القدوري رحمه الله في السخري

رجع الى النبي المصلي اذا كان متغلا كفيه مطلق الصلوة في ما  
المس كفيه مطلق النبي على طاهر الجواب وهو اختيار طاه المشايخ  
والاحسان في السنن ان يوي الصلوة متغلا في الله على  
الله علم ولم يان كان مفر صلا كفيه مطلق النبي وركبتيه العسر  
وان كان احدا في الوقت لان كل وقت كما هو قال المصنف في  
فهو قابل لغير فرض الوقت ثم اذا غلب الطهر وكان في وقت الطهر  
فهل يتطهر في وقت الوقت اختلف فيه المشايخ قال بعضهم بشرط ان  
الطهر انواع في منازلها الطهر الغات وعز الغات ولا سيما  
بما في سمرقانية الهيا باني من الاخرى وقال بعضهم لا بد ان  
يخرج الوقت شرع الوقت والغات غير شرع الوقت فاذا وقع  
الغاري من وقت الى ما هو شرع الوقت كان في وقت البلد وان  
فرض الوقت ولو بعض اخره الى صلوة الجمعة فان فرض الوقت  
في يوم الجمعة اختلف في ما تبين بعد هذا ان شاء الله تعالى وان يوي طهر الوقت  
او غير الوقت او فرض الوقت وقد خرج الوقت الا انه لا يعلم خروج  
الوقت لا يحرمه لان بعد خروج وقت الطهر فرض الوقت كان او لم  
العصر والظهر لا مادي منه العصر وبعد خروج وقت العصر فرض  
الوقت يكون هو المغرب فاذا يوي فرض الوقت قد يوي المغرب  
والعصر لا مادي فيه المغرب وان يوي طهر يومه وعنده ان وقت  
الظهر وان فاذا الوقت قد خرج اخره لانه لما خرج وقت الظهر  
بقية طهر اليوم في دمه فاذا يوي طهر اليوم قد يوي ما عليه الا انه  
تقريبه ان يوي الا ان القضا عليه الا اذا حاز ذلك اذا كان في الرحا  
كان في وقت الطهر بل هو باق ويوي طهر يومه فاذا الوقت خرج  
بما في سمرقانية ان هذا قصاصه الا اذا والقضا عليه اذا حاز ذلك

ما هو العصر  
فرض الوقت



الأول ان يصلي جازوا هو الحار واذا ما الظهر ونوى ان هذا من ظهر يوم  
 الثاني ان في اليوم يوم الاربعاء حار ظهره اذا نوى الظهر جازوا  
 وتعدى وان الرعدة اذا بعد اخرا عن الظهر ويطهونه للمسح اخذ  
 باب السهو من الاصل واذا اتفق الطلوع ثم طرأ فيها ملو به فامرها عيب  
 المذنب من نزع فالصلوة هي الطلوع وكذلك اذا اتفق المذنب فطرانها  
 قطع وانما على من الطلوع والصلوة هي المكنونة وهذا ان يراى  
 العربة نحو آخر الليل متعدد سقط اعتباره صار الشرط من العربة  
 بالاحكام وانما ولو شاع في صلوة ما طلع على انها سنية فادامى  
 احدى الصلوة شروع ولو شاع على طرأ فيها احدى فادامى سنية يصح  
 شروع هذا السلام في المفرد والامام حيا الى المقدي بعد ذلك  
 المقدي يحاج الى هذا الاقدام مع فيه الصلوة فان نوى الاقدام الاسام  
 ولم ينعن الصلوة احلف المشايخ فيه قال بعضهم لا حرجه لان الاقدام متوع  
 في فرض وقيل والنقل ادنى تصرف مطلق اليه اليه وقال بعضهم حرجه  
 لانه جعل نقيضاً للامام مطلقاً اذا صار ساركا في صلوة الامام في  
 هذا الوقت وكذلك اذا قال نوت ان اصل مع الامام وكذلك  
 قد حرم الله في باب الحديث اذا اذني بالامام نوى صلوة الامام ولا يدري  
 ان الامام في صلوة الظهر او في صلوة الجمعة اخراهما كانت  
 لانه نوى الدعوى في صلوة الامام بعد ثابته تصورا وعلا في صلوته  
 ولو نوى صلوة الامام لم يحرمه الا اتفاق لان صلوة الامام قد يكون  
 مفردا وقد يكون مقننا فلا سبب للاقدام اليه وان نوى الشروع في  
 صلوة الامام فقد احلف المشايخ فيه قال بعضهم حرجه وقال بعضهم لا حرج  
 لان الشروع في صلوة الامام متوع الى نقل ودفع والنقل ادنى من  
 الاطلاق من اليه يصير ساركا في صلوة الامام مسقلا لاوى انه

المثال مقتدا بالامام يصير ساركا في صلوة الامام مسقلا كى في منا  
 والاول اصح لانه جعل نفسه معا من كل وجه ولا تحقق البعض  
 كل وجه مع الجماعة من وجه ولو نوى الاقدام بالامام ولكن لم يوصله الامام  
 انما نوى الظهر والامام في الجمعة لا حرجه لان الخلاف العزم يمنع  
 الاقدام واذا اراد المقدي تفسير الامر كان نفسه معي النوى صلوة  
 الامام والاقدام او يوصى ان يصلي مع الامام ولو نوى الجمعة ولم يوص  
 الاقدام بالامام اختلفوا فيه قال بعضهم حرجه لان الجمعة لا يكون الجمع الامام  
 ولو نوى الاقدام بالامام ولم يخطب اليه انه ردا وعمره جازا اقتداوه ولو  
 نوى الاقدام بالامام وهو يري انه ردا فاداه هو غير حرج اقتداوه ولو  
 نوى بعد الامام ايضا لو قال اقدت بزيد او نوى الاقدام بزيد فاداه هو  
 غير حرج اقتداوه وروى بشر عن ابي يوسف رحمه الله ما هو قريب  
 من هذا فقال اذا مضى الرجل خلف امام وهو يري انه خلفه فاذا هو غير جاز  
 صلوته وان نوى حين كبر انه خلف للجمعة اي احدى به فاذا هو غير للجمعة  
 قال لا حرجه وبشر هذا الخبر ما ذكر الضمد التهدي رحمه الله في باب  
 الجمعة لعلمه الشرا اذا اذني الرجل يوم الجمعة بالامام ونوى صلوة الامام  
 لانه يحبان بالامام يصلي للجمعة فاذا هو صلى الظهر حار ظهره ووجهه  
 واذا اذني به ولو نوى عند الخير انه يصلي معه للجمعة فاذا هو يصلي  
 الظهر لا حرجه في طهره ذلك في بعض الفتاوى المقدي اذا كان نوى  
 تحم الامام فقال اقدت بهذا الامام الذي هو عبدالله فاذا هو جعفر  
 حار وذلك اذا كان في آخر الصلوة لا يري شخص الامام فقال  
 اقدت الامام الذي هو في الخراب الذي هو عبدالله فاذا هو جعفر  
 حار الامام للامامه ليست شرط لصحة الاقدام به عند طه المشايخ  
 وقال ابو جعفر الكبير والادعي انه لا بد منها وهذا من الرجال

اصلي الامام







الى الثاني ومن الشرة ولو قرأ فاتحة الشرة في ركعة وترى الباقي وقرا  
في الركعة الاخرى سورة فلا يابح ولو قرأ في الركعتين من وسطا من  
او من آخر سورة لا يجره ولو قرأ في الركعة من وسط سورة او من آخرها وقرا  
في الركعة الاخرى من وسط سورة اخرى او من آخر سورة اخرى فلا يبي  
له ان يقرأ في ذلك كما هو ظاهر الرواية ولكن لو فعل ذلك يابح هكذا ذكر  
شيخ الاسلام جواهر زاده رحمه الله في شرحه عن العتيقة في جمع ترجمه  
الله وهو رواية عن محمد رحمه الله وفي شرح شمس الاله للماوراء رحمه الله  
في معنى هذه الشرة قال بعض مشايخنا يكره وقال بعضهم لا يكره قال رحمه الله  
هو صحيح في قاضي البت رحمه الله سئل عن الفرائض في الركعتين من آخر  
السورة افضل ام قرأ سورة امها قال ان كان آخر السورة التي اراد قرائتها  
اخرها من السورة التي اراد قرائتها فالقراءة من آخر الشرة افضل وان كانت  
الشرة الفرائض فرائضها افضل قال محمد بن سفيان عن ابي بكر بن الوكيل عن ابي جعفر  
واحدة ولا يبي ان يقرأ في كل ركعة من سورة على حدة فان كان ذلك مكره عند  
اكثر مشايخنا رحمه الله قال محمد بن سفيان لا يبي للماوراء رحمه الله الا يصح لا يكره  
واذا جمع بين سورتين في ركعة قال يولانا رحمه الله رأت في موضع لا يابح  
وذكر شيخ الاسلام رحمه الله انه لا يبيح له ان يفعل هكذا كما هو ظاهر  
روايته في هذا الفعل لا يابح به واذا جمع بين سورتين منهما سور الوصل  
واحدة فان فعل ذلك في ركعة واحدة يكره بالاتفاق وان فعل ذلك في  
ركعتين فان كان بينهما سور لا يكره وان كان بينهما سورة واحدة  
فكره اخلاف المشايخ قال بعضهم يكره وقال بعضهم لا يكره واذا قرأ في ركعة  
سورة ثم قرأ في ركعة اخرى سورة اخرى فوق تلك الشرة او قرأ في  
ركعة سورة وقرأ في تلك الركعة سورة اخرى فوق تلك السورة يكره فلو  
انه قرأ في ركعة سورة وقرأ في الركعة الاخرى سورة اخرى وسورة

الاخرى ان يقرأ في الركعة الاولى لا في الثانية الصواب الا ان كان  
ركعتين كما قال ابن عابته رضي الله عنهما كانت الصلاة في الركعتين  
ركعتين في الركعة الاولى في الركعة الثانية في الركعة الاولى في الركعة  
في الركعة الاولى في الركعة الثانية في الركعة الاولى في الركعة الثانية في الركعة  
الفراة وهو المظهر والاحكام والدي في حق القدر وهو السورة فانه  
اسهل القراءة وان كان ذلك القراءة والتسليم لم يكن عليه حرج ولزم عليه حقا  
السورة ان كان سائلا لكن القراءة افضل هذا هو الصحيح من الروايات  
مما ذكره القندوري في شرحه بروي الحسن عن ابي جعفر رحمه الله  
فانه لو شخ في كل ركعة ثلث سجرات اخراه وقرأه الفاتحة بعد ذلك  
سلم فلا يبيح كان مستحبا ان كان سجدة وان كان سائلا فعليه  
سجدة السجدة لان القيام في الاجزاء مقصود بذكره اطلالة عن الذكر  
والقراءة حبيبا كما في الركوع والجلود وقد ذكره ذلك رسول الله صلى الله عليه  
وسلم واحكامه حيث قال مالي اراكم ساجدين واقفين ثم يقول  
ايح لان الصلاة للقيام القراءة فاذا سقطت القراءة في الاجزاء في القيام  
المطلوب يمكن لتمام الموضع بخلاف الركوع والجلود لان القراءة فيها ليست  
مستوعبة وانما المستوعب فيها الذكر ولا يجوز اخلاوها عن الذكر وعسى  
ابو جعفر رحمه الله انه قال يبيح فيها ولا يبيح الا انه اذا اراد ان  
يقرا الفاتحة فليقرأ في سجدة الشك في سجدة القراءة ولم يبيح في الركعة  
من اجابنا رحمه الله ثم قرأ القراءة عند ابي جعفر رضي الله عنه  
يا ابي ابي واحدة وان كانت قصير وهو مدبر عما يري رحمه الله  
عنه فانه قال او اما عليك من القرآن فليس في من القرآن فليكن  
وقال ابو يوسف ويحمد جميعا الله لا ينادي الا الله طيبه كان  
لما اذ دعا الصلوة ثلاث ايات فصار يري كلمات او كلمات



عن قوله في مثل كذا قد رثتم بطوناً والله ذلك يجوز بالاحكام  
 من الشرائع وكذا ذكر بعض المشايخ وسأقي بعد هذا بحالنا اما اذا  
 قرأنا قصه في حله واحده نحو قوله من ثمان امواله قصه في حله  
 واخره قوله تعالى من قن فان هذا مات عند بعض  
 الفقهاء المضاف المشايخ فيه واذا قرأ اليه طوله في ركعتين حمله للركعتين  
 وانه للمدائسه وانما ركعتين العوض في ركعة والدمع في ركعة اختلف  
 المشايخ فيه على قوله في حقه رضي الله عنه بعض فائدة لا يجوز لانه  
 ما زاد في ركعة في كل ركعة وعاشتم طاله يجوز لان بعض هذه الامور قد  
 كانت بين قصار وبنو ادد والعلوي عن علي بن يوسف رحمهما الله اذا  
 كان الرجل لا يحسن هذه الآية وهو قوله للمفسرين العالمة فانه لم يقرأها  
 مرة واحدة في الركعة ولا يكرر صلاته في الركعة فلا يجوز صلوة وهو يقرأ  
 في حقه رضي الله عنه وروى الحسن بن زباد عن علي بن حنفية رضي الله عنهما  
 ادنى ما يجوز من القراءة في الصلوة في كل ركعة ثلث ايات يكون للملائكة  
 الثلث مثل اقصر حوزة في القرآن لا يحرمه **فصل آخر**  
 في هذا النوع واذا كان المصلح من كل ان كانت صلوة محاقف والى  
 حقه فما يكون ميباً هكذا ذكر الحسن بن زباد رحمه الله في كتاب  
 الصلوة وان كان كتاب صلوة كصومها فهو ما يحار ان شاحه وسمع  
 منه وان شاحه في نفسه اما ان يحصل لانه يشبه الإمام وله  
 ان كانت لان الإمام كصومها مع غيره والمفرد لا يسمع غيره هكذا ذكر  
 في تمام الروايات وذكر في رواية علي بن حفص ان الحسن بن فضال  
 والاصنافه ما روي عن علي بن عبيد الله انه قال من صلى صلاة الجماعة  
 صلاته صلوة صفوف من الملائكة والظهر منه الصلوة جماعة فما  
 يحصل فان مثل شريعة للجهنم لا يه كما حثهم الى اجماع غيرهم والمفرد

بها حاقف

الركعة في اربع الامام او بعده فقل على قوله في حقه رضي الله عنه  
 بحرية على قوله لو اقصر على قوله الله مع الامام او بعده فقد  
 مع قوله في حقه رضي الله عنه بحرية على قوله لو اقصر على قوله الله  
 مع الامام او بعده بحرية فقصها بذلك وقل لا حرة هنا الا ان  
 لان على قوله انما يصير شارحاً بقوله الله اذا اقصر عليه اما ان قال  
 الله لا يصير شارحاً الكل فاعتوان كون فوضع الكل مع الامام  
 ثم الافضل من القسدي في كبره الاقناع عند أبي حنيفة رضي الله  
 عنه ان يكون كبره مع الامام وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا  
 بعد ذلك الامام لان على التام جعل وقت كبر القسدي بعد الامام  
 فانه قال عليه السلام ادا كبر فكل واحدكم كبر للقسدي بحرية والفاواه  
 للفقهاء فرج على قولهما فقال لو كبر القسدي مفارنا للقسدي الامام  
 قال ابو يوسف رحمه الله روابه المصلح بحرية واساء وقول محمد رحمه الله  
 احرى لا يحرمه وقال محمد رحمه الله لا يحرمه واساء وقول محمد رحمه الله  
 المذكور في الكسايات فاذا لم يعلم انه كبر الموعظ قبل الامام او بعد الامام  
 ذكر هذه المسئلة في الفاروقيات وجعلها على طلبة اوجه  
 ان كان قال رابه انه لا بعد الامام بحرية وان كان قال رابه  
 انه قبل الامام لا يحرمه لان الدوالي يقوم مقام العلم والاحد  
 وان استوي الحالان بحرية لان امره بحول على الصواب وقد علم  
 في الابد انه قصد الشروع في صلوة الاقام فهو على الصواب حتى يطهر  
 للخطا والله اعلم **نوع آخر** في الدعاء هذا النوع  
 مقسم اقساماً الى ان في بيان هذا يقول صحيح للروافد ان لا بد منه  
 لا يصير قراءه الا بعد تصحيح للروافد واذا صحح للروافد لم يسمع نفسه  
 على من المروحي رحمه الله انه حرمه وبه كان ينبغي الفقيه ابو بكر الاشعث



بسم الله الرحمن الرحيم  
 في هذا الكتاب بيان الأحكام المتعلقة بشروط الصلوة عند الترتيب  
 فيها وبعد الترتيب وفيها هذا الفصل يشتمل على أنواع نوع في معرفة  
 الافتتاح الخلف الماس في رفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح أهم شيعة  
 والصحة أنه سنة لأن النبي عليه السلام وأصحابه عليه السلام ولعل الصلاة وضوء  
 الله عليهم بعدة وظنني روي عن علي بن حنيفة رضي الله عنه نصا وإن روي  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعض شاعرا قالوا يا أبا عبد الله وبعضهم قالوا الإمام وقد  
 روي عن علي بن حنيفة رضي الله عنه ما يدل على هذا القول فإنه قال إن  
 الإمام يرفع يديه حين يركع وهو مفصل وكان الشيخ الإمام الزاهد الصفا  
 رحمه الله يقول إن ترك أحانا الإمام وإن اعتاد ذلك يأن وأختلف  
 الشافعي أيضا وقت رفع اليدين قال بعضهم يرفع يديه ويترك الشافعي الإمام  
 الإمام أبو بصير الصفا في الشيخ الإمام شيخ الأعلام جواهره إن رحمه الله  
 يقول إن معنى أن يرفع اليدين رفع اليدين وهذا روي عن علي بن يوسف رحمه الله  
 وهذا لأن رفع اليدين التكبير وكان من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي كان يرفع يديه  
 للركعة الأولى والركعة الثانية والركعة الثالثة ولو أفتى الصلوة بالهليل أو باليمين أو  
 اليسار يصح ما عدا في الصلوة عند علي بن حنيفة ويحرم في الله عنه  
 وهذا لأن الترتيب في الصلوة هذه الألفاظ لم يذكر محمد رحمه الله هذه  
 المسئلة في الظاهر وقد اختلف الشافعي فيه قال بعضهم يركع وهو  
 المصحح وقد روي عن علي بن حنيفة رحمه الله نصا المذكور  
 الافتتاح الإمام الله أنه ولو أفتى الصلوة بقوله الف لا يصح  
 سواها عند من سواها والمخاطب من مذهبيهما أن ما عدا هذا أحسن الله  
 تعالى أو غيرهما هذا الافتتاح وما كان سنة أو دعا يجوز الافتتاح به

ما في الباب  
 في معرفة مسند الإمام أبي حنيفة  
 في معرفة مسند الإمام أبي حنيفة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في هذا الكتاب بيان الأحكام المتعلقة بشروط الصلوة عند الترتيب  
 فيها وبعد الترتيب وفيها هذا الفصل يشتمل على أنواع نوع في معرفة  
 الافتتاح الخلف الماس في رفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح أهم شيعة  
 والصحة أنه سنة لأن النبي عليه السلام وأصحابه عليه السلام ولعل الصلاة وضوء  
 الله عليهم بعدة وظنني روي عن علي بن حنيفة رضي الله عنه نصا وإن روي  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعض شاعرا قالوا يا أبا عبد الله وبعضهم قالوا الإمام وقد  
 روي عن علي بن حنيفة رضي الله عنه ما يدل على هذا القول فإنه قال إن  
 الإمام يرفع يديه حين يركع وهو مفصل وكان الشيخ الإمام الزاهد الصفا  
 رحمه الله يقول إن ترك أحانا الإمام وإن اعتاد ذلك يأن وأختلف  
 الشافعي أيضا وقت رفع اليدين قال بعضهم يرفع يديه ويترك الشافعي الإمام  
 الإمام أبو بصير الصفا في الشيخ الإمام شيخ الأعلام جواهره إن رحمه الله  
 يقول إن معنى أن يرفع اليدين رفع اليدين وهذا روي عن علي بن يوسف رحمه الله  
 وهذا لأن رفع اليدين التكبير وكان من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي كان يرفع يديه  
 للركعة الأولى والركعة الثانية والركعة الثالثة ولو أفتى الصلوة بالهليل أو باليمين أو  
 اليسار يصح ما عدا في الصلوة عند علي بن حنيفة ويحرم في الله عنه  
 وهذا لأن الترتيب في الصلوة هذه الألفاظ لم يذكر محمد رحمه الله هذه  
 المسئلة في الظاهر وقد اختلف الشافعي فيه قال بعضهم يركع وهو  
 المصحح وقد روي عن علي بن حنيفة رحمه الله نصا المذكور  
 الافتتاح الإمام الله أنه ولو أفتى الصلوة بقوله الف لا يصح  
 سواها عند من سواها والمخاطب من مذهبيهما أن ما عدا هذا أحسن الله  
 تعالى أو غيرهما هذا الافتتاح وما كان سنة أو دعا يجوز الافتتاح به

ما في الباب  
 في معرفة مسند الإمام أبي حنيفة  
 في معرفة مسند الإمام أبي حنيفة







لا تقدر صلوة

عند فعل الخوارق بالزوال المحض مكان الدال والظا يمكن الضا كما  
تقدر صلوة عند بعض المشايخ ولو قرأ الحمد لله إجماعاً عند بعض المشايخ  
لأن من الخوارق ما يخرج من الخرج ويطلب الأول من صلوة الوافقات إذا  
قال الحمد لله بالمائة صلوة إذا كان لا يجتهد بالصحة وسبق أن كان  
مقدراً لما يتلى بالمائة يقال مائة مرة ومدة وإذا قرأ الحمد لله  
على غير ذلك النية رحمه الله لا تصدق لأن السجدة التي هي السجدة  
وهذا حكمي في الإمام الفاضل كمر الورد في رحمه الله وعند محمد بن  
النسي رحمه الله أيضاً إذا قرأ في الصلوة ركة التنا والصيف السنين  
أو قرأ إذا كان الله بالسنة قال تصد صلوة عند بعض المحققين  
من مشايخنا الإمامية في آخر متغيره المعنى قال رحمه الله وهذا الأصل  
أن كل موضع يصير التنا في آخر غير الحرف تصد صلوة ولو قرأ في  
دعاء القوم يستعمل كما لا تصد صلوة عند بعض المشايخ لأن  
بين العرس والمناخاد الخرج وبينهما قرأ المعنى والاستحسان طلب الأمان  
والاستعانة بطلب المغفرة ومن رزق العفة رزق الأمان ولو قرأ وزايب  
مستوى مكان وزايب تصد صلوة لأنه يدل من الأمان والأمان  
الياء المستندة بأن وأما الياء من الياء بعد حتى ولو قرأ وزايب لا تصد  
صلوة لأن الياء من الياء ليس بعد **فصل**  
**في الألف** وهو الذي لا تقدر على الضم ببعض الحروف وأما كان  
يقرأ مكان الألف الياء في الجهر مكان الجيم أو ما شبه ذلك ولا يطارد  
لسانه على غير ذلك فإن كان علمه أن تحذف الراءات ليست  
فيها تلك الحروف تحذف الألف في الكتاب فانه لا يتزل فربما وإن  
كان فيه تبدل وإن كان محذورات ليست فيها تلك الحروف فغاب ذلك  
الآيات التي فيها تلك الحروف هل يجوز صلوة ذكره في بعض نسخ ذلك

العلم على  
الألف

من أن تصلى السورة في الآخرين بطريق الاحتياط في آية المسألة  
روايات على رواية الأصل حتى تصلى السورة في رواية الجامع الصغير  
يجب تصلى السورة ويحكم بحمد الله في الجامع الصغير قراءة الآخرين  
تفاحة الكتاب والسورة وجهر محتمل محتمل أنه أراد به الجهر بالسورة  
والتفاحة جميعاً وهو رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه حتى لا يودي إلى  
الجمع بين الجهر والمخافة في ركة واحدة فإن ذلك غير مشروع ويجعل التفاحة  
معاً للسورة لا تفاديه والسورة واجبه والسنة مع الواجب ومن حق السورة  
للجهر فلهذا ما يمتنع لما دلت عليه بعض مشايخنا رحمه الله ويجوز  
أنه أراد به الجهر بالسورة دون التفاحة واليه ذهب بعض المشايخ وهو  
رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه أيضاً لأن التفاحة أذن السورة قصاً  
والأذان يكون على حب محله والفضاء حب الفوات وقد فات  
مع الجهر بمعنى مع الجهر والمخافة الأولى فلا يودي إلى الجمع بين الجهر  
والمخافة في ركة واحدة بقدر ما فهم من قال بأنه خافت بهما وهو  
رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه أيضاً لأن التفاحة تقدم على السورة  
فكانت أصلاً والسورة تبع ومن حق التفاحة في هذه الركعة المحامدة  
فيخالف في السورة ساقها وما يتصل به هذه المسألة إذا لم يقرأ  
الكتاب في الركعة الأولى أو في الركعة الثانية وقرأ السورة ثم ذكر  
فانه يبدأ بها فافتح الكتاب ثم قرأ السورة فلهذا ذكر في الأصل وروى  
الحسن عن أبي يوسف رحمه الله أنه يرفع ولا يقرأ التفاحة لأن مقتضى  
الرفع بعد القيام الحان الواجب أن يقرأ السورة وقت فوضاً وقراءة  
التفاحة واجبه وجه ظاهر الرواية أن باعتبار المال هذا فصر  
الركعة لاحت الحاجة فانه إذا قرأ التفاحة لجميع العراء وضاً وضاً  
لو تكر السورة في الركعة فانه يرفع الآن أبو يوسف رحمه الله بهما

سنة  
أو إذا كان في الركعة



مع مال الله على قاص هذه المسئلة لو لم يقرأ في الأولين أصلاً، فإنه لا يلزم  
 نفاخه الكتاب خاصة اليس أنه يجوز صلوته كذا ههنا إلا أن نذكر قراءة  
 الفاتحة في الآخر من السورة والدعاء ما جرى من السنة فحينئذ لا يخفى  
 صلوته ولا يوجب هذا من القراءة قسم **الحرف**  
 هذا الحرف في سائر هذه القاري هذا القسم يشمل فصولاً الأول  
 في التواضع من القرآن إذا قرأ في صلوة قال بعد الحمد واليا قال  
 بعض العلماء لا يفسد صلوته لأن أيا الحمد هو الصلوة فبأنه قال  
 صوته كذا، ولو اعتقد ذلك لم يقرأ إذا قرأه أو أنه يفسد صلوته والأصح أنها  
 لا يفسد لأن هذا قرأه عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما هو الأصل أن كان في الصلاة  
 وإن كان شاداً لا يفسد صلوته وبما هذا الأصل فلما قرأ الحمد واليا  
 المستقيم السور والواحدة أو بالصلاة الذي من الواجب لا يفسد  
 صلوته لأن هذا قرأه مشهور ولو قرأه هناك علواً بالخير لا يفسد  
 صلوته لأن هذا قرأه ولو قرأه عوجاً من مكان حتى لا يفسد صلوته  
 لأن هذا قرأه عائشة رضي الله عنها ولو قرأه جاحظاً لا يفسد صلوته  
 لأنه قرأه وإن كانت شاذة **فصل** في ذكر حرف مكافئ  
 حرف وانه ياء وحسين الأول **الاحج** العلم عرف يدل  
 الحافظ القرآن ومعناه أن هذه الكلمة مع حرف يدل يوجد في القرآن  
 نحو أن يعزنا اللون مكان تعلمون ومما شبه ذلك في هذا الوجه  
 لا يفسد صلوته ويجعل كانه ابتدأ من هذه الكلمة الوجه الثاني  
 أن يوجه العلم مع حرف يدل في القرآن وانه على قسمين الأول  
 أن يكون مع موافقة في المعنى نحو أن يقرأ يا مكارها أو يقرأ  
 الله في التماس أو يقرأ أو يقرأ في هذا القسم لا يفسد صلوته  
 عند أبي حنيفة ويحرم الله خلافه لا يثبت وجه الله وأصل هذا

[illegible]



بفاعه الكتاب ولم يقرأ بالشو قراءه الاخيره بفاعه الكتاب  
والشور وحصر هذا هو لفظ الجامع المصغر واختلف عما اذا كان  
في الركوع بعضهم قالوا الفراه واجه في الاخير فحاج الى ان يفسرها  
ليطمانه هل يكن القضا بثلثها في الاخيره فيقول الفراه وجب في  
الاول بصفه لانه يفتح بفاعه الكتاب وجوب عليها الشور فاذا  
تزل الفاعه في الاول لئلا يتركه بنفسها كذلك لانه لا يرد على الفاعه  
في الركوع الاخر او تركه واحده واذا تزل الشور في الاول لم يتركه  
الفصل الا الفاعه مشروعه في الاخيره فقرأها ومع الشور عليها  
كانت الركوع الاولى في ركعة القضا المثل وبعضهم قالوا الاجابات  
كل الفاعه فلم يبع للقضا ولست اهل الشور في سعة القضا وعنه  
يوسف رحمه الله انه لا يفتي الشور لانه عجز عن الفصل لان فراه الشور  
عجز مشروعه في الاخيره من الاخرى انه لو تزل الفاعه في الاول لا  
يعصرها في الاخيره وانما لا يفتيها لوجه من القضا كذا هذا فان  
اراد ان يقرأ الشور وحده في الاخيره تزل الفاعه ويقول كذا الجار  
فلا هذا فراه الفاعه في الاخيره من ان اقراها ومن ان ادع فراهها  
فان شئنا خياري فلا اقراها هل ذلك لم يذكر هذا الباب  
شاخا رحمه الله فيه مختلفون منهم من قال له ان يقرأ الفاعه  
انها لم يترك عليه في الاخيره وهذا شبه مذهب اهلنا رحمه الله  
ومنهم من قال ليس له ان يترك الفاعه ههنا ببيع الشور بعد الفاعه  
بوجه الفراه في الصلوه ثم قول محمد رحمه الله في الجامع الصغير وان قرأ في  
الاولين بفاعه الكتاب ولم يقرأ الشور قوله الاخيره بفاعه الكتاب  
والشور يعني وجوب قضا الشور وذكر هذه البيه في الاسل وقال  
اذا تزل الشور في الاولين احب الي ان يقرأ في الاخيره وهذا

لعل  
سواء

هل يترك قراه هذه الشور ويقرأ الشور بينهما ومعنى قراه واداء في  
ركوعه قل اعود رب الناس مع ان يقرأ الركوع الثاني قل اعود رب الناس  
لان فراه سورة واحده في الركوعين غير مكروه واذا قرأ في الركوع الاول  
ايه ثم قرأ فيها ايه اخرى فوق تلك الايه او قرأ في الركوع الاخرى ايه  
فوق تلك الايه فالكلام فيه كحوم ذكرنا في الشور واذا فعل القضا  
وسينما ايات اوليه واحده في ركوعه واحده او في ركعتين فهو كذا ذكرنا  
في الشور واذا كان في الركوع في الصلوه ثم بدله ان يترك في الفراه فلا بأس  
به ما لم يركع ولا تورايه واحده في الصلوه مرارا فان كان في الركوع الطمع  
فهو غير مكروه فقد ثبت عندنا عن جماعة من السلف انه لا بأس  
بحيول المنهم بابه العذاب او بابه الرحمه او بابه الخوف وان كان ذلك  
في الفرائض فهو مكروه واذا لم يسل السالم عن واحد من السلف انه فعل  
ذلك في شرح الطحاوي اذا قرأ الفاعه وجعلها في الصلوه او قرأ  
الفاعه ومعها ايه او ايتين فذلك مكروه والمفتي اذا قرأ خلف الامام  
في صلوه لا يحصر فيها اختلف الشايع قال بعضهم مكروه واليه قال الشيخ الامام  
ابو حفص رحمه الله وبعض شايعنا دلوا في شرح كتاب الصلوه ان على  
قوله لا يكره وعلى قولها يكره قراه القرآن في السالف لا بأس به وهذا  
ذكر القضا ابو اللث رحمه الله في فراهه معده عن ان الصلوه في  
الله عليهم اجمعين فعلا ذلك واذا قرأ الفاعه في الصلوه على تصديرا  
طارت صلوة لانه وحده الفراه في محلها فلا يغير حكمها بقصد وذكر  
في المصلي بحث المودعي ما يدل على عسر الحكم المقصد قسم اخر  
من هذا النوع قال ابو حنيفه رضي الله عنه في الجامع الصغير ويطول الركوع  
الاول في الصلوه في الركوعين والظاهر سوا وقال محمد رحمه الله اجبت  
ان يطول الركوع الاول في الصلوات كلها حتى ان يعا بان طال الفراه

ط



في الركعة الاولى على النية في الجهر مستوف بالاجماع لبذلك التلويح بالجماع  
 واذ كانت في سائر الصلوات عند محمد رحمه الله وعند ابي حنيفة  
 والي يوسف رضي الله عنهما اطالة القراءة في الركعة الاولى في سائر الصلوات  
 غير مستوف اجمع محمد رحمه الله حدثني ابي قتادة في غير هذه المسئلة وغير  
 وسد اما احمد الناعدي رضي الله عنه صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كان من حمله ما وصف ان النبي عليه السلام كان يطول الركعة الاولى في  
 كل صلوة وهذا لان التفصيل في صلوة الفجر باعتبار ان وقت عتله  
 بفضل الاول لبذلك الناس للجماع هذا المعنى موجود في سائر الاوقات  
 لان العتلة في وقت الفجر سائر اليوم في سائر الاوقات باعتبار  
 الناس بالكسب وبما احتجوا بما روي ان النبي عليه السلام قرأ في صلوة الفجر  
 في الركعة الاولى بفاتحة الكتاب وسورة الجمعة وفي الثانية للتأخير  
 وقراءة اخرى في صلوة الجمعة في الركعة الاولى سجدة اسم ربك الاعلى  
 وفي الثانية هل نال حديث العائشة وهما متغايران او الثانية اطول  
 من الاولى وكان الثانية تكرار الاولى فيكون مثل الاولى الا ترى ان  
 تطول بصفته وهو الجهر والسورة لمعاداة وهو الفجر هكذا وانما تكا  
 الاربعة بعد صلاة وقت الفجر وعمله خلاف سائر الاوقات وانما وقت علم  
 نفسه لو تعاقبوا الفاتحة واستغفروا امور الدنيا وذلك مضاف الى  
 من يروى واختيارهم واليوم لا يكون اختيارهم بالتفصيل هناك بل يكون  
 تعميلا منهم انهم يعتبر اطول من حيث الايات اذا كان من فاتحة الثانية  
 مغايرة من حيث الايات اذا كان من الايات متفاوتة حيث اطول والعصر  
 تعتبر الكلمات والحروف بعد هذا الخلف الشاع بعضهم يقولون ان  
 بينهما بعد الثلث والثلث الثاني في الاولى والثانية وفي سائر الطلوع  
 قال سفي ان قراءة الاولى ثلث اية وفي الثانية ثلث اية

في الركعة الاولى في سائر الصلوات عند محمد رحمه الله وعند ابي حنيفة والي يوسف رضي الله عنهما اطالة القراءة في الركعة الاولى في سائر الصلوات غير مستوف اجمع محمد رحمه الله حدثني ابي قتادة في غير هذه المسئلة وغير وسد اما احمد الناعدي رضي الله عنه صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من حمله ما وصف ان النبي عليه السلام كان يطول الركعة الاولى في كل صلوة وهذا لان التفصيل في صلوة الفجر باعتبار ان وقت عتله بفضل الاول لبذلك الناس للجماع هذا المعنى موجود في سائر الاوقات لان العتلة في وقت الفجر سائر اليوم في سائر الاوقات باعتبار الناس بالكسب وبما احتجوا بما روي ان النبي عليه السلام قرأ في صلوة الفجر في الركعة الاولى بفاتحة الكتاب وسورة الجمعة وفي الثانية للتأخير وقراءة اخرى في صلوة الجمعة في الركعة الاولى سجدة اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل نال حديث العائشة وهما متغايران او الثانية اطول من الاولى وكان الثانية تكرار الاولى فيكون مثل الاولى الا ترى ان تطول بصفته وهو الجهر والسورة لمعاداة وهو الفجر هكذا وانما تكا الاربعة بعد صلاة وقت الفجر وعمله خلاف سائر الاوقات وانما وقت علم نفسه لو تعاقبوا الفاتحة واستغفروا امور الدنيا وذلك مضاف الى من يروى واختيارهم واليوم لا يكون اختيارهم بالتفصيل هناك بل يكون تعميلا منهم انهم يعتبر اطول من حيث الايات اذا كان من فاتحة الثانية مغايرة من حيث الايات اذا كان من الايات متفاوتة حيث اطول والعصر تعتبر الكلمات والحروف بعد هذا الخلف الشاع بعضهم يقولون ان بينهما بعد الثلث والثلث الثاني في الاولى والثانية وفي سائر الطلوع قال سفي ان قراءة الاولى ثلث اية وفي الثانية ثلث اية

الغاي ان في اختلاف الشاع والصحيح انه لا يجوز صلوة ان يتم الكلام  
 التام مع قدره على الا ان يتم مثل هذا الوجوب فساد الصلوة واذ  
 في بعض النسخ الفاس لان لا يجوز صلوة في الاحسان بحوزة الناس  
 اخذوا احسان لا عدايات لت فيها تلك الحروف وقال بعض الشاع  
 اسكت ولا تقرا ولو قرأت قد صلوته وقال بعضهم بقرا ولا يسكت ولو  
 سكت فقد صلوته وط قول من نفر الختار اية فعل فيها تلك الحروف  
 قال الصديق الشهيد رحمه الله والخيار للعقوى في حرس هذا المسائل  
 ان هذا الرجل اذا كان يحمدنا الليل والنهار في صحيح هذه الحروف  
 ولا تقدر على تصحيحها فصلوته حايمة لانه عاجز وان ترك ما يدره  
 صلوته فاسد لانه قادر وان ترك جملة في بعض عمره لا يبعث ان  
 يتزل في باقي عمره ولو ترك فقد صلوته الا ان يكون الدمركلة في  
 يصححه قال ولانا رحمه الله وانه مكل عهدي لان ما كان خلفه  
 فالعبد لا تقدر على تصحيحه **فصل** في ذكر كماله  
 يمكن كماله على وجه البدل وانه على وجه الاول ان لو حله  
 التي هو بدل في الفرائض وانه على قسمة الاول ان يوافق البدل في  
 المعنى كحان نقرأ الفاجر مكان الاثم في قوله طعام الاثم وللجواب فيه ان  
 صلوته نامد على قول اصحابنا رحمه الله فقد صح عن ابن مسعود رضي الله عنه  
 انه امر ان يعلم ان يحرقه الزقوم طعام الاثم الفاجر حين عجز المتعلم ان يقول  
 طعام الاثم القسم الثاني ان يحالف البدل البدل من حيث المعنى  
 وانه على وجهين ان كان اخلافا سعادا يحرقا بمرامكان حرقا بصرا او  
 نقرأ كلا انها موعظه مكان قوله تذكره وفي هذا النوع صلوته  
 انه روى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال ليس الخطاة الذين ان  
 يقرأ مكان الجليم العليم وان كان اخلافا متاعدا كحان يحرقه الزقوم

مسألة اخذت بالاعتبار دون الاحسان



الحصان  
بالعقير دون  
فله اخذ

من وجد الكلمة التي في ذلك في القرآن  
بحرفه فهاي الأربعة عند ان كان قوله عند ان اوقوا المذلة  
الكتاب لا شك فيه كان قوله لا ريب فيه او ما شبه ذلك وفي هذا  
القيم لا تعد صلونه عند الى حيفه ومحرمهما الله اما عند الى حيفه  
رحمه الله فلاه تعتبر المعنى والاعند محرمهما الله فلاه تعتبر المعنى مع لفظه  
العربي وعند الى يوسف رحمه الله تعد صلونه لا بد تعتبر اللفظ المقول  
القيم التي ان لا وافق البديل البديل من حيث المعنى و ان  
انما قاسوه مكافؤوه او كعوض مكان كعوضا فيصحقا لاصحاح الشجر  
تعد صلونه الاتفاق لان هذه الالفاظ ليست بمعقوله في القرآن  
وليس من هذه الالفاظ ومن الالفاظ المنقولة في القرآن مقارنه من  
حت المعنى فلما تعد عند الكل **فصل**  
في استدلال النسبه وانما عا وحمير الاول ان لا يكون للنسب  
اليه في القرآن محوان فها ورمم ابن عيلان مكان مريم اسمعرا  
او فراعبي بن سلمه مكان علي بن مريم وفي هذا الوجه يفسد

[illegible]



والنسخ من وجوه وطور سينير وهذا البلد ليس في فقه وفتا امامنا  
ثم في المذهب الانسان في كيد لان هذا يقال من سورة الى سورة والكل  
فان قالوا اذ لم يقف ووصل الاله ان كان لا يغيره المعنى نحو ان يعز  
وجوه لم يمد عليها غيره توصفها قرة ولم يقف ثم قرأ الوليد ثم الكاوي  
حقا او قرأ ان الدين امثلا وعملوا الضاحكات فلم يخرج المعنى لا يقف  
صلوته واما الذي يغيره المعنى ان قرأ وجوه لم يمد عليها غيره توصفها  
منه اوليك ثم المؤمنون قال عامة احبابنا رحمهم الله تقصد صلواته  
ان هذا ليس من الاله احاد خلاف الجبر الله تعالى وليس يذكر بعض  
احبابنا رحمهم الله قالوا لا تقصد صلواته لان في هذا لم يولى العامة فلا يحكم  
بالفساد ويجعل كانه وقت في الاله الاولى ثم اسفل الى الاخسرى  
**فصل** في حذف حرف عن كلمة فيقول ان كان  
الحذف على سبيل الاجازة والتجسيم يكون عيكل الكلمة فلا وجب الفناد  
والحذف على وجه الرحيم شرط اتمته احدهما ان يكون ذلك في اسم  
التداعي لا نحو الرحيم في الافاعيل ولا في الحروف ولا في ام الدعوى  
بالالف واللام ولا في التثنية والثاني ان يكون المتأخر مع فاعله  
ما حازت وما اشبه ذلك ولا يصح في ذلك التثنية قوله يا قاتل اعداء  
الا في قوله يا صاحب فلان والمالك ان يكون الاسم المادي  
في اربعة احرف صحاح وما زاد على ذلك اما اذا كان ثلثه احرف  
لا نحو الرحيم الا اذا كان ثلث الحروف الياء اما فيما عدا ذلك  
فلا نحو الرحيم فاذا وجدت هذه الشروط وحذف الحرف الاخير  
نحو ان قرأوا ايمان ليعق علينا دينك لا تقصد صلواته ولذلك  
لو ترك حرفين من آخر الكلمة والباقي ثلثة احرف او ما زاد على  
ذلك فذلك حيز والحاصل انه يطرأ في مثل هذا الابهام

مالك وهو الذي لا اماله او قرأ ذلك الكتاب بالاماله او قرأه حين  
قرا كانا تحت عبيد وما شاكل ذلك لا تقصد صلواته لا علم بغير رطم الحروف  
ولا غير المعنى الذي وصف العباد بها وقد روى عن علي بن يوسف رحمه الله  
انه قال ليس كل حرف يقصد الصلوة ولا يعلم الحرف من هذا وروى عن  
ابن صالح العلم رحمة الله انه كان يعلم الصبيان في ابيهما على الاماله  
ولم يرو عن اخرون الفقهاء من السلف او روى مع ما تقدم من امر الدين فيهم  
بالاحكام واذا هم على النفي واشبه ما روي في الفرائض المساحد والحارب  
الذين راطه وقد روى انه مكتوب في مصحف عثمان رضي الله عنه الذي فيه انزل الله  
الله لا اله الا هو ليعلمكم الى يوم القيامة وكذلك مكتوب في اول النعمان طيس  
فليسوه وكذلك مكتوب في اول الاعراب في الله ولذلك مكتوب لا يحذر  
الهمس الياس اللام والها **فصل** في حذف ما هو مظهر  
واظهار ما هو محذوف اما اظهار ما هو محذوف اما اظهار ما هو محذوف  
نحو ان يقرأم الذين كفروا يحزنهم اليتم من هم ويظهر الالف من الذين وكانت  
الالف محذوفة في الاصل غير مدحمة مدالة انه لم يخلقها التشديد والتشد  
التي في اللام هو التشديد الذي هو موجود مع اظهار الالف ونحو  
ان يقرأ الحمد لله رب العالمين فيظهر الالف من العالمين وكانت محذوفة بذلك  
انه لم يخلقها تشديدا يدل على الاعظام وهذا لا يقصد الصلوة اذ ليس في تشديد  
ولا يعتبر العلم انما انزل العباد وكانت العرب خنوفوا ومثل هذا لا يجب  
فساد الصلوة ولذلك اذا ظهر حرفين احدهما محذوف والاخر مدحمة نحو ان  
يقرأ وما خلق الذل والاشي اظهر الالف وكانت محذوفة لا ط الحذف واظهر  
اللام وكانت مدحمة في الاصل لاطل التسهيل لا تقصد صلواته لان هذا في اللام  
في الاصل موضع واستاع من اختيار التحفيف من غير ان يكون في بعض المعنى  
فلا تقصد الصلوة والمحذوف ما هو مظهر وان يقرأ وهم يحزنون انهم يحزنون

من قولهم  
او روى ما روى  
او روى ما روى  
او روى ما روى

لا يطرأ في مثل هذا الابهام



حذفت الالف من انعم ووصل النون بالنون وانه لا يفسد الصلوة لانه  
 ليس فيه نقص العجز لا يفسد الحلم وقد اختلف الفراء في حذف الف من  
 هذه حقه قوله قد اختلف حذف الف قد اختلف بل بيناه من اجل ذلك وفيه  
 محض عثمان رضي الله عنه مكتوب في الصفات لو ان عندنا ذكر اس الاذنين  
 حذفت الالف من ان وهاهنا في هذا الفصل اذا قرأ الحكم الفارعه  
 والحافه وحذف اللام وانه يفسد الصلوة لان فيه نقص العجز الذي مع الام  
 يصير الكلام لغو من كلام الناس **فصل** في ذكر بعض  
 الخوف في الصلاة اذا ذكر بعض الخلق وبالله ما لا ينقطع العجز  
 اوله في الماني ثم يذكر في الماني حوان اراد ان يقرأ الحمد لله فلما قال ان  
 انقطع عنه او في الماني ثم يذكر في الماني حوان اوله في الماني حوان في  
 الفاعله والشروط ثم في وانه فاذا اراد ان يقرأ فلما قال ان يذوقه قد كان قرا  
 فتزل ذلك ويكلم وذل بعض الحكمة وذلك في اخرى في عهد السيرة كلها  
 وما شاكلها يفسد صلوة عند بعض مشايخنا وانه كان في لغة الشيخ الامام  
 الامة للخوا في رحمه الله ومن الشيوخ من فصل الخوار يفصل فقال ان  
 ذكره في حقه لو ذكر كلها بوجه ذلك فساد الصلوة قد ذكر في حقه ما وجب  
 فساد الصلوة وان ذكره في حقه لو ذكر كلها لا وجب فساد الصلوة  
 قد ذكر في حقه ما لا وجب فساد الصلوة وذكر الشيخ الامام محمد بن النعمان رحمه الله  
 في الحاصل في فصل قوله الفاري هذه المسئلة ووفق من الامة والعقل فقال  
 في الامم حوالها لا يفسد صلوة اذا ذكر البعض وتزل البعض في الفعل اذا  
 تزل البعض وذكر البعض حوان اراد ان يقرأ سلوون فقال ليس  
 وتزل الماني يفسد صلوة والرقن ان الالف واللام في الاسماء وابد  
 وتزل لو ابد لا يوجب الفساد الا ان هذه الفرق انما يفسد فيهما اذا قال  
 ال في الحمد وتزل الماني اذا قال الحمد وتزل الماني لا ياتي هذا الفرق

وقيل ان الحكم

سنده في القرآن قال الله تعالى ولا تأمسن اليدين وقيل لا تسدي يديهما ايضا  
 لان هذه قراه وطية القوي ومع ان يقول من يغير مد ولا يفسد او  
 ليس يفسد المد لا يفسد واسله بالبين احب الى الاله لا اسع طعنه  
 بالمد لا يفسد في الدوام المد مقام يا الذي لو فوا من المد وحذف  
 اليا لا يفسد صلوة في قول اي يوسف ورحمة الله لانه مذكور في القرآن  
 ولو فوا بين منزل المد وحذف الياسع ان يفسد صلوة لان شله لا يفسد  
 القرآن **فصل** في الاعراب في الاعراب في الاعراب  
 في الاعراب في الاعراب في الاعراب في الاعراب في الاعراب في الاعراب في الاعراب  
 او قرأ ان الذين يعصون لاهوتهم يرفع اليها او قرأ الرحمن في الاعراب في الاعراب  
 الرحمن في هذا الوجه لا يفسد الصلوة بالاجماع والما ان عجز المعنى بان  
 قرأه الله الحاق في الماري المصور يصب الواد ورفع اليهم او قرأ وعصى ادم  
 ربه يصب اليهم ورفع اليها او قرأ اذا الخي ابراهيم ربه يصب اليهم ورفع  
 ابراهيم يصب اليهم او قرأ من الجنة والماس يصب اليهم او دعا الله  
 عذرا لم ادب لهم في الكاف والنا وهذا الوجه اختلف المشايخ  
 قال بعضهم لا يفسد صلوة وهذا روى عن بعض حنا وهو انه في اعتراف  
 الصواب في الاعراب في الاعراب في الاعراب في الاعراب في الاعراب في الاعراب في الاعراب  
 عن يوسف رحمه الله اذا الخ في الاعراب وهو امام قوم فرفع عليه  
 ان صلوة طيرة وهذه المسئلة دليل على يوسف رحمه الله اذا الخ في الاعراب  
 وهو امام قوم فرفع عليه رجل ان صلوة طيرة وهذه المسئلة دليل على يوسف  
 كان لا يقول فساد الصلوة في الاعراب في الاعراب في الاعراب في الاعراب في الاعراب في الاعراب  
 حيفه رحمه الله انما من قرأ اذا است ابراهيم ربه يصب اليهم ورفع اليهم ورفع  
 اليها لا يفسد صلوة قال ومعه سالك يقيم ربه فاحابه وانه وانلاه والحارة  
 السؤال ما يجب في الاعراب في الاعراب في الاعراب في الاعراب في الاعراب في الاعراب في الاعراب



كان لوط الداء وعنه ايضا ان مر قرا انما خشي الله من عباده العلماء رفع القائل  
 الله العلماء مصيب الالف انه لا يفسد صلوته ومعناه انما خشي على حية  
 العلماء الله عز وجل وهذا القول ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك  
 هم خير البرية الى ان قال ذلك من حيث ربه **فصل**  
 في الادغام وتارة اذ لية بالادغام في موضع لم يدغم احد من الناس ليعد  
 منخرج الحرفين ليصح العبارة ويحذف عن معرفته معنى الكلمة نحو ان تقرا قل  
 للذين كفروا سفلون ويحذرون ادغم العرب اللام وسد اللام بقرا  
 سفلون وادغم الحاء السين وغدا السين فقرا وشره فسدت  
 صلوته وان في الادغام في موضع لم يدغم احد الا ان العرب لم تغرب  
 ونعم منه ما يقيم مع الاظهار نحو ان تقرا قل جبراد ادغم اللام في السين  
 وغدا السين في امس صلوته لان اللام قد يدغم في السين ادغمه والحاء  
 اللام في السين وقوله بل سوات لكم انفسكم واذنوا في الادغام فان لم ينما  
 تكونوا ايديكم الموت او قرا لو كان الجبراد او قرا قل لو كنتم في سؤركم  
 واشباه ذلك اظهر لام قل لآدم لو ذلك كلما التقى للرفان من احدهما  
 والاول ساكن والاخر متحرك فلم يدغم الاول في الثاني واجتمع منه لحرف  
 فالاول وسط ساكن فلم يدغم الاوسط في الثالث لم يقرأ اوله منا طماث  
 منه اخري التوبان كلها واجتمع منه لحرف والاول منها ساكن فلم يدغم  
 في الثاني في قوله تعالى قال الله الامر جميعا قل للذين كفروا سفلون  
 ولذلك في طباره لا يفسد صلوته فان خشي من حيث العبارة لا يفسد  
 الى ما وجه اصل موضعها في اللغة وامساع عن اخبار الخفيف  
 وحمل التشديد في العبارة وليس فيه بغير المعنى ولا يصح انما يقتل  
 العبارة فقط فلذلك لا يفسد صلوته **فصل**  
 في الامالة اذا قرأ باسم الله الاماله او قرا ما لك يوم الدين بالامالة او قرا

في افعالهم اذ الاعاق في افعالهم لا يفسد صلوته لا يفسد لم يفسد  
 لان الاعمال اذا كانت في الاعاق كانت الاعاق في الاعمال ايضا  
 الثالث ان يفسد حرفا طحرف فيقول مقدم الحرف سدى الكلمة  
 فيكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا ذكر كلمة مكان كلمة فالواحدة  
 اذا لم يكن من باب المغلوب مثل جدد جدد فعلى قول ابو حنيفة ويحمد  
 احمد والله لا يفسد صلوته لان في المغلوب التقدم والماجرى وعلى  
 قول ابو يوسف وجه الله ان كانت الكلمة الثانية في القرآن لا يفسد  
 صلوته وان لم تكن في القرآن يفسد صلوته **فصل**  
 في الوصل والوقف والابتداء اذا وقف على غير موضع الوقف او ابتداء  
 من غير موضع الابتداء وانما كانا وجهين الاول ان لا يتغير به  
 المعنى فمما يحتاج الى الوقف والابتداء فتح نحو ان وقف على  
 الشرط قبل ذكر الجواب ثم ابتداء الجواب فقرأ الذين آمنوا وعملوا الصالحات  
 ووقف ثم ابتداء بقوله اولئك هم خير البرية ونحو ان يفسد  
 من المعنى والمعنى والصفة والموصوف فقرأ الله كان عبدا  
 ووقف وابتداء بالشكر لا يفسد صلوته ما جماع بين طلبا يا ربهم  
 الله تعالى الوجه الثاني ان يتغير المعنى بعدا فاحتمل ان يقرأ شهد  
 الله ان لا اله الا الله ووقف ثم قال الا هو او قال ان لا اله الا هو  
 ثم قال المسيح الله وفي هذا الوجه لا يفسد صلوته عند طماث  
 رحمهم الله وعند بعض العلماء يفسد والقوي على عدم الفساد بكل  
 حال لان ربطا اله الوقف والوصل والابتداء اتباع الناس في المخرج خصوصا  
 في حق العوام والمخرج مدعوا ثانيا **فصل**  
 في الوصل في غير موضع الوصل اذا وصل حرفا من كلمة بطل اعرب  
 بان قرأ الالف لعبد ووصل كان اياك بنون بعدا وقرأنا اعطياك

في الاعمال ايضا

كانت



اللوث ووصل كان عطينا كان الف الكثر او قواجر المصوب عليهم  
 ووصل بالبايعين او باليه ذلك فعلا قول بعض العلماء عند صلواته  
 في قول العامة لا يفسد لان القاري عني لا يحكم امر الوقف في مثل هذا  
 الموضع اما لانتفاع النش او غيره فلو راعينا ذلك نفع الناس في الحج  
 وبعض المشايخ دلوا ذلك بصلوات فقالوا اذا علم ان العلم كلف  
 هو بعد صلواته وعلى هذا اذا قرأ اذا حضر الله بطريق الاستسقام  
**فصل** في زل المد والتشديد في موضعها والامان في غير  
 موضعها ان كان لا يغير المعنى ولا يفتح الكلام لا يوجب فساد الصلوة وان  
 كان يغير المعنى ولا يفتح الكلام لا يوجب فساد الصلوة وان كان يغير  
 المعنى ويوجب الكلام احلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يفسد صلوة دعاء  
 للحجج وقال عامتهم يفسد صلوة شال الاول في زل التشديد اذا  
 قرأ لمعنيين انما تقفوا الخدوا وقلوبهم تشديد لانه قريب من قوله قلوا  
 بالتشديد شال السلي اذا قرأ قل اعوذ برب الناس ذكر الرب يعبر تشديد  
 او قرأ ان العرش لا يراه بالود ذكر الاماره يعبر تشديد ولو قرأ المالك  
 بعد يعبر تشديد فقد ذكرنا هذا فما تقدم ولو تشدد الدال في ذكر احلف  
 المشايخ فيه ولو قرأ اول الحمد الوادون فتدد الدال يفسد صلواته  
 بخلاف وشال الاول في زل المد اذا قرأ اما اعطال بدو المد  
 وشال الثاني اذا قرأ اعطيهم بدو المد بخوان لم يروا وادعوا دون  
 المد احلف المشايخ فيه في زل التشديد ومما قيل بهذا الفصل  
 اذا فرغ المصلي من فاتحة الكتاب وقال بسم الله والحمد والتشديد  
 فقد قل يفسد صلواته وقل لا يفسد في قول ابو يوسف رحمه الله لان  
 هذه الكلم مع المد والتشديد فقد قل يفسد صلواته وقيل لا

ان كان الباقي من اسم التداثله احرف فصاعدا لا يفسد صلواته وذلك  
 ان يزل من طالوف الواو والثا وخوان يزل من حاروت وادعوا  
 الواو والثا وخوان يزل من حاروت الواو والبوز وبعض مشايخنا  
 قالوا اذا حرف حرقا زيدا او الى جميع اصول الكلمه ولو كان فاصدا  
 لا يفسد صلواته على قول في حيفه وعبد الله بن المبارك رحمه الله  
 عنهما وهو مذهب بن مسعود رضي الله عنه وذلك بخوان قرأ او وقت  
 الواقع حذف الهاء او في الامرين فوا الصوائك عند الميم وذلك  
 لان الحذف اذا كان حرفا زيدا لا يغير المعنى الا في الكلام  
 فلا يوجب الفساد ثم احلف اهل الحق فيما بينهم في فضل هذه الاثر  
 خرف قال في الباقي من المزدول هل يقع على حرفه قال اهل الحق  
 على حرفه حتى يقال يا جابر بكسر الراء من حارته ويقال  
 اعلاه وبعضهم على انه رفع الحذف الاخر حتى يقال انا حار من  
 الواو اعاس رفع الس من هذا اذا كان الحذف في وجه الاعار والرحم  
 سما للملازم في وجه الاعار والرحم وان كان لا يفسد المعنى لا يفسد  
 صلواته الخوان يقرأ او لفحاهم رسلنا اليك ان كان لا يفسد المعنى لا يفسد  
 محان الذي يسهل ملكوت كل شئ ترك الباس بخوان فان غير المعنى يفسد  
 صلواته عند عامة المشايخ بخوان يقرأ فاما الميم لا يفسد صلواته  
 يزل عنهم الملازم ان لا يخافوا ولا يخشوا يزل لا ولا الاخرى لو تشدد  
 ذلك مع علمه واعتقد ذلك بكسر فان كان محظا ففسد صلواته  
**فصل** في اسقاط حرف من الكلمه امان مكرها  
 اذا قرأ فطول على الصلوات والصلوة الاسطى او قرا فذا استبش  
 بالعمه الوقف او ما انت ذلك فيما قول في حيفه رضي الله عنه في ظاهره  
 الرواه وهو قول عبد الله بن المبارك رضي الله عنه لا يفسد صلواته وهو مذهب

في التشديد في الحذف



ابن مسعود رضي الله عنه وعلى قول يونس رحمه الله وهو احد الوهابين  
في حقه رضي الله عنه فقد صلونه لانه قرا اليس في صحن العائنه  
**فصل** في راي الكلب لا يطأ وجهه البدل سائر هذا  
الفصل في وجهين احدهما ان يكون الكلب الزايد موجود في القرآن وان  
في قسم ان كان لا تغير المعنى لا عند الاجماع لخوان نعم ان الله كان  
تعباد خيرا نصرا او قرا قد خسر الدين كغيره واولده الجفاء الله وان كان غير  
المعنى عند صلونه بلا ظان بخوان نعم والدين اموا ونعموا الله ورسوله واليك  
ثم المصنفين او قرا فانما من اس وطغ واتر الخبوة الدنيا الوجه الثاني ان يكون  
الكلب الزايد موجود في القرآن وان على قسم ان كان لا تغير المعنى بخوان  
نعم انما قاله وخل وفتح ورحان او قرا الكلب من غيره اذا تم واستحسنه  
فقد علمه مشايخنا رحمهم الله لا عند صلونه ورجعوا ان هذا قول يونس  
رضي الله عنه وعبدلي يونس رحمه الله لا عند صلونه وان كان نعم المعنى  
بخوان نعم انما لم يلهو ليزدادوا اما لا عند صلونه لا خلاف

**فصل** في المطا في القديم والتأخير وان على وجه  
احدها ان تقدم جملة على جملة وتقدم بالقدم ما فهم الناجر بخوان نعم  
او سود وجوه وتصور وجوه او كتبنا عليهم فيها ان العين العين  
العين بالعين او قرا العبد العبد والجر الجرح ويحذر ذلك لا عند  
صلونه فان غير المعنى بخوان نعم انما دلهم الشيطان بخوف اولياءه خافهم  
لا يخافون عند صلونه وكذلك اذا قرا واربع اطراف مستمعين فلا  
تبعوه وانقوا البيل والى ان تقدم كلمة على كلمة ولا تغير المعنى بخوان نعم  
فيما تنطق ويقرأ فاشيا فيها عتبا وحالا عند الصلوة وكذلك  
اذا قرا انما دلهم الشيطان بخوف اولياءه خافهم ولا يخافهم لا عند  
صلونه وان تغير المعنى عند صلونه وفي مجموع الوارد اذا قرا الاغلال

ولو قال في ان مكان امام الادان ويدخل فيه وقت كبره الافتتاح في  
حين الامام ويدخل فيه وما ادراك فضيله كبره الافتتاح في حين القوم  
اذ لم يزلوا يطعنون به والى ادان المايه واقامهم اجزاء من عمر كرامه  
المروي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه صلى على علقمة والاسود في بيت  
عقيل في الايام فقام فقال ادان للي بشيئا ولا يودن للي  
عن اهل الجمل في الادان والاقامة لانهم هم الذين صوته لهما فقام  
ما اعياها فيكون الادان والاقامة من يودن للي كاذان الكل  
واقامهم من حيث الحكم والاعتبار واذا جعل ادان واقامته مع له ادانهم  
واقامهم فقد وجد الادان والاقامة منه من حيث الحكم والاعتبار واما  
لو وجد حقيقة فرق بين هذا وبين المسافر اذا صلى وحده وتزل الادان  
والاقامة او تزل الاقامة فانه يكره له ذلك والقيم اذا صلى وحده نصرا ادان  
واقامة لا يكره والفرق وهو ان القيم صلى بغير ادان واقامة حقه ولكنه  
على ما ادان واقامة من حيث الحكم والاعتبار فقاما المسافر فقد صلى بغير ادان  
واقامة جمعه وحكما ذكره لهذا وان ادان واقام وحده فهو احسن لان  
المعز مدد يسل ان يودي الصلوة جماعة ولهذا كان الافضل ان لا  
يجي الزايد في صلوة المصلي وكذلك ان اقام ولم يودن فقد احسن لان  
الادان لا يعلم الناس حتى يعمقوا وذلك بوجودهم هنا والاقامة لا فائدة  
الصلوة وهو لفتها قال القاضي امام صدر الاسلام رحمه الله اذ لم يودن  
في تلك الحالة يكره له تركها ولو تزل الادان وحده لا يكره قال المقدوري  
رحمه الله في شرحه روى عن علي حيفه رضي الله عنه في الجماعة اذا صلوا  
في منزل او مسجد يتول بغير ادان ولا اقامتهم انهم اساءوا ولا يكره للواحد  
لان ادان الجماعة يقع للآخر اما لا تقع للجماعة الاخرى ومنع الادان  
عليه ان يجب قال عليه السلام من لم يحب الادان فلا صلوة له قال



خمس الاله الخلاق رحمة الله وتكلم الناس في الاحكام فالعظيم في الاحكام  
 بالعدم لا اللسان حتى لو اجاب اللسان ولم يمش الى المسجد لم يحسب حجة ولو كان  
 حاضرا في المسجد حين سمع الاذان فليس عليه الاحكام وقوله عليه السلام قال  
 مثل اقاله المؤذن فليس الاجر لاذن فلهذا كان ان قاله ناله الثواب الموعود  
 وان لم يلقه لم يزل الثواب الموعود فاما ان ايم او يكرهه ذلك فلا واذا اراد  
 الجواب اللسان ليل الثواب الموعود بكل الهوى وشهاد يقول كما قال  
 المؤذن وعند قوله حي على الصلوة حي على الفلاح لا حول ولا قوة الا بالله فانما  
 الله تبارك وتعالى المعبود للمؤمنين الاذان عند المطبعة هكذا ذكر في فواوي ابي  
 التت رحمه الله وتفسير الاعتبار في السمع ووجوب السجدة وقال الحسن بن زياد  
 رحمه الله الاذان المعتبر الاذان في المنارة وذكر في الامم السرخسي  
 رحمه الله ان المعتد كل اذان يوجد بعد الروايات الا ان دخل مسجد اذ  
 صل فيه اهله فانه يصلي وجده من غير اذان واقامه والاصل ذلك  
 ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليصل بين المنارة والمخلف  
 لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فخرج بعد الصلاة  
 بن عوف فدخل بيته وجميع اصحابه وصحابهم ولو كان يحوز اعادة الصلوة  
 في المسجد ان الصلوة في المسجد افضل ولا ينافي هذا بقول الجماعة لان  
 الجماعة اذا كانت لا تعوتهم لا يحلون للحضور فان صل واحد بعدد ومن  
 على جماعة وبه وقع الفرق بين هذا وبين اذان الصلوة في قوم ليسوا من  
 اهله حيث كانوا اهله ان يصلوا فيه جماعة اذان واقامه لان  
 تكرار الجماعة مبنيا لا يؤدى الى تغليب الجماعة روى عن ابي بصير  
 رحمه الله في الفضل الاول انه قال انما يكره تكرار الجماعة اذا كان الغوم  
 كثيرا اما اذا صل واحد بواحد او ما من بعد ما صلى فيامله فلا بأس  
 به لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم صل اصحابه ودخل اعدائي

6

السجدة  
 لما روي في الصلوة

# نوع آخر

في اذون الخلق الواقع فيه واذا عرف المؤذن  
 في صلاة الاذان او احدث قدمه وقصم ثم جافا حيا من سبب نكاس  
 او قلنا لما ذكرنا ان لها شيئا بالصلوة ولو احدث في الصلوة فالاولي  
 ان يمدى ما ولو في علمنا يجوز كذا ههنا قال مشايخنا والاولي ان يسمي  
 الاذان ان احدث في الاذان ويتم الاقامة ان احدث في الاقامة ثم  
 يذهب ويصوم ونصلي لان اشد الاذان والاقامة مع الحدث جاز فاما ما  
 اولى والاصح الاذان والاقامة مع الحدث جاز وانما هم في وطن ايضا  
 الاقامة فاقام في اخرها وسبب بالقوم حارت صلواتهم لا يزل احد  
 الاذان في اية اولها والى اخر الاقامة وتزل لها وتزل الاذان والاقامة  
 اصلا يجوز فيها اولى وان استيقظ قبل الشروع في الصلوة بان علم  
 بعدا قال قد قامت الصلوة انه في الاذان فانه يتم الاذان ثم يقسم  
 لانه اني اولى الاذان على وجهه الا انه غير اخرها فيكون علمه ان  
 يصلح ما غير اذ امكنه الاصلاح وقد امكنه الاصلاح اذا استقر قبل  
 الشروع في الصلوة ثم يستقل الاقامة لانه لم يأت باولها فزوت  
 من الاقامة والاذان فان في الاذان لم يعمل بسبب الاذان وانما قال  
 يتم الاذان وفي الاقامة قال يستقل والفرق انه اني اولى الاذان  
 الا انه غير اخرها وامكنه اصلاح ما غير فلا حاجة الى الاستغفار المنة  
 الاقامة لم يأت باولها وانما في اخرها ولا يمكن في الاذان في الاول لان  
 الاول لم يوجد بعد فلماذا قلنا الاستغفار في فصل الاذان قال  
 يتم الاذان ولم يمس صوره الا نام وقد ذكر الشيخ الامام الزاهد ابو نصر رحمه الله  
 صوره فقال يعود الى قوله حي على الصلوة حي على الفلاح الله اكبر الله اكبر  
 لا اله الا الله واذا طعن الاقامة من اولها ادانها اذا ناسي ان  
 يعيد الاقامة الا ان الغيبة في ذلك ولو لحق اخرها قد قامت الصلوة وتلى



**بقا حاز نوع آخر** ومن فانه صلوه في وقت فنهض  
 في وقت واحد لها واقام واحدا كان او جماعة لحديث ليلة القدر  
 حين نزل التي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا اله الا الله فقال  
 بلال واسم من صلى الله عنهما انا فوسد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى حجر  
 رطبه ونام فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس وكان عمر رضي الله عنه راعيا  
 فاستيقظ ونادي فاستيقظ اليه علي بن ابي طالب من صياحه وعمر لا ينادي  
 وصلوا وراعى الحديث ثم امر فاقام فصل بهم الفجر وسئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن اية صلوات يوم الجمعة فقصاص من قال ابن مسعود رضي الله عنه  
 امر بالاقامة فاقام للاولى ثم اقام لكل صلوه بعد ذلك جابر رضي  
 الله عنه امره فاذن واقام لكل صلوه وابو سعيد الخدري رضي الله عنه  
 امره بالاقامة لكل صلوه والمعنى فيهم وان الفصل في هذه الاذانه  
 الا اذا بالاذان والاقامة كما في ذلك الفصل فان التوا بالاقامة  
 لكل صلوه حاز لان الاذان لا يلام الناس فلا حاجة الى ذلك  
 في الغضا والاقامة لا فانه الصلوه وافهم مخا حوز الى ذلك ولذا لا  
 ان يودن ويقسم لكل صلوه ليكون الفصل في هذه الاذانه لا يلام  
 الا على من اياه السخى رحمه الله قال الفقه ابو جعفر المصنف الاحقر  
 ان يودن ويقسم للاولى ثم بعد ذلك تقضى كل صلوه باقائه يعني  
 اذ ان لا في المصنف من الاذان هو الاعلام وهم محققون فلا حاجة  
 الى الاعلام اما الاقامة للناصب وهم مخا حوز اليه ذكر الامام الصفي  
 رحمه الله وان صلوا غير اذان واقامه وجماعه يجوز ان قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 يدعى على الخواز ولا يدعى على الوجوب **نوع آخر**  
 في الرجل يصل في بيته لغير اذان واقامه فيدخل في حيزه فحيزه المودن ويدخل  
 فيه مسلمة تكرار الجماعة ويدخل فيه وقت قيام الامام والقوم للصلوة

انكر هذه الاقامة مع الحديث انما كان لانه يقع الفصل فيه من الاقامة  
 والصلوة وانما غير مشروع وهذا المعنى لا ياتي في الاذان لان الفصل من  
 الاذان في الصلوة مشروع ثم في الاذان فرق بين الجماعة والحديث على احدى  
 التواضع فقال لا يكره الاذان مع الحديث ويكره مع الجماعة ووجه  
 ذلك ما ذكرنا ان الاذان شبيها بالصلوة الا انه ليس بصلوة على الحقيقة  
 ولو كان صلوة لا يجوز مع الحديث والجماعة فاذا كان شبيها بالصلوة فلما  
 كره مع الجماعة اعتار الجانب التشديد ولا يكره مع الحديث اعتار الجانب  
 للمصلحة الا انما اعتبر بجانب التشديد في الجماعة ولم يعتبر في الحديث  
 لانما اعتبر به في الحديث لمرنا اعتار في الجماعة من طريق الاولى  
 لان الجماعة اعطيت الحديث لخصه سعط جانب للمصلحة فاعتبر بجانب  
 التشديد في الجماعة ولم يعتبر في الحديث لهذا وبعض متأخري رحمهم الله  
 ذكره في سرحهم عن علي حقه رضي الله عنه ان اذان الحديث  
 واقامته حائزه من غير اقامة وهو رواية عنك يوسف رحمه الله كان  
 الاذان والاقامة لا يزيد درجتهما في درجة القرآن ثم الحديث لا يمنع من  
 قراء القرآن فكذلك لا يمنع من الاذان والاقامة واما الكلام في الاعادة فاذا  
 الحديث لا يعاد ويكره اقامته واذان الحب واقامته لا يعاد على طرقي  
 الاحتياط في رواية لعلم طحط حكم الجماعة وحقه حكم الحديث وفي رواية  
 لا يعاد قال بعض متأخرينا ان يعاد اذان الحب ولا يعاد اقامته  
 لان تكرار الاذان مشروع في الجملة كما في صلوه الجمعة فاما تكرار الاقامة  
 في غير مشروع اصلا ثم ان محمدا رحمه الله قال في الحب احب الى ان يعاد  
 وان لم يعد احراه قل بحمد ان يكون مع قوله احراه حواد الصلوة بغير  
 اذان ويحمل الخواز في اصل الاذان لحصول العتود قال في الحام  
 الصغير المراد اذا دبت بعد اذانها وان لم يعيد واجاز ذكر في الاصل



وكره اذان المراه ولم يكونه كمل بعد كونه الكراهه ان يقع الصوت منها  
 معصيه فان رقت صوتها فقد اركبت المعصيه وان لم يقع فقد اخطت  
 باهو المقصود من الاذان وهو الاعلام وقولته الكتاب وان لم يبعد واطار  
 حصل جواز الصلوه بغير اذان في محتمل الجواز باسل الاذان على ما مر ولم يذكر  
 في جامع الصغير حكم اذان الصلوه في القنوي في شرحه وان اذن صبي لا  
 يعقل او يجهل لم يجر ذلك لان اهو المقصود وهو الاعلام لا يحصل  
 باذانها لان الناقص لا يعبرون كلام غير العاقل فهو صوت الطير سواء  
 وكره اذان السكران ونحو اعاقبه ولذا كره اذان الناس لانه انا  
 شرعيه ولا يؤمن الناس عليه ولا يعاد اذانه لحصول المقصود  
 وان اشرك على الاذان اجراه فاسق وان اذن رجل واقام اخر ان غاب  
 الاول حارسه كراهه وان كان خاطرا لمحنة الوحشه باقامه  
 غيره بكمه وفي القنوي ان اذن واحد واقام الاخر فلا يبره روي علي  
 حينه رضي الله عنه انه يكره ذلك من غير فصل وان روي لا يبره عندنا  
 وان اذن واقام ولم يصل مع القوم بكمه لانه ان كان سببا فهذا سبب  
 بالاذان وانه غير مشروع وان كان لم يوصل فقد جعلهم في الخوف فارقهم  
 فيكره نوع اخر

**فصل** في اذان الصلوه في وقتها  
 قال ابو يوسف والثوري رحمهما الله يودن اصابه الفريه الصف  
 الاخير من الليل لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للملأ روي الله عنه لا تودن  
 حتى يسمع لك الجهر هكذا وبديده عنهما ولان المقصود من الاذان الاعلام  
 بدخول الوقت فقبل الوقت يكون الاذان جهلا لاعلاما واجمعوا ان الاقامه  
 قبل الوقت لا يجوز لان الاقامه لا فامه الصلوه ولا يكره اقامه الصلوه قبل  
 الوقت وان لم يعد الاذان في الوقت حارت صلوته وهما صا اولي ولم يذكر  
 الكراهه ههنا الا خلاف العلماء وشبهه الحديث الذي اجمع الجمهور به

في الصلاة  
 في وقتها  
 في وقتها  
 في وقتها

ففسد الصلوه ومن المشايخ من قال ان كان لما ذكره من الشطط  
 وجه صحيح في اللغة ولا يكون لغوا ولا يعبر به المعنى فيجب ان لا يوجب  
 فساد الصلوه وفساد الصلوه في هذا الوجه المشايخ على انه لا يفسد  
 صلوته لان هذا ما لا يملك الجهر عنه فصار كالصحيح المدفوع في الصلوه  
 وما حصل به النفس الا اذ كان صوته سميحا ورواها في الصحيح  
 انه لا يفسد صلوته لان في بلوي العائنه

**فصل** في افعال النايث في ايام الله تعالى اذا قرأ صلوته هل يطرون  
 الا ان امامهم الله في ظلم من العام قال علي بن محمد الاديب الربيعي والي العهد  
 صلوته لان النايث لا يجوز ادخاله في ايام الله تعالى لا يجوز في قوله  
 عز وجل لم يلد ولم يولد واشاه ذلك وحلي عن الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد الفضل رحمه الله انه لا يفسد صلوته لان الايام ههنا فعل الله  
 تعالى ولا فرق في ذلك بين النايث والنايث وبعض مشايخنا من اصابنا  
 ذكره العسلي في الجواب ولكن اشاروا الى معنى اخر فقالوا انما لا يفسد  
 به الصلوه باصا الكله وصار بعدد لانه هل يطرون الا ان امامهم الله  
 الله كافي في هذا القراءه التاويل من المراد ان الله تعالى بل المراد بان امر الله  
 تعالى في ذلك القراءه التاويل المراد ان الله تعالى في ذلك القراءه  
 ان تقدم ذكر الملايكة في القراءه وتصير بعد الايه هل يطرون الا ان امامهم الله  
 في ظلم من العام والله والتقدم والباقي في اللغة

**فصل** في العتي والاحكام بالقراءه هذا الفصل شمله في جميع الاحكام  
 لا يعبر الكله عن وجهها ولا يودي الى بطول الحروف التي حيلت اليه ما حتى  
 يصير الحروف حروف لا يجوز في الحروف في القراءه لا يوجب فساد  
 الصلوه وذلك نسخ عندنا في الصلوه وخارج الصلوه وان كان بمر الكله  
 من موضعها لوجب فساد الصلوه لان ذلك مني وانا يجوز ادخال اللد

في وقتها  
 في وقتها  
 في وقتها



في خروج المد واللس والبرايه وللعل بحول لالف والواو واليا فصل  
في بيان كونه في البراه وما لا يكره ذكره استحسان العيون ان الحاذق  
الناجح على سبيل الذم او ثناء من الابه التي فيها معنى الذم ولم يرد الذم  
لا يات به وهذا الساره الى ان الحكم بغير التقصد قال القدوري في حله وكرو  
قراه القرائ في الفصل قال ثم اطلق محمد رحمه الله القراءه في الحمام وفي كاه  
العلل ذكر ان الذي يقرأ القرائ في الحمام ان كان رفع صوته بكونه في الحرام  
يكره ان كان لا رفع صوته ويسمع نفسه لا يكره وقراه القرآن الا في اولى ذكره  
او الى احكام القرآن ليس لغيره للله ان يحمده الله والقراءه والتعظيم او  
من القراءه بالشارع به ورد الاثر **الفصل الثالث**  
في مسائل الادان هذا الفصل شمل على انواع الاول في ادان الحديث  
والمجلس والافاسه ويدخل فيه بيان مركزه ادانه واقامته وسبيل كونه  
قال محمد رحمه الله في مؤذن اذن على غير صوته واقام احب  
ولا يعيد والمجلس احب الى ان يعيد وان لم يعيد احواه يجب ان يعلم بان  
السلام ههنا في فصلين في الكراهه وفي الاطاعه اما الكلام في الكراهه  
فمقول ذكر بعض المشايخ في شروحه كراهه الاقامه مع الحديث بانواع  
الروايات لان تقع الفصل بين الاقامه والصلوه وموضوع الاقامه  
ان فصل بها ادان الصلوه وكذلك يكره الادان مع الخبايه بانواع  
الروايات وفي كراهته مع الحديث رواه ثاني في الروايه التي قال  
يكره الادان مع الحديث قال الادان على الاقامه وجمع بينهما  
مع جامع وهو ان الادان شبه بالصلوه حتى يقام مثل القامه اليه  
انه ليس بصلوه على الحقيقة والصلوه بدون الظاهر ولا حواصلا  
فما كان شبهها بالصلوه من يجوز مع الكراهه وفي الروايات التي قال  
لا يكره الادان مع الحديث فترق بين الادان والاقامه ووجه ذلك

وقام سبيل فقال على ان لم يصدق على هذا يقوم ويصل معه فقام  
ابو يوسف رضي الله عنه وسبيل معه وروى عن محمد رحمه الله انه لو  
الذكر انما اذا سبيل في زاوية من المسجد على سبيل الحقيقة انما يكره  
ادان على سبيل الداع والاحتجاج قال القدوري في كاه ان  
كان المسجد على قارعة الطول وله فوم مقبر فلا من يقرأ الحاشيه فيه  
لان لا للمعاذ في هذا الفصل لا يودي الى تقبل الحاشيه قال  
محمد رحمه الله في الاصل اذا كان الامام مع القوم في المسجد فاني احب  
اقول ان القوم ان الصلاه اذ قال اللوذ حتى على الفلاح يحل ان يعلم  
ان بعد الصلاه على وجهين اما ان يكون اللوذ من الامام او يكون  
هو الامام فان كان على الامام وكان الامام مع القوم في المسجد فانه يقوم  
الامام والقوم اذا قال اللوذ حتى على الفلاح عند علمنا الله رحمهم  
الله وقال الحسن بن زياد وروى رحمه الله اذا قال اللوذ فقامت  
الصلوه فامانة الصف واذا قال مرة ثانية كبروا والصحة قول علمنا  
الثالث رحمه الله لان قوله قد قامت الصلوه اخبار عن جميعه القسام  
في الصلوه والما جمعة الاخبار عن جميعه القسام في الصلاه ادان  
القيام بانواع قوله قد قامت الصلوه وشي من القيام على قوله  
قد قامت الصلوه يحل القيام عند قوله حتى على الفلاح ولا يكره  
اليه احصاء الله فيسبح ان يقوموا عند قوله حتى على الفلاح حتى يركعوا  
اليه هذه اذا كان اللوذ من الامام والامام حاضر في الصلاة فاما اذا كان  
الامام خارج المسجد فان كل السجود في الصلوه اختلفوا في حال بعضهم  
ما لم يأخذ الامام مكان الصلوه فيقومون وقال بعضهم اذا اختلف القوم  
فاموا وقال بعضهم ما لم يأخذ الامام مكان الصلوه لا يقومون فافاد وصالح  
فذلك الصلوه واليه مال من الامه للقول في رحمه الله والشيخ الامام جابر راد

قال بعضهم  
في الامام



وتسري اليه السرخى رحمهم الله لانه كلما حاور مقام ذلك الصف  
حال لو اقدوا به صح افذا وهم نصارك انه اخدم مكان الصلوه في حق  
ذلك الصف وان كان الامام دخل المسجد فقامت تقومون كما روي الامام  
لان في هذه الحالة صاروا حال لو اقدوا به صح اقدوا وهم نصارك انه  
اخدم مكان الصلوه فيقومون وان كان الامام والمودن في احد المكان  
اقام في المسجد فالقوم لا يقومون بالم تفرع من الاقامة لانهم لو قاموا  
قاموا لاجل الصلوه ولا وجه اليه لانهم لا يقومون لا ما بهم وقام امامهم  
هم الما لاجل الاقامة لاجل الصلوه وان اقام خارج الصلوه فلا ذلك هذه  
للسلمة للاصل وشاعنا انفقوا على انهم لا يقومون ما لم يدخل الامام  
في المسجد لاروي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في حجرة عاتقه رضى الله عنها  
فلما اقام بالخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد في الناس بطر  
فيما قال الى الامام اي واحد منكم لا يقوم ولا يصلي في المسجد  
الكبير ما لم يدخل الامام الحراب وصحب للصلوه فاذا قاموا فاشعوا العمل  
غير بعيد فيكون في المودن هاهم الاقامة في المكان الذي بدأ فان كان الامام  
والمودن واحدا اختلفوا فيه روى عن يوسف رحمه الله انه في  
المكان الذي بدأ ان هذا هو الايام فغير بالآخر ثم في المكان  
الذي بدأ فلهذا هو اوجه اخذ بعض الشايع وقال بعض شايعنا اذا انتهى الى  
قوله قد قامت الصلوه سكنت وياخذ في الشئ فاذا اخدم مكان الصلوه امنها  
وذكر الشيخ الامام الزاهد الصقاوي الشيخ الامام شيخ الاسلام حوازم رحمه الله  
والخار ان قالتمها في المكان الذي بدأ وانما انها داهيا ما ساء وان كان  
المودن غير الامام والامام حاضر بينهما في المكان الذي بدأ ثم الامام من اي  
بالنكر قال ابو حنيفة رضى الله عنه في قوله قد قامت الصلوه هلذا  
فسر في النوادر وانه يدل على القيام عند قوله في الفلاح وظاهر ما

ذكر في الكتاب نوح ان كل بعد فراغ المودن عن قوله قد قامت  
الصلوه قال من لا يه للخلق الى رحمته الله والصلوة ما ذكر في النوادر وقال  
ابو يوسف رحمه الله في طريقه المودن من الاقامة فاذا فرغ منها  
لم يه من الفصل ولو لم يفرغ المودن من الاقامة كما قال ابو يوسف  
رحمه الله حار عند ابو حنيفة رضى الله عنه ولو لم يفرغ قوله قد قامت  
الصلوة كما قال ابو حنيفة حار عند ابو يوسف رحمه الله وقال ابو يوسف  
رحمه الله ليس المراد من قوله قد قامت الصلوه حقيقته للاخبار عن  
الاقامة بل المراد الاخبار عن المغاربة يعني قرب اقامة الصلوه كما في قوله  
تعالى انما الله ولا تشعروا به اي قرب ان الله تعالى لا يشعروا  
في وقت ادراك القدي فصله لمرة الافراح ذكر شيخ الاسلام رحمه الله  
الاختلاف بين حنيفة ومالك رحمه الله تعالى في قوله في حنيفة  
رضي الله عنه اذا لم يفرغ من المودن الامام يصير مذكرا فصله لمرة الافراح  
وما لا فلا وعندها اذا ادرك الامام في المودن يصير مذكرا فصله  
تكره الافراح وما لا فلا وذكر الشيخ الامام الزاهد ابو نصر الصغار رحمه  
الله ان شيخا من الحكماء رحمه الله كان يقول اذا كان الرجل حاضرا  
واراد ان يترك فعله تكره الافراح يعني ان يسرع في صلاته الامام  
قلبان فقامت المات وان كان عا شاع ان يشع قلده سبع مرات  
وقال بعضهم اذا ادرك الامام في المودن يصير مذكرا فصله تكره الافراح  
وهذا الوجه الثاني الفصل الرابع في  
تعلو المصلي في صلاته بعد الافراح وذكر في الاصل ان يتخلى عن  
بيعه المني في المدي وهو قائم في الصلوة قال الشيخ الامام الزاهد العزوف  
بحواضر راده رحمه الله كما لم يصح عنه على ياره عند ابو حنيفة والي يوسف  
رحمهما الله وعن محمد رحمه الله في النوادر انه في حالة السراسل يد ولا يصعد



انما تعبد اذا فرغ من السجدة والماء في صلوة الجاهل وقوب الوروكات  
العبد والقوة التي من الركوع والحدود من لا تضع عند محمد رحمه الله  
ولما كان ان الوضع عنده سنة قيام فيه قراه واحلف المتأخر على قول  
اي حيفه رضي الله عنه في قوب الوتر قال بعضهم يرسل وهو قول  
ابي يوسف رحمه الله وقال بعضهم يضع والماء في القوة التي من الركوع  
والحدود ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في شرح كتاب الصلوة انه يرسل  
على قولهما كما هو قول محمد رحمه الله وذلك في موضع اخر ان يقولهما  
تعبد ومشاغ ما رواه النهدي رحمه الله اخلفوا في الشخ الامام  
اربع وحسن رحمه الله السنة في صلوة الجاهل ومكرات العبد  
والقوة التي من الركوع والحدود بالارسال وقال اصحاب الشيخ الامام ابو  
يوسف رحمه الله الفصل رحمه الله منهم القاصي الامام ابو علي السبي والظاهر  
الامام عبد الرحمن بن محمد الكاتب والشيخ الامام الزاهد عبد الله بن ابي  
والشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله السنة في هذه المواضع للاعتراف  
والوضع وقالوا لم يعب الروافض الا رسال من اول الصلوة حتى تعبد  
كخالقه لهم وكان الشيخ الامام شمس الاله للروافض رحمه الله يقول  
كل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة فيه للاعتراف في حالة السجدة والموت  
وصلوة الجاهل وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون كما في تكرات العبد فالسنة  
فيه بالارسال وبه كان يعي شمس الاله السرخي والصدية الكبير زمان  
الاهم والصدية الشهيد حسان الاله رحمه الله وفي العبدية اذا فرغ  
من الغزاة في الركعة الثالثة من الوتر لم يرفع يده حفا اذنه ثم ارسل  
وقبض واخلفوا في معنى الارسال قال بعضهم معناه لا تضع من على حاله في  
حالة الموت والقيام العامل بين الركوع والحدود وصلوة الجاهل ليدخله  
الدخا كما في حالة الفراء ومنهم من قال لا تضع من الارسال ان لم يخطاها

منزلة الارض وان لم يلبس وكان يعي وجهه فيه ولا يرفع يده  
لان منزلة الساحل على الهواء على هذا اذ الله في السجدة كمن يخط  
عليه ان يخطه بخون الاول واداس على التبريد والنظير المخرج ويحمله  
ان اسد جسمه وانده على ذلك ووجد اللحم كوروان لم يسبح جسمه  
لا يجوز ان في الوجه الاول هو في معنى الارض وفي الوجه الثاني واداس  
عدي طه ميت ان كان على الميت ليد ولا يخطه الميت كوروانه  
محمد على اللد وان يخطه الميت لا يجوز لانه يخط على الميت واذا كان  
موضع السجدة اربع من موضع القدمين مقدار اربعة اولين كوروان  
كان اكثر من ذلك لا يجوز واداس باللسنة السنة المصوبة من  
ولا يزيد على قوله واشهد ان محمدا عبده ورسوله في القعدة الاولى فان  
زاد على ذلك فان كان عابدا كان ذلك مكرها وهل يخطه  
يجوز السهو ساقى بعد هذا في مسائل سجود السهو وهذه القعدة سه  
ولست بفرض ولا واجبه حتى لو تركها كما ذكرنا لا تقصد صلوته والقعدة  
الاخيرة فرض وقوله الشهيد فيها ليس بفرض حتى لو تركها لا تقصد  
صلوته عندنا واذا فرغ من الشهادة في الاخيرة صلى على النبي عليه السلام  
هكذا ذكر الطحاوي رحمه الله ولم يذكر محمد رحمه الله ههنا الصلوة  
على النبي عليه السلام والامل والصحيح ما ذكره الطحاوي والصلوة على النبي  
هذه القعدة ليس من الواجبات هكذا ذكره القندوري قال ابو الحسن  
الدرجى رحمه الله الصلوة على النبي والوجه على الانسان في العبرة ان شفا  
جعلها في الصلوة او في غيرها وعن الطحاوي انه يجب عليه الصلوة كلما  
ذكر قال شمس الاله السرخي رحمه الله واداس الطحاوي في مخالفات الابعاد  
فغامة العلماء على ان الصلوة على النبي كما ذكر مسحة وليت بواجبه  
قال ابو عبد الله الجرجاني الصلوة على النبي عليه السلام ليست بفرض اصلا في



انما اعتقد اذا فرغ من السجدة والماء في صلوة الجاهل وقبوت الورد وكلمات  
العبد والقوة التي من الورد والحدود بربك ولا تفتح عند محمد الله  
ولما قيل ان الوضع عنده سنة قيام فيه قراءه واحلف المشايخ على قول  
ابي حنيفة رضي الله عنه في قبوت الورد قال بعضهم بربك وهو قول  
ابي يوسف رحمه الله وقال بعضهم بضع والماء والقوة التي من الورد  
والحدود ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في شرح كتاب الصلوة انه بربك  
على قولهما كما هو قول محمد رحمه الله وذلك في موضع اخر ان على قولهما  
يعتقد ومشاغ ماورد النهي رحمهم الله اختلفوا في الشخ الامام  
الرهيد وحي رحمه الله السنة في صلوة الجاهل ولم يرد ان العبد  
والقوة التي من الورد والحدود الارسل وقال احيان الشخ الامام ابو  
يوسف رحمه الله منهم القاضي الامام ابو علي النسي والحاكم  
الامام عبد الرحمن بن يحيى الكاتب والشخ الامام الزاهد عبد الله بن ابي  
والشخ الامام اسمعيل الزاهد رحمهم الله السنة في هذه المواضع للاغنياء  
والوضع وقالوا انهم الروايات الارسل من اول الصلوة فمن اعتقد  
بحالته لهم وكان الشخ الامام شمس الله للولاي رحمه الله نقول  
كل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة في الاعمال كلها في حالة السجدة والقبوت  
وصلوة الجاهل وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون كاليك كمالات العبد فالتسبيح  
فيه الارسل وبه كان يعي شمس الله السخي والصد الكبريما  
الله والصد الشهد حسام الله رحمه الله وفي العبد في اذا فرغ  
من القراء في الركعة الثالثة من الترتيب ورفع يديه حنا اذنيه ثم ارسلها  
وتنهد واحلف في معنى الارسل قال بعضهم معناه لا تضع يديك على حاله في  
حالة الموت والقام العامل بين الورد والحدود وصلوة الجاهل ليلو حاله  
الذي خالفوا في حاله القراء ومنهم من قال لا تضع يديك في الارسل ان يسطها

بمنزلة الارض وان لم يلبس وكان يعي وجهه يوم الآخرة رحمه الله  
لأنه بمنزلة الساحل على الهواء في هذا الدلالة في السجدة كمن فتح  
عليه ان يحد بحوزة الاول واداس على النبي او الفرض المخرج وعنده  
ان السنة بجمته وانما على ذلك ووجد المحرم بحوزة ان لم يسبح حنيفة  
لا يجوز ان في الوجه الاول من في الارض وفي الوجه الثاني واداس  
على طه ببيت ان كان على الميت له ولا يحد بحوزة الميت بحوزة  
على اللد وان يحد بحوزة الميت لا يجوز لانه يحل الميت واذ كان  
موضع السجدة ارفع من موضع القدمين مقدار اربعة او اثنين بحوزة وان  
كان اكثر من ذلك لا يجوز واداد بالسنة السنة المصنوعة في  
ولا يزيد على قوله واشهد ان محمدا عبده ورسوله في القعدة الاولى فان  
زاد على ذلك فان كان عابدا كان ذلك مكروها وهل يفسد  
سجود السهو ساقى بعد هذا في مسائل سجود السهو وهذه القعدة سنة  
ولست بفرض ولا واجبه حتى لو تركها على ما لا تقصد صلواته والقعدة  
الاخيرة فرض وقراء الشهد فيها ليس بفرض حتى لو تركها لا يفسد  
صلواته عندنا واذا فرغ من الشهد في الاخيرة صل على النبي عليه السلام  
هكذا ذكر الطحاوي رحمه الله ولم يذكر محمد رحمه الله ههنا الصلوة  
على النبي عليه السلام والاصل الصحيح ما ذكره الطحاوي والصلوة على النبي في  
هذه القعدة ليس من الواجبات ههنا ذكره القدوري قال ابو الحسن  
الترجي رحمه الله الصلوة على النبي واجبه على الانسان في العزيرة ان تنسا  
جعلها في الصلوة اذ عزمها وعن الطحاوي انه يجب عليه الصلوة كلما  
ذكر قال شمس الله السخي رحمه الله وادار الطحاوي مخالف الاجماع  
فما به العلم على ان الصلوة على النبي كلما ذكر مسجدة وليت بواجبه  
قال ابو عبد الله البخاري الصلوة على النبي عليه السلام ليست بفرض أصلا في







دليله انه شتان في قوله تعالى كذا ههنا واذا سجدا فطهر عني  
نسب الرواه ذكر في الاصل انه يجوز وقال الحسن بن زياد والشافعي  
رحمهما الله لا يجوز سجتهما قوله عليه السلام مكن جهنك من الارض سجدا  
حدثني عمر بن عبد الله عنه انه قال هذا المجدد انه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وكفرت به المهاجرون والانصار ومن بعده موصيا محمد  
ومن لم يكره موصيا محمد طهر راحيه ولا في ضرورة لان الرواه اصل  
في اذا الصلوة الجماعات وروى الحسن بن علي حقه رحمهما الله انه  
انهما يجوز اذا طهر المصلي اما اذا سجدا فطهر المصلي ولا يجوز ان  
يكون في سجدة واحدة لا يحق في غير المصلي لان غير المصلي لا  
يكون في السجدة وذكر المسئلة في العيون طهر راحيه ولا في ضرورة لان  
ولو سجدا على سجدة ان كان يغير سجدة فالحجارة لا يجوز لان الساجدة ان  
كون غير محل السجود وان كان بعد فالحجارة لا يجوز هذا ذكر الصدق  
رحمه الله ولو سجدا على رقبته لا يجوز بعد او يغير سجدة واذا لم يصح المصلي  
وكنته على الارض عند السجود لا يحرم هذا الحارة النقية او اللث  
رحمه الله قال لا بأس ان يسجد على سبعة اعشار وفي شاة عن ابيه  
جوز لانه لو كان موضع الركنين محسا سجود هذا ذكره القدر  
في كتابه والنفقة ابو اللث رحمه الله لم يصح هذه الرواه انه لو كان موضع  
الركنين محسا انه يجوز واذا استطاع سجدة على ان يسجد في الرباب  
عن وجهه يكره ذلك لان هذا نوع تكبير وان يسجد في الرباب عن يمينه  
ويسجد على كاهله لان هذا ليس بتكبير في اول كراهية التوارل رجل  
يصل على الارض يسجد على حرقه وضعا بين يديه ليقى له الارض  
واذا سجدا ورفع اسابع رجليه عن الارض لا يجوز كذا ذكره الاصح في  
كتاب الصلوة في محصره في التوارل اذا سجدا على الخ ان لم يدر حار لانه

شأنه حقه رحمهما الله انه قال انما اسم الله في كل سجدة ولا يؤيد  
وايهما في تلك الركعة وروى الحسن بن علي حقه رحمهما الله انه  
يقول اذا سجدا فطهر راحيه في كل ركعة وان قرأ عند السجدة فطهر راحيه  
به النصا وروى عن محمد رحمه الله انه اذا جمع بين السجود فان اسجد  
بالرأه ذكره راحيه في كل ركعة وان حصل لم يذكره واذا قرع  
الامام في قراه الفاتحة فالمعدي الى التاميس والامام هلك  
الحق في طاهر الرواه التي وروى الحسن بن علي حقه رحمهما  
الله انه لا ياتي واذا اراد على اللث في سحان الركعة والسجود  
فهو افضل بعد ان يكون الحتم طهر راحيه في كل ركعة وسجدا  
هذا في حق المفرد واما الامام فلا يفسد له ان يطول في سجدة  
يتم اليوم وان المورى رحمه الله يقول الامام يقول حمدا لله  
للمعدي من ان يقول لثا وذكر الطحاوي في كتابه اذا كان الامام  
بعضهم قالوا يقول لثا وبعضهم قالوا يقول اربعاً لله الموم  
من ان يقولوا امين واذا قرأ السجدة في الركعة اصلا ام لا  
به مرة وروى عن محمد رحمه الله انه يجوز ركعة وكان ابو طاهر  
الحق لم يدلي حقه رحمهما الله يقول تسبح الركعة ركن لو ترك  
لا يجوز سلاته ولو كان الامام في الركعة جمع حتى الغالب  
صل على طوام لا مال ابو يوسف رحمه الله سالت اما حقه رضي الله عنه  
واختل لي عن ذلك فلو كانا وكان ابو حقه اخي عبد الله اعظمنا  
لغة التزل وروى هشام عن محمد رحمه الله انه لاه ذلك وعن  
ابن مطيع انه كان لا يرى ما ساء وقال الشيخ لا بأس به مقدار السجدة  
والسجدة وقال بعضهم يطول السجدة ولا يرد في العدد  
وقال ابو القاسم الصفار رحمه الله ان كان الخائ غيبا لا يجوز له الاظهار



وان كان غير انزاله لا ينظر وقال ابو الليث رحمه الله ان كان الامام  
عن الجاني لا ينظر لانه شبه الليل اليه وان لم يعرفه فلا بأس بذلك لان  
في ذلك اعادة على الطاعة وقال بعضهم ان اطال الركوع لادراك الجاني الركوع  
خاصه ولا يزيد اطاله الركوع للتقرب الى الله تعالى فهذا مكره لان  
اول ركوعه كان لله عز وجل واخر ركوعه للقوم فذا شل في  
صلوته غير الله تعالى فكان امر عظميا ولا علم لان اطاله الركوع ما كانت على  
معنى التدلك والعباد للقوم وانما كان لادراك الركوع وبما هذا لول  
قول حنفه رضي الله عنه وان اطال الركوع فقرأ الى الله تعالى لم يدرك  
اي شيء من اوله الى اخره حاله الله تعالى فلا بأس به الا ان  
الامام يطيل الركوع الاول على الثانية في الفجر وانما فعل ذلك لادراك  
القوم الركوع ولا يحتق الاشكال كذا هذا وبما هذا عمل على اتفاق  
اي مطيع قال الشيخ الامام الاجل شمس الاله للداوي رحمه الله كان شخصا  
القاضي الامام علي بن اسد رحمه الله انه كان يميل الى قولها في الجمع  
السمع والحمد في حق الامام عند رفع الرأس من الركوع وكان يجمع بينهما  
حين كان اماما والطحاوي رحمه الله كان يقرأ قوله تعالى والحمد لله  
نقل عن جماعة من المناجدين انه اخبره ان قوله هو قول أهل المدينة  
ثم ان محمدا رحمه الله ذكر الحمد لفطير ربنا الحمد والحمد لله ربنا الحمد  
والحمد لله ربنا لان فيه زيادة ثناء وهذا لفظ اخر وهو قوله ربنا  
والحمد لله ربنا عن العقبة ابو جعفر رحمه الله انه لا فرق بين قوله  
ربنا الحمد وبين قوله ربنا والحمد وذكر شيخ الاسلام رحمه الله في  
في بعض الروايات ربنا والحمد لله ربنا والحمد لله ربنا  
بالحمد ولا ياتي السمع للاطراف والمغرد الى السمع والحمد عدوها  
واما قول حنفه رضي الله عنه ذكر الطحاوي رحمه الله انه لا يراه

كما فعل الداعي حاله النعاس هذا كونه على التمام كونه الداعي في الصلاة وروى  
عن ابن يوسف رحمه الله انه سطر في حاله الغيوب وروى عن حنفه  
رضي الله عنه انه شق بالسيف من ربه اليمن في حاله الغيوب ثم يقول اعود بالله  
من الشيطان الرجيم فهذا اساءة على الله في الاخفاء وهو المذهب  
عند علماء السنة رحمهم الله وهذا الذي ذكرناه في الامام والمفسر  
والا ليقضي هل ياتي العود في قول حنفه رضي الله عنه ياتي وعلى  
قول حنفه رحمه الله لا ياتي في العود في قوله حنفه رضي الله عنه  
وذكر الشيخ الامام شيخ الاسلام جواهر زاده والشيخ الامام الزاهد ابو نصر  
الصفار رحمهما الله في شرح كتاب الصلوة ان قول حنفه  
مثل قول محمد رحمهما الله واجاله الى الروايات فطلبنا قول  
حنفه رضي الله عنه في الروايات واستقصينا ذلك فاجد  
قوله انه لا ياتي في الركعت الطاهرة وقد رتبنا في سفرنا في  
العقبة ابو جعفر رواية الحسن بن زياد عن حنفه رحمه الله مثل  
قول حنفه رحمه الله ومثل الخلاف ان العود مع التمام او مع القراءة في عود  
لي يوسف رحمه الله انه تبع الشافعي والمفتي في التمام في العود  
سواء في وقوفه عند محمد رحمه الله ان العود سقا للقرآن والمفتي  
لا ياتي القرآن فلا ياتي العود ويترك الاحلاف يطهر في كل موضع  
احلافا بعد السجدة والثاني ان العود المصلح الى العود بعد السجدة  
قل كم مرات العود عند لي يوسف رحمه الله وعند محمد في التمام  
بعد طهرات العود الثلاث ان المسوق اذا اقام الى قضا ما سبق به  
فعل قوله لي يوسف في العود لانه بعد حنفه في الصلوة وعنه  
محمد رحمه الله في هذه الصورة روايتان في رواية سعود بن روايه  
لا تعود وهذا ذكر الشيخ الامام الاجل شمس الاله للداوي رحمه الله







كان لابد من القراءة حتى سقطت عن المعنى القراءه التي في الركعة  
الصلوة من الاصاب فلما القراءه اسقطت عن المعنى لمكان الاصابة  
لكننا سقطت لان قراءه الامام جعلت قراءه له متى شارك الامام في القيام  
الذي هو كل قراءه الامام الا اني انه متى ادركه في حاله الركوع سقط  
مدركا هذه الركعة وان لم يوجد منه اصاب لقراءه الامام لانه  
شاركه في البناء وجعل قراءه الامام له قراءه لما شاركه في القيام فاما ان  
الامام لم يجعل للمفتدي فاذا لم يشعل بالثانفعوه الثاني الصلوات اما  
اذا كانت صلوة عجز فيها بالقراءة ان ادرك الامام في الركوعين  
الاخرين فذلك للحواب يشعل الثاني لان الامام حافظت بالقراءة  
في الاخرين وان كان في الركعتين الاولىين فقد اختلف في المتابع منهم  
من يقول يشعل الثاني ومنهم من يقول لا يشعل الثاني بل يتبع القراءه  
واليه كان مثل الشيخ الامام الخليل ابو بكر محمد الفضل رحمه الله وهو  
الاصح ومنهم من يقول ينظر مواضع سكات الامام ويأني بالسكات  
فما بينهما حرقا حرقا اما من قال انه يشعل بالثانفعوه في ذلك  
لان الاستماع ان قائم بسبب الاشغال فاما قائم في العجز  
والثانفعوه اصلا لو لم يشعل بالثانفعوه وكان الاشتغال بالثانفعوه  
اما من يقول لا يشعل الثاني يقول انه يشعل الثاني فانه يقول  
الاستماع وانه فرض معقود بنفسه والثانفعوه وكان في السكات  
اولى من ترك الفرض كلان الانصات لانه بانفراد ليس بمرص وانما  
يعرض حاله الاستماع الاثرى ان الامر به على الافراد لم يرد وانما ورد  
مع الامر الاستماع فيكون فرضا على حاله الاستماع منه على الافراد  
واذا كانت منه في هذه الحالة كان الاشتغال بالثانفعوه الى من الوجه  
اليه بينا واما من يقول اني بالسكات في سكات الامام ذهب في

الامام في ركوعه وركع معه وسبح منه فقبل ان يركع الامام  
رأسه انهما لا يركعوا ولو كان مع الامام قبل ان يركع الامام وركع مع الامام  
وسبح فقبل ان يركع الامام ركنه الامام رأسه وقع هو رأسه الصلوة  
للأمام قال ثم ركنه هذه الركعة اذا ركنه المفتدي قبل الامام  
واوركه الامام في الركوع اخره عند طمأنينة القلب ورحمهم الله  
معرفة وهذا اذا ركنه بعد ما فرغ الامام من القراءة فاما اذا ركنه قبل ان  
يأخذ الامام في القراءة ثم قرأ الامام وركع الرجل ركنه فادركه في الركوع  
قال العقيد ابو محمد الخوئي رحمه الله لا يحرم عن الركوع لانه ركنه  
اياه ولو ركنه بعد من الامام ثانياً ثم امر القراءه وادركه حارس  
ولو ركنه الامام بعد ما قرأ الفاتحة ونحو السورة فرغ من المعنى معه ثم  
عاد الامام في القراءة السورة ثم ركنه والمفتدي في ركوعه الاول اجزاه  
الركوع ولو ادرك الامام في ركوعه في الركعة الثالثة ان ركنه بعد من  
الركعة الثانية فاستوى الامام في الركعة الثانية واعاد الشهادتين ثم قام وركع  
للسان والرجل على حاله ركنه لم يركع للمفتدي في الركعة الاولى وادركه  
المفتدي قبل ان يركع الامام رأسه من الركوع او بعد الثانية قبل ان يركع الامام  
رأسه من الركعة الاولى ثم شاركه الامام فيها فقد روى الحسن عن  
ابيه حقه رحمه الله انه لا يجوز واذا ركنه المفتدي رأسه من الركوع  
قبل الامام معي لم يعد كذا قاله الصبيح الكرمي رحمه الله ورحمة الله وادركه  
وقع المفتدي رأسه من الركعة الاولى فقرأ الامام سجداً وطراً في الركعة  
الثانية وهو في الركعة الاولى بعد فليست له عاقبة لوجه في الركعة  
تصير ساجداً للوجه الاولى ساجداً لم يركع سواها لانه على الصواب  
والثانية لاذن الاثني والثالثة لاذن الاثني والثالثة لاذن الاثني  
اذن الاثني والسابعة والحجاب فيها يظهر للحاكم اذ انوي الثانية



والثاني مع العارضة من الشبر فيجعل كانه لم يتناول يخرج تاهو الصلوة  
والسادس اذا نوى الثانية حب وهما يصير احدا عن الثانية  
لان هذه ثانية اعتار فعله فاليه مصادف مجتمعا ولم يوجب معارضة  
سدا اخرى ثم اذا صار احدا عن الثانية وقع الامام راسه عن المحبة  
الاولى فادركه في هذا المحبة قد ذكرنا رواه الحسن بن علي حيفه انه اخبر  
وروي عن ابى يوسف انه يجوز وعنه محمد بن اسحاق فان اطل المقدي المحبة  
الاولى وحال الامام الثانية ثم رفع المقدي راسه فزاي الامام ساجدا  
وطا انة في هذه الاولى فيحتمل المسئلة ايضا على اوجه وفي الوجه  
كلها يصير احدا عن الثانية اما اذا رجع اليه لان هذه انة اعتار  
حاله وحال الامام واما اذا نوى الثانية او نوى للمابعة والمائة وظاهر  
والا اذا نوى للمابعة والاولى فلما ذكرنا واما اذا نوى الاول في حال  
النية لم يصادف مجتمعا اعتار حاله ولا اعتار حال الامام فلهذا روي  
تسلم المقدي رواه عن الحسن بن علي حيفه روى الله عنه في رواه مسلم  
مع الامام فعنده الرواية لا تحتاج الى الفرق بين التسليم والكبرياء  
رواه يابا بعد الامام فعنده الرواية لا تحتاج الى الفرق بين التسليم والكبرياء  
والفرق ان في معارضة الكبرياء سرعة الى العباد يكون اولي وفي معارضة  
التسليم سرعة الى الخرج عن العباد والاشغال بامور الدنيا ولا في معنى  
حرمة الصلوة خير من ان يخرج عن حرمة الصلوة وعلى قوله لا بعد  
الامام كما يكر بعد الامام وبعض شايخنا قالوا اعند محمد بن عبد الله لم  
مفارقة للامام وذكر الشيخ الامام الزاهد ابو نصر الصفار رحمه الله  
ار عطا ابوهم رجما الله لعمول المقدي ان يجاز ان غالم بعدوا  
وان شاسم مع الامام وقال محمد بن رحمه الله اذا لم الامام عن  
عينه بلم المقدي عن عينه بعد واذا لم الامام عن ياره يسلم

رواه الحسن بن علي

يصير سارعا في صلوة نفسه السار في باب الصلاة لا يصير  
تارعا فانه قال في حدود كبريا مستانعا ونوى صلوة الامام كان كبريه  
تطوعا للصلوة الاولى شروع في صلوة الامام وذكر في نوادر الصلوة لا يلهي  
بغير امر لا يصير سارعا قال اذا قصد لا يسمع ظهارة من متاحات  
عالمه للسلوة ورواها عن رواه النوادر لا يصير سارعا في صلوة نفسه  
وعلى رواية الامام يصير سارعا وذكر عن الامام السرخسي رحمه الله في حرمه  
انها ذكر في الامام قال في يوسف رحمه الله وما ذكر في النوادر  
قول محمد رحمه الله بنا على سلة اخرى ان المصداق ادعت فانه  
اسلم الصلوة على قول في يوسف رحمه الله وعلى قول محمد رحمه الله  
سعي وعن الحسن بن علي حيفه روى الله عنه روايات وعنه الشافعي على انه  
انما خلف الجواب لا خلاف في الموضوع ما ذكر في الامام انه ذكر في الامام  
ولم يفتده فلما لم الامام نوى هو بقبلة الاقذاه فلا يصير سارعا بعدنا  
به ولكن يصير سارعا في صلوة نفسه وبموضوع ما ذكر في النوادر كبر قبل  
كبر الامام مقتدا به لم الامام فلا يصير سارعا في صلوة الامام ولا في  
صلوة نفسه والى هذا ما لم يسمي له في الخلافة في شرح الاسلام جواهره  
ووجهما الله فلو انه كبر بعد كبر الامام ونوى الشروع في صلوة الامام  
يصير سارعا في صلوة الامام فاطعا لما كان فيه وهذه الكبرياء بعد  
عليه في مثل هذا طريق الشروع في المافله لم كبر نوى العرض واذا وقع  
الامام عن سجدة الركوع قل ان منها المقدي لما وقع الامام  
راسه في المقدي ان ياتيه في رفع راسه ولا ياتيه لما وعليه غامه  
الشافعي قال المقدي ان ياتيه في رفع راسه ولا ياتيه لما وعليه غامه  
لان سارعة الامام واجبه وسجدة الركوع شذوطة فاس قول  
لي مطيع ثم التسحات لان التسحات شذوطة فلهذا حتى لو تركها

سعي

قوله سارعا في صلوة الامام



تقدم عليه الاشغال بالعرضة الاولى عن الاشغال الواجب وبما خدع  
للمشاغ والاداء الامام من قراءه الشهد قبل فراغ القندي فان المقدي تم  
قراءه الشهد ولا يانع الامام في القيام او كان في القعدة الاولى وان كان في الاجرة  
ولم يصرح من قراءه الشهد فقد قلنا بانه يعلم بعد وقبل ثم ان في التوارك  
قال القعدة ابو اللث ورحمه الله اذا ادرك الامام في الشهد وقام الامام او سلم  
في اخر الصلوة المخارعة ان تم تشهد وان لم يفعل اخراجه وراى في موضع  
آخر الامام اذا دفع من الشهد في القعدة الاخيرة وسلم وخطفه مسوقا لم يصرح  
في قراءه الشهد بل تم الشهد لا وقد قلنا انهم لا يقرأون القعدة ههنا متابعه  
للامام وقد اقبلت المتابعة بسلام الامام وقد قلنا انهم لا يقرأون قوله ذكره واحد  
فله قطع يطل واستدل هذا العالم بالامام اذا دفع عن سبحات  
الركوع او السجود والمقدي لم يصرح بعد فروع الامام راسه فالمقدي بانه  
ومثله لو فزع الامام عن قراءه الشهد قبل فراغ القندي وقام الامام  
الى الثالث او كان في القعدة الاخيرة فسلم الامام قبل فراغ القندي  
فالمقدي لا يتابعه ويقرأ الشهد وحمه والفرق ان سبحان الركوع  
والسجود كل سجدة ذكر على حدة فلو غزل العصل لا يطل الماني به اما  
الشهد ذكر واحد فلو تركه تنطل وارطال الماني لا يجوز وهذا الفرق  
شيء من السبق تم الشهد في تلك المسئلة وفي قاضي اهل بحر قد الامام  
اذا اكلم والمقدي بعد لم يقرأ الشهد قراء الشهد وان اخذت  
عند لم يقرأ الشهد واذا شرع المقدي في قراءه الشهد وفزع قبل فراغ  
الامام ثم يكلم او دهمب فصلوته ثامه لا والمعتبر هو القعدة دون  
القراءة وقد تم قعدة الامام بحق المقدي الا ترى ان الامام لو كثر  
قوله الحاش لله حتى كان محال لو قرأ الشهد املته ذلك حارث  
صلوته وفي الصلوة ما لا يراه بشر غياث اذا ادرك المقدي  
صلوته الامام صولة

الوسط مع الايضام وبشر بيانته وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله  
الامام من صلوته الجعوا على انه لا يكت في مكانه مستقبل القبلة سائر  
القعدة ان في ذلك على التا او بعد ذلك يتطهر ان كان صلوة لا يطوع  
بعدها غير ان في الفروع عن عمه او ياره وان ساهت في حاجته  
وانما يسفل اليه في حجه اذا لم يكن حيا به رجل يصلي ولم يفصل بها  
اذا كان الصلي في الصف الاول او في المخر وهذا هو طائفة المذهب  
انما اذا كان حيا به رجل يصلي كرم للامام ان يستقبل الناس خلفه وان  
كان عندهما صفوف وتبصر في هذه المسئلة رواية في مسئلة تكلم ان  
المبارج في الصلي اذا كان في السجدة في اي حركته بعض من سجد بالوا  
في موضع سجدة والاصح ان يتابع السجدة في ذلك كله على السوا الا ترى ان  
في هذه المسئلة جعل جلوس الامام في سجدة مستقبل الصلي بمنزله جلوسه  
في موضع سجدة والاداء ان صلوة بعدها تطوع كالظهر والمغرب  
والعشا يعوم الى الطمع ويكره له تاخير الطمع عن حال اذا للعرضة  
واذا قام الى الطمع لا تطوع في الحان الذي صلا فيه المكوبه لم يقدم  
او تاخر او جوف بمنا او شاملا او ذهب الى حته يطوع به ومن  
المشاغ من قال ان كان اما ما كان من طائفة ان تطوع قبل السجدة  
عن من الجواب بعد المكوبه يعني ان تطوع عن سائر الجواب قال شمس  
للان رحمه الله وهذا اذا لم تنقص الاشغال بالاداء فان كان له وردت بعض  
بعد المكواب فاراد ان يقضي قبل ان يشغل بالطمع فانه يقوم عن  
مصلاته يقضي ودره قائما وان شاطس في احيه من السجدة يقضي ودره  
ثم قام الى الطمع من الصحابة من كان يقضي ودره قائما ومنهم من كان  
يقضي في ناحية من السجدة يقضي ودره ثم يقوم الى الطمع والامر فيه واسع  
فما ذكره من الامر رحمه الله دليل جواز اخير التس عن حال اذا المكوبه

بكر



كتاب الصلاة  
باب في صلاة الجمعة  
والجمعة في صلاة الجمعة

وبذلك في الصلاة نص على كراهية احراق الثياب عن اذا العرضة  
هذا الذي ذكرنا في حق الامام واما المفرد والمعدى فان اتينا بالطوع في  
مصلحتها يدعون جازوا ان اقاموا الطوع في مكان اخر من المصلى فهو  
احسن هذه الجملة من شرح خمس الاله للخواص رحمه الله وفي بعض  
الروايات ان دما خطوه او خطوت وهو اجبال في شرح شرح  
الاسلام رحمه الله بعض مشايخنا قالوا الوتر ينقضون الصفوف  
وتأخر بعضهم وسبق البعض وهكذا روى عن محمد بن عبد الله **نوع آخر**  
فيه بعض مشايخنا المتقدمين ذكر الصلوة لشهد رحمه الله في افعافه  
رحمهم الله ان سرعان في صلاة الافتتاح وهو طهيه لو كان قائما ركع فاعط  
مثل ذلك الحمد بحره عن الركوع ولا يحرمه عن ركعة الافتتاح لان كبره الافتتاح  
وقعت في طه الركوع وحل كبره الافتتاح الغام للخص الركوع وهذا  
المسألة ذكر في افعافه في موضع اخر فقال رطل حال في الامام وهو رطل  
لحق الخافي فليكن الرطل وهو اقرب الى الركوع فصلوته فاسد لانه لم يوح  
الافتتاح قائما وان كان في القيام اقرب فصلوته حايثه لانه وجد الافتتاح  
قائما واذا ادركت الامام والامام رطل فكبر ينوي كبره الركوع فيحذر  
ان كان كبر قائما يكون بارعا في صلوة الامام لان نفسه قد بلغت وفي  
الكبر طه القيام وان كبر وهو رطل فصلوته فاسد وفي نوادر مشام  
اذا ط المسبق الى الامام وهو ركع وفي يده هذا السجود فوضعا  
حتى صار خطا فليكن تكبيرين ودخل في الصلوة قال ابو حنيفة رحمه الله  
عنه لو وقع كبره الافتتاح قائما وهو مستوي ايضا صح الشرع وان وقع  
وهو منحط غير مستوي لا يصح الركوع فقد ذكرنا احسانه في ان  
العود واذا نوى لا يند او كبر ووقع تكبره قتل كبره الامام فان  
لا يصح شاعا في صلوة الامام مانعان الروايات وانعاق المشايخ وكل

في صلاة الجمعة والجمعة في صلاة الجمعة

والك في انه يمكن اقامه هذه السنة من غير ان يعونه فوضر سماع  
الابن هناك في حق الامام فكان عليه ان ياتي التلبية على الامام  
وبعد فان العنة الى جعفر رحمه الله اذا كان السجود في الامام والامام  
في التفتحة في صلوة لا يحرمه لانه الانعاق واذا خاف الامام في العيون  
في صلوة عهدها قال ابو يوسف رحمه الله يثنى وقال جعفر رحمه الله لا يثنى  
في صلوة العبد والمعد اذا كان السجود بعدا من الامام لا يسمع دله بل  
يثنى بعد كبره الافتتاح قال الفاضل رحمه الله لا يثنى لا يسمع ان يقرأ  
فدحيت قوله فاستمعوا وقال الامام ابو محمد عبد الله بن الفضل  
عن كبره لا يسمع نصار الوادول الامام في الاول في صلوة لا يسمع  
بعضا فقال حتى وان يثنى ان الامام في الفراه لانه هذا الذي  
ذكرنا اذا ادركت الامام في طه القيام فاما اذا ادركه في طه الركوع  
وكبر كبره الافتتاح قائما هل ياتي بالتكبير قائما محرم فيه ان كان البراه انه  
لو اثنى قائما يدرك الامام في شي من الركوع فانه لم يسمع لان الموضع الذي  
ادركت الامام فيه ليس بموضع الفراه له الامام واثبات التلاوة في العيون  
هذه الركعة اذا كان يدركها فقامه ادركت الامر والمجمع من الامر  
واخرها فلا يشر واحد استهما وان كان كبره انه لا يسمع التلاوة ادركت  
الامام في شي من الركوع لا ياتي بالتلاوة سماع الامام في الركوع وذلك لانه  
في التلاوة فانه الركعة مع الامام وادركت الركعة اهم من التلاوة فان  
الركعة لو انظفونه في حلف فانه يسمع بعد فرائض الامام من الصلوة والسما  
اعونه اصلا فانه لا ياتي بعد ذلك فلما الركعة او كانت تعود الى حلف لا  
السنه الجماعة من هذه الركعة يعونه اصلا لا الى حلف وبما جاءه سنه الجماعة  
اولي من برائه سنه التلاوة في انه لو ادرك الامام في صلوة الفراه كان  
البراه انه لا يدرك الامام في الركعة الثانية فانه لا يسمع بر كبره العبد



وقد ورد في ركني الحجر من الوضوء ما ورد في غيره لكن لما كان الاستغفار  
 ركني الحجر يودي بالنعوت منه للمعاذ في الركعة الثانية كما ثبت  
 أقامه منه للمعاذ أو لم يقدحها منها ولا يأتي بالشاء في الركوع إلا إلى  
 منه والستحان منه أيضا إلا أن السجحات في محلها والشاء  
 ليس في محله فكان الاشتغال بالسجحات أولى وعن محمد بن مسلم  
 رحمه الله أنه يأتي بالشاء في الركوع في هذه الصورة وأدرك الموقوف  
 وسوى طبعه في الركوع صدق مدركا للركعة فقد عاينته في الركعة  
 كما سمع الطهر في الركوع حتى رفع الإمام رأسه من الركوع فانه  
 الركعة والركعة الإمام رفع واشتعل هو بالشاء ولم يركع حتى رفع الإمام  
 رأسه ثم ركب صولم يصير مدركا للركعة عند طماننا المسد وحمم الله  
 حلقا فالورد رحمه الله وإن أدركه بعد رفع رأسه من الركوع كبر كبره  
 الأصاح قائما وبالي الشاء أن كان الرأيه أنه لو أتى بالشاء مدركا للإمام  
 في السجدة وكذا لو أدرك في السجدة الأولى كبر كبره الأصاح قائما  
 وبالي الشاء أن كان البرأيه أنه لو أتى بالشاء مدركا للإمام في هذه السجدة  
 وكذا لو أدركه بعد رفع رأسه من السجدة الأولى كبر كبره الأصاح  
 قائما وبالي الشاء أن كان البرأيه أنه مدرك للإمام في السجدة الثانية  
 سجدة لا يأتي بالركوع والحديثين ولو أتى بها فقد صلونه لأنه صار مدركا  
 بركعه أمه عطا سرح في صلوه الإمام فقد صلونه وأما إذا أدركه في  
 النعته الأخيرة فانه كبر كبره الأصاح قائما ثم تعقد وتاخذ في الشهد ولا  
 يأتي بالدعوات المشرقة بعد الدعاء من الشهد عند بعض الشائع واليه  
 مال الكري من شح الإسلام جواهر زاده رحمه الله لأن الدعاء مسرعة في  
 آخر الصلوة لأنه وسطها وقال بعضهم يأتي بها وهكذا رواه وعبد الله  
 الشح رحمه الله عن أبي حنيفة رضي الله عنه وفيه كان يفتي عبد الله بن

الفضيل

الفضيل الشراحي وهذا لأن المصلح إنما لا يعمل إلا ما يوجب  
 الصلوة لما قد من أخيرا لأن كان وهذا المعنى لا يوجد هنا  
 قول من يأتي بالدعوات المشرقة بعد الدعاء من الشهد ما إذا  
 يصح أحلوا فيها بينهم قال بعضهم كبر الشهد وقال بعضهم بها  
 على النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم يأتي بالدعوات التي في السجدة  
 رسلنا وأخطأنا أن يسألوا أخطأنا رسلنا لأنهم قالوا وقال بعضهم  
 بسكت وقال بعضهم هو الحجاز أن تأتي بالدعوات المذكورة في القرآن  
 وإن شأنا على النبي صلى الله عليه وسلم وإن أدركه في الركعة  
 في صلوة ولم يركع معه واحد من أو أدركه بعد ما رفع رأسه  
 من الركوع فدخل معه وركع ثم يجتمع الإمام الحدين لا يصير مدركا  
 للركعة لما علم ولا يفسد صلوته وكذلك لو أدرك الإمام السجدة  
 الأولى فركع واحد من الحدين لا يصير مدركا للركعة ولا يفسد  
 صلوته فرق بين هذا وبين إذا أدرك الإمام بعد ما رفع رأسه  
 من السجدة الأولى فدخل معه في صلوته وركع واحد من الحدين الأول يفسد  
 والباقي مع الإمام يفسد صلوته والفرق في أن شهد المسلم لم يدخل  
 في صلوته إلا بركعة ركع لأنه وجب عليه المأذنة في الحديث  
 وإذا ركع بالركعة لا وجب فإذا الصلوة وفيما يقام أدخل  
 ركعة وهو راجع ويحضر في ركعة مع كبر ركعة بعد ما دخل في صلوة الإمام  
 وأنه لو جث فساد الصلوة ولا يصح للمسوق أن يقوم إلى قضا  
 ما سبق في صلوة الإمام وإن قام قبل أن يركع الإمام من الشهد  
 فالسنة على وجهه أما أن يكون مشوقا ركعة أو ركعتين أو ثلاث  
 فإن كان مشوقا ركعة أو ركعتين فإن وقع مرقاه بعد دعاء الإمام  
 من الشهد مقدار ما يجوز في الصلوة جازت صلوته لو مضى على

أورث الإمام الركعة  
 في الركعة الأولى  
 في الركعة الثانية  
 في الركعة الثالثة



ذلك دار لم يرفع من شأنه ذلك الغد واليوم اجمع الامام من الشهادتين  
صلوته لان قيامه وقراءته قل ذراع الامام من الشهادتين معاً فانما  
على ذلك فقد تولى من صلوته لان قيامه وقراءته قل ذراع الامام من الشهادتين  
لم يرفع معبراً فانما معنى على ذلك فقد ترك من صلوته راحة فلا يجوز ذلك  
لو كان مسوقاً بركعتين لانه تولى الفراه في احدهما ولو كان مسوقاً  
كان عليه فرض الفراه في ركعتين وفي الفراه في ركعة فطهران كان فاه  
بعد ذراع الامام من الشهادتين فومه الركوع وقراءة الاحزاب في ركعة  
في الصلوة حاربت صلوته وان ذراع في الاولى قل ذراع الامام  
من شهد ومعنى على ذلك سدت صلوته وذلك في موضع آخر الامام  
الامام في المسبوقين في كل حال بالقيام وطهر هل شغل الامام  
بعضاً من صلوته فاذا استقر ذراع الامام من صلوته فحينئذ يقوم  
هو في نصايه ولا يسمع الامام لانه في وسط الصلوة وفيه حكاية  
ومعنى ان يوسف رحمه الله كان على ابده هرون الرشيد فقال وقد  
وقال يقول ما بهدلى حتى يقوم المسبوق فيصلي ما سبق فقال وقد بعد الامام  
الامام فقال ابو يوسف رحمه الله اخطأت فقال وقد بعد الامام  
فسلمه فقال ابو يوسف اخطأت فقال وقد قبل الامام فقال  
ابو يوسف اخطأت ثم قال ابو يوسف رحمه الله انها تقوم بعد يقفه  
ان الامام ذرع من صلوته فقال وقد احب ابي الله القاضي قال  
البريد ولسي في رطبه كثر المسبوق حتى يقوم الامام الى تطوعه  
ان كان صلوة بعد ان يطوع ولو استند الى الجراب ان كان صلوة  
لا تطوع بعدها ولو لم يكن حتى يعلم الامام ولكن لما ذرع الامام  
من صلاة الشهادتين فام المسبوق في القضاء ما سبق في رطبه صلوته الاتقان  
والكفة في ما صنع في صلوته لفرع الامام من الصلوة

بما شاء الله اني القرآن وما شاءه كلام الناس كل ان شاء الله  
ولا ساله غيره فصداً بما فيه ما في القرآن في قوله اللهم اعظمي اللهم  
الصلوة في الجنة لان المعصية ولا اذ قال في الجنة لا يزال الا ان شاء الله تعالى وكل ما  
لا والله تعالى وكان غيره فهذا من حله ما شاءه كلام الناس فقد  
صلوته وذلك في قوله اللهم اعظمي في لانه اللهم اني توكل الله اعظمي  
لان هذا لا يزال من الله تعالى يسأل به من غيره لقول الرجل العجوز في  
اسمك النبي لم يكن اتق حني والذي لو يد ما قلنا ما روي عن ابي  
يكره في الله عنه انه قال في قول الله تعالى على ما روي الله دعاء  
او عمل في صلوتي فقال علمناكم قل اللهم اني طلت في طلب الخير انا اعرف  
فان لا اعرف الدواب الا انك فاعظمي في معصية من عندك يا حني الى ان  
العجوز في القسم وذلك في الجامع الصغير ادع في الصلوة بكل شيء في القرآن في  
فقال عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله فانه كان يقول كل دعاء  
في القرآن اذا دعا المصلح بذلك الدعاء في صلوته وكان يقول اذا قال  
اللهم اعظمي في صلوتي لا تفد صلوتي لانه في القرآن في ذلك اذا قال اللهم  
اعظمي في صلوتي اللهم اعظمي في صلوتي ولما قال اللهم اعظمي في صلوتي  
والمسبات والمسلات لا تفد صلوتي لانه في القرآن في ذلك اذا قال  
اعظمي في صلوتي لا تفد صلوتي لانه في القرآن في ذلك اذا قال  
فالحيا وذا ما وقومها وعدلها وصلواتها لا تفد صلوتي لانه في القرآن في ذلك  
ولو قال اللهم اربي في صلوتي لا تفد صلوتي لانه في القرآن في ذلك  
ليس في القرآن في قوله محمد رحمه الله في الصلاة اذا دعا ما شاءه في القرآن لم  
يرد به حقيقة الشبهة لان الدعاء كلام العباد والقرآن كلام الله تعالى وكلام  
العباد لا يشبه كلام الله تعالى ولذا في الآية اذا دعا دعوات كوزن ما  
الدعوات المذكورة في القرآن ذكر الشيخ الامام الرازي انه نص في الصفار



رحمه الله انه اذا دعا بدعوات الخائفين ذكره رحمه الله في كتابه في الصلاة  
اصح امرى الله مني اللهم اني اعطيتني الله عافني من النار اللهم سدوني  
وارضي اللهم اصر في سؤالي في شرا عود الله شر الخلق في الله  
ارضي حج بيتك وجهادك في سبيلك اللهم اعلني في طاعتك وطاعت  
رسولك اللهم اجعلنا عابدين حادين صادقين شاكزين اللهم ارزقنا  
خير الزايق في هذا الكون حتى لا نطعم ولا نكفط الصلوة وادافع الوباء  
من موضع محله في هذا الكون وحسين الركان في هذا الكون لا تعد صلواته  
لان هذا انفس لا بد لي منه وان كان في هذا سمع فسمع عند الله حقيقته  
وبحمد رحمهما الله فطعن بعض مشايخنا ان النسخ المسموع ما يكون له  
له حروف مكلمات نحو قوله ان وقت وعمر المسموع ما لا يكون له  
حروف مكلمات والله مال شمس لانه لا يكون له حروف الله وبعض مشايخنا  
لم يسترطوا للنسخ المسموع ان يكون له حروف مكلمات والله دهم  
شيخ الاسلام المعروف بجواهره ان رحمه الله وجه ذلك ان الكلام  
ما يكون له حروف مكلمات بصوت مسموع والصوت شرط الكلام  
عروف من حيث انه لا يحصل الا فهام الالهام ثم اقامه الحروف  
بالسان دون الصوت بعد فكيف هذا الصوت المسموع الخارج  
عن الكلام يحال ان يكون مفيدا وكانه مال الى قول  
الدخعي فيما اذا اطلع الحروف لم يسمع نفعه وكان ابو يوسف  
رحمه الله ان يقول لا تعد صلوة الا اذا اراد به النافع  
يريد به لغة العرب ان كان في قوله تعالى ولا تعال لها فان وقال  
الغالب او او لمع لم طالبت مودعة فاما اذا اراد بنفسه موضع محله  
عن الدواب لا تقطع صلواته ثم يرجع وقال لا تعد صلواته وان اراد به  
النافع لغة العرب وجه هذا القول ما روي في الحديث على الله قال

لا تعد صلواته الا اذا اراد به النافع ثم اختلف المشايخ في هذا القول  
والعمل الصالح في هذا العمل الغليل فيصير في العمل الذي لا يملك على  
معدن السلب واسدل هذا الغالب ما روي في الحديث عن ابن جعفر رجهما  
الله اذا روي في الحديث عن ابن جعفر رجهما الله اذا روي في الحديث  
فندت وبعضهم قالوا العمل الكثير على كماله فيصير في العمل الذي  
يعمل به في كل حال وهذا الغالب يستدل ما رآه صلت فلهم رجهما  
او قلها شهوة فندت صلواتها ولا لك اذا صلت في كل حال وخرج الله  
يعتد صلواتها المعامل في يوسف رحمه الله امر الله فاستطاعتها  
قال في الحديث لا تعد الصلوة وكرها تعد وكذلك القليلة فان كانت  
المشايخ لا تعد الصلوة فكثرها فليصلها بعينه وروي في جملة عنه  
ان ليس بشهوة فندت صلواته وكذلك ان قبل شهوة او بعد شهوة  
وعنه في يوسف ان لمسته امرأة شهوة ولم تنهي فهو اقله امر الله  
عطفه فامتنعها من تعد صلواته وبعضهم قالوا كل عمل على كماله  
اقامتها الا باليد وهو كغيره في قوله لو شئت الا ان صلت صلواته وادانت  
اذا اعبر كل عمل على كماله في قوله واحد فهو سير ما لم يترك في قوله  
لو حل الا ان لا تعد صلواته وكذلك اذا كانت عليه عامه فاعترضها  
كرواها لا تعد صلواته وذكر في جملة عنه في يوسف رحمه الله اذا روي  
ما نانا او اطلعه يدفعه يد لا تعد صلواته وان علمه معناه على او فاعبر  
فندت صلواته وقال بعضهم كل عمل على كماله في قوله لا تعد صلواته  
الصلوة او ليس في الصلوة فهو على كماله في قوله لا تعد صلواته  
في الصلوة فهو على كماله في قوله لا تعد صلواته وهذا روي في الحديث  
وعنه احياء الفصول وقال بعضهم يعرض ذلك الى راي المشايخ في صلو  
المصل اذا اسحبه واستكبره فهو بشره لا فلا قال الشيخ الامام في الحديث



الخلو ان شاء الله هذا القول اقرب الى مذهب لي حقه رضي الله عنه  
 لانه في جنس هذه المسائل لا تعد بعدوا بل يعود ذلك الى راي المذاهب  
 واذا اذهبت ارجح رايه او حملت المراهبين ما غار صغته او ابل جلا او وقع  
 ثوبا او خاطفه فهذا العمل كثير وهو يخرج على القول كلها وفي صفات العبادة  
 لي حقه رحمه الله اذا صليت وبها صبي ترصده فان نسي التذكير ولم يزل منها  
 لين لا يفقد صلواتها وان نزل منها اللين فصلونه فاسده واذا اترجج من وجهه  
 فسدت صلوة ولا اترجج كنه لا تسد صلوة وهذا اساره الى القول الرابع  
 ابو بصير عن رجل مفسد في الصلوة قال ان شئت لثاقت صلوة وانه  
 يرجع الى القول الاول وسلي المسئلة بعد هذه ان شاء الله مع رايه ومع  
 الحسن في العمل على الغاية اذا صير بها لا يخرج السر من صلوة وبعض  
 مشايخنا قالوا ان ضرب مرة او مرتين لا يفقد صلوة لان الضرب يعايد  
 واحده وان صير بها لثا في رجليه واحده فسدت صلوة يريد ان اذا كان  
 على الولا واذا كان في صلوة الطلوع او في اربع من الفل فصر بها في كل ركعة  
 مرة لا يفقد صلوة ولو صير بها لث مرات في رجليه واحده فسد صلوة يريد  
 ان اذا كان على الولا وبعض مشايخنا قالوا اذا كان معه سوط فصر بها به  
 ونحوها لا يفقد صلوة وان اهوى به وضربها تفقد صلوة وان حركه خلا  
 واحدا لا على الدائم لا تفقد صلوة وان حرك رجليه تفقد صلوة واعتبر  
 هذا القائل العمل الرطب العلى الدر والعمل برجل واحد باليد واحد  
 وقال بعضهم ان حرك رجليه فليلا لا تسد وان فزع لك لثا تفقد صلوة  
 وفي باب الحديث من الاصل اذا كان بين اسانه شي وانلعه لا تفقد صلوة  
 لان بين اسانه تبع لريقته ولهذا لا يفقد به الصوم فالاول هذا اذا كان  
 بين اسانه فليلا مقدار الخمسة فاما اذا كان اكثر ذلك تفقد صلوة  
 وسوى هذا القائل بين الصلوة والصوم وقال بعض المشايخ لا تفقد الصلوة

ب

في مصادره شعوكا قالوا في الصلوة ان اهل ان عرف في صلوة وذهب  
 للتاسم في العمل ثم علم انه ما عرف قبل ان يخرج من المسجد عادي  
 مكانه لا يفقد صلوة ولو خرج من المسجد عادي فسد وكذلك اذا كان  
 في الغشا فان جاوز في الصفوف او موضع سجود فسدت صلوة وان  
 لم يحاذر لا يفقد وكذلك اذا راي سوادا في صلوة وطلانه عدو ثم طهر  
 السواد لا يفقد فان حاذر الصفوف او موضع سجود بعد صلوة وان  
 لم يحاذر لا يفقد ومنهم من قال نادره ان مشيه لم يكن متلاحقا بل  
 ينقطع خطوه وسكن ثم مشى خطوه وذلك قليل وانه لا يوجب فساد  
 الصلوة فاما اذا كان للشي متلاحقا يفقد صلوة وان لم يستدبر  
 القبلة لا يكثر العمل ومنهم من قال حدثني برة عن رجل عاتق  
 من مقدار ما يكون من الضيق فان المشي في الصلوة اذا كان مقدار  
 ما يكون بين الضيق والسدب القتل لا يفقد صلوة وهذا كما  
 قالوا ان رجل كان في الصف الثاني وراى فرجه في الصف الاول  
 في اليها فسد بها لم تفقد صلوة لانه ما مور المراه قال علي السلام  
 تراصوا في الصفوف فاني يجب ذلك فساد صلوة لما كان المقي مقدار  
 الضيق ولو كان في الصف الثالث فواى فرجه في الصف الاول  
 وسد تلك الفرجه تفقد صلوة وان لم يسد العقل ومن المشايخ  
 من اخذ وعلمها بالحدث ولم يقل بالفساد قل المشي او الاحتنا  
 والفتاح لا يفقد صلوة اذا اثار المشي كما لو لم ينسقل فبالد من  
 يده مني شيئا لثا فان هناك تفقد صلوة وان لم يستدبر القبلة  
 الا انما كنا القناس يحدث الى بمرره رضي الله عنه وانه حق  
 حاله العقد في غير حاله العقد لعل نفسه القناس وكان القاص الامام  
 وكل الاسلام في العدي رحمه الله حكى عن ابيه انه كان يقول

في الصلاة  
 في الصف الثاني



خوار الصلوة اذا شئ مستقبل القبله بعد ان يكون غائبا وهكذا الخوات في  
كل حاج او سائر كان سمره العباد وهذا كله اذا لم يستدبر القبله فانما اذا سمر  
القبله فسدت صلواته اذا استدبر القبله على طوله رفع قال في الطالع الاصغر  
قال شيخنا رحمه الله اذا نظر المصل الى فرج المرأة بشهوة سعى ان يفسد صلواته في فاس  
قول في حقه رضي الله عنه لانه استمع بها الا ترى انه محرم عليه انها وانما قال  
صاحب الطالع الاصغر ولنا في فاسه هذا نظرا لان الطويل الفرج اما جعله لانه الاستماع  
في حق المحرم لا في حق غيره اخر فلا يظهر ذلك في حق فساد الصلوة وهذا في  
حكمي يجوز ان يظهر في حق حكم دون حكم هل هذا اطفئ صاحب الطالع الاصغر  
في هذا الطعن على الناطق في احاطه عن ياد من ستم فانه ذكره في  
قال ابو حنيفة رحمه الله المصل اذا نظر الى فرج المرأة عن شهوة ففسد صلواته وحرم  
عليه انها وانما هو قول محمد رحمه الله قال ابو يوسف في صلوة الاربعة فتمام رحمه الله  
لا يفسد صلواته ويحرم عليه انها وانما هو قول محمد رحمه الله وهو رحمه الله وحاصل  
ذلك المظنذ الوجه وهكذا حكم ابو الليث في نوازله جواب نصير رحمه الله  
هو القياس وهذا ذكر في الواقيات ولو كان المذكور في الطالع الاصغر فاس  
قول في حقه رضي الله عنه هذا القياس مطعون بما مر من النسخ والروايات  
نصا ولو كان اللفظ المذكور فقال قول في حقه والى يوسف ما ذكره قوله في  
والصلوات تشهد رحمهما الله لا فاس في نصيبا كان في حقه والى يوسف  
رحمهما الله في هذا الفصل روايتان رفع اليد لا يفسد الصلوة منقوص  
عليه في بار صلوة العبيد من الطامع وذكر الصدق الشهيد في شرح الطامع  
الصغير رواه بخلاف عن في حقه رحمه الله انه يفسد في الاصل اذا  
اخذ قسار في يده يفسد صلواته قالوا وهذا اذا اخذ السهم ووضع يده  
اليتر ويده حتى يري لانه يصير عملا اكبر افا انما اذا رى القوس لا يفسد صلواته  
لانه عمل بيدي يري المحرم كذلك لو كان القوس في يده والهم على الوتر

كانه يقول بعد ما قرأت كذا وكذا اخذ من العلم ليس في صلواته  
الا ترى وادخل ما ليس من الصلوة في الصلوة بوجوب فساد الصلوة  
ولا في هذا من كلام الناب لان معنى المسئلة ان من المصل اسفغ في الط  
تصير في المصالح او ما عرفنا يصير من كلام الناب فقصده من العيب  
ان يفسد صلواته اذا اصح في امامه لكن سقط اعتبار العلم على المعنى  
الاول وسقط اعتبار الجواب على المعنى الثاني لانه اذا حدث في وقت  
الحاجة الى اصلاح صلواته ففسد فعله في بعضه العباس اما اذا اراد به  
قراءة القرآن لا يفسد صلواته اما على المعنى الاول فلانه ما نصب معناه  
في الصلوة واما على المعنى الثاني فلانه ليس من كلام الناس بعض من احب  
قالوا المذكور من الجواب فيما اذا اراد به العلم يجب ان يكون قول في حقه  
محمد رضي الله عنهما اما في قول في يوسف رحمه الله سعى ان لا يفسد  
لانه قرآن فلا يفسد بعد الفاري واداره اصل المسئلة اذا احب رجلا  
في الصلوة بلا اله الا الله وان كان الفصح على رجل هو في صلوة غيره  
صلواته الامام ففوت على هذين الوجهين ايضا لان ارادته العلم يفسد  
صلواته لا على قول في يوسف رحمه الله على ما ذكره بعض المشايخ وان  
اراد به العلم لا يفسد هل يفسد صلواته للسمع في هذه الصورة وهو  
ما اذا لم يكن الصلوة واحده لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في ذلك  
وذكر شيخ الامام الزاهد ابو نصر الصغار رحمه الله في شرح الصلوة  
انها يفسد لانه اسبب معلما لان السمع كانه يقول لغيره بعد ما قرأت  
فاذا ذكر في الاثر انه فسدت صلواته الفاع لا نصيبه معلما وذكر  
العقدي في شرحه اذا اصح على الامام فسدت صلواته من غير فصل  
ثم لم يشرط في الطامع الصغير النظر في الفصح وشرط في الاصل فقال  
اذا اصح غير مره فادرك في الاصل يدل على انه سعى في فساد الصلوة

في حقه رضي الله عنه  
في حقه رضي الله عنه  
في حقه رضي الله عنه

نسبت



والمعنى الذي يريد اذكره في الحاشية الصغير لان الكلام مضاد للصلوة التي  
يطلب قضاءه قل اولئك والمعنى الاول يريد اذكره لانه لا يدخل اليدين  
من الصلوة في الصلوة انما وجب فلا الصلوة اذا انما اذا قل فلا اذا جرى  
على ان الصلوة لم تكن فان ذلك عادة له عجز على السابعة في غير الصلوة فسد صلوته  
لانهم ظاهريه وان لم يكن ذلك عادة لانهم صلوته لانه قرا وان قال العارضة  
اذا هي فهو بمنزلة قوله نعم ان كان ذلك عادة له في صلوته ولا فلا وكان الغف  
الوالد رحمه الله يقول معنى ان يكون السلك على الاحكام الذي عرف بها اذا  
في الاثر العارضة والصلوة ما ذكرنا ان عجزه اذا جعل من العارضة ما كان  
في العارضة العارضة وانه لا يفسد صلوته بالاجماع انما الاحكام في الاخذ  
المصلحة اذا وسوسه الشيطان في كل احوال ولا قوة الا بالله ان كان في الصلوة امر الاخر  
لا يفسد صلوته وان كان في ذلك امر الدنيا يفسد صلوته وفي رواية في السلك  
رحم الله اذا قال المصل في صلوته صلى الله عليه وسلم ان لم يكن بحسب الاحكام فسد  
صلوته لانه دعا بصلوته ولم يوجها باحدى غير ذلك في رواية في اهل سمرقند اذا سمع اسم  
النبي عليه السلام فصل عليه دعوى الصلوة فسد صلوته لان هذا الحايه ولو  
كان عليه ولم يسمع اسمه فليس اجابه فلا يفسد صلوته واذا قرأ المصل من  
المصحف فسد صلوته وهذا قول في حقه رضي الله عنه وقال لا يفسد  
حجتها ان عانته رضي الله عنها امرت دكون امامها وكان ذلك  
غير من المصحف ولا في حقيقته وجهان احدهما ان حمل المصحف وتقليب  
الاوراق والظرفية والفكر ليعلم ما فيه ففسد العمل بشر والهل الكثير فيفسد  
وعط هذا الطريق ليعرف الحال فيها اذا كان المصحف في يده ان كان  
بين يديه او كان يقرأ من الجراب الوجه الثاني انه يلزم من المصحف مكانه  
لمن من يعلم اخر ذلك يفسد الصلوة فهنا كذلك وعط هذا الطريق  
لا يعرق الحال مما اذا كان المصحف في يده او بين يديه او قرأ من

فارج

بالاخر دكون

الحجاب وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول في التعليق  
لا في حقه رضي الله عنه اجابا على الرجل اذا كان في ان يقرأ من المصحف في يده  
ان يقرأ في ظهر قلبه انه لو صلى بعد قراءته عجزه ولو كانت القراءة من المصحف  
حايه لما تحت الصلوة ليعبر قراه ولان الظاهر انهما لا يمان هذه المسئلة  
وبما قال بعض المشايخ وما قيل حديثه دكون انه كان في ظهره المصحف ولم يكن  
ثم يقوم ويصلي على علمه ان هذا امر وعجزها لا يرضى له ان يشد ويصلي الله عنها  
انما كانت في يده بالمكروه واذا كان المكروب على الجراب غير المزارع في  
المصلي في ذلك وما قيل في فهم على فاس قول في يوسف لا يفسد  
اخذ مشايخنا وعيا فاس قول محمد بن عبد الله رحمه الله في حقه ابو اللبب رحمه  
الله هذا اذا نظر مسعما اما اذا نظر غير مسعما لا يفسد بالجماع  
فاسوا هذه المسئلة على مسئلة التمس فان من خلف لا يفسد الكتاب فلا في  
فصل المصلي فلا في فسطح وطرفه حتى يفهم ولم يقرأ المسئلة قال  
ابو يوسف رحمه الله لا يفسد في يمينه لانه لم يقرأه خفيعة وقال محمد بن  
عيسى لانه وجد معنى القراءة وهو يقرأ في الكتاب وهو الغضود  
التي فيها نال المسئلة جعل قاريا لم يقرأ عند محمد بن ابي يوسف  
رحم الله وعلى قبا هذا قالوا في المغيرة الا يصح حقه يعلم قد من  
يديه في الصلوة لانه ربما يصح عا مائة في يمينه ذلك يدخل فيه  
شبه الاختلاف ومن المشايخ من قال على قول محمد بن عبد الله لا يفسد  
صلوته وان فهم ما في المصحف وما على الجراب وروي عن محمد بن عبد الله  
ذلك ايضا ثم لم يفسد في الكتاب في هذه المسئلة فيما اذا قرأ  
قليل او كثيرا قال بعض مشايخنا اذا قرأ مقدار اية امة فسد صلوته  
عند أبي حنيفة رضي الله عنه وما دون ذلك لا يفسد وقال بعضهم اذا قرأ مقدار  
الفاتحة فسد صلوته وكذلك لم يفسد في الكتاب فيما اذا لم يقرأ في فسطح

خارج



للغزاة إذا كان حافطاً قال الشيخ الإمام إذا بدأ بوضوء الصلوة رجم الله  
إذا كان حافطاً للغزاة ومع هذا نظر في المصنف أبي المكيون على الغزاة  
وقرار حارب صلوة لأن هذه الغزاة مصافة الحفظه لا إلى المقتضى من المصنف  
العون المصل إذا علم على أحد أو رد السلام على غيره مدت صلوة وراى  
في موضع آخر إذا أراد المصل أن يسلم على غيره ساهياً فلما قال السلام يذكر أنه لا  
ينبغي له أن يسلم وهو في الصلوة فسكت بفساد صلوة وإذا أسلم  
المصل بعد أن حل ليس في الصلوة ففسد صلوة وإذا أسلم المصل بعد أن  
رجل ليس في الصلوة ففسد صلوة وإذا أدركه بعد أن فسد صلوة  
في قول له حيفه رضي الله عنه وقال أبو يوسف لا يفسد حتى يقول  
حي على الصلوة وإذا سمع الأذان فقال شل بالودن وإذا جازى به  
فسدت صلوة عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله لا يفسد حتى  
يقول حي على الصلوة حي على الفلاح **التع الثاني**  
في بيان الأفعال المعتمدة للصلوة روي عن علي بن ابي طالب عن أبيه  
أنه رأى أبا هريرة يصل أخذ أقباده فوسد حتى ساء لغيره ثم انزل فبادر به  
من يده فقص العرس على القبلة فبعه أبو هريرة حتى أخذ فنادى فيه ثم رجع فأقصا  
على عقبه حتى ساء الرغبير الناقس قال أبو هريرة رحمه الله في البر الكبر وهذا أحد  
لأن الصلوة محرمة ما صنع ولا فسد الذي صنع لأنه رجع على عقبه ولم يفسد  
القبلة بوجهه ولو استدر القبلة بوجهه حتى جعلها خلف ظهره ففسدت صلوة  
ثم ليس في هذا الحديث فصل من النبي صلى الله عليه وآله والكثير فهذا من كتاب الله  
في الصلوة يستعمل القبلة لا يوجب فساد الصلوة وإن لم يفسد شأخا أو لا  
هذا الحديث وأخلفوا فيما بينهم في التأويل فهم من قال تأويله أنه لم يحاذر  
الصفوف ولم يحاذر موضع سجود فاما ما جازى ورد للمنفذ صلوة لأن  
موضع سجود في القضاء صلاة ولذلك منع الصفوف فالسجود خطاه

الودن إذا رفع السلام دون الفقد فإنه فسد بعد الفقد قبل السلام  
لا يفسد الصلوة وعن أبي يوسف رحمه الله رواه ساد أن العود إلى  
تحليل المشهور رفع الفقد العود إلى محمد اللاوة فعلم أن الرواية لم يرد أعاده  
الصلوة كما لم يرد أعاد الوضوء أمام أحد فقدم رجلاً قد فاتته ركعة  
فعليه أن يصل بركعة بركعة لا يفسد إلا ما كان المسبوق شريك الإمام  
في السجدة وبما لا يخالف بوجود المشاركة في التحريم والاحتباس إلى  
تمام الصلوة بغير ركعة ثم ما بقي على الأول وإذا حاذوا أو السلام باحر  
وقدم رجلاً من المديكر ليس له ركعة ثم تقوم هذا السجود وبعض السجود  
فإن فسد الإمام الثاني فبطلت عليه ركعة أو إختار فإن صلواته  
في صلوة الإمام الأول وصلوة من خلفه فاسدة أما فساد صلوة لأن  
فقد فسدت لأن حرمة الصلوة ففسد صلوة وإذا فسدت صلوة فسدت  
صلوة من خلفه لأن صلوة المنفذي تلحق بصلوة الإمام صحة وفاداً فإذا  
فسدت صلوة الإمام ففسدت صلوة المنفذي وأما فساد صلوة الإمام الأول  
لأن الأول لما اختلف الباقي محلات وصار الأول مسدداً للثاني  
وتعلق بصلوة الصلوة الثاني صحة وفاداً كما في سائر المنفذين وقد فسدت  
صلوة الثاني ففسدت صلوة الأول ضرورة ولا وضوء على القوم ولا على الإمام  
الأول لأن المنفذية وحديث من الباقي لا منهم فإن لم يصحك الباقي حتى  
يؤمنا الأول والإمام الثاني في الصلوة مع القوم فبعد الإمام الأول  
لأن كبرنا أن الإمام الأول صار مقدماً به فيكون حكمه حكم سائر  
المنفذين والمنفذي تابع للإمام فذلك منها فإن أراد الإمام الأول  
أن يصل في بيته فخطأ أن يسجد بعد فراغ الإمام الثاني من بركته صلواته  
تمامه وسبق في المسألة بعد هذا في فصل الأسخلاف أن الله تعالى  
وإن بعد الإمام في الواجب قد شهد ويحيى له الثالث ثم فسد أعاد الوضوء



والصلوة لا تفسد عليه ركعة فحكمه حمل في طلال الصلوة فيفسد صلواته  
وظهوره واما صلوة من خلفه ان كان مسوقا لذلك فاسده الصلواتهم  
خرجوا عن حرمه الصلوة لصلوات الامام وقد نفى عنهم ركن ولا وضوء عليهم لصلوة  
اخرى لان التمهيد وحديث عن الامام لانهم فلا يمتنع طهارتهم كما لو احدث  
الامام حدثا اخر و صلوة المديون امامه لانهم خرجوا عن حرمه الصلوة ولم  
يقع عليهم ركن من اركان الصلوة فلا يفسد صلواتهم كما لو خرجوا لصلوات الغنم  
وذكر العقبة ابو جعفر رحمه الله في عرس الروايات ان ابابن يوسف رحمه الله  
قال في الامام في صلوة المديون فاسده لصلوة المسوقين لان صلواتهم مربوط  
لصلوة الامام فمضى فسدت صلوة الامام فسدت صلوة القوم لان ظاهر  
الحواب ما قلنا لان صلوة القوم وان كانت مربوطه بصلوة الامام لكن  
لحق عليهم شي فسدت صلواتهم على الصلوة هكذا ذكر الامام الزاهد ابو نصر  
الصغار رحمه الله واما صلوة الامام الاول فان كان فرع من صلواته  
خلف الامام الثاني مع القوم بصلواته ثامه لا خلاف لعمه من المديون  
وان كان في بيته لم يدخل مع الامام الثاني في الصلوة اختلف  
الروايات فيه في روايته في رواه الى سليمان بفسد صلواته وهو الاشبه  
بالصواب هكذا ذكر الحالم الخليل في محصره وفي رواية ابو جعفر رحمه الله  
صلواته ثامه لانه مدرك لاول الصلوة فكانه خلف الامام من اول الصلوة  
الى اخرها من حيث الحكم والاعتبار ولو كان خلفه لم يفسد  
صلواته ولذلك اذا كان خلفه حكما واعتبارا وجه رواه الى سليمان  
انه وان كان مدرك لاول الصلوة فقد نفى عليه شي من صلواته  
بعد استحكام الامام الثاني وقد ذكرنا ان حمل الامام بوجوب خروج المديون  
عن حرمه الصلوة فقد خرج وعليه شي من صلواته لان الكلام فيما اذا نفى عليه  
ركعة او ركعتان فيفسد صلواته كما لو خرج لصلوات نفسه والامام ابو نصر

الله  
الصغار وروى شيوخ العراق في روايه الى جعفر رحمه الله ابو سليمان عن محمد بن  
فسيوس شي عن الشاهد خلف الامام في الثانية حتى سلم الامام في اخر  
الصلوة لم يحمل هذا الرجل فلا وضوء عليه وليس هذا السهو عن الشاهد في الروايات  
في الامام الى عن ابى يوسف رحمه الله لو ان اماما المديون من غير ان سلم  
وخرج من المسجد و حمل او حمل بعض القوم فلا وضوء عليه ولا عليهم من جماعة  
عن ابى يوسف رحمه الله في الوارد اذا كان من الجمعة ركعة ثم خرج وفيها  
ثم تقعه فلا وضوء عليه وهذه المسئلة منى على اصل ابى يوسف رحمه الله ان  
خرج الوقت في صلوة الجمعة فوجب الخروج عن الجمعة فالصلوة بعد  
ذلك لم يصادف حرمه الصلوة مطلقا بل ليس عن محمد رحمه الله طين  
القوم ان الامام قد يبر ولم يكن كبر فليبروا ثم تقعهوا فلا وضوء عليهم عروس  
ابى عمر بن ماسر في من الظهر ركعة لغيره ثم تقعه لعلية الوضوء  
في قول ابى حنيفة و ابى يوسف رحمه الله وفي قول محمد ورفي رحمه الله  
لا وضوء عليه ولذلك المقيم اذا سلم ركعة من الحجر لغيره ثم تقعه ولذلك  
قال ابو يوسف رحمه الله من ظلمت عليه الشمس وهو في صلوة الفجر ثم  
تقعه ولذلك ان ذكر صلوة عليه وهو في صلوة اخرى ثم تقعه  
ولذلك قال ابى يعقوب الامام امامه الفساحات امره فقامت الى  
جنبه امه ثم تقعه فعليه الوضوء اما في قول محمد ورفي رحمه الله فلا وضوء  
عليه في شي من ذلك اذا فسدت الصلوة فكانه تكلم فيها ثم تقعه على  
عن ابى يوسف رحمه الله كل صلوة اتممت صحيحة لم يدخل فيها  
ما يفسد عليها وجه ما بينا ثم صحك تعليه الوضوء وهو اشارة الى  
المسائل التي تقدم ذكرها وذكر المصنف عن ابى يوسف رحمه الله في  
رجل يقرأ في ركعة ثم تقعه فلا وضوء عليه  
وهو الجواب بخلاف جوابه في المسائل المقدمة وقال في الخبري اذا



الصلوة عليه وسلم في الصلاة  
فصل في الصلاة عليه وسلم في الصلاة

اذ اتيته الشاة ثم سبعا صلوة بعد العلم فسدت صلوة وان فقهه  
فلا وضو عليه وقال في موضع اخر من الباب ان عليه الصلاة والسلام  
ان في جنس هذه المسائل روايت عن ابي يوسف رحمه الله قال  
فيمن التفت وقت محبة في صلوة ثم فقهه فلا وضو عليه لان هذا غير ظاهر  
ولذلك الجواب اذ ابراه في صلوة فاك ولي ان صححنا الصحيح فاعدا  
مصطحا من غير عدد ثم فقهه عا دالوضو لدا الواضح النوض ظنت  
النيم والنوض في الماء المنعم به واما ذلك من علم ان عليه صلوة قلها  
ولا علمها الامام او الامام على غير قوله ولا علمها واليوم علمها وان كان الامام  
يعلم انه اخطى بغيره فلا وضو على النعم تسرع اليه يوسف رحمه الله  
طاعا محاسن في نفسه ثم نذكر محبة الثلاثة عليه ثم فقهه قبل ان يحلها  
فلا وضو عليه ولا احدى حل بهذا الوجه بعد السلام لم يكن الوجه لظا  
في الصلوة قال الحاكم ابو الفاضل هذا الجواب خلاف جواب الامام  
سرعني يوسف رحمه الله في رجل لا فراط ولعه بغير فراه ثم  
تعم سورة قال صرف على شع وهو في الصلوة وعليه الوضو ان  
فقهه وفيه ايضا اذا لم يركع ثم وجد ثوبا فلبس في الصلوة  
قال لا يصرف على منع ولا وضو عليه ان فقهه وقال في موضع اخر  
من هذا الكتاب عليه الوضو فصار في المسئلة روايتان وحبان  
يكون المسئلة الاولى على الروايتين ايضا اذا لا يفرق بينهما وفيه ايضا  
انه منعت بغير فراع راعه ثم اعقب فسلت ولعه اخري بغير فراع وفي علم  
الغنى قال انها التت في صلوة ولا وضو عليها ان فقهه وقال في موضع  
اخر من هذا الكتاب عليها الوضو وعنا ايضا لو دخل في العصرة في صلوة رجل  
يصلي الظهر لزمه المصنعة وهو منقطع وعيد الوضو ان فقهه ولو وقت  
المراه بحسب الامام وهو يوجبها لا وضو عليها في المصنعة والتت في صلوة

وقد مر الشهد ثم احدث فسدت صلوة وصلوة من كان عليه ولو ان  
صلوة من ليس مثل حاله فاسد ولا يمكن بهذا التخصص فائدة والمعنى في  
ذلك ان الامام لما فقهه فسد ذلك الحز الذي فقهه فقهه وذلك الحز مشرول  
مينة وبين القوم فيفسد مشركا الا ان الامام لم يترك عليه البناء فسد  
صلوة على العدة والقوم اتق عليهم الساو وورثنا ما اتق على هذا الحز العاد  
فسدت صلوة فقهه وهذا خلاف الوضو الامام او تكلم او خرج من المسجد  
بعد ما فقد الشهد حيث لا يفسد صلوة السبوقين بل يقومون في قسوة  
ما بقي من صلوة فقهه والفرق ان السلام مني لا نه من واحات القوم فينبغي  
للحرمة واللام فاطع لا مفسد لانه لا يعوت شرط الصلوة وهو الطهارة  
فلم يورث ذلك في حق المسبوق واما المصنعة والحديث فقد مفسد للصلوة  
ولا فاطع لانه يعوت به شرط الصلوة ولهذا تكلم الامام او سلم بعدا بعد  
فقد الشهد فقه القوم ان سلموا ولو احدث امام شهد او فقهه لم يفسد القوم  
بل يقومون ويذهبون دل ان اللام فاطع وليس بمفسد فلا يمنع حوار الشاو  
وحدث ذلك المزوج من المسجد بمنزلة اللام لما روى عن النبي عليه السلام انه قال لا ين  
سعود رضى الله عنه اذا قلت عدا او فعلت هذا فقدت صلوة تلك الش  
ان يقوم فقه وان شنان فقد فاقعد اذا تمت صلوة الامام تقوم المسوق  
ويصلي عليه وان فقهه الامام والقوم جميعا في رتبة الصلوة فان كانت  
تفقد الامام او كان في الامام اعاده الوضو والصلوة وليس على القوم اعاده  
الوضو لان القوم ما روي اخرج من الصلوة بخروج الامام فقهه لا يصادف  
حرمة الصلوة ولا يوجب اتمام الطهارة وان كان فقهه القوم ولا فقهه الكل  
اعاده الصلوة والوضو لان فقهه القوم صادف حرمة الصلوة وهذا ظاهر  
اذ لم يبقها ما يوجب خروج القوم عن حرمة الصلوة ولذلك فقهه الامام  
صادف حرمة الصلوة لان الامام لا يخرج عن الصلوة بخروج القوم



الصلوة وتلك ان قهقهوا لعل ان تقهقهه القوم صادف حرمة  
 للصلوة اما تقهقهه الامام طاهر وكذلك تقهقهه القوم لا القوم  
 تقهقهتهم بقهقهته الامام ولو تكلم الامام بعد اقفاد الشهد ثم جاز القوم  
 كما وصو عليهم انهم خارجين عن الصلوة بكلام الامام فصالحهم لم يصادف  
 حرمة صلواتهم فلا يسقط طهارتهم ولا يوازيها بعد عن ياد ياد  
 الله امام شهد ثم يحك قبل ان يسلم فصالح بعد من خلفه فعليه الوضوء  
 تلك قتال لا في لت امرهم ان يسلموا انما ذلك ان القوم لا يخرجون  
 عن حرمة الصلوة بحك الامام قال الحاكم ابو الفضل وقد روى عن  
 محمد بنهما الله انه قال لا يخرجون انما ان يحك الامام يخرج  
 القوم عن حرمة الصلوة فلا يخرجون في التسليم لان التسليم للحك  
 وذكر الحاكم في المسقى اما في بعد من اخر صلوة قد الشهد ولو شهد  
 في القوم ايسر حاله فصالح الامام ثم يحك من خلفه قال ما في قول  
 في حقه رحمه الله تعالى الامام الوضوء ولا وضوء القوم من قبل ان  
 الامام قد افسد عليهم ما في من الصلوة وقال ابو يوسف رحمه الله عليه الوضوء  
 من قبل انفسد ولو لم يفسدوا كان عليهم ان يشهدوا ويسلموا فاما بعد  
 الامام عليهم شأنا ولو كان الامام والقوم تشهدوا ثم سلم الامام ثم يحك القوم  
 قبل ان يسلموا فليهم الوضوء بعد ما لان سلام الامام لا يفسد عليهم ما في  
 وكذلك عند محمد رحمه الله لا وضوء القوم في هذه الصورة وهو ما  
 اذا حكموا بعد سلام الامام لان عنده سلام الامام يخرج المفسد عن  
 حرمة الصلوة فالصالح منهم لم يصادف حرمة الصلوة فلا يوجب الوضوء عند  
 محمد رحمه الله في غير هذه الصورة انه ليس على القوم الوضوء وذكر في نعم التوبة  
 انه لا يسقط طهارتهم في هذه الصورة وليس هذا القول الى احد  
 والفقهاء في حديث السهو يسقط الوضوء ولا يفسد الصلوة لان

مستنبط

بما دون لا الغم وفرق هذا العالم من الصلوة والصوم في اول باب  
 الحديث من شرح الطحاوي اذا نفي من اسأته شي فانه يلحق بالصلوة ان  
 كان يشك في صفة الصوم وهو قد رحمه فصاعدا فيفسد صلوة ولا  
 فلا وهكذا راجع في غير الرواية للفقهاء الى جعفر رحمه الله في احباب  
 الناطق في حقه الله اذا ابتلع المصلي ما من اسأته او فصل طعام اكله او  
 شراب قد شربه قبل الصلوة فصالوته تامه ولم يذكر المفسد في غير  
 يوسف رحمه الله في المصل اذا مضى العلك ان صلوة فاسده وعنه  
 ايضا اذا كان في ملحة فلا كها فسد صلوة ولو دخل خلفه شيئا  
 في غير ان لم يفسد الا اذا رد ذلك واذا اخذ محمد وحده  
 في فيه وانفسد نفس صلوة وان عث لم يفسد او حك بعض حقه  
 فقد قل هذا اذا فعل ذلك مرة او مرتين وكذلك اذا فعل ذلك مرة  
 متواليات ففسد صلوة الا ترى انه لو فسده مرة او مرتين لا يفسد  
 ولو فسده مرات على التوالي ففسد صلوة وعلى هذا قل القلة ثم في كل  
 عمل يحتاج فيه الى التدرج لا فامنه لو اقام ذلك العمل بيد واحدة هل  
 يفسد صلوة حكى الفقيه الى جعفر انه قال يفسد على قول من اعتبر لناد  
 الصلوة كون العمل على حاج لا فامنه الى الدين وذكر محمد الدين  
 رحمه الله انه لا يفسد فانه لو تعم يد واحدة لا يفسد صلوة ولو تعم يدان  
 يفسد ولو رفع العمامة من الموضع صعبا على الارض او رفع العمامة  
 على الارض في صعبا على الارض لا يفسد صلوة لانه يحصل منه واحدة  
 من غير تكرار ولو نزع العنق لا يفسد صلوة ولو لم يفسد ولو نزل  
 او وقع عليه لا يفسد لانه لا يحتاج الى اليد ولا الى المعاجز ولو لم يفسد  
 للحسين ففسد صلوة لانه يحتاج فيه الدين ولو كتب في صلوة  
 خطأ سبها لا يفسد صلوة لانه يحتاج فيه الى اليد لا ان يطول

هذا الحديث من شرح الطحاوي  
 في بيان ما اذا نفي من اسأته شي  
 فانه يلحق بالصلوة ان كان يشك  
 في صفة الصوم وهو قد رحمه  
 فصاعدا فيفسد صلوة ولا



نصير على السر في نفسه تفقد صلواته وحده الطول ان يند على ثلث كلمات  
 دلم في جميع التوازل ولو كان عليه او على القوا شي لا يستعين لنفسه  
 صلواته الا ان يطول يصير على الجحرا وان كثر القيا على يوسف رحما  
 الله اذا ثبت في شيء لم يفتد صلواته ولو ثبت في شيء لم لا تقب  
 هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعض النسخ اذا كنت في الصلوة في يده  
 او في الهواء او في شيء لا يستعين لنفسه صلواته وان كان يستعين  
 فثبت صلواته فابو يوسف جعل الكاهن طوجه ليقال بسبب كذا  
 فالكلام مفقود للصلوة ومما يتصل بهذا الفصل  
 الفقهاء والعلماء وما نقل بهما واذا فسقه الامام بعدا فقد قد  
 الشهد قبل ان يلم فصلواته مائة وان لم يات لموطا السلام لان  
 المخرج لموطا السلام ليس بعرض علينا انما العرض على جلفه  
 وهو وجب صنع للمصلي رضي الله عنه المخرج تصح المصلي فثبت صلواته وعليه الوضوء للصلوة  
 اخرى عند علمنا الله سبحانه ورحمته الله لان الفقهاء لا يفت حرمه الصلوة  
 بعد الا ترى لو امدى رجل في هذه الحالة يبع اقتداوه موجب عال  
 الظهارة ولو حدث في وسط الصلوة الا انه لم يفسد صلواته  
 لانه ليس عليه من اراد ان الصلوة ولا واجب من احاله واما  
 صلواته القوم فان كانوا الاختين اذ ركوا اول الصلوة فصلواتهم  
 ثامه وان كانوا مسبقا فصلواتهم فاسد عند أبي حنيفة رحمه  
 الله وفي قولهما صلواتهم ثامه محتمل انهما لم يوجد من المقدي سا  
 يوجب فساد الصلوة ولو فسد صلواتهم انما تفقد لفساد  
 صلواته الامام ولم يفسد صلواته الامام فلهذا وجه الى حنيفة  
 رحمه الله حدث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا رفع الامام يأسد من التهمة الاخيرة

وهو وجب صنع للمصلي

من غير علمه ان يحد السهو بعد تمام صلواته الامام وان يفسد الصلوة  
 بعد ان كان في السهو الاول وهو الثاني في تمام صلواته وان لم يكن الاول  
 وهو الثاني في تمام صلواته ايضا ويأبى الاول في ذلك ان اذركه رجلا سبقا  
 بعض الصلوة وقاما الى تمام السجدة فامدى احداهما الآخر الآخر  
 فثبت صلواته المقدي لانه امدى في موضع الامر لا رجل الثاني  
 الامام في دوران الاربع بعدا على الامام بعض صلواته فاحد الامام  
 وقدر هذا الرجل والمقدي لا يدري انه لم يصلي الامام وكم في عليه فان  
 المقدي يصلي اربع ركعات وتعد في كل ركعة واذا كان الامام  
 ان عليه سوا فحد السهو وتالعه المسوق في ذلك ثم علم انه لم يكن في الامام  
 هو قد روي ان شاذي الرواية لا يفسد وهذه الرواية ان  
 لعنه الشيخ الامام الراشد اوجعه في السير رحمه الله وان لم يعلم انه  
 لم يكن في الامام هو لم يفسد صلواته المسوق الا خلاف المسوق ولعله  
 اذا لم تنع الامام ناسلا يلزمه حدود السهو لانه معتد بعد وان سلم بعد  
 الامام كان عليه السهو لانه صار منفردا واذا احس الرجل في صلواته رجل  
 بعدا سلم قبل ان يحد السهو فقل قول محمد رحمه الله اقتداوه صحيح على كل  
 حال عاد الى حدود السهو لو لم يعد في قول أبي حنيفة رضي الله عنه اقتداوه  
 به صحيح على كل حال عاد الى حدود السهو موقوف ان عاد الى الصلوة  
 صح اقتداوه وان لم يعد لا يبع اقتداوه ولو دخل في صلواته بعد ما حد حده  
 واحدة وهو في الثانية فانه لم يفسد صلواته ولا يفسد الصلوة ولذلك اردت  
 في صلواته بعد احدها لم يفسد صلواته لان علم ان ما يفسد المسوق اول  
 صلواته حكما واما صلواته حنيفة في الدوران مع الامام اول صلواته حنيفة  
 واما صلواته حكما من حيث ان الاول لم يفسد صلواته في الدوران مع الامام  
 او لا في حقه حقيقة ومن حيث انه لا يفسد في الامام لان الامام لم يفسد



لا يخفى بل اجزاء حقه حكما تخمينيا للتبعية تصحيا للاقتداء  
لان من اول الصلوة واخرها مغايرة من حيث الخلق فان الغناء في  
الاول ليس بغيره الاخر من الغناء منع صحه الاقتداء والماضي اعلمنا  
ان الإدراك مع الإمام لآخر صلوة حكما واذا كان الإدراك اول صلوته  
حينئذ واخر حكما وانعقدت اجزاء حقيقته وله حكما اعتبار الحقيقة فيما يقضي  
وفما ادرك في حق الثبوت فلنا ان السبوق بالي التماسي دخل مع الإمام في  
الصلوة حتى يقع التماسي بحله وهو ما قبل اذا الاركان واعتبر بالخلق كما  
ادرك وفيما يقضي في حق الغناء فاعلمنا ما ادرك آخر صلوته ونقص  
اول صلوته فبعب الغناء عليه فيما يقضي لان الغناء في الاخر والصلوة الا  
لها واعتبر بالخلق فيما ادرك وفيما يقضي في حق القنوت فاعلمنا ما  
ادرك آخر صلوته في حق القنوت حتى انه اذا انقضى القنوت فيما ادرك  
مع الإمام لا ياتي بالقنوت فيما يقضي في الاخر في القنوت الذي  
هو ليس بمشروع واعتبر بالحقيقة في حق القعدة فيما يقضي وفيما ادرك  
الروضة القعدة متى فرغ من صلوته لان القعدة للخلق ركن لا يجوز الصلوة دونها  
فالروضة القعدة في آخر الصلوة عملا بحقيقة الحج على العهد متين للسبوق  
ايرسم ثم يحمد حمد الله وحمل دخل في صلوة امام بعد ما صلى ركعة فلما اكبر عرف  
وذكره وتوسعا ثم قد صلى الإمام ركعتين وتوسعا ركعة فاتبع الإمام حين  
يتم ما قلناه وصلى معه الركعة قال يقوم ويصلي ركعة غير ركعة ويستند ويصلي  
ركعة اخرى غير ركعة ويستند لا يثا لثمة ركعة للإمام ثم يصلي ركعة لغيره لانها  
اول صلوته واذا لمع الإمام ثم نام حتى صلى الإمام ركعة ثم انشأ يصلي الركعة  
الاولى وان كان الإمام يصلي الركعة الثانية ويستند المحالفة لا يفسد الصلوة  
المسبوق بل يقضى اذا قام للركعة الثالثة فيكون الإمام قرا في الاولى  
وانما في الاخرين فانه يجب عليه الغناء فيما يقضي وتوكل الغناء فيما يقضي

حق قال آتينا مع الإمام الجمعة والإمام في الجامع وسبق في الطر  
يقوم سبوق بخلاف انه لو اطر حتى يسلم الامام ثم يقوم هو الى  
الصلوة بعد المأذون عليه صلوته قالوا اذا علم الإمام فرغ من  
الصلوة يقوم هذا الى الفصل وتجاوزوا فقام الاقتصار بعد ما  
نشد الإمام وعلى الإمام محمد بن عبد الله وهذا الفصل بالي في الفصل  
الذي في هذا الفصل ان الله تعالى **الفصل**  
**الخامس** في الجمع بين السبوق والاخر حتى ان يعلم بان السبوق  
من اول الصلوة والاخر من ادرك اول الصلوة الا انه  
لم يصل معه الإمام امامه ام او انما حدث وذهب وتوسعا عادوا  
وانتهى اليهم وقد صلى الإمام بعض الصلوة ومن حكم السبوق انه يصلي  
اولا ما ادرك مع الإمام فاذا فرغ الإمام من صلوته يقضي بسبوقه  
ومن حكم الاخر انه يصلي ما قام مع الإمام او لا ثم ساقه الإمام فما بقي  
حقاؤه اذا لمع الإمام ثم نام حتى صلى الإمام ركعة ثم انشأ يصلي  
الركعة الاولى وان كان الإمام يصلي الركعة الثانية وهذه المحالفة لا يفسد  
فما د الصلوة والمسبوق في الخلق كانه منفرد ولهذا كان عليه الغناء فما  
يقضي لو انتهى فيما يقضي كان عليه السبوق والاخر في الخلق كانه طر  
الإمام ولهذا لا يراه عليه فيما يصلي ولا سهو عليه ان كان قد سوي وقا  
الشيء الإمام الراشد عبد الله للآخرى وحمد الله نقول اصحاب  
حقاؤه السبوق فيما يقضي كما لم يفرق الا في ما لم يسل احداهما  
اذا قام الى قضا ما سبق بهما الخانان واقتدا به لا يصح اقتداؤه  
وليكن ان لم يفرق اقتداؤه كالليكن من مذهب الحنفية الثانية  
اذا قام الى قضا ما سبق فيكون سبوق تلك الصلوة وقطعا  
يصير مستانفا وقاطعا ولو كان في التفرقة لما صدر مستانفا وقاطعا



ولو كان المفرد لا صار منا لقا فاطعا له كان مفردا  
 الثالث اذا قام الى قضا سابق في ع الامام مجتهدا  
 انما يبعه ولو لم يتابعه حتى يرفع من صلوته كان على ان يحذف  
 السجود وان كان في المفرد لا يكره هذا السجود هو سجدة الامام  
 المسنون اذا لم يجمع الامام ساجدا وصح يديه كما وجه بعد التسليم  
 لا تفعل في العادة ثم يذكر ليس له ان يرفع يديه لان يرفع اليد على الوجه  
 على كثر من رآه تفعل ذلك بطله خارج الصلوة ويؤيده رواية  
 محمد بن النعمان عن جعفر وجمعه الله ان يرفع يديه عند الركوع او  
 عند راح الواس من الركوع بعد صلوته واعتبره عملا له او غيره  
 لا يلبس عن محمد وجمعه الله رجل فانه يرفع يديه مع الامام ثم يلم الامام  
 فلهي الرجل ولا يدري انما بعد الركعة ام لا ثم علم فقام فصاها فابعد  
 السجود وان كان ذلك قباصا ام الامام فلا يهبط عليه لان قول الامام  
 هو على المايعة فلا يعبر به غيره خلاف بعد سلام الامام وعده المسوق  
 اذا لم يسطر سلام الامام وقام وقرا ورفع يديه ثم علم الامام وحده السجود جمع  
 اليه فبجدها معه واعاد الفراء والركوع ولا يهبط عليه واذا قام الامام  
 الى الخامسة وثابته المسوق ان كان الامام تقعد على الركعة  
 فعدت صلوته المسوق المسوق يحذف السجود مع الامام  
 ولا لاخ لا ياتي بخود السجود حتى يرفع من صلوته وان لم يسجد السجود  
 ولا المقيم المقعد والماسر مع الامام على الدافعا من صلوته نصا  
 استحسانا والقياس الاتحد لانها انتقال من صلوته الامام الى غيره  
 وجه الاستحسان ان المجرى واحد فكانت صلوته واحدة وان سجده  
 ثم سجدوا اعادوا سجود السجود وان لم يسجد مع الامام وسجدوا كما هم  
 سجدة عن السجود فان سجد الامام كذا حدث ثم اختلف في ذلك

في الصلاة  
 في الركعة  
 في السجود

الخ لا ياتي على غير ما ذكر الشيخ الامام السجدي فاما في الصلاة  
 صلوته اذا كان الامام فابعد السجود وحده مسوق على عن الشيخ الامام  
 في كبر محمد الفضل وحده الله انه قال لا رواية في هذا الفصل والصحيح  
 او صلوته المسوق لا يفسد كذا لو اراد الامام بعد السلام بغيره  
 الامام الظهر اربع ركعات وقد على الرابعة وقام الى الخامسة ساجدا  
 واقعدت في صلوته الظهر قال الشيخ الامام ابو محمد الفضل رحمه الله انه  
 سجد في الركعة الاولى الامام لم يقعد الخامسة بالسجدة فهو في سجدة الظهر  
 اذا كان الرجل يصلي الظهر وحده مسوق فقام الامام الى الركعة الخامسة  
 واما المسوق ان كان الامام قد قعدت راس الرابعة فعدت صلوته للمسوق  
 لانه لما قعد على راس الرابعة عمت صلوته حق المسوق وسار المسوق  
 في حكم المفرد وهذا اقل في موضع الافراد وان لم يكن قد عد على راس الرابعة  
 لا يفسد صلوته المسوق لان الامام على الصلوة الاولى حكما ولهذا  
 قلنا اذا لم يقعد الامام على راس الرابعة وقام الى الخامسة لاثبت القدي بالمسوق  
 بعد الامام الخامسة بالسجدة خلاف ما اذا قعد على راس الرابعة فان قال  
 للمقعد ان يسلم ولذلك في الامام اذا كان يصلي المغرب فقام الى الركعة  
 ثم تقعد على راس المائنة وشهد المقعدى وسلم قبل ان يقعد الامام الركعة  
 السجدة فانه بعد صلوته المقعدى وطريقه ما قلنا في سجدة راسه  
 وجمعه الله في رواية عن محمد رحمه الله اذا قام اليوم خلف الامام وهو الامام  
 عن محمد بن ابي الركنه نصاها في اخر صلوته وسلم ثم استبط ذلك الرجل  
 فانه يصلي في سجدة السجدة في موضعها من الركعة الاولى وفي رواية  
 في سبط ان كان الامام في الركعة الثانية لم يقعد بها هذا  
 الاخر قال لان الامام في السجدة في الركعة الاولى وفي رواية  
 لو استبط هذا اليوم قبل ان يسجد الامام فاقبل ما يمامه لا يسجد

وفي رواية  
 في سجدة



الحج حتى يحضر امامه فيحضر معه لانه لا يحضره ان يحضره قله ولذلك  
ان لم يكن امام والى سبعة الحديث فذهب وتوضا ثم انصرف وفيه ذكر  
عن محمد بن محمد بن علي بن موهب عن محمد بن علي بن امام ركنه فلا يرعد  
فذهب من سائر ما وجد في الامام ركنه احاديث ونقلت عنه ركنه تابع  
الامام جبريل ولم يصر ما قاله وصلى معه الرابعة قال يقوم ويصلي ركنه غير  
كراه ويقعد ويصلي ركنه اخرى غير كراه ويقعد لا ثالثه ركنه الامام لم يصل  
ركنه كراه لانه اول صلوة وفيه ذكر اني سلم عن محمد بن محمد بن علي بن امام  
الرجل خلف الامام في الشهادتين فقرأ الشهادتين وقرأ الامام سلم الامام  
ثم خط هذا الرجل بعد انتهى قل ان مثله فان عليه الوضوء لصلوة اخرى  
امه وانما وجب عليه الوضوء ان كان الامام قد سلم ان الشك انما يخرج  
عن حرمه الصلوة بتسلم الامام اذا لم يكن عليه شيء من واجبات الصلوة  
ومما اضاعه الشهد في نوادر عن ابي يوسف رحمه الله اي  
يقيم مقام نفسي قال ابو حنيفة رضي الله عنه صلوة فاسدة وقال  
ابو يوسف رحمه الله صلوة نامته وانما فسدت صلوة عندي حين  
رضي الله عنه لانه بالاقدا الفارسي المرم صلوة نعوام وقد عمن  
امامهم لذلك في الغناد وعط هذا اذا لم يركع قائما بركوع ومحمد  
ثم ان الى حاله لا يبا صلوة فاسدة في قول ابي حنيفة في  
الله عنه انه المزم صلوة بركوع ومحمد بن علي بن يوسف وروى العجلي  
عن ابي يوسف رحمه الله في الاخر من الخلفاء على ما ذكرنا في الامم  
ابن جماعة عن الرقيات عن محمد بن محمد بن علي بن امام قلنا  
شهد الامام قام الرجل يعني بركونه وكان الامام لم يحضر عليه الصلاة  
فلما سلم الامام ذكر محمد بن علي بن الإمام في صلوة الرجل عن ركنه  
اولم يفرغ منها حتى يحضر الامام حله الصلاة وفي الرجل ركنه ولم

يكونت صلوة واذا قام المسبوق القصاص قبل ان يحضره او قد  
ما يكون شهد قبل ان سلم فقد ذكرنا هذه المسئلة قبل هذا من فروع  
حده المسئلة او قام بعد الشهادتين الامام في الامام محمد بن موهب في ركنه ولم  
يذكر حتى كان الامام في الشهادتين هذا الرجل ان كان الامام في حله الصلاة  
لم يستكمل الصلاة اذا ما دون الركعة لا ما دون الركعة ليس له حكم الصلوة  
يعاين ان يعود الى ما بعد الامام ثم يعود الى القصاص في بعد الذي الذي كان  
مسألة اصحابنا يعود الى ما بعد الامام وان لم يعد الى متابعه الامام ومضى  
في ذلك حارث صلوة لانه لم يبق على الامام ركن من اركان الصلوة بعد  
الشهادتين في اخر الصلوة اصحابنا وان قد المسبوق الركعة بالحيث لم يعد  
الامام الى حله الصلاة لم يعد الى متابعه الامام لانه استكمل الصلاة اذا ركع  
كامله فان عاد الى متابعه فسدت صلوة لانه اقبل في موضع الايراد والامام  
في موضع الانقار لا يجب فساد الصلوة وهذه ثلث فصول احدها في اليهود  
في قد ذكرنا في الثاني في الصلاة اذا ذكر الامام محمد صلى الله عليه وسلم فام  
المسبوق في القصاص فان لم يكن قد ركع بالحد عاد الى متابعه الامام كما  
ذكرنا في حله اليهود وان لم يعد فسدت صلوة لان الصلاة من اركان  
الصلوة الاخرى انه لو لم يركع بقول الامام كانت صلوة فاسدة وكذلك  
اذا لم يركع المسبوق بها وان كان قد ركع بالحد عاد الى متابعه الامام كما  
قال في الثاني الامام لم يعد لما ذكرنا ان الصلاة الصلوة ركن في  
الركن الركعة عا حرم من متابعه فلهذا انفسد صلوة والثالث  
اذا ذكر الامام حله الصلاة فان كان المسبوق لم يركع الركعة بالحد  
فصلية ان يعود الى متابعه الامام لان الركعة الثالثة يحمل الركن على ما ذكرنا  
فصار كانه لم يقوم ولو لم يركع الامام فذلك ههنا ولو لم يركع الامام  
ومضى على ذلك فانه لا يخطئون في حله الصلاة والركعة هو بعد ركن



الامام من الغدو المانية مقدار محورية الصلوة حارت صلوته والادلاء  
لان عود الامام الى محلة الدلاوة دفع الغدو بدليل انه لو لم ينعقد الغدو  
صلوته فاذا ارتفع الغدو صار كانه قام الى قضا ماسبق به قبل فراع  
الامام من التشهد ولو قام الى قضا ماسبق به قبل فراع الامام من التشهد  
يعني على ذلك فانه تغير القنم والقراء التي وحدها بعد فراع الامام  
من التشهد لذلك مهنا فان قد المسون الرابعة المحلة قبل ان  
يعود الامام الى محلة الدلاوة ثم عاد الامام الى محلة الدلاوة فان اعد المسون  
فصلاته فاسد روايه واحده لانه لا قد الوجة بالسجدة احتكم المراد  
بداية الامام وقد افندي في موضع كان عليه الايراد فوجسب ان يناد  
الصلوة وان لم يناد ففسد روايان قال في الاصل صلوته فاسد لانه  
حين حج الامام للدلاوة ارتفعت الغدو في حق الامام واذا ارتفعت  
الغدو فسد صلوته لان الغدو الاخيرة فرض في روايد الى سلب  
رحمة الله قال لا تغد صلوته لانه حين يقيد الرولة بالسجدة ثم العزاد ولم  
يقع على الامام ركن من اركان الصلوة بدليل انه لو لم يسجد الامام  
للدلاوة وذهب حارت صلوته خلاف العلية على اذكرنا والغدو هذا  
السلام ان الغدو كان معذبه واما بعض في حق الامام بالعود الى محلة  
الدلاوة احتكم افراد المسون عنه فلا تغد في ذلك الى المسون  
من السجدة يقوم ثم اراد والعباد بالله بطلت صلاته ولم يطل صلوه  
للقوم وكذلك رجل صلى الظهر بالناس يوم الجمعة في الفهم راح  
الى الجمعة فادركها للعب المودي في حقه بطوعا وصار فريضة للعد  
وبقي المودي في حق القوم فريضة كان فكذلك مهنا لذا ذكر  
الشيخ الامام غفر الله له والشيخ رحمه الله في هذا الشيخ الامام المعروف  
لجواهر زاده رحمه الله والشيخ الامام الزاهد الوصير الصغار رحمه الله

احد الى ان يدعي فرق يوسف رحمه الله من هذا الوجه ومن يدعي  
والشيخ في هذا الوجه لم يثبت جيبته اياها والتمس فلا ينعقد ولو لم  
تلتزم كل من كان محلا لغيره ذلك الوضوء الملتزم لانه لا يحتاج الى  
الوجه ثانيا في الوضوء الملتزم فكان الله مبيدا وظهر على الاثر والتشديد  
ولا يبعد الشرب ويذهب الغد الاصابه وهذا قول شيخه رضي الله عنه وهو  
الوجه سبقت وعده رحمة الله لا يسهل وجه قولنا ان المصلي قد يطر الى هذا  
الوجه من الدلاوة الصلوات والعلل باحاط به السجدة في صلوة السجدة  
ويظهر في حقه رحمه الله ان هذا عمل تراعى الصلوة ولا حاجة الى  
الوجه منه القراء لانه يمكن ان يطر اليها يريد ان يقرأ قبل السجدة في الصلوة  
فان ارجح اليها كما في صلوة التسجعة عندها اشارة الى تنبيهه فلا حاجة الى  
الوجه سابعه من مشايخنا قال لا خلاف في الظهور انه لا يكره وانما  
الخلاف في المكروه ومنهم من قال انه لا خلاف انه يكره وانما الخلاف  
في النوافل قال العقبه او جعفر رحمه الله وحده وادعى اجماعا انه  
يكره فعمل في روايد المصلي عن يوسف رحمه الله لا يرى بعد الاثر في  
المكروه باسلا ولا في الظهور قال وادعى هذا العزاد الغدو الفلم سدوس  
السان ويكره ان يطر الى السجدة وقد كان الله عليه السلام في ذلك يديا  
فقال قوله تعالى فاعلم المومنون الذين هم في صلواتهم حاضرون  
يصرو الى الارض ويكره ان يسجدوا كغير عمامته ويكره ان يسجدوا  
وعن سواه اخرى قد صح عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال سمعت النبي  
صلى الله عليه وسلم يقول اذا قيل اجدتم فليكن اطرافه ولا يجادل بها اليهود  
ويكره ان يتم طبا او رجلا وان يزدح بثوبه او يرم وجهه مرة او مرتين  
لا ينعقد صلوته ولم يسهل هذا الفصل في كتاب الدرر المصنوع  
ان الله تعالى وما يوصل هذا الفصل



قال محمد بن عبد الله في الاصل اذا كان الامام في الدكان والقوم على  
 الارض اركان على العكس في المصل الاول بكرة رواية واحدة وفي  
 المصل الثاني روايتان في رواية الاصل ذكر الطحاوي رحمه الله في  
 محله انه لا يركع قال بعض شيوخنا وانما يركع ان يكون الامام وحده على  
 الدكان او على الارض انما اذا كان بعض القوم مع الامام لا بأس به  
 وذكر شيخ الاسلام المعروف بجوامع رآه رحمه الله فيما اذا كان القوم  
 على الدكان انما يركع على رواية الاصل اذا لم يكن للقوم فيه عذر  
 عند العذر فلا يركع في الجمعة فان القوم يقومون على الوقوف والامام  
 على الارض ولو لم يركع عليهم احد من الخلق لصلى المكان وحده  
 والله في رحمه الله يظهر هذا فانه كان يقول الصلوة على الركوب  
 للخارج من عرسه مكرهه وعند الضرورة ان اشبال المسجد ولم يجد  
 صلى فيه فلا بأس به وهذا جلي عن الغيبة اي اللث رحمه الله في مسأله  
 الطاق المذكورة في الخارج الصغير فانه كان يقول اذا حقت الضرورة  
 بان طاق للمجد على القوم فالامام يقوم في الطاق ولا يركع ولو بعد  
 محمد رحمه الله في الاصل للدكان بعد ما ذكر شيخ الاسلام رحمه الله عن  
 الطحاوي انه قال ان كان الدكان دون قامة الرجل كف ما كانت  
 الصلاة ان كان من قامة الرجل ان كان الامام على الدكان يركع  
 رواية واحدة وان كان القيام على الدكان فبينه روايتان على ما مر قال  
 رحمه الله وهذا روي عن ابي يوسف رحمه الله انه قد الدكان  
 بهذا ولا يشترط الله الخلو في رحمه الله عن الطحاوي ان اللازم فيما  
 اذا حل الدكان قد الغاء الوسط وان كان دون ذلك لا يركع  
 قال رحمه الله وقد قال بعض شيوخنا ان كان الدكان قد دراع يركع  
 وان كان دون ذلك لا يركع **وهما ينصل بهذا الفصل ايضا**

في معنى سجدة المأثورة قال محمد بن عبد الله اذا ركع وسجد قبل السجدة الامام  
 سجدة المأثورة فصلاؤه امامه لا يخرج من صلوئه الامام الفراع من سجدة  
 الاقام قبل ان يطل تشهد الامام وان كان رافع وسجد بعد السجدة الامام  
 سجدة المأثورة فصلاؤه فاسد لان يعود الامام على السجدة لان  
 من حق سجدة الامام الواحد في الصلوة ان يركع في الصلوة ولا يركع  
 خارج الصلوة والله اعلم بالصواب **الفضل**  
**السادس** في ان المكره للمصلي ان يفعل في صلوئه ركعتين  
 في المأثورة التي هي على الله عليه السلام عن ذلك قال في الاصل انه  
 ان يركع في ركعة واحدة ويرسل طرفيه وفي العذري يقول في ركعة  
 اربع ركعات على راسه او كفيه ثم يرسل اطرافه من جوانبه ومن صلى  
 في ركعة اربع ركعات في سفي ان دخل بدنه في ركعة وشد القمامة  
 اعبروا عن السدل وعن العفة ان جعفر رحمه الله انه كان يقول  
 اذا صلى مع القمامة وهو غير مشدود الوسط فهو مكي وكان يقول  
 فغفنا حان ان يدخل في الكراعه وركع الصلوة حاشا راسه اذا  
 كان سجدة العامة وقد فعل ذلك تكاسلا او تقاضيا الصلوة ولا بأس به  
 اذا فعله بدلا او خوفا بل هو حسن هكذا حكى عن الشيخ الامام  
 الحسن السعدي رحمه الله قال عبد الله بن محمد رحمه الله في كتاب الصلاة  
 ايجد الاسلام ان محمد رحمه الله يقول في الكتاب لا بأس ان يصلي  
 في ثوب واحد متوجها به قال مراد محمد بن عبد الله ان يكون الثوب طويلا لا يوجع  
 به يجعل بعضه راسا وبعضه على كتفه وكل موضع من ثوبه ليس فيه  
 حصى على غير الراس والمكبر وقد روي في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كانوا يركعون اعراسا في الصلوة ولا يركع الصلوة في ثوب الدار  
 روي عن محمد بن عبد الله عن ابي جعفر قال ارسلت لوكيت ارسلك







ومن كتب موضع قال يحيى خذ الكتاب بقوة واراد خطابه ليحكم  
على احواله منكلم وليتقارن وكذلك اذا كان الرطبة في سمته واسمه  
السند وقال ما بني اركب معناه واراد خطابه لجعل منكلا اثارا  
لك اذا كان يحيى المصلي رجلا اسمه يحيى وفيه عصى قال له الصل  
وبانك منكلم يحيى واراد خطابه جعل منكلا اثارا وكذلك لو قال  
رجل المصلي يحيى يوم مرت فقال المصلي بغير معطلة وقصه مشيد  
واراد احواله جعل منكلا اثارا وهذا الذي تقدم ذكره في الله تعالى  
في قوله بآركن وتعالى ذو العلا والكبر جعل منكلا حتى بعد صلوته  
في هذه الوجوه كدابة مسلما ولذلك اذا قرع الباب على المصلي  
من الخارج فقال ومن دخله كان آمنا واراد به الجواب والاداء  
فبعد صلوته وان اراد قرع الفارس في هذه الصور كلها لا يفسد صلوته  
الغدير يقول واذا عرض للمصلي شي في صلوته فذكر الله تعالى ويرد  
به خطاب الغير نحو ان يحرقه عن قبا او امره فسدت صلوته في قول  
حينه ويحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يفسد ان عرض  
للانام فيج له فلا بأس به وهذا اذا خرج بعلمه انه في الصلوة لا يفسد صلوته  
ولا يفسد الامام اذا قام للاخرون واذا دعا في صلوته قال الله تعالى  
الذين آمنوا لا يفسد صلوته واعلم بان الدعاء في الصلوة مندوب اليه  
فالله اعلم والمائة سجودك فاحتمد في الدعاء فانه ممن اسباب  
لك بعد هذا قال في الاصل اذ دعا بالثبوت في الصلاة فلا بأس بتمام  
المان لا يفسد صلوته لانه ذكر الله وذكر الله لا يكون مندوبا للصلوة  
وان دعا باسمه كلام الماس بعد صلوته حدث معوه من النبي  
رضي الله عنه انه احب العاطس في الصلوة وقال رحمه الله وجعل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك من حسن كلام الناس والذين

وبشيرة الصلوة اليك كانوا ان تورقته ناسوقد لانه لم يفسد  
ولا يفسد الصلوة اليك بل لو سراج او شمع لانه لم يفسد فيه تشبه النور فانهم  
لا يفسد الا اذا سوقد انهم من المشايخ من سوي من يكون النور  
مستخرج الراس او يخرج ومنهم مروق منهم قال محمد رحمه الله لا يفسد  
والرؤ ان يكون قبله المسجد الى الحمام او المخرج او القبر يحسب ان العلم ان  
حبه القبلة جهة يجب تعظيما ويخرج عن الاستحسان بها جاعل في  
علم الله انه يجب ترك الرطبة وجه القبلة والاستحسان والقبلة ان  
يكون الراس الى الجحش وارطاس وعن هذا ان سئل وقدمه يد الودع  
ببصره فذكر المشايخ في معنى قول محمد رحمه الله الرؤ ان يكون قبله  
الحمام والجمام وبعضهم قالوا لو ورد به حايط الحمام وانما اراده الرفع  
في الجحش في الجحش لان ذلك موضع الاجناس في الاستقبال للاجناس في  
الصلوة مكروه عما يقدم ذكره فاما اذا استقبل حايط الحمام لا يكره  
لانه لا يستقبل الاجناس وانما يستقبل الاجناس والدرهم من قال يكره  
الصلوة الى حايط ايضا ولذلك فكلوا في معنى قوله الرؤ ان يكون  
قبله المسجد الى المخرج منهم من ارادهم نفس المخرج ومنهم من قال اراد به  
حايط المخرج وتكلموا ايضا في معنى الكراهة الى القبر فابعضهم  
يكره لانه ليس باليهود وقال بعضهم لان في المقبرة عظام  
البرق اجناس وارطاس وهذا كله اذا لم يكن من الصلوة ومن هذا الموضع حايط  
اوسره اما اذا كان لا يكره وتبصر الحايط فاصلا واذا لم يكن من  
الصلوة ومن هذا الموضع حايط اوسره فاما كراهة استقبال هذه الموضع في  
مسجد الجماعات اما في مساجد اليوت فلا يكره اذ ليس لمسجد اليوت حكم  
المسجد الا ترى انه دخله من غير كراهة واني فيه امله وسع ويرك  
من غير كراهة واما الصلوة في الحمام ففعل خلف المشايخ فيه واخيرا الصد



المتعبد في الواجبات انه اذا اراد ان يصلي في الحمام صوره او مماثل كالماء الصافي  
 فيه اذا كان الموضع طاهر او اما قاه الفزان في الحمام ذكر في كتاب العبادات  
 كان يرفع صوته بركه **الفصل السابع**  
 في استسقاء الصلوة والاعتدال هذا الفصل يشمل على غير الاول  
 في الاقوال المفصلة للصلوة اذا انكلم في صلوة طاهرة ولا يصح منه ان كان  
 فيه لغة مفصلة صلوته وان كان لا يصح نفسه ان لم يصح للوقوف لا يفصل  
 صلوته وان صح للوقوف فمما قول اللوحى بعد وحكي عن الشيخ الامام الحلي في  
 الفصل رحمه الله انه لا يفصل والاختلاف في هذا نظر لما احسنه  
 اذا قرأ في صلوته لم يصح نفسه هل يحرم صلوته وفي التوارك انكلم  
 في الصلوة وهو في التورع بعد صلوته هو الحنا وان الكلام قال  
 طلقا قال عليه السلام ان صلواته لا يصلح فيها شي من كلام الناس وانما  
 الرجل قال له رجل في الصلوة رحمه الله حدث صلوة ذكر الله في الموضع  
 عن ذلك خلاف وذكر في موضع آخر وقال قال ابو يوسف رحمه الله لا يفصل صلوته  
 وجه قول ابو يوسف رحمه الله انه لم يدخل في الصلوة ما ليس منها لانه دعاء  
 بالعبادة والوجه وهذا كما يوجد في الصلوة وجه قول ابو جعفر رحمه الله  
 في الموضع السلي رضي الله عنه قال قدمت من ارض تحت فخطبت في طريح في  
 الصلاة رحمه الله فلما فرغ التي عليه السلام من الصلوة قال ان صلواته هذه  
 لا يصلح كلام الناس انما هي للسمع والتهليل واما الفزان وفي فتاوى الفاضل رحمه  
 الله انه اذا عطس الرجل قال رجل في الصلوة لله لا يفصل صلوته وان ارادته  
 للمراب لان جواب عن العاطس ليس هو التمجيد فلم ياب بانصريحه مجيبا  
 للعاطس فلم يكن جوابا وفي نوادرنا عن ابو يوسف رحمه الله اذا عطس  
 الرجل في الصلوة حمد الله تعالى فان كان وحده انشأ سره وحرك  
 لسانه وان شاعطن وان كان خلفا امام اسره وحرك لسانه وقال

المتعبد للصلوة خلف اهل الاموال والاصل للملوك في الصلاة  
 كان من اهل قسطنطينية يقول في صلوة حتى لم يكن كنهه كقوله اولاد  
 ما حكا والفرقان عن الحسن بن محبوب فاستدحور الصلوة حارة وان كان  
 هو في كبراهيما كالحسين والحسين الذي قال علي بن الفراء عن  
 الشيخ الفقيه الزاهد الشيخ محمد بن الحسين رحمه الله انه قال في  
 له جعفر بن الحسين بن محمد رحمه الله ان الصلوة خلف اهل الاموال  
 ركن الاسلام عن الصلوة خلف من شاع في ابياته فقال من شاع في  
 ابياته لا يكون مؤمنا وقال ان قال الامام من انشأ الله لا يصح لاحقا  
 به وان قال اموت مؤمنا ان شأ الله يصح لاقدياه قال ابو يوسف  
 رحمه الله لا يجوز الصلوة خلف المتكبر وان كان يعلم ان لا يكلم  
 بعده ولا يجوز الصلوة خلف الشيعي وفي السير ابو جعفر رحمه الله  
 هل يصح خلف شارب حرقا لا يفي كونه معنى قوله لا ما يصح فانما  
 الصلوة خلفه حاربه وفيه ايضا المصنف ابو جعفر رحمه الله معتوه  
 بعد احيانا الا انه ليس فاقه وقت معلوم ان كان في الرجل لا يفصل  
 فهو في جميع حالاته معتوله المطمئن عليه فان صلى حال افاقته تقوم  
 اعاد الصلوة وان كان افاقته وقت معلوم فهو في حال  
 افاقته منزله الصحيح قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير لا يصح للفقير  
 الذي يروي في ما قاما يركعون في سجود ولا يركعون في سجود ولا يركعون  
 في سجود ولا يصح هذا ان يقال ان صلوة الشيعي حتى يصلي  
 الامام وكان كالنجاة والتي تسبغ ما هو دونه او ما هو مثله ولا تسبغ  
 ما هو دونه فان كان حال الامام مثله حال الشيعي او هو في حارة  
 صلوة الكل وان كان حال الامام دون حال الشيعي حتى صلوة الامام  
 ولا تسبغ صلوة الشيعي بل هذا الاسلام في المسائل اذا كان الامام

لا يجوز في تركه في سجدة  
 انما يصح خلف اهل الاموال

لا يجوز  
 انما

على



كتاب الصلاة  
 في بيان حكمها وأحكامها  
 من كتابها في الصلاة  
 في بيان حكمها وأحكامها  
 من كتابها في الصلاة

فاما الركوع وسجود وخطفه قوم يصلون فاما بركوع وسجود او قوم  
 يصلون فعودا بركوع وسجود خلفه قوم يصلون فاما بركوع وسجود  
 وخطفه قوم يصلون او قوم يصلون فعودا بركوع وسجود او قوم  
 يصلون بالايما مستلقين فافهم بصلوه الكل حايه لان حال  
 الامام مثل حال البعض وافوي من حال البعض وان كان الامام يعلم  
 فاعدا بركوع وسجود وخطفه قوم يصلون فاما بركوع وسجود والفار  
 ان يجوز صلوه القوم وبه اخذ محمد رحمه الله لان احرام القوم انعقد  
 للقيام واحرام الامام لم يعقد فلا يخفى الثانيه وحال القوم افوي  
 من حال الامام وفي الاحتياط يجوز صلوه القوم وهو قولهما فافهم ان  
 عليه السلام صلى فاعدا والقوم خلفه فافهم ولان الله اسوه حسنه ولو كان  
 القوم يصلون فعودا بالايما لا يعقدون في السجود او يصلون فاما بالايما  
 بركع او لا يعقدون في القعود فافهم فافهم لان حال الامام مثل حال  
 البعض وفوق حال البعض فان الصلوه فاعدا بركوع افوي من الصلوه فاما  
 او فاعدا بالايما ولو كان الامام يعلم فاعدا بالايما لا يعقدون في السجود وخطفه  
 قوم يصلون فعودا بالايما ايضا يجوز لان حال الامام مثل حال القوم فان  
 كان خلفه قوم قيام بركعون وسجودين لا يجوز صلوه القوم عندنا وعند  
 رحمه الله يجوز لان الكل صلوه ولاننا لا نقدرنا والناس على العدم لا يخفى  
 واحرام الامام لم يعقد للركوع والسجود فافهم في نادر الصلوه على هذا  
 الامس فقال اذا كان الامام مستلقيا بوي وخطفه من بوي مستلقيا  
 ومن بوي فاعدا يجوز صلوه وصلوه من بعد في مثل حاله ولا يجوز صلوه  
 الفاعد لما فيه من التحريم في القوم على الصيغ فان حال المستلق في الايام دون  
 حال الفاعد الا ترى انه لا يجوز صلوه القطيع بالايما مستلقيا اذا كان فاعدا  
 على القعود ولهذا فرق ابو حنيفة والي يوسف رحمه الله بين هذا وبين

وهذا هو مخرج النبي اذ لم يؤمنوا به وقادروا على سله الاي  
 اذا كان يصلو وحده ومما قال قاري في حقه في بعض النسخ ان الفار  
 اذا كان يصلو بالايما بركوع وسجود والاي في السجود وحده ان سله  
 الاي حايه بالاطراف وكذلك اذا كان الفار في صلوه غير صلوه الاي  
 حاله الاي ان يصلو وحده ولا يسطر فافهم الفار في الصلوه بالايما  
 وما اذا كان الفار في السجود والاي في السجود في ناحية اخرى وصلوهما  
 بواحدة فقد ذكر ابو حازم ان علي بن ابي حمزة قال في حقه رحمه الله  
 مالك رحمه الله وليس لنا ان يجوز فوجه حرجه انه لم يظهر من الفار  
 رخصه اذا الصلوه بجماعه فلا يعتبر سجود الفار في حق الاي  
 وذكر القتيبي ابو عبد الله للمرجاني عن القاضي حازم في سله  
 الاخر من انما يقوم حرم ويقوم فارسي في سله الاي انما  
 يعبر اس ويقوم فارسي انما يصلي صلوه الاي والاخر من عبد الله  
 حنيفة رحمه الله اذ اعلم ان خلفه قاري انما اذا لم يملك ان يصلي صلوته  
 كما قال الا ان طاهر الرواية لا فصل من حاله العلم ونحوه الجصل  
 ووجه ذلك ان الفراه فرض فيما صلوا بالايما لا يخلف بالعلم والليل  
 الا ترى انه لا يترك الفراه ناسا او كافلا او طائفة الا يجوز صلوته وطريقه  
 ما قلنا وان هذا كان يحمل الشيخ الواهد ابو نصر الصفار رحمه الله وروى  
 هشام عن محمد بن جلاله انه قال عابدا عما بنا رحمه الله اذا ام الاخر  
 الاميل والفار من فصاوتها ناسه يعني صلوه الامام والاي قال  
 القتيبي ابو جعفر رحمه الله اراد محمد رحمه الله قوله قال عابدا عما بنا  
 رحمه الله من كان بعد من المعلمين المالم يرد بالحنيفة رحمه الله  
 الاله كالفهم في ذلك ثم ان محمد رحمه الله لا يدل في الجامع الصغير  
 ان الفار اذا اذني الاي هل يصبر سا رعا في الصلوه وهذا فصل



اخلف في الشايع منهم قالوا لا يصير بارعا حتى لو كان في الطوع لا  
عيا القضا وبعضهم قال يصير بارعا ثم بعد جدي لو كان في الطوع بح  
القضا والصحيح هو انه يصير بارعا بحمد الله وذكر في القدر في حقه  
ان القاري اذا دخل صلاه الامم من طوعا ثم افسدها لم يلزمه القضاء عند  
فرجه الله قال ولا رواية عندك حبيفة رحمه الله في هذا الفصل  
وانما يلزمه القضاء لان الشرح بمنزلة القدر ولو عد القاري لربطه بغير  
قراءة يلزمه فكذا اذا شرع وكل جواز عرفته في القاري اذا القدي الا في  
ثم افسده على نفسه فهو الخواب في الرجل يقضي المراه والصبي المحدث  
والجنت ثم افسده على نفسه فهو الخواب في الرجل يقضي المرأة والحصى  
والمحدث في الجنت ثم افسده على نفسه ولا يلزم الموي من ترك ويجوز وقال  
و فرجه الله حوز وقال ولا يوم المراه الرجل ان الرجل ان قام خلفها  
فهو منى عند ضرورة الامر بالناحية وانما يحكم بها لا يجوز بعد العلم  
وعلمه المحاذاه فانما افسد صلوته الرجل ويوم المباح الغسل لانه صاحب بدل  
صحح والبدل الصحيح حكم عند الحج عن الأصل خلاف صاحب الحج المأله  
فانه ليس صاحب بدل صحيح ويوم المحدث القائم كما يوم القاعد القائم  
ولا يوم الوالب النار ولا تنع اذا اوجبه الالغ ذكر الشيخ الامام ابو بكر  
محمد الفصل رحمه الله انه يجوز لا يقول صار لعدو قال غيره لا يجوز انما  
والمقتضد اذ لم غيره فان كان باس حرج الدم يجوز وفي غريب الرواية  
مطلبا انه يجوز وهذه المسئلة تدل على صحة ما قيل ان المقتضد ليس صاحب  
جرح سائل لان الله صاحب الحج التابل الاصل لا يجوز ان افسد تعار  
بعدا على ركة فلما دفع الامام فام الاي لقضا ما عليه فصوله فاسده  
في القيام وقتل هذا قول في حقه رحمه الله وفيه الاختصاص بحريه  
ومع قولهما وجه العباس وهو انه لما القدي القاري صار صلوته

علم الاصل

اولا القيام بالقاعد الذي ذكره ويجوز ان حال الامام هناك في وقت  
حال المحدث حتى يجوز اذا الطوع فاعاد مع القدر على اتمام وهما خلافه  
قال في حقه الله في الجامع الصغير ايضا على حقه وجه الله في ابي  
يعقوب الصغير وهو فاربس فاربس فاربس فاربس فاربس فاربس فاربس فاربس  
وجما الله صلوته الامام ومن مثل طاله امدح ان يعلم ان الاي اذا قوما  
امير ان صلوته حقا حازه لا اطلاق في الماله مستويه وهو كالعاب  
اذا لم قوما عراه ولها حارج التابل اذا اوقوا حرجي والاي اذا قوما  
فاربس فاربس الكل فاسده لا خلاف وانما قدمت صلوته الامام لانه  
ترى المراه في صلوته مع القدر عليها فاسد صلوته كالفاري اذا لم تقرأ  
صلاه مع القدر عليها وانما قلنا انه ترى المراه مع القدر عليها لان القاري  
اذا كان يعلل معه كان كانه لا يعلل به حتى يصير صلوته لقراءه لان  
الامام حدث في القدر فاذ امكن الاقدا مع القدر عليها ففقد  
المراه مع القدر عليها واذا قدمت صلوته الامام قدمت صلوته المحدث  
صروقه وكان الوالسن الكوش رحمه الله يقول افسد القاري صحح في  
لاصل وللان اذا اوان الفراه بعد صلوته وكان ابو جعفر القاري  
يقول اصح افسد القاري الاي اصلا والقاري اذا لم قوما فاربس فاربس فاربس  
حقا حازه وهذا ظاهر وكذلك القاري اذا لم قوما فاربس فاربس فاربس  
بازره لا خلاف لان الامام اعلى من المحدث وانما لا ينع صلاته  
كالمقتضد اذا القدي بالمصير وكما في ابي القدي من ترك وجوه وامسا  
الاى اذا لم قوما سين وقوما فاربس فاربس فاربس فاربس فاربس  
حسه رحمه الله وعندهما صلوته الامام ومن مثل طاله من المير طاسره  
وصلوته القاري فاسده وفي صله للجامع الصغير والآخر اذا لم قوما حرجي  
فصلوه الكل حازه والاذام اميا ذكر في بعض الواقع قال بعض



المشايخ يجوز ان لا يقرأ في غير ذلك ولا في بقية اقسامه فاما  
 القاري الذي يقرأ في مواضع لا يجوز عند طائفة الملة رحمهم الله وذكر  
 شيخ الاسلام في كتابه في بيان الاحكام في الصلاة ان الذي  
 اولى بالامامة بعد ابي بكر هو علي بن ابي طالب اذا اراد الصلوة كان الاخير  
 صلواتهما عليه بلا خلاف والاما الاخير اذا لم يقرأ في مواضع لا يجوز  
 الصلوة فاسد وعند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما صلوة الامام ومن هو  
 اولى من غيره حازه بحسب ما انه اقدي بهذا الامام من هو مثل حاله في الملة  
 جميعا ومن هو اقل حاله يجوز صلوة من هو مثل حاله قاسا على العادي اذا لم  
 يقرأ في مواضع لا يجوز والاما صاحب الحج السائل اذا لم يقرأ في مواضع لا يجوز  
 وقاسا على المولى اذا لم يقرأ في مواضع لا يجوز فان في هذا الصورة يجوز  
 صلوة الامام ومن هو مثل حاله بلا خلاف لانهما من جهة الله تعالى  
 للامام نزل القراء مع القدرة على القراء فانه قادر على ان يجعل صلوة من  
 بالقراءة الا ان القاري على ما في غير ما في غير قوله نزل القراء مع القدرة  
 عليها فيصير صلوة من اذا قدمت صلوة من صلوة القوم ضرورة وط  
 هذه الطرفين نقول اذا كان محبا الى رجل قاري يصلي ولا يقرأ يعلم ان  
 صلوة من موافق لصلوة الامام فيصير الا في هذه لا يجوز صلوة من عند الله  
 حنيفه رحمه الله لما قلنا في هذا الفصل كلمات التي عند تمام المسئلة ان الله  
 تعالى خلاف القاري اذا ما يقوم عراه وكاه لان القاري عر قادر على ان  
 يجعل صلوة من كسوه الا ان الكاهي لا يفسد الامام لم يجعل كسوه للفرد  
 حتى يقال اذا لم يقدّر فقد نزل الكسوة مع القدرة عليها بخلاف صاحب  
 الحج السائل اذا لم يقرأ في مواضع لا يجوز لان صاحب الحج السائل قادر ان  
 يجعل صلوة من طهارة الا ان طهارة الامام لم يجعل طهارة  
 للقدسي حتى يقال اذا لم يقدّر فقد نزل الطهارة مع القدرة عليها

شيخ

من اوله لان قراء الامام لما قرأه وما ركعته كان قارئا في التمام فام الى  
 عصا من يقرأ عن غيره من القراء بان في القرآن لا يقرأ صلوة من لا يقرأ هذا  
 ان الله تعالى هكذا ووجه الاستحسان بان في المواضع التي فيها  
 لا يقرأ وهو معتد فيما يقرأ على الامام لا فيما سعه به وهو ان يقرأ في  
 يقرأ بعض الصلوة بقرآنه وبعضها بغيره ولو استقبل كان يقرأ جميع  
 الصلوة بغيره ولا يقرأ في بعض الصلوة بقرآنه او في سائر جميع الصلوة  
 بغيره بخلاف ما اذا نزل القراء حيث يقدّر صلوة من عند ابي حنيفة رحمه  
 الله لو استقبل كان يقرأ جميع الصلوة بقرآنه فان حاله قارئا حتى  
 يقرأ في مواضع لا يجوز صلوة من يقرأ اما مهمنا لوامرنا بالاسفان  
 سار يقرأ جميع الصلوة بغيره ولذلك الخواص في الاخير في سائر  
 الاسلام الا في الفخ الصلوة يقوم بعضهم ايون وبعضهم قاريون  
 فاحث قل ان يصل في صلاة فانصرف وقدم بقرآن القاري فان صلوة من  
 وحده قول ابي حنيفة رحمه الله في الكتاب وانه قولهم جميعا اما في ذلك  
 في حنيفة رحمه الله فلا يقرأ الامام فاسد من الاندفاع لا خلاف في الاخير  
 اما حصل في صلوة فاسد فاسد في المواضع لا يقرأ في صلوة القاري  
 كانت فاسدة وهذا اذا اختلف من ليس له صلوة فلا يصح الاستحسان في  
 استخفاف من يقرأ او جاز طهارة او لم يقرأ في صلوة الامام  
 كان الاستخفاف باطلا لانهما اختلف من صلوة له لدى طهارة الامام  
 الذي جاز طهارة او لم يقرأ في صلوة الامام بخلافه لان  
 الذي سعه القاري الامم ويصلح لانه في صلوة القاري وان لم يقرأ في  
 الشروع في صلوة الامام لا يصح الخلاف ايضا لانه حصل مقتدا الا في الاخير  
 لا يصح اما في القاري نزل من حيث بعد سنة الحدث اولى والله اعلم

**مسائل في حال المصلي** قال محمد رحمه الله في الزمان

فاسد  
 والاستحسان في صلوة



اي صلى بقوم يفترون ثم تعلم سورة فزاهما فيما نفي فانه لا حرجه صلواته  
بالموه من خلفه بمنزلة الخرس وتول ما به من الخرس في خلال صلواته وهذا  
قول طائفة المسلمين رحمه الله تعالى لانهم يريدون من صلواته بقراءه على وجه لم يعقد  
الفراه فلا تصح هذا البيا كما على الفاردي اذا اقدم الى فانه لا يصح اعتدائه  
واما لا يصح لو حيز احد فها من قبل هذا والثاني هو المقصد يريدان من  
صلواته بقراءه على حرجه لم يعقد لها وكذا الفاردي في الركوع والتجديد الفاني  
الموسى لا يصح اعتدائه وامما لا يصح لما قلنا بان ما قلنا انه اذا قرا سورة  
لزمه الفراه وحججه لم يعقد له في الابتداء للونه عاخر اعني الفراه عند  
الحججه هذا اذا كان اماما وتعلم سورة في وسط الصلوة ولذا للطلقات  
فيما اذا كان منفردا وتعلم سورة في وسط الصلوة واما اذا كان مقبدا  
الفاردي وتعلم سورة في وسط الصلوة لا ذلك لهذه المسئلة في الكتب المشهورة  
وقد اختلف المتأخر فيه كان الشيخ الامام ابو بكر محمد الفصل رحمه الله يقول  
لا يفسد صلواته لا كان فارقا حاله في اول صلواته من حيث ان يراه الامام  
جعل له قراه فالتعدي بحججه للفراه فاذا تعلم سورة انها مع صلواته الفراه  
على حرجه العقدت لها فلا يفسد صلواته كالفاردي اذا تعلم سورة وكان  
الشيخ الامام ابو بكر محمد حامدا وعاه الشافعي يقولون يفسد صلواته لان  
حججه المقصد لم يعقد الفراه حقيقة لانه لم يكن قادرا على الفراه حقيقة  
لانه اعتبر فارقا حاله من حيث ان قراه الامام جعل له قراه وحججه تعلم سورة  
فقد قدر على الفراه حقيقة فلا يمكن السابح حرجه العقدت للفراه من حيث  
الحكم لانه لم يفرق ذلك الفاردي اذا صلى بغير صلواته ثم نسي الفراه وصار  
ايضا فسد صلواته عند اي حجة رحمه الله وتسقط لها عاقل في  
يوسف ومحمد رحمه الله لا يفسد صلواته ونسي عليها احتيازا وهو قول  
رفعه رحمه الله حجبهم في ذلك ان فرض الفراه في الركعتين الا ترى ان

الفاردي لو ترك الفراه في الاولى وليس في الثانية الا حرجه اجراه فاذا كان  
منفردا في الثانية او قرأ في الركعتين فادى من الفراه ثم بعد ذلك لا حرجه  
كركه الفراه مع القدر ولا في حجة رحمه الله اذا كان فارقا في الاسناد عند  
القوم اذا سمع الصلوة بقراه ثم عجز عن الوقوف بالقوم معين الاستقبال  
الفاردي ذلك يوم وقرأ في الركعتين الاولى ليس ثم احدث واختلف  
امما فسد صلواته الا على قول في رحمه الله فانه يقول الامام الاول  
ادى فرض الفراه وهو الفراه في الركعتين ولو نسي الفراه في الركعتين  
الاخرتين فاحل الفاردي والاي فيه سواء ما يقول الفراه فرض  
جميع ركعات الصلوة يؤدى في موضع معين فاذا كان الامام وارا عند  
القوم اذا سمع الصلوة بصفه الفراه والاي عاجت عن ذلك فلا يصح خلفه  
واشغال الامام باسحاف من لا يصح خلفه له يفسد صلوة الامام كما لا يخفى  
صيا او امره وكذا هذا اذا رفع الامام راسه من اخر الحمد فسقط  
فاختلف امما فسد صلواته وصلوة القوم عندها وان كان بعد هذا  
الشهادة ثم سبقت احدث واختلف فهو على الاحلاف المعروفة من  
حقيقة وصاحبه رحمه الله عند اي حجة يفسد وعندهما لا يفسد من  
حمد الا في عشرة فكذا ذكره في الامية السجدة والشيخ ابو عبد الله الحارثي  
رحمه الله وذكره الفقيه ابو جعفر رحمه الله في كشف الغوامع ان عاقل  
اي حجة رحمه الله لا يفسد صلواته لان هذا الفعل ليس من افعال الصلوة  
فحججه من الصلوة كما لو تكلم او خرج من المسجد ومنه الاصل الا  
اذا اتم الصلوة الظاهر وقدرت التهديد وتكلم ثم تعلم سورة ثم ذكر  
ان عليه محذور السهو فانه لا يعود وصلواته حايثه عند الكل اما على قول  
اي حجة والي يوسف رحمه الله فلانه يصير خارجا بالتلاذ اذا كان  
عليه وهو ما يعود للحججه في ائمة القود الى الجود ولعدا يعلم السجدة لا يمكن

وله بعد



العود إلى الخبر لأنه متى عاد لا يكون محسوبا من التهوؤ لأنه لو أدى محسوبا فهو  
بحر لم يصدق لهواه بعد صار قارنا فلا بد ذلك كما لو فعل سورة وقدمت  
عليه حله صليته فانه انما الثاني بعد اتمام السورة وانما لا بد  
لما قلنا الذي ههنا واذا تعد عليه العود في خارج اتمام السورة فيعلم  
السورة يحمل بعد الخروج فلا يفسد صلوته بطريق هذا ما لو كان ساريا في  
الخامسة بعد السلام وكان عليه محسوبا التهوؤ فانه يصير حارجا بالسلام السابق  
لان العود بعد سبب الاقامة لذاته ههنا فيقول محمد بن عبد الله لا يخرج بالسلام  
اذا كان عليه التهوؤ وكان يعلم السورة قبل التلاوة ولو فعل السورة قبل السلام  
بعد ايقاع قدر الشهد كوز صلوته لا نه لم يتس عليه واجب لذاته ههنا وانما  
لذاته محسوبا محسوبا محسوبا فانه لو فعل السورة فان صلوته تفسد على  
قوله حيفه رحمه الله عليه في نفسه لا نه عادلا الحرمه حين محمد  
تصان الوصل قبل السلام بعد ايقاع قدر الشهد فمضوا السله اثني عشره  
والا اذا سلم ثم فعل سورة ثم ذكر ان عليه حله تلاوه او قرأه تشهد لم يدر هذا  
في الكتاب وحيث ان يكون السله اثنا عشره لانه سلام ساهي فجعل  
وجود كونه فكاه فاعلم قبل التلاوة بعد ايقاع قدر الشهد يكون على الاختلاف  
والا اذا سلم ثم فعل سورة ثم ذكر ان عليه حله تلاوه فان صلوته تفسد  
عديم حيله لانه مقام سورة وعليه ركعتين ان كان التلاوة  
**واما بيان ما يمنع صحة الاقدار وما لا يمنع**  
واذا كان من الامام ومن المقتدي حايط احرازه صلوته اطلق  
الجواب في الاصل اطلاقا فالواضح اذا كان الحايط دليلا فمضوا انما  
اذا كان بخلافه منع صحة الاقدار ومنع هذا الحاكم التسهيله والمفسر  
فانه قال وبينه وبين الامام حايط دليله فيصير وانما في المغيث ففان  
لانه اذا كان بهذه الصفة لا يكون حايلا واختلف المشايخ في الجسد

الظاهر من التفسير والادب وغيره حتى عن القاضي اتمام ان ظاهر الداس  
رحمه الله انما يقول الدليل الذي يصعد عليه من حله لا يشبهه حله  
الرجل خطوه ونصق قد سمع طبعه عن محمد بن عبد الله انه قال الدليل الذي  
لا يشبهه على المقتدي حال الامام يشبهه وغير الدليل الذي يشبهه على حال  
الامام يشبهه وذكر الشيخ الامام شيخ الاسلام حواضره رحمه الله ان  
الدليل الذي لا يمنع المقتدي عن الوصول الى الامام لو قصد الوصول اليه  
مشا حايط المقصوده لانه اذا لم ينع الوصول الى الامام لم حايط كونه  
ومن الامام والمنازع من جهة الاقدار هو الحايط وان كان الحايط عرضا تحت  
منعه عن الوصول الى الامام لو اراد الوصول اليه ذكره نفس الوصل انه  
منع صحة الاقدار اشبهه على حال الامام او لو شته وان كان حايط حايط  
الوصول الطول ثعبان ان كان لا يمنع عن الوصول الى الامام لا يمنع  
الاقدار وان كان الف صغيرا يمنع عن الوصول الى الامام وان كان  
عليه حال الامام ساهيا او روي ومن شاعرا من قال منع حله الاقدار  
اذا لم يكن الوصول الى الامام فقد فقد اختلف المكاتب وسهم قال  
لا يمنع لان الحايط انما يصير مانعا لا يشبهه حال الامام على الاحكام  
المكان لان الف الذي هو مغول الحايط لو كان فارغا لا يحلف  
التيان هذا هو الصحيح وان كان حايط الحايط بابا كان الثاني من حايط  
لا يصير حايط لانه لا يشبهه على حال الامام ولا يمنع عن الوصول الى الامام فلا  
يمنع صحة الاقدار وان كان الباب سدودا قال الفقه انه لو لم يكن  
رحمه الله يعتبر حايلا ومنع صحة الاقدار مع الوصول الى الامام لو قصد  
وقال الفقه انه لو كان الاقدار مع الله لا يمنع صحة الاقدار لان الباب ومنع  
لوصول والنفاد فليكن حايطه ومع الباب كالمعراج وان كان الحايط حايط  
الا انه يشبه من غير الوصول الى الامام حايط حايط ومن غير عدم اشتاء



حال الامام حال الاعتناء لا يجعله حائلا وذكره في الامام الخي رحمه الله اذ  
 لم يكن على الكاظم العزم باب ولا فحده ولا ثبته روايتان في روايته  
 مع الاحد لانه يشبه حال الامام وفي رواية اوسع قال عليه السلام  
 بمكة فان الامام يقف في مقام ابراهيم وبعض الناس يقفون في اللعيب  
 بين الجانبين الاخرين ومن الامام المعصوم لم يعمهم احد من ذلك لو كان  
 بينه وبين الامام طريق عظيم وبصر عظيم لا يجوز الاقدام عند لقوله عليه  
 السلام مع الامام من كان بينه وبين الامام نهر او طريق او صف من  
 الدنيا لانه على سبيل ما ليس كان الضلع حقيقته وحدا واحدا ان الحوا  
 يمنع حجة الاقدام في المعصوم ان يكون مقدار ما نرى في العلة او حال العبر وقال  
 بعضهم اذا كان طريقا مستظرفا مرفعة العامة كون عظيم يمنع الاقدام  
 والى ان كان طريقا لا يرفعه العامة وتكلم الشايع في مقدار الطريق الذي  
 في الاد او انما مرفعه الواحد والامر الاعم للاقدام وهذا اذا لم يكن  
 الصفوف متصلة فاما اذا اتصلت الصفوف على الطريق لا يمنع الاقدام  
 ان الكل على اتصال الصفوف صار مكان الصفوف فان كان  
 على الطريق واحدا لثبته الاتصال وبالثلث ثبته الاتصال  
 والاشارة في المتن طان على قول في يوسف رحمه الله ثبت وعليه في محمد  
 رحمه الله لثبته ولذا لا احلوه في مقدار النهر العظيم الذي مع حجة  
 الاقدام قال بعضهم النهر العظيم ما جرى في السف والزاوية وهكذا في الظاهر  
 الشبهة في المتن على حقيقته رحمه الله وهو الصحيح لانه اذا كان على العبر  
 حائلا وعن يوسف رحمه الله اذا كان حية بل في الشئ في بطنه كان عظيم  
 ومن الشايع من قال اذا كان لا يمكن للوح الفوقي ان يتجاوز شدة عظم  
 مانع من الاقدام وان كان على النهر حوضا عليه صفوف متصلة لا يمنع  
 حجة الاقدام وللغات علم الصف بالاجماع وليس للواحد علم الصف

الامام ومن الشئ لاختلاف على امر في الطريق وان كان بينه وبين الامام  
 حجة او حوض او كان حاله في وقت الحاجة في بعض الجانبين لا  
 يمنع حجة الاقدام وان كان مع حجة الاقدام حجة الاقدام لانه الامام هو  
 المقادير رحمه الله رجل يكمل بقوله فلا كم مقدار ما منع ان يكون بينه وبين  
 القوم حتى لا يجوز صلوته في حجة عن العقبه اي القوم رحمه الله انه قال  
 مقدار ان يصطف في القوم وعبره من الشايع قال بعد ان ياتق في  
 الصفين فرق بين هذا وبينها اذا صار الامام في الصف العبد المريد العبد  
 حيث يجوز وان كان بين الصفوف فصل والفرق ان صف العبد بمنزلة  
 السجدة في الصلوة الاتفاق وان اختلفوا فيما عدا الصلوة فلا ذلك  
 كله جعل في الصلوة ولا ذلك لثبته في العبادي امام على قومه في الامام  
 فاصطف الناس في الطريق على طول قال اذا لم يكن من الامام ومن حجة  
 مقدار ما يمر للملح حارة سلوته والا فلا فلهذا ليس الصف الاول  
 الثاني لان المانع من الاقدام ههنا هو الطريق لان الاشياء تكون في الطريق  
 وقد راي الطريق المانع بهذا لما قلنا علان المسئلة الاولى لان المانع  
 بعد الاتصال فبذلك الصف او الصفين رجلان ام احدهما صاحبه  
 في قوله من الارض غايات ودخلت سلفتهما فقدم الامام حتى لا يوضع  
 بحوله مقدار ما يكون من الصف الاول ومن الامام لا يقصد سلوته وان  
 حاد من موضع حوله لان الاقدام لا تكون له وكان منه وبها هذا  
 القدر طان فكذا اذا تقدم هذا القدر في ايضا رجل يصلي في الصف  
 فاحر عن موضع قائمه مقدار موضع حوله لا يقصد سلوته وتعتبر مقدار  
 موضع حوله من خلفه وعن سببه وعن سبانه وتعتبر لهذا القدر حكم  
 المسئلة في وجه القبلة فاما حرجي هذا الوضع لانه حرجي المسئلة  
 فلا يقصد سلوته ولا تعتبر الخط في هذا الباب حتى لو خط جولة

وفي هذا حاله في البيت



خطا لم يخرج من الموضع وان اخرج فادركه من الموضع سقطت صلوة  
في الموضع ايضا في اي مكان خارج المسجد او في الصحراء او في الصفوف  
او في غير ذلك من الموضع سقطت صلوة من في ذلك  
الموضع اذا كانت الصفوف متصلة في الموضع سار الكل في حكم  
المسجد وهذه المسئلة لو قيل في قولنا لا نقدر ان يخرج من المسجد اذا  
كانت الصفوف متصلة يصحون المسجد ان لم يكن المسجد لان في باب  
المسجد في صلوة الاصل يسلط على هذا القول وهو منها اذا سلك  
الطريق سوق القضاة فوصلوا للمعزة فمقتضا بالامامة في المسجد اذا  
كانت الصفوف متصلة يصحون المسجد اعتناء بقا الصفوف ولم  
يكون المسجد لان اذا سلك الرجل في البيعة مقديا امام في المسجد  
لو سلك على سطح المسجد مقديا امام في المسجد حوز صلوة هكذا روي  
في نسخة من نسخة الله عنه انه كان يفعل ذلك وكان غالب على المسجد  
احد من ربه وسقطت صلاته كما كان بينه وبين الامام عليه السلام وهذا  
اذا كان مقامه خلف الامام او على يمينه او على يساره فاما اذا كان امام  
الامام او اراه فوق راسه لا يجوز هو المقتول عن اجماعنا ذكره هذه المسئلة  
في الامام الملقب بالوالي رحمه الله في شرح كتاب الصلوة وذكر في السلام العود  
بحواضره زاده رحمه الله هذه المسئلة وجعل الجواب فيها كالجواب  
في الحارط ان عليه ثقب ارباب مفتوح او سدود الى الخندق والامر من الامام  
الرجحي رحمه الله في شرح كتاب الصلوة في باب الخوض انه اذا قام على  
السطح هذا الامام انه يجوز صلوة هذا اذا سلك على سطح المسجد وان  
سلك على سطح غيره واسطحه بينه متصل بالمسجد ذكره شمس ابيه الملقب بالوالي  
رحمه الله في شرحه انه يجوز وعلى ذلك لان سلكه بينه اذا كان  
متصلا بالمسجد لا يكون اشدا لاس من سلكه لو لم ينجب المسجد بينه وبين

في حق هذا الموضع جميع افعال الصلوة والفعل الاول في التلاوة لم يشا  
قالوا نعم لا يجوز ان يقدر المفسر في المفسر في التلاوة في التلاوة  
في قولنا لا يجوز الا في ما ذكره رحمه الله في بيان الامام اذا رفع  
اليده من الركعة في مكان انسان واقدا به فقبل ان يحرك الحرس سيق  
للامام الحديث فاسخلف هذا الرجل الذي اقدم به ما عتد به لا تخاف  
والذي للامام الحرس في يكون هاتان الختان فعلا للخليفة حتى يعتد بها  
بعد ذلك فقولنا في حق من ادرك اول الصلوة ومع هذا لا نقدر ان يكون  
المفسر في التلاوة المفسر في الشئ الاخير حوز وهذا اقتدا المفسر  
بالمفسر في حق القراءة ومع هذا صح والصحيح ما عليه تمامه المتأخر  
اقتدا المفسر بالمفسر لا يجوز في جميع افعال الصلوة لا يجوز في  
واحد لان الغنى لا يوجب الفصل على ما سار واما ما ذكره من المسئلة  
اما المسئلة الاولى فلان لا يقول بان الحديث نقل في حق  
هو فرض لو وجد حد الفرس فان حد الفرس انه اذا لم يرد عليه نوب  
بالاحاد اذا امكنه واذا غنى الامانة ان خرج عن حوزة الصلوة  
يعتد صلوة وقد وجد هذا الحديث مسلما وهذا لان للخليفة فاسم  
مقام الاول فبان الاول في مكانه ولو كان الاول في مكانه كانت  
الحديث في حقه فله في حق الخليفة الا انه لا يعتد بهما في  
صلوة ولم يرد في حق الخليفة فله في حق الخليفة فله في حق الخليفة  
واما المسئلة الثانية فلان صلوة المفسر اخذت حكم العرش بسبب الاقتدا  
ولهذا الزند فضا ما لم يدرك مع الامام من الشئ الاول ولذلك  
لو افند المفسر الصلوة في نفسه لم يرد فضا اربع ركعات فاذا اخذ  
صلوة المفسر حكم العرش كان في حق الفراه فله في حق الخليفة في حق الامام  
وكان هذا اقتدا المفسر بالمفسر في حق الفراه واذا كان مقام من







يُخَوِّى خَلْفَهُ حَتَّى يَرَى الْإِمَامَ فِي الْمَقْصُورَةِ وَالْعُزْمَ مَحْدُودًا لَا يَحْزَنُ  
وَأَمَّا الصَّلَاةُ فَتُصَلَّى بِرُكُوعٍ وَاقْدَامٍ عَلَى الطَّهْرِ وَصَلَّى  
الْعَصْرِ عَلَى الْعُكْلِ وَكَأَنَّ طَهْرًا بَيْنَ صَلَاتَيْ طَهْرٍ يُؤْمَرُ بِهِ وَلَا يَنْقُضُ  
الْمَنْعُضُ الْمَسْلُوعَ وَيُصَلَّى فِي الْمَعْرُوضِ قَالَ التَّائِبُ فِي حَمْدِ اللَّهِ يَسْجُدُ  
لِلْإِقْدَامِ جَمِيعَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَصِلْ إِلَى الْقَدَامِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ عَدَاوَلَمْ يَصِرْ  
شَارِعًا فِي الْعَرَضِ هَلْ يَصِيرُ شَطُوعًا شَارِعًا فِي الصَّلَاةِ ذَكَرْنَا بِالْحَدِيثِ  
لَا يَصِيرُ شَارِعًا وَذَكَرْنَا بِابْنِ الْأَدَانِ يَصِيرُ شَارِعًا فِي الشَّعْخَاشِ قَالَ  
بِهِ السَّلَامُ رَوَيْنَاهُ مِنْهُمْ قَالَ مَا ذَكَرْنَا بِالْحَدِيثِ قَوْلَ مُحَمَّدٍ هَلْ يَصِيرُ  
ذَكَرْنَا بِابْنِ الْأَدَانِ يُولِيهَا رَحِمَهُمَا اللَّهُ بِأَنَّ الرِّضَى إِذَا بَطُلَتْ  
بِهَا بَطُلَتْ بِطَوْعًا وَذَكَرْنَا بِرَأْدِ الرَّادَاتِ إِذَا احْتَلَفَ الْفَرَسَانِ  
فَأَمَّا حَمْدُهَا صَاحِبُهَا لَا يَحْزَنُ صَلَواتُهُ الْمَأْمُورُ وَإِنْ تَقَهَّرَ فِيهَا لَمْ يَنْعَلِ  
فَأَمَّا الْمَسْلُوعُ فَإِنَّهُ لَا يَصِيرُ شَارِعًا فِي الصَّلَاةِ وَذَكَرْنَا بِابْنِ مَاجٍ  
الْصَّلَاةُ وَالْخَاوِعُ يُولِي الْقَدَى قُلْ كَيْفَ الْإِمَامُ حَتَّى لَمْ يَصِرْ شَارِعًا  
فِي صَلَواتِهِ لِمَا هَلْ يَصِيرُ شَارِعًا فِي صَلَواتِهِ نَفْسُهُ اخْتِلَافًا قَالَ  
بَعْضُهُمْ يَصِيرُ شَارِعًا وَإِلَيْهِ إِنَّا نَحْمَدُ رَبَّكَ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ حَتَّى قَالَ  
بِهِ السَّلَامُ لَأَنَّهُ دَخَلَ فِي صَلَواتِهِ صَلَواتُ الْإِمَامِ وَذَكَرْنَا بِهَادِي  
بَيْنَ رَحِمَةِ اللَّهِ وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِيرُ شَارِعًا وَالْإِمَامُ فِي السَّلَامِ رُوِيَ  
قَالَ الصِّدِّيقُ الشَّهِيدُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْإِعْتِدَادُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِيرُ شَارِعًا تَعْرِفُ  
بَيْنَ الْمَشَاحِخِ اخْتِلَافٌ فِي أَقْدَامِ الْمَقْصُورِ بِالْمَنْعُضِ قَالَ عَظَمَتُهُمْ أَقْدَامُ  
الْمَعْرُوضِ بِالْمَنْعُضِ كَالْأَحْزَنِ جَمِيعُ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ لَا يَحْزَنُ فِي أَعْيَالِ  
وَاحِدٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِالْمَوْجِبِ الْفَعْلُ لِأَنَّ الْأَقْدَامَ عَلَى سَبِيلِ الشَّارِكَةِ  
وَأَمَّا يَصِيرُ بِنَا الْوُجُودِ عَلَى الْوُجُودِ لِأَنَّا الْوُجُودَ عَلَى الْعَدَمِ وَأَقْدَامُ  
الْمَعْرُوضِ الْمَسْلُوعِ بِنَا الْوُجُودِ عَلَى الْعَدَمِ فِي حَقِّ مَعْرِفَتِهِ وَبِهِ

وَعَلَى الرُّقْبَةِ مِنْ بَيْنِ الْيَدَيْنِ الْإِمَامُ وَحَتَّى الرُّجُلُ حَتَّى الرُّجُلُ  
هَلْ يَصِيرُ صَلَواتُهُ مِنْ تَحْتِ خَلْفِ النَّاسِ قَالَ لَا يَصِيرُ ذَلِكَ الطَّرِيقُ  
فَإِنَّ بَيْنَ الرُّجُلِ الَّذِينَ فِيهِ الظِّلُّ عَدَاوَلَمْ يَصِرْ مَا أَجْرَاهُمْ بِمَرَّةٍ أَمْرًا  
عَدَاوَلَمْ يَصِرْ مَا وَبِهِ طَائِفَةٌ وَإِنْ قَامَ كُنْتُ لَوْهُ خَلْفَ الْإِمَامِ أَمْسَكَ عَلَى  
مِنْ قَامَ عَدَاوَلَمْ يَصِرْ وَخَلْفُهُ بَيْنَ الْخَلْفِ الصَّفُوفِ وَمِنْ لَمْ يَكُنْ عَدَاوَلَمْ يَصِرْ  
مِنْ أَعْمَلِ الصَّفُوفِ فَصَلَّوْهُمْ نَامَهُ سَرَعَنَ بِهَ يَوْسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ فِي  
أَمَامِهِمَا رَجُلًا وَلَمْ يَصِرْ النَّاسُ عَدَاوَلَمْ يَصِرْ الرُّجُلُ قَالَ بَعْضُهُمْ  
صَلَواتُهُ رَجُلًا وَاحِدًا الَّذِي بَيْنَ النَّاسِ وَالرُّجُلِ وَصَارَ ذَلِكَ الرَّجُلُ كَسْتَرَهُ أَوْ  
لَحَايَطُهُمْ وَمِنْهُنَّ الَّذِي لَوْ كَانَ بَيْنَ صَلَواتِهِ الرُّجُلِ وَبَيْنَ صَلَواتِهِ  
سْتَرَهُ قَدْرَ مَوْجِ الرُّجُلِ أَنْ ذَلِكَ سْتَرَهُ لِلرُّجُلِ وَلَا يَصِيرُ صَلَواتُهُ أَحَدًا  
وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ بَيْنَهُمْ حَايِطٌ وَكَانَ الْحَايِطُ قَدْرَ الدَّرَاعِ كَأَنَّ صَلَواتَهُ  
كَانَ أَقْلَ ذَلِكَ لَا يُولِي سَبْعَةً فَإِنْ كَانَ النَّاسُ فِيهِ وَكَانَ صَلَواتُهُ  
لَيْسَ الَّذِي هُوَ قَدْرُ الدَّرَاعِ فَلَيْسَ سْتَرَهُ وَإِنْ كَانَ صَلَواتُهُ مَدْرَاسَةً  
الرُّجُلِ أَوْ أَطْوَلَ فَهُوَ سْتَرَهُ لِمَنْ كَانَ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الرُّجُلِ وَلَا يَكُنْ  
سْتَرَهُ لِمَنْ كَانَ عَلَى الْحَايِطِ وَإِنْ قَامَ الرَّجُلُ عَلَى الْحَايِطِ وَالنَّاسُ عَلَى الْأَرْضِ  
فَهَذَا أَمْرًا لَوْ قَامَ النَّاسُ عَلَى الْحَايِطِ وَالرُّجُلُ عَلَى الْأَرْضِ  
**وَمَنْ يَصِلُ إِلَى هَذِهِ الْمَسَائِلِ** إِذَا صَلَّى رَجُلًا  
وَبِهَا مَكُوبَةٌ فَلَمَّا أَفْعَلَ صَلَواتَهُ أَحَدُ رَجُلٍ وَأَمْرًا وَهَذَا يَوْسُفَ  
تَمَّ جَاءَ أَوْ قَدْرَ الْإِمَامِ مِنْ صَلَواتِهِ دَفْعًا لِنَقْصَانِ الصَّلَاةِ فَجَاءَتْ  
لِلرَّاهِ كَمَا الرَّجُلُ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ حَتَّى فَرَعًا مِمَّا نَقْصَانِ صَلَواتِهِ  
الرَّجُلِ فَإِنَّ صَلَواتَهُ الرَّاهِ نَامَهُ وَلَوْ كَانَ مَسْجُودًا بِأَنَّهُ لَمْ يَصِرْ  
الْصَّلَاةُ لَعَدَاوَلَمْ يَصِرْ الْإِمَامُ وَهُوَ فِي الشَّهَادَةِ فَلَمَّا سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ لِنَقْصَانِ  
مَا سَقَمَ الْإِمَامُ قَفَا مَلَا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ حَتَّى فَرَعًا مِنْ صَلَواتِهِمَا



فصل في معرفة ما إذا كان المراه الرجل أو المرأة  
 فلو نكحها ما أمدها المراه الرجل ولها مسوقان لا نكح  
 فلو نكحها الرجل كما إذا نكحها المراه مدركا لا يوجب نكاحا  
 الرجل والمراه في النكاح المدرك بالرضا لا يوجب  
 فلو نكحها الرجل استحبابا في نكاح الغيب فقد أحل الله  
 في الركن الثالث ثم أحلنا بدعيها ونكحاً ثم جازى بطلان  
 المراه الرجل أن جازاته في الثالثة والرابعة للمراه وهي أولى  
 لها فلو نكحها الرجل وانجذرت في الثالثة والرابعة لم  
 حصة لا يفسد صلوة الرجل لأنها مسوقان فمما أحسن منه  
 المراهة وما ينقض هذه المسائل أيضاً  
 باب المراه النطوع واقتدت امام يصلح المراه في النكاح  
 انهما وحده قد نكح صلوة الامام والقوم اما فلو نكحها  
 المراهة في النكاح اما فلو نكحها القوم لفساد صلوة الامام  
 واذا وقف الرجل والمراه في مكان واحد يصل كل واحد منهما  
 وحده لا يفسد صلوة الرجل ويهدى المسئلة تنبئ ان قال  
 بعض المشايخ ان مجاداة المراه الرجل في صلوة مطلقة شرعية  
 انما يوجب فساد صلوة الرجل لان المراه من قبيل المراهة  
 عورة فربما تشوب الامر على المصلح فيكون ذلك سبباً في  
 صلوة الرجل ليس صحيحاً حتى عن مشايخ العراق صورته في المجاداة  
 بفساد صلوة المراه ولا يفسد صلوة الرجل وبما نص اذا كان المراه  
 وسرعت في الصلوة بعد اشيع الرجل في الصلوة نارا امامه  
 النساء وفاتت محله وهذا لان فساد صلوة الرجل بسبب المجاداة  
 لكونه من مراه من مراه فان الرجل ما مورثا جرح المراه عرف  
 ذلك لقوله عليه السلام اخروص من جرح المراه الله فاذا لم يوجها

مسألة

فصل في معرفة ما إذا كان المراه المراه فاما المراه فاما  
 ان كانت امور المراهة لان المراهة اصابته بالمرءة  
 صارت ما مورثا فان وجد النكاح من الرجل لم يفسد صلوة الرجل  
 كما في المراهة حاضرة حتى يفسد الرجل في الصلوة فاما في المراهة المراهة  
 بالمقدم عليها خطوه او خطوتين فاذا لم يقدم لم يفسد النكاح فلا يفسد  
 النكاح فلم يفسد صلوة الرجل في المراهة فانما اذا احل الله المراهة  
 في الصلوة لا يمكنه النكاح بالمقدم عليها خطوه او خطوتين لان ذلك  
 مكروه في الصلوة وانما ما جازى بالاشارة او باليد وما اشبه ذلك  
 فاذا فعل ذلك فقد وجد منه النكاح فليزيمها النكاح فاذا لم يفسد  
 في مراه من مراه في المراه فيفسد صلوة الرجل وهذه مسئلة عجيب  
**الفصل الثاني** في المراه في المراه في المراه  
 ودر المراه مسائل الستة قال محمد بن ابي بصير في المراه  
 ان يفسد في رجل وهو يصلح قال في المراه فان مرت لا يفسد  
 ان الكلام في هذه المسئلة في مواضع احدها ان المراه في المراه لا يفسد  
 الصلوة اي شتان المراه هذا مدعي المراه عن النبي عليه السلام لا يفسد الصلوة  
 من رضى وادرك ما استطاعه والباقي ان المصلح في المراهة والحصة وساج  
 كليل الاسودين فاحلف المشايخ في كعبه الدار منهم من قال يفسد الاشارة  
 من قال يفسد الصلوة وفي الاشارة اذا سجد واشار اصبعه ليصرفه عن نفسه  
 لا يقطع صلوة وجب الى ان يفعل واحلف المشايخ في معنى قوله احب  
 الى ان يفعل قال بعضهم لانه جمع بين الاشارة والتسبيح وكان عليه احوالها  
 وقال بعضهم لانه تسبيح والتسبيح ورد الاشارة وقال بعضهم بخلاف كون  
 معناه ان يفسد الاشارة والتسبيح للدلالة على ان الكراهة في المراهة







العصا بغير كراطة أو رية أو نحوه وللكلام هاهنا في مواضع أخرها في  
 الأصل وأنه سجد لما وصل فيه ما روى عن عدي بن أبي حنيفة عن أبيه  
 علي بن أبي حمزة عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه  
 فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الناس من بين يديه فقالوا يا رسول الله  
 من كان يصلي في الصلاة فليضع يديه مثل بوجوه رجله أو وسطه ورجله  
 ثم لا يضره مرد شيء من يديه والسبب السبب فيها العبد لما روى عن أبيه عن أبيه  
 رضي الله عنه والثالث من أن يكون مقدار طولها أدراعاً لأن العبد قد  
 ذراعاً ولم يدر في الأصل قد رها عن ما قيل وسع أن يكون في عطف أسع هكذا  
 ذكره شمس الأبرار السرخسي رحمه الله وأنه موافق لما روى عن أبيه عن أبيه  
 أنه قال سجد من السجدة السهم وهذا دلل محمد رحمه الله في  
 الأمر قلنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سجد من السجدة السهم يعني  
 السهم الذي قال الله تعالى لا تحزن نفسك عن غير شيء قال وطول السهم  
 ذراعاً أو ذراعاً وقال عليه السلام إذا سجد أحدكم وسجد يديه بوجوه  
 الرجل أو وسطه الرجل فليصل يديه إلى ما مره سجد أو جبار  
 ووجوه الرجل أو وسطه تلغ قد ذراعاً وأما إذا كان طول السجدة أقل من  
 قد ذراعاً فيه إحلال الشاع قال شيخ الإسلام فعليه هذا إذا وضع يديه أو  
 جنيته من يديه أن يرفع قد ذراعاً بوجوه الرجل أو جبار  
 ذوات ذلك لو كان خلافه والبراع سجد الإمام عرياً من يديه قد صرح  
 النبي عليه السلام صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرة بالمحط ولم يكن للقوم سجد ولا خمس  
 للمصلي أن يفر إلى السجدة قال عليه السلام من صلى إلى سجد فليدن منها  
 والسادس أن يجعل السجدة على أحد جانبيه أما الأيمن أو الأيسر والأفضل  
 أن يجعلها على الجانب الأيمن قال في هذا الكتاب لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 سجد ولا يعود ولا يعود إلا على أحد الجانبين والسادس إذا عدد عذر

السجدة الصلاة بالبراع أو باليمين أو باليسار من يديه عند بعض الشاع عند  
 بعضهم مع أن الشاع لا يورد العذر ويرد الوضوء من يديه أو الأيمن أو الأيسر  
 العذر وهو رطل أو ذراعاً أو موضع يكون كذلك . ما من لا بأس به  
 للسجدة إذا من المردود ولم يوجه الطرف في الداعي إلى السجدة قدره  
 وقد فعل محمد رحمه الله في طوعه بوجوه الرجل أو وسطه أو جبار  
 في يديه أو يوضع بين يديه هل خط خطاً بين يديه عامة الشاع في الخط  
 وهو رطل أو ذراعاً أو موضع الذي قالوا بالخط اختلفوا فيما بينهم في بعض  
 الخط قال بعضهم بخط طويل وقال بعضهم بخط كالحجاب

## الفصل في الجائز في التوافق

في أركانها من قولهم ومنه التوافق والوفاء والقوت قال في  
 تطوع أو أربع ركعات قبل العصر حسن فقد خير من أن يفعل  
 يفعل لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله مرة وتربل أخرى وأما  
 عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكن لو فعل كان حسناً  
 ولا يطوع بعد ذلك قال ولو تطوع قبل العشاء أربع ركعات  
 حسن والطوع بعدها ركعتان . إن تطوع بعدها أربع فهو أفضل  
 وذكر الشيخ الإمام أبو نصر الصفار والشيخ الإمام شيخ الإسلام رحمهما الله أن  
 التطوع بعد العشاء حسن أن يفعل وأما التطوع إلا أنه رطل أو ذراعاً  
 التي عليه السلام وأطب عليه والسبب ما وطب عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال في ذلك الكتاب أنه تطوع بعد العشاء بركعتين قال في  
 يوسف ومحمد رحمهما الله قال في ذلك حيفه رحمه الله فالأفضل  
 أن يصلي أربعاً وهذا القائل جعل هذه السنة فترتها أخرى أو صلى  
 الليل مثني تسليمة واحدة أفضل أو أربع فقد أي حيفه رحمه الله أربع  
 وعندهما سبعة واختلف العلماء في الطوع بعد العشاء أن يعود

فقد ورد



رضي الله عنه اربع ربه اخذ ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله وعن ابي حنيفة ايضا  
انه ان ركبته انما يصلي عنه انه يصلي ست ركعتين ثم ارتقا وعنه  
رواه اخري انه يصلي ست ركعات اربع ركعتين ربه اخذ ابو حنيفة  
والطحاوي وكبير المشايخ بهم الله على هذا قال من الله طحاوي رحمه الله  
الامام ابي ابي اربع ركعات ربه فقدا شار الى انه يخرج من تقدم الاربع ركعات  
تقدم النبي والاربع ركعات تقدم الاربع ركعات يصير سطوعا بعد الاربع  
شكها التيق انما انما رحم الله الله ان ركعتي الفجر اذا قانا وحقا بان  
ما وجل وقد وجد الامام في صلوة الفجر قد دخل مع الامام في صلوة الفجر  
لنعمل ركعتي الفجر ايضا لا يصلي قبل طلوع الشمس واذا ارعفت الشمس لا  
يصلي ركعتي الفجر خفة ربه يوسف وبعض اصحابنا الى وقت  
الرب وهو في محرابه الله واذا قانا مع الفجر بعض مع الفجر الى  
والا اذا ارعفت الشمس بعض الفجر في بعض السنين شايخنا  
حنيفة لان عند محمد رحمهما الله لولم يصلي ركعتي الفجر وهذا  
اوصى في رخصتهم حق الخراف وقال الخراف انه لو قضى ركعتي  
فجر لا يفتد الوضوء قول محمد رحمهما الله ان النبي عليه السلام قضى ركعتي الفجر  
عند الله العرب بعد طلوع الشمس ولما ان السنة الحيا بطريقه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قضاها مع الفجر حتى لله العرب لا بد من الفجر  
فلا يكون في قضاها بدون الفجر احبا طريفة التي على الله واسا الاربع  
قبل الظهر اذا قانا وحقا بان شرع في صلوة الامام ولم يشعل الاربع  
فصل بعضها بعد الفجر من الظهر مادام وقت الظهر باقيا قد اختلف  
المشايخ فيه فان بعضهم لا يقضونها منهم على انه يقضونها وهكذا روي  
عن ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله وهو الصحيح فقد روي عنه  
رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قانا الفجر قبل الظهر قضاها

في ركعتي الفجر

امنا الظهر ثم اختلفوا في ما بينهم ان هذا يكون سدا وفلا سدا  
بعضهم قالوا يكون فلامنا وهذا روي عنه ربه الله وبعضهم  
قالوا لا يركب وهذا روي عنه ربه الله وبعضهم قالوا لا يركب  
التي وهو اظهر فان طرفة ربه الله عنها سفت على اسم النساء حثا  
فالت قضاها بعد الظهر ركعتي الفجر الى انها قبل الركعتين او بعد الركعتين  
فيما قاس قول ربه بان الاربع ركعات قبل مبتدأ يقول اي قضاها بعد الركعتين  
لانه لو اتي بها قبل الركعتين بعد الركعتين عن وقتها وقاس  
قوله فيقول انه سدا يقول انه ما في بقا قبل الركعتين لا في وقتها  
ينها سدا لان احداها فاقية والاخرى وقته ولو كان على الركعتين  
واحداهما فالت والاخرى في سدا بالفايت او لا لهما من سدا بالفايت  
اذا فالت عن وقتها لا يقضي بالاجماع سوا فالت مع الفجر او بعد  
الفجر وهذا هو المذكور في طاهر الرواية وكان القية ابو حنيفة  
رحمهما الله يقول في ركعتي الفجر احيا بعضهم في  
ان الامام في فرضه الفجر ارجل بعد ركعتي الفجر فان كان ركعتي  
سفل اليه وان كان ركعتي فوتر ركعة وفي صلوة الظهر دخلت  
مع الامام ولا سفل اليه سوا حاف فوتر الركعتين بالاجماع او لا  
هذا اذ لولم الواحات وفي الجامع الصغير في طاهر الرواية مع الامام  
الجامع لو اشعل اليه من سدا في الركعتين سدا في الركعتين  
والاربع ركعات سدا في الركعتين سدا في الركعتين سدا في الركعتين  
الامام ابو حنيفة رحمه الله واذا حث في العشاء سنة الشهر من غير رواج حار  
من غير راحة فالترادج ما شرع في ركعتي الفجر في ركعتي الفجر هو  
الختم منه وقد ختم به فلو امرناه بالترادج بعد ذلك امرناه به حتى بعد راحة  
ما شرع في ركعتي الفجر وهذا قلنا ان النساء كانت فارقة يصلي

كان

سدا







فثبت وبقي جواب السجنان وهو قولنا حبيبه والى يوسف رحمة الله اختلف  
 المشايخ قال بعضهم عن سلبه وقال بعضهم لا يحرمه اصلا وكذلك الخ  
 جبر السوايح اذا قيل ان لم تعد طراس المانية هل يحرم هذه الضلوة  
 فوجه قولنا ان يحرم يجوز بعد الضلوة وهو العرب فحذف الفعل  
 الياء والاظهار الغل جاز الواو لاها اقله يصار هذا الى الوصل الاربعة  
 واحدا من قولنا ان لا يجوز ان القعدة المشرقة قد رها والى فعلها  
 في غير موضع كما ان وجودها والعدم بمقوله ولوم نقضه اصلا لا يحرم ولا هذا  
 خلاف الاربعة لان القعدة في اخرها اقله في موضعها يجوز ثم قال من  
 يوجبها قلت عن سلبه واحد هل يلزمه شي الاطراف الثالثة ان كان ساءسا  
 لا في شيء من ذلك فان عاد الموند والعنان في قولنا حبيبه في  
 في جميعها الله لا في الثالثة قد بحثت حتى علم بعض الحزم حين نقض في آخر  
 لم يبق لها بقوم اخرى لها عليه العضاو على قولنا نقول  
 في هذا الاولين وهو الزم لاجل الثالثة في اركان  
 ساميا لا شيء على انه شرع في مظهر وان كان على الزم وكما ان  
 قولنا اني يوسف لانا الحزم في قولنا حبيبه لا يلزمه شي لان الحزم  
 قد ثبت حين لم تعد طراس المانية ولم يات بالواو نادا فام  
 في الثالثة بعد فام اليها تحريم فاسد وذلك لوجوب القضاء عند  
 لي يوسف والى حبيبه رحمة الله لا في الصحيح من مدعي فاعدا اذا  
 ما النزاع عشر سلطات كل سلبه لمن رهاك ولم تعد طراس  
 الاربعة في جواب القياس وهو قول محمد وفور رحمة الله وهو رواية  
 عن ابي حنيفة رحمة الله على قضا الواو كلها واشي على سوي ذلك  
 واما على ان لا حبيبه والى يوسف رحمة الله فاعدا في قولنا نقول  
 اولنا لمن رهاك سلبه واحد يحرمه عن سلبه لانهما قضا عن

[illegible]



كان بمنزلة الرضا مع الناس الزواج ويورث روح وهكذا كان يفعل  
 ابو طاهر وحيد وشدوا واربهم ونوسف رحمهم الله ومن المتابع من قال  
 من الزواج سر إذا تبارك الله وهو سبي وبه كان يقع طهر  
 الدين للموتى رحمه الله لما دى عن النبي عليه السلام انه قد طهر الزواج  
 من جماعه وهذا قيل عن الفقهاء وسواهم علمهم ومن المتابع من قال يكون  
 ارضا صحيحه ولا يارح فيصح عن عمر وسالم وانع رضي الله عنهم انه كان  
 يصرفون ولا يقربون فدل ان الجماعه فصله وليست به والا فالحاكم  
 كان وانما الجماعه سه على سبل الكفايه حتى لو تول اهل بيته فليس بها  
 الجماعه فداها وتوكلوا الله فان اتممت الزواج الجماعه في الحجب  
 وعلم بها من اذ الناس صلى في بيته فذلك الفصل وليس بها  
 وآرا الجماعه التي قد اختلف المتابع فيه والصحيح ان الجماعه فصله  
 والجماعه فصله الذي هذا قد اذ احد الفضيله وتول الفصل الذي  
 حادجه في الزواج ولكن يقرأ مقارن المني وهو  
 فيه يقرأ في العتاما الفصل ان فصله في هذا الذي هو الفصل الكبير وعلم  
 الله وجه الله ومراجه اذا كان يقرأ في السور في الركنين وهو عرفت انه وكل  
 ركنه عتاما ولا يقرأ في الباقي من اول العزائم الاخره كما وجه في  
 حكم الله في السور من بعض السور في بعض السور وبعد تلك الاما  
 فيله في سبيله اخرى هل في الذي تم الروايات بها اذ اشرع في سبيله  
 الزواج ثم افسده ثم صلي في عتامة اخر ابواب وادوات الرادان امام صلى  
 الفاضل غير صعب وهو يعلم ثم صلى في اخر الزواج ثم علموا انهم انما الفاضل  
 وعلمهم احاد الزواج ايضا لان فيها بعد الفاضل والخارج الا انهم  
 اذا صلى في السور الا وامن الزواج ولعمري علم انهم انهم انهم انهم  
 وبعضهم يكتفين من كان حيا لم تكلم او كذا ذلك مما يجب قطع الصاوه

فليس عليه الا هذا السور الاول بالجماع والما اذ لم يفعل شيئا مما قلنا  
 قال الشيخ من قد الزواج كلها فاسد لا والله السلام لا يحرم  
 الا في ما اذا قام الى السور التي مع السور فيها وقع قوله في  
 التي البائنه فاذا كان سببا في الصاوه في السور في السور لاخذ  
 وقع العتامة في السور البائنه هكذا في اخر الزواج وهذا حاله  
 الفقيه في الركنين في الاشياء هما وقال صالح محاسب في صا  
 السور الاول لا يحل في سبب من الزواج لصاوه طرده فاذا لم  
 ودخل في السور الا يخرج عن الاول كالمصالحف كلف وان يكون  
 السور الثاني بمانه وان يقطع الصاوه **ميسايل الوتر**  
**والفتوى** ذكر القاضي الامام ابو علي السبي رحمه الله  
 ان الوتر اجتماعات في رمضان يحب الى قال واخرا طحاوانا  
 الله ان يوتر في منزله في رمضان ولا يوتر جماعة لان الصلاه فيها  
 لم يجمعوا على الوتر جماعة في رمضان كما اجمعوا في  
 عنه كان يوتر في رمضان وفي كعب كان لا يوتر فيها وفي السفي  
 عن يوسف سمعت ابا حنيفة وحماد الله يقول الوتر فرض واجبه فقل  
 كد جمع من صفة الفرض وصفة الوجوب والواجب عند اهل الفقه عرفت  
 فانه لو ارادوا ان يوتر في جماعة فواجبه طارئة مع ذلك ان من  
 في صلاة الله او يقول على قوله واجبه ان يوترها لم يثبت في كل طاهر  
 الواجبات في اليوم والليله وعن يوسف رحمه الله انه قال في ترسه  
 واجبه وطريق الجمع من الصفر يكتف في بعضهم قالوا السنة الطهارة  
 تقع قوله سنة واجبه طريقه مسقطه وبعضهم قالوا ايضا عرف وجوبها  
 بالسنة والافدا بالوتر خارج رمضان جاء في الروايات في بعض  
 الله وحي انه لا يحل في سبب من الزواج ولعمري علم انهم انهم انهم



48

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]







فان لم يكن ذلك في المسجد الخارج اذا كان الامام في المسجد الداخل اركان  
 الامام خارج وان كان المسجد واحدا خلف سطوانه او نحو ذلك وكذا  
 ان يصلي خلف الصفوف لا داخل واشدها كراهية ان يصلي في الصف  
 كالحط للقوم وهذا كله اذا كان الامام والقيم في الصلوة اقل من اربع  
 والصلوة اذ لا يمانع من المسجد في اي موضع اتى بهما الا ما رجع واستا  
 السمن بعد الغرض فلا مانع من الانسان بصلته في المسجد في المكان الذي  
 صلى فيه الغرض الا ان يصلي عنه خطوة او خطوتين والامام في  
 المكان الذي صلى فيه الغرض لا يحاله وفي الخارج الا في حال الوجع  
 الغريب في المسجد اجماعه يصلي في ركن الغريب في المسجد ان كان  
 له ركن في ركنه شغل في ركنه لا يحاق فالافضل ان يصلي  
 في ركنه قال عليه السلام في الرجل في المنزل لا يمكنه في شغل  
 المسجد ان يصلي بعد الظهر والاعتس بعد المغرب يوصي بصلته  
 في المسجد وما كان اما فلا يصلي في الصلاة في المسجد وهذا قول بعض الفقهاء  
 يقولون الطوع في المسجد حتى في البيت احسن وذكره في المسألة  
 رحمه الله في شرح كتاب الصلوة ان من فرغ من الغرض في المسجد  
 في الظهر والمغرب والعشاء ان شأبه الطوع في المسجد واما خارج  
 ويطوع في منزله واذا صلى في الغرض في البيت لم ينوي  
 الفجر فاذا عين الفجر لم يطلعه لا يحيد عن ركنه الفجر في الصلاة او في  
 التلويح طلع الفجر او وقع التلويح احد الركنين انما وقعت  
 قبل طلوع الفجر لم يحركه ذلك عن ركنه الفجر ولو صلى ركنين فهو ركن  
 الليل فاذا اتين ان الفجر قد كان طلع ذلك الى ان ياتي الامام على الارض  
 في شغل الحائضات انه لا مانع من هذا القبيل وقال المناهض  
 حزيه وذكره في الصلاة الى رحمه الله في شرح كتاب الصلوة فذلك

لما اراد بخرجه عن ركنه الفجر لان الاصل في الوقت وروى الحسن  
 عليه السلام فيهما الله لا يجوز ان ينس التمس هذا وهذا او يراه  
 يستد ان التمس يحتاج الى التمس **الفصل**  
**الثاني عشر** في ركنه وعليه في ركنه الصلوة وفي ارتفاع  
 بعض افعال الصلوة قال محمد بن ابي الاسود اذا لم يركع عليه  
 او جدد المأوى فانه ان يصلي لا يصلي في حرمه الصلوة لان سلامه  
 لا يحركه عن حرمه الصلوة نصا ووجود هذا السلام والعدم متروك ولو لم  
 يوجد السلام ليس له ان يصلي اذا هاهنا واذا ليه يصلي بعض القعدة وهذا  
 لا يستلزم في الصلاة لان الصلوة ركن والقعدة الاخيرة فرض ورض  
 التي مثله حادثة كاجاز ركن الظهور الجملة اما تشكل في حكمة التلويح  
 لان حكمة التلويح واجبة والقعدة الاخيرة فرض ولا يجوز ركنه  
 لاجل الواجب والوجوب ذلك ان القعدة الاخيرة وان كانت دونه الا انها  
 لا يتم ما يخرج من الصلوة لان القعدة ما شرع في ركنه  
 للخروج لان الخروج عن الصلاة لا يقع بدون القعدة لم يوجد ما هو المقصود  
 من القعدة فانها لا تتم حتى يركعها التلويح لان ركنه الفرض قبل القيام  
 لم يكن له ان يصلي ما شرع في الظهور على ركنه او ركنين ثم  
 استدلوا به فانه يركعها وشرع مع الامام ليدرك نصا للجماعة  
 في الصلاة المأذون من الفرض قبل القيام لاجل السنة فلان يجوز ركنه  
 لاجل الفرض انما هذا كلان ما لو ترك القعدة الاولى لم يركعها وقام لا الثانية  
 واسمها فانه لا يركعها في القعدة لان القيام شرع له فاذ ارجد  
 انما ما يطلع عليه اسم القيام ثم التلويح في نفسه فلو تدارك القعدة يصير  
 انما التلويح بعد القيام لاجل الواجب وانه لا يجوز حتى لو ذكر القعدة قبل ان  
 ان يركع فاما يعود الى القعدة على ما في ركنه فانه اذا اراد الله تعالى وعلم

في ركنه الفجر  
 مكانه الواجب



قالوا انما الله في الركوع حيث لا يعود الى القيام لاجل الفتور في رايه  
لان الركوع من سرعه لعمه فبعد الركوع لا يطلع على اسم الركوع وهو احسن  
الظهور في الركوع في نفسه ليدع فلو ظن انه يعود الى الفتور بصور انما  
الركوع الذي هو ركن من الركعات لاجل الواجب وانه لا يجوز ولا يعود في إحدى الركعات  
حتى لا يترك قبل ان يحيا الظهور يقول بانه يعود الى الفتور بانواع الروايات  
فان قيل ليس بانه لو تذكر في الركعة الثالثة في الركوع يعود اليها فاذا عاد اليها بعد  
الركوع والركوع ركن فلما يعود اليها لا يركع الا بعد الركوع بل من الركوع مقبلا  
بعد العود حتى لو لم يعد الركوع الى الركعة صلوة التي العود يصير ركناً للركعة  
الا ان قيل العود الى الركوع واجب حايث لا يركع في الركعة الاولى في حاله السلام له الجاه  
فانه متى ما وان صار ركناً للركعة كذا هي اذا سلم وعليه جده من فساد اليه  
من السلام ولا يقع القعدة لان كل بعد الفراغ من القعدة والسلام لكن ارفع السلام  
تصريحاً حتى يكون يركع في الركعة الصلوة ولا يعود الى ارتفاع القعدة حتى لو  
سلم بعد جده بعد لا يفسد صلوة واذا سلم عن ركعة الشد حتى سلم يذكر  
فانه يعود الى قراءة الشهد لانه نزل الواجب وقد امكته التذات لان سلام  
الرب لا يخرج عن جرح الصلوة واذا عاد الى الشهد على ركن القعدة حتى لو تكلم  
قبل ان يركع بعد صلوة او لا ذكر الشرح الامام الخليل في ركعة الفصل  
رحمة الله ان لا يركع في الركعة الثالثة والركعة الرابعة عن محمد بن ابي  
ابن القراء الشهد في ركعة القعدة وهو قول زفر بن محمد بن ابي  
رواية وذكر في ركعة الشهد في ركعة الله وشم اليه النبي وشم الله في ركعة  
لان قراءة الشهد واجب وكلها قبل الفراغ من القعدة والعود اليها يرفع القعدة  
كالعود الى ركعة الصلاة والصلوة وجه قول القائل ان في ركعة الصلاة  
انما اركعت القعدة بالعود اليها لانه عاد الى الركعة في ركعة قبل القعدة في ركعة  
به القعدة هذا الشرح مقدم اتمنا لان كل الشهد القعدة في ركعة الصلاة

في ركعة الصلاة القعدة وذكر في التواتر ان من في الشهد حتى سلم ثم يذكر  
على ركعة الصلاة فلما قرأ القعدة ثم سلم قبل تامة قال ابو يوسف رحمه الله  
يعود صلوة لان القعدة الاولى قد اركعت بعد العود الى قراءة الشهد  
وقد سلم قبل تمام القعدة الثانية فيفسد صلوة وقال محمد بن ابي القاسم  
لان بعد ما قرأ من الشهد بعض من القعدة الثانية فيفسد صلوة وقال  
محمد بن ابي القاسم لا يفسد لان القعدة الاولى من الشهد بعض من الركعة  
فاما ما رواه ابو يوسف فانه سلم من العود ثم سلم في ركعة صلوة قال الشيخ  
الاجل من الامم الحلو في ركعة الله ولهذا اظهر اختلف فيه المناهون  
ولا رواه فيه وهو انه اذا نسي الفاتحة او السورة حتى يكتم ثم ذكر في ركعة  
فانصب قائماً ليقرأ ثم يركع في الركعة ثم يركع في ركعة ثم يركع في ركعة  
يفسد صلوة لانه قد اركعت ركعة حين انصب لقرآن ومنهم من قال لا يفسد  
صلوة وركعة لا يفسد الا على من قدام وقراءه فقامت بها جميعاً الا ان  
ركعة وذكر في التواتر ان اذا لم يركع في ركعة بعد القعدة  
لنصب بعد القعدة والقعدة الاولى يركع في ركعة حتى انما لم يركع في ركعة  
القعدة فسد صلوة لان سلم قبل القعدة في ركعة انما لم يركع في ركعة  
قال محمد بن ابي القاسم القعدة وانما يركع في ركعة حتى يركع في ركعة  
لان اذا سلم في الركعة سلم بعد القعدة معناه الشهد فان عليه  
ان يعود في الشهد لما مر ثم سلم ويحسد للشهد ثم تشهد وسلم  
لان اخر الواجب في ركعة واذا سلم على القعدة الاولى في الظهور والعصر  
وقام الى الثالثة ثم يذكر فان لم يستم قائماً فليعود ويحسد للشهد واذا  
استم قائماً فليعود وقد شهد وذكر ابو يوسف في الامم ان اذا ذكر  
قبل ان يستم قائماً فان كان في القعدة اذ لم يعود وان كان في القيام  
اذا لم يعود واذا كان في القعدة اذ لم يعود فليعود في ركعة



كل على شيخ الامام ابو بكر محمد الفصل رحمه الله انه قال في الموضع يجوز  
 الشك اذا كان في القعود اقرب مكانه لم يقم وغيره قال في هذه يجوز  
 السجود لانه اخر الواجب عن وقفا لا شغل للقيام ببلو به جود السجود  
 في شيخ الاسلام رحمه الله قال شمس الله الخالوني رحمه الله ان شايخنا  
 احسنوا رواه لي يوسف رحمه الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع راسه من الركوع  
 لثانته وتذكر لم يسجد الثانية الا بحجة واحدة فانه يجوز ان  
 السجدة ثم تشهد للثانته ثم يسجد للثانته محذوف ثم يركع لانه  
 عود الى السجدة المتروكة لا يركع الركوع بعد ثامنه وهذا انما يستقيم  
 على ظاهر الرواية لا على رواية الحسن عا ماني سانه في اخر الفصل  
 الذي هذا الفصل ورواه السجدة لانه اخر السجدة في الركعة الثالثة عن  
 كل ما دان ذلك وهو راجع الى الثالثة انه ركن من الثانية سجدة فانه  
 يسجد السجدة المتروكة وتشهد ثم يقوم وتصل الثالثة والرابعة ولو عمدا  
 بل التمام قابل للوضوء فاذا تذكر الركعة من  
 الركعة الثالثة ان عليه سجدة للركعة الثانية وعاد اليها فندار بقص  
 هذا الركوع فحبا غايته خلاف ما بعد رفع الرأس من الركوع لا الركوع  
 قد تم رفع الرأس منه والركوع بعد التمام ليس بقابل للوضوء على ظاهر الرواية  
**الفصل الثالث عشر في الشهادة**  
 هذا الفصل يشمل على انواع الاول في بيان صفاتها واسماها  
 بيان صفاتها كان ابو الحسن الذي رحمه الله يقول في وجوبها ستة  
 بما قاله رحمه الله اذا سمى الامام وجب على المأموم ان يسجد وجمعه انه جبر  
 نقصان العباد فدان انما قدم للسرعة في الحج وهذا لان اذا العباد نصفه  
 الكمال واجب وصفه الكمال لا يحصل الا بحسن العباد وقال في من اجابنا  
 انه شهد اسدلا لاما قاله رحمه الله في العود الى سجود السجود لا رفع الشهادتين

في رواية اخرى  
 في رواية اخرى

في

من

٢

٣

الظهر او اسفل كونه شبه الظهر ثم شك في المائنة لم يفسد  
 خلفه المائنة في الطلوع ثم شك في الرابعة انه يكون في الظهر قال في محبة الظهر  
 في الصلاة في رجل سجد ولغيره سجدات فمعه او سافر ولم في حالة الشك  
 في الصلاة بعد صلوة المفسر لا في هذا السلام على  
**مسائل**  
 في الواقع بين الامام والمأموم  
 في الواقع الاختلاف بين الامام والقوم في الصلاة فقلت ثلثا واما الامام  
 في الواقع فان كان بعض القوم مع الامام يؤخذ بقول من كان مع الامام ورجح  
 في الواقع فان كان الامام سبب الامام وان لم يكن بعض القوم مع الامام  
 في الواقع فان كان الامام في غير الصلاة فانه لا يسجد في الصلاة وان لم يكن في غير  
 الصلاة فانه لا يسجد في الصلاة وان لم يكن في الصلاة فانه لا يسجد في الصلاة  
 اخر اذا كان مع الامام رجل واحد يترجح قوله لب الامام ولا يسجد في الصلاة  
 واما المالك مع الامام واحد واحد في الصلاة فانه لا يسجد في الصلاة  
 في صحيح ائمة الامام لو كان هو الضاد كان هذا ائمة المفسر والمنزل  
 وان كان الصادق هو القوم كان هذا ائمة المفسر والمنزل  
 في الصلاة في وقت الظهر في الظهر وان كان في وقت العصر في العصر  
 لان الظاهر شاهد من على ما وافقه الوقت وان كان شك حاز للوقت  
 في العباس بن مالك بن قنبر ومنه في وقت الصلاة فانه لا يسجد في الصلاة  
 في وجوب الاعادة ولا عادية في السك ومنه في وقت الصلاة فانه لا يسجد في الصلاة  
 واسم من احسن من الامام في الصلاة واسم من احسن من الامام في الصلاة  
 والعبرة في شك في الامام والقوم في الصلاة فانه لا يسجد في الصلاة  
 في وجوب الاعادة لا في الامام في الصلاة فانه لا يسجد في الصلاة  
 في وجوب الاعادة لا في الامام في الصلاة فانه لا يسجد في الصلاة







في الوعد به ناسيا ثم نذكر مقام الي التائه قال السيد الامام ابو مخنف والشيخ  
 الامام الميرزا رحمهما الله عليه عهود الشهود كما هو جواب مناجاة الشيخ  
 ان السيد الامام قال اذا قال القدر على عا محمد وحب وقال القاض الامام لا يجب  
 ما لم يقل عا محمد وفي الما لم ينس عن حبيبه رحمه الله وفي الصلوة  
 عهود الله عهود الشهود الزيادة على التمسد وفي واقعات الناطق اذا اراد  
 السيد الامام حرقا قال ابو حنيفة وحب عليه عهود الشهود وفي عرس  
 الرواية ذكر الشيخ رحمه الله ان من راية الرقعة في التمسد فعليه الشهود  
 وقال في مطال كبرت ذلك الامم زاد فقال هو قول له حبيبه رحمه الله  
 قال الفقيه ابو جعفر لم ينع عن الفهم الصغار رحمه الله انه لا شهود عليه في هذا  
 وكان الشيخ الامام طبريزي رحمه الله عليه لا يحب عهود الشهود لقوله  
 القدر على عا محمد وحبوه اما العبد معتاد ما يودي بقاءه والشهود عن السلام بوحب  
 عهود الشهود والشهود عنه ان يظلم العبد وبعده انه يخرج من الصلوة ثم يعلم  
 بعد ذلك فيسلم ويسجد **نوع آخر** في ما من الانسان بحو  
 للشهود قال محمد رحمه الله في الحج مع الصغير واذا سلم يريد به وضع الصلوة وعليه  
 عهود الشهود فعليه ان يسجد للشهود وطلعت به الفطع عندهم جميعا اعند محمد رحمه الله  
 فلان هذا الم يشيع كمالا للال فلا يصح محلا لصدقه اذ ليس العبد بعير الشروع  
 وعندها هذا السلام اعتبر محلا لا يسيل الوقت في تمدان جعلها محلا لا  
 سلسا لا في قصد تعبير الشروع فيرد عليه قصد كونه لمخاطب الصغر  
 مطلقا ان يسجد للشهود وذكر هذه المسئلة في الاصل بشرط اذا السجد شرط اذا  
 فقال اذا سلم وهو لا يريد ان يسجد للشهود لم يكن عليه ذلك قطعا حتى لو اراد  
 ان يسجد وهو في كنه ذلك قل ان يقوم وفي ان يكمل فانه يسجد حتى التسهو  
 وقد شرط اذا سجد في السهو شرط اذا او هو ان يكمل ولا يقوم عن كنه ذلك  
 وهذه اشارة الى انه متى قام عن كنه فاستمر في القنلة لا ان يفي في التسهو

كان واحدا كان واقعا للتشهد كنهه التلاوة ولاه لترك بعد التسنن  
 والمخلف لا بد من قلاسل واما الكلام في كنهها قال بعد من جملة الله  
 في كتابه بكر بعد السلام الاول وعرضا او سجد في سجدة ثم يقول يا سيدي  
 كنهها ثم يتشهد ناسيا قوله بكر بعد سلام الاول اشارة الى انه كنهه عليه  
 واحد لان الحاجة الى السلام للفصل من الاصل ومن الزيادة المحقة في هذا  
 حصل عليه واحد وذكر الشيخ الامام للأجل شيخ الاسلام رحمه الله في رحمه  
 الكتاب الصلوة انه لو سلم فسلم لا يفي بحو الشهود بعد ذلك وفات  
 بعضهم بسلام يسجد لان محمد ارجه الله ذكر السلام مطلقا في الاصل  
 فمصرف الى الكلام من الخامس اكلوا في الصلوة على التي على السلام  
 من الدعوات انما بعد التسليم في حو في الشهود ذكر الشيخ رحمه الله  
 في عهده انها في بعد حو في الشهود لانها في العبد الاخيرة في الحاصل فان  
 ختم الصلوة بقا والفراغ منها جعل بهذه القعدة وقال الطحاوي رحمه الله في  
 كل قعدة في اخرها سلام فقها الصلوة على التي في هذا في هذا  
 القول يصل على التي عليه السلام في القعدة جميعا ومنهم من قال في المسئلة  
 احثان عند حبيبه ولا يوسف رحمهما الله يصل في العبد الاول  
 في حو رحمه الله يصل في القعدة الاخيرة وفي بعد حو في الشهود ما في اصل  
 ان في الشهود عهود من الصلوة عهدها فاذا كان حو من الصلوة  
 قال العبد الامام في عهده لم يصل فيهما على التي عليه السلام ويدعو الله  
 بها الى طاعة لاول حو بها بعد الفراغ من الاركان السن والاداب  
 والاحتياط وعند محمد رحمه الله سلام من عليه عهود الشهود لا حو من الصلوة  
 ولو حو الصلوة على التي عليه السلام الى بعد حو في الشهود فانها في الاخيرة  
 لومد الاحداث انما يظهر اذا حمل بعد السلام قبل عهود الشهود لا ينقض  
 طهارته عهدها وعند محمد رحمه الله حقه قال الشيخ الامام الاصل في



الاله في ربه الله القعدة بعد حذق الشهور بركن واما انما بعد  
 حجة اليهود لمع جم الصلوة بها ما في ذلك موضوع الصلوة وظهر انما  
 ان تكون كما في الحنف لو تركها ان يحذر بعد السلام ثم قام وذهب  
 لم يفسد صلوة لانه لو لم يحذر للصلوة لا يفسد صلوة فاذا حذر لم يفسد ولو لم  
 ان لا يفسد صلوة واما بيان محلها فيقول حود اليهود بعد السلام ان كان من  
 ربه انما كان في حال الشافعي رحمه الله بعد قبل السلام ولو بعد قبل السلام اجزاء  
 عندنا قال القنوري رحمه الله هذا رواية الاصول قال في روي عنهم انه لا يحرم  
 لانه اذا قام في رفته وجه رواه الاصول ان فعله حصل في فصل الحدة فلا  
 حكم بفساده ولا بالوامر بالاعادة ملو الحود وهذا في حاله اذ  
 الحكم اولى من ان يكون عليه لم يقبله احد من العلماء وحكم اليهود في  
 صلوة الرض والفعل بوا **نوع آخر** في ان يحرم  
 هذه الحدة في كل الشافعي في هذا للجمهور على انه يجب بسنة اشياء  
 بدين من حرجين وتكرار ركن وتغيير واجب وتزول واجب  
 وترك سنة يضاف الى جمع الصلوة المتقدم الاول نحو ان يركع قبل  
 ان يركع او يحذر قبل ان يركع واما في الركن ان يركع حدة عليه سها  
 فيذكرها في الركعة الثانية فيحذفها ولو خالفها في الثالثة  
 كما قدر الشهد وتكرار الركن ان يركع ركوعين او يحذر ذلك حذرا  
 الواجب ان يحضر الفراه فيما حافت او كانت مما يحذر وتزل الواجب حوان  
 يترك القعدة الاولى في الفرائض وتزل السنة المضاف الى جمع الصلوة نحو  
 ان يركع الشهد في القعدة الاولى وكان الفاضل امام مسلم الاسلام رحمه الله  
 يقول وحجبه بشي واحد وهو تزل الواجب وهذا الحجة نقله فان قد  
 الوجوه الستة تخرج على هذا اما المتقدم والتاخير فلان مراعاة البرد في  
 عند احكامنا الثلثة رحمهم الله ان لم يكن فخرها كما قاله في رحمه الله فاذا

في الصلاة في كل ركعة  
 في كل ركعة في كل ركعة

رك الزمب فقد تزل واجبا اذا اوردت كما في حذق الركن في حذق  
 واذا في من حرجا حرجا واجب والحصر في كل واحد والحجامة تدب فاسا  
 الشهد في القعدة الاولى فانه رحمه الله يعني حذق السلام كان تقوا  
 هو واجب وعلى المصنفين من احكامنا هو اوضح بذلك حجة حود اليهود عندنا  
 في كبر الاضاح ان يكون في حاله القسام او بعده انه قبل لا للاضاح ام لا مالا  
 تفكير فيه على انه قد ذكر في الاصل ان لم يذكر فذكر وقرا وبقا عليه بعد حذق  
 اليهود فيهما واما في الفراه وما كان من واجبات الفراه حجة حود اليهود في  
 الحجة اذا تزل القاعة او الشهور عليه حود اليهود ان يركع في قاعة الكتاب  
 في الاصل في الثانية يذكر بعد اقرار بعض السورة يعود في القاعة ثم السورة  
 وكذا اذا ذكر بعد القراع من السورة او في الركوع فانه في القاعة  
 ثم بعد السورة ثم بعد اليهود فيكون جماعة عن محمد رحمه الله اذا قرأ فاعده  
 الكتاب من بين سها فاعليه السورة يريه اذا لم يقرأ السورة وعلى  
 من قبله انه ترك فراه السورة التي بعد القاعة وقراه السورة بعد قاعة  
 واجبه ولو قرأ فاعده الكتاب وسورة ثم قرأ فاعده الكتاب فلا هو عليه  
 وعن هذا قيل اذا قرأ في صلوة الجمعة سورة الحمد وحدها ثم قام وقرأ القاعة  
 وهو انما جازهم لا هو عليه وان قرأ القاعة من غير ان يقرأها في الصلاة  
 وعن ابيهم عن محمد رحمه الله اذا قرأ القاعة في ركعة من غير ان  
 تان في الشهد في كل ركعة السورة من غير فصل بينهما اذا قرأ فيهما سورة  
 اولها وان كان في الاجزاء فلا هو عليه في جميع الفرائض عقب ذكر  
 هذه السلسلة في كل الشهد في كل الشهد في كل الشهد في كل الشهد  
 في القعدة الاولى فاعليه السورة وان كان في القعدة الثانية فلا هو عليه  
 وذكر عنه انه اذا شهد من غير فلا هو عليه في كل فصل في كل الشهد  
 يكون المراد القعدة الاجرة ويحتمل ان يكون المراد القعدة من حرجا وذكر

في الصلاة في كل ركعة  
 في كل ركعة في كل ركعة



الايماء في رحمه الله القعدة بعد حلق الشهور بركن وانما اركانها بعد  
 سجود وهو لمعجم الصلوة بها ان ذلك موضع الصلوة وعلما بانما  
 ان تكون كما قلنا حتى لو تركها ان سجدة بعد السلام ثم قام وذهب  
 لم يقعد صلوة لانه لو لم يقعد للصلوة لا يقعد صلوته فاذا جحد ولم يقعد اولى  
 ان يقعد صلوته وانما بيان محلها يقول سجود السهو بعد السلام سواء كان من  
 ركن او غير ركن قال الشافعي رحمه الله يسجد قبل السلام ولو سجد قبل السلام اخره  
 عننا قال القنوري رحمه الله هذا رواية الاصول قال درويش عنهم انه لا يجزئ  
 لانه اذا قل ركنه وجه رواه الاصول ان فعله حصل في فصل الحمد فلا  
 حكم بصلاته ولا بالوامرنا بالاطاعة طرد الجحد وهذا في فعله اولى  
 العلم اولى بان يكون عليه ان يقبله احد من العلماء وحكم السهو في  
 صلوة الركن والركن هو **نوع آخر** في ما نلاحظ  
 هذه السجدة تقسم الشافعي في هذا للزهر عاثة يجب بيته اشيا  
 حليم من سجدة ركن وسجدة ركن وتغير واجب وتترك واجب  
 وسجدة ركنه بصلان الى جمع الصلوة المتقدم الركن نحو ان يركل قبل  
 ان يركل او يسجد قبل ان يركل وناظر الركن ان يركل سجدة عليه سجد  
 فيذكرها في الركعة الثانية فيسجد بها ولو خالف القيام لا الثالثة ما رواه  
 عن قتادة الشهد وتكرار الركن ان يركل ركوعين او سجدة ركعة واحدة  
 الواجب ان يحضر الفراه فيما كانت او كانت مما يجزئ من الواجب نحو ان  
 يسجد القعدة الاولى في الركعة ويسجد قبل السلام المضاف الى جمع الصلوة في  
 ان يسجد في القعدة الاولى وكان القاضي الامام سجدة السلام ورحمته  
 يقول وجوبه بشي واحد وهو ترك الواجب وهذا الحق ناقض فان هذه  
 الوجوه الستة يخرج على هذا اما التقدم والناظر فلا يركل الركعة الواجب  
 عند احكامنا الثلثة ورحمته الله ان لو كان فرضا كافا لم يركل رحمه الله فاذا

في الركعة الواجب ان يسجد قبل السلام

رك الزيب فقد ترك واجبا فاذا اردت ركنا فمدا الركعة الى بعد  
 واذا وقع من غير اجرة واجب والحصة في كل واحد واحدة والخاتمة تدب فانما  
 الشهد في القعدة الاولى فانه رحمه الله يعني سجدة السلام كان يقول  
 سجود واجب وعليه المصنوع من احكامنا وهو واضح وبذلك يجب سجود السهو عند  
 في كبر الانحاش ان سجد في حالة الغمام او بعد انه هلك لا للانحاش ام لا طلا  
 انكسره نعم علم انه قد كبر فيها او طرا له كبر فكرر او نيا على القعدة جذا  
 السهو بهما والناظر الفراه وما كان من واجبات العواجب سجود السهو سركه  
 يعني اذا ترك القاعة او السجدة فعليه سجود السهو وان سجد عن قاعة الدار  
 في الاولى وفي الثانية ويذكر بعد اقرار بعض السور بعد قرة القاعة ثم السورة  
 وكذا اذا ذكر بعد الفراغ من السورة او في الركعة فانه يركل القاعة  
 ثم بعد السورة ثم يسجد للسهو ويكرر ما عدا عن محمد رحمه الله اذا قرأ القاعة  
 الكتاب من بين ايها فعليه السهو ويديه اذا لم يقرأ السورة وعلما  
 من قبل انه ترك واه السورة التي بعد القاعة وقراء السورة بعد ما عدا  
 واجد ولو قرأ القاعة الكتاب وسورة ثم قرأ القاعة الكتاب فلا سهو عليه  
 وعن هذا قيل اذا قرأ في صلوة للجمعة سورة الحمد وسجدة ثم قام وقرأ القاعة  
 ثم قرأ القاعة فلا سهو عليه وان قرأ القاعة من غير ان يقرأها فلا  
 وسجد او سجد عن محمد رحمه الله اذا قرأ القاعة في ركعة من غير قائل  
 فان ذلك ليس عليه السهو من غير فصل بينهما اذا قرأ بينهما سورة  
 اولها وان كان في الاخرى فلا سهو عليه وفي جميع الفرائض عتب ذكر  
 هذه المسئلة ولذلك في تكرار الشهد في هذا المصطلح يعني ان يكون  
 في القعدة الاولى فعليه السهو وان سجد في القعدة الثانية فلا سهو عليه  
 وذكر عتب انه اذا شهد من غير ان يركل فلا سهو عليه من غير فصل بينهما  
 يكون المراد القعدة الاخيرة ويحمل ان المراد القعدة جميعا وذكر

سجدة السهو



هشام رحمه الله تعالى عن الأثر من الفاتحة عليه السهو وإذا بدأ  
 بقرآن من الركعة الأولى أو الثانية وقرا أحزابا وجب عليه السهو وإذا قرأ  
 في الآخرين من الظهر أو العصر الفاتحة والسورة سائما فلا سهو عليه نحو المختار  
 فإن محمدا رحمه الله يقول في الكتاب إن شأ قرأت في المأخوذ أو شأ قلت  
 كما الله طلقا وإذا قرأت في الركعة الأولى سورة وقراءة الركعة الثانية  
 سورة فليحذر فلا سهو عليه ولو قرأ في فاتحة الكتاب أية قصيرة وركع سائما  
 عليه السهو لأن قرأه ثلث آيات يتصارع مع الفاتحة من أحاسن  
 الصلوة بالاجتماع وعن الحسن ع في حقه رحمه الله إذا لم يقبل في  
 الآخرين من الظهر أو العصر أو العشاء ولم يجز فداؤا أن كان  
 مقبدا أو كان سائما عليه سجود السهو وروي في السهو رحمه الله  
 عنه أنه كان لا يري في عهد حوا ولا في سبوه عليه سجودا وإذا أخذ  
 الفاتحة من السهو كان عليه سجود السهو وإذا جهر بما عاين أو خاف من  
 حضور سائما بغير سجود السهو عندنا فلا فائتة في سجود الله لما قوله عليه  
 السلام لكل من هو عذبان بعد السلام من غرض من سهو وسهو ولا  
 للمهر من الإمام واجبا لأن فيه أهم مقام وأهم المقدي لأن أهم المقصود  
 وهو التامل بحمل الاستماع مقام الاستماع مقام الدعاء وإذا قام مقام الدعاء  
 كان واجبا وكذلك الحامد واجبه لأن الحامد في الأصل سرعان صفة  
 المقران عن الغا الكفره والمفاطه واليه وقف الأثره في قوله  
 تعالى لا تتبعوا هذا القرآن والعوا فيه لعلكم تقولون رسالة القرآن عن  
 مثل هذا واجبه فإذا جهر فيما عاين أو خاف من جهر فقد ترك  
 واجبا من واجبات الصلوة فلم يجر سجود السهو ثم في ظاهر رواية الأصل  
 سوي من الجهر والحاقته فما إذا جهر فيما عاين أو خاف من جهر فما جهر  
 عليه سجود السهو من غير سجود الركعة الواحدة إن جهر فيما عاين أو خاف

أو يسهو عليه مع الفاتحة

قبل السهو قل ذلك إذا خاف أو عاين فما جهر إن كان ذلك في هذه الكتاب  
 أو في غيرها عليه السهو ولا فلا وإن وقع هذا في سورة أخرى من ثلث  
 آيات أو يسهو عليه عند الكل أو يسهو عندك جميعه رحمه الله عليه السهو  
 لا فلا وهذا لأن حكم الجهر الصلوات كلها ثم انسخ المحصر في البعض دون البعض  
 فإذا جهر فيما عاين فقد جعل المنسوخ فلو طحا به لأن السهو على الخطأ  
 الحاقه حتى عاين بالفاتحة في الآخرين ولذلك المفرد عن السهو رحمه الله  
 فأما صلوة الحاقته لا حظ لها من الجهر والمفرد لا جهر فأوجبنا السهو في الجهر  
 قل أكثر وسطا الكبير في الحاقته وفي الفاتحة شرطنا أكثرها لأنها  
 أنصابت قرأنا على المصنعة أقم مقام الدعاء في الآخرين ولو كان ذلك سلب  
 وجه لأجب السهو بغير هيته فإذا كان ذلك سلب وجه لأوجب حنيه وسائر  
 السور قرآن فالتف فيهما بما عاين به جوار الصلوة ووجه السهو على رواية  
 الأصل لأن الجهر على الإمام في صلوة الجهر واجب ولذلك الحاقته  
 في صلوة الحاقته واجبه عليه فأي ذلك تركه فقد ترك الواجب وقيل لا يكره  
 في باب الصلوة قوله أي حنيه رحمه الله لأن جوار الصلوة عنده يستوي  
 فيها القليل والكثير وكذلك القوسوي فيه القليل والكثير وذكر جماعة  
 عن محمد رحمه الله فما إذا جهر فيما عاين أو خاف فما جهر إن كان ذلك  
 مع أو ما جهر في الصلوة من فاتحة الكتاب أو غيرها عليه السهو ولا فلا  
 ذكر من الأصل والمفرد فلا سهو عليه ذكره في الأصل وما إذا خاف  
 فما جهر إن كان ذلك واجبا من واجبات الصلوة لأن الجهر غير واجب  
 عليه ولهذا جهر في الجهر والحاقته والحصر في الواجب ولذلك  
 أو جهر فيما عاين لم يترك واجبا عليه لأن الحاقته إنما وجبت لمع الحاجة  
 وإنما احتاج إلى هذا في صلوة يودي على سبيل السهو والمفرد يودي  
 على سبيل الجهر وذكر في راجعات الناس روايت مالك عن أبي يوسف

ما عاين أو خاف من جهر  
 ما عاين أو خاف من جهر  
 ما عاين أو خاف من جهر



عن أبيه رحمه الله في المفرد اذا جهر فما عادت ان عليه السهو  
ان يرد له لا سهو عليه وفي رواية التواتر عليه السهو وذكر في الامم  
الحلواني رحمه الله انه اذا كان هذا الرجل يصلي وجده وليس له احد  
فلا سهو عليه كما ذكر في ظاهر الرواية وان كان هناك رجل آخر يركع  
فلا سهو عليه كما ذكر في التواتر وذكر ابو سليمان في رواية  
ان سرور صاحب القصة صلوته حتى ظن انه امام فحضر صلوته كما جهر الامام  
محمد لله لان الجهر بهذه الصفة من الامم دون المفردين فافهم كذلك فقد  
غير بطر الغراء وهي ايضا فلو لم يجر السهو واختلف المساجد في جهر الصلوات  
قال الشيخ الامام ابو الحسن الكوفي رحمه الله ادنى الجهر ان يسمع نفسه والقضاء  
ان يسمع غيره وادنى الجهر ان يحصل للزورف وقال القتيبي ابو جعفر البغدادي  
في الشيخ الامام ابو بكر محمد الفضل جهرهما الله ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى  
الجهر ان يسمع نفسه وعلى هذا يعتمد وادنى من الشهود وقرا الفاحشه  
سهوا فلا سهو عليه واذا قرأ الفاحشه مكان الشهود فعليه السهو ولذلك اذا  
قرأ الشهود مكان الفاحشه فعليه السهو وكذلك اذا قرأ الفاحشه ثم الشهود كان  
عليه السهو وكذا في رواية اخرى جهره رحمه الله في واجبات الناطق وذكر صاحب  
اذا بدأ موضع الشهود بالقرآن ثم شهد فعليه السهو ومثله لو بدأ بالشهود بالقرآن  
فلا سهو عليه لان الوجه الاول لم يجمع الشهود موضع وفي الوجه الثاني ومع  
الشهود موضع وفي غريب الرواية اذا قرأ الفاحشه في حاله الشهود فعليه  
السهو لان الموضع ليس موضع القرآن ولذلك لو قرأ الله في الوعد او في سجدة  
ولو قرأ الشهود قائما او راعيا او ساجدا لا سهو عليه لان الشهود والامام  
موضع الشهود والقرآن ارات اوضح فقال السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته  
الى قوله عنه ورسوله فانه يكون بمثابة الدعاء ولا سهو عليه وذكر في يوسف رحمه  
فمن شهد قائما فلا سهو عليه لان قوله في جلوسه عليه السهو ارات لو لم يقرأ

د

الامام سجد وانه لا يخرج من سجدة الصلوة والامام سجد في الصلاة  
ثم لا يركع ما روي عن الصادق وقد سجد في سجدة فلو لم يركع في الصلاة  
الامام فاما اذا لم يركع الامام فلا سهو عليه واذا لم يركع المصل راسه من الركعة  
جهر ساجدا ساجدا حارت صلوته في سجدة حية ومحمد رحمه الله وعلى  
السهو المصلي في سجدة الصلاة في سجدة حية ثم ذكر في الصلاة في الركعة  
او في العود فانه لا يركع في الركعة ثم يعود الى مكان سجدة احسانا فان لم يركع  
حارت صلوته وان اخرجها الى اخر صلوته اخرجها الى الصلاة واحدة وان كان  
امامنا في ركعة وتزل فيها سجدة ركعة اخرى وسجد لها وتزل الركعة  
في العود فانه وقع راسه من السجود وسجد للركعة ثم يعود تا كان فيها لانها  
انقضت فعدها احسانا فاما ما قبل ذلك الى التزول هل يرتفع ان طاب  
ما خلف من الركعة وسجد الذي يدركه ركعة امه لا يرتفع اتفاق الروايات  
للإمامية اعاد ذلك فان لم يكن ركعة امه فكذلك في ظاهر الرواية وفي  
المسرح في حيفه ورحمة الله انه يركع اذا سلم الامام عليه الصلاة  
وكان في مكانه بعد ان يركع للعود فانه سجد للامام وسجد قبل الشهود في سجدة  
للأولاد ولو سجد سجدت صلوته لا يركع من العدة اما ما في الروايات  
او في رواية على امره هذا فلا يفسد صلوته العود لا يقطع السابعة

### الفصل الرابع عشر في ما يل

الشك وفي اختلاف الروايات في الامام والمأموم في سجدة حية  
الاصح اذا انتهى ولو عدل الى سجدة ام ارتقا وذلك الاول ما روي عن الصادق عليه السلام  
على الكس في سجدة صلوته ولو عدل الى سجدة ام ارتقا فليس عليه ولا في الاستسار  
لا يركع في سجدة بعد الشك فيه وقد قال في الكس في سجدة ام ارتقا فليس عليه ولا في الاستسار  
في سجدة ام ارتقا فليس عليه من غير سجدة فلو كان ذلك في سجدة ام ارتقا فليس عليه ولا في الاستسار  
في سجدة ام ارتقا فليس عليه من غير سجدة فلو كان ذلك في سجدة ام ارتقا فليس عليه ولا في الاستسار



لو ترك صلاته من يوم وليلة ولا يدري أية صلوة هي فانه يعفى  
عن ذلك حتى يخرج عما عليه سبيل ذلك فها هنا وان لم يكن ذلك عتبه  
معه في المصوات وان الصلوة على ذلك لم يثبت من معبود ربي الله  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شك في صلوة فليحركى الصواب  
لا اله الا الله الاستقبال لقوله السبيل اما واليا اذا صار ذلك من  
انه بعد عليه المص في الصلوة فليحركى فان وقع حركه على شاذ فليحركى  
لم يقع حركه على شاذ الا فل يحركى عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شك في صلوة فليأخذ الاقل ولا يلا  
واجب عليه من تلاوة هذا المثلث الا ان يسهل ذلك في الاقل الا ان  
كل موضع شوم انه اخر صلوة لقوله لا اله الا الله في الاخرة ثم ولا تسأل  
المثل قبل الال الفرض بعد الصلوة ثم احلفوا المشايخ في بعض قولهم اول المص  
قال بعضهم معناه ان السهول يسهل له لا انه ليس في عدمه وقال بعضهم  
انه اول سهو وقع له في عدمه ولم يكن مهي في صلوة فليحركى حتى يبلغ مهي  
بفضل الصلوة فانما اذا وقع له ذلك في غير الصلوات فانه يحركى وقال  
بعضهم معناه انه اول سهو وقع له في تلك الصلوة فان هاهنا استقبل  
وان وقع ذلك مرة او مرتين يحركى في الاولى والثانية اسم السبيل  
لا يحلوا اما ان وقع في دوات الله بالخبر او في دوات الاربع كالطهر والغسل  
او في دوات اللث كالعرب فان وقع السبيل في صلوة الفجر فليحركى في ركنها الركعة  
الاولى ام الثانية وهو قائم يحركى في ذلك فان وقع حركه على شاذ فليحركى  
وان لم يقع حركه على شاذ فهو قائم بيني على الاقل وجعلها اولي وتر تلك  
الركعة ثم بعد ذلك انما استه ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى ويسب  
لجواز ان يصلي كالت اولي وهذه الثانية ثم يسب الثانية حذوا وان  
شك في الصلوة الثانية او الثالثة على الفجر فليحركى فان لم يقع حركه على

وهو قائم فانه بعد في الخلال ولا يحركى لجواز انها استه او فانه يحركى  
ولا بعد في ذلك القعدة على راس الركعة فيفسد صلوة فليحركى  
الا يحركى ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى وبعد جواز ان الغمام الذي يصليها بالوقوف  
التيه وقد نزل ذلك عليه ان يصلي ركعة اخرى حتى يتم صلوة وان كان قاعدا  
والصلوة على الفجر في ذلك ان وقع حركه انما استه من صلوة على  
الركعة وان وقع حركه انما الله يحركى في القعدة وان وقع حركه على ركعة  
الركعة يصلي على صلوة على الوجه الذي عرفت وان وقع حركه انه لم يقعد على راس  
الركعة فسدت صلوة لان القعدة على راس الركعة فرض وقد نزل ذلك في ذلك  
الفرض بوجوب فساد الصلوة وان لم يقع حركه على شاذ فسدت صلوة انما  
لا يعمد انما القعدة على راس الركعة يصلي صلوة ويحتمل انه لم يقعد فسدت  
صلوة فذا رت الصلوة بين الصحة والفساد فسدت على ما هو الاصل المعروف  
وان سلك انما الله او الاولى يقعد ويأتم ركعة لا يحتمل انما الله  
فيما هو المصلي بها بفساد صلوة واذا قعد فقد التمسد يقوم ويصلي ركعة  
اخرى ويقعد فقد التمسد ثم يصلي ركعة اخرى ويقعد وان وقع السبيل في  
ركعة او في الاربع انما الاولى او الثانية على الفجر فليحركى فان لم يقع حركه  
على شاذ في الاقل يجعلها اولي ثم يقعد لجواز انها استه فليكون  
القفد قبلا واحدا ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى ويقعد لا يجعلها في الحظ استه  
ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى ويقعد لجواز انها رابعة ثم يقوم ويصلي ركعة  
اخرى ويقعد لا يجعلها في الحظ استه والقعدة على راس الركعة فرض  
ولهذا اذا سلك انما الثانية ام الثالثة على الفجر فليحركى فان لم يقع حركه  
على شاذ في الخلال لجواز انها استه ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى ويقعد لا  
يجعلها رابعة في الحظ وان وقع السبيل في دوات اللث فهو على ما سب  
في دوات الله والاربعة وهذا كله اذا وقع السبيل في الصلوة وانما اذا







لا تصدق عند محمد رحمه الله لأنه لا يذكر في الحديث الأول أو نصبت  
 نزل السجدة صلا وصار كان لم تكن كما لو سجدت في السجدة الأولى من  
 الركعة الخامسة وأن هذا التثنية في السجدة الثانية قد ثبت صلوة لا محالة  
 أنه قبل الثالث السجدة الثانية وخطب المكتوبه النافله قبل إكمال السجدة  
 وصلوته ولو شك في صلوة الفجر فقامه أنها الأولى من السجدة  
 الثانية قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يمكنه اصلاح صلوة من  
 يومين من الأيام ويعود إلى القعدة فإن كان بعد الركعة الثانية فقد رويها  
 البعيد إلى العدة وبنت صلوة ثم يقوم ويصلي الركعتين في كل ركعة فالحمد  
 الكتاب وسوره ثم مشدود وسجد حتى يتبين أن تلك الركعة أن كانت في  
 الأولى فلم يأت من صلوة سوى الكثير فإني جميع أركانها ولا يتبينها  
 لأنه حال لم يرد وكذا في حال الزمته شي ولا بعد ذلك في طاعة في  
 الصلوة أنه أحدث أو أنه لم يصح يتبين ذلك لا شك له أنه ثم من أن لم يحدث  
 ويمن أنه صح قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله طرأ الذي كان بعد بها  
 كان يتبين ما حدث ويعود الشيخ فإنه يستقل الصلوة وإن لم يرد شي مني  
 في صلوته ولو شك في صلوته أنه هل كبر الافتتاح أم لا هل أحسن  
 الخامسة ثوبه أم لا هل صح رأسه أم لا إن كان ذلك أول هو استقل الصلوة وإن  
 كان يقع مثل ذلك لغير إحاطة النفس ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب وجعل في  
 ملوه الطهر ثم شك أنه هل صلا الفجر أم لا فلا فزع من صلوته بين أم لم يصل الفجر  
 فإنه يصل الفجر بعد الطهر لأنه لما استسقى بعد الفزع من الصلوة أنه لم يصل  
 الفجر صار كأنه كان صلياً في ذلك الوقت كما يصل المتم إذا راى شيئاً وطأه  
 سراج فلما فزع من الصلوة طهر أنه كان ما فإنه يؤمنه والعبد وكذا لو ذكر  
 يوم الجمعة وقت الخطبة أم لم يصل الفجر فإنه يقوم ويصلي الفجر ولا يصح الخطبة  
 لأنه لو لم يصل الفجر حتى يفرغ الإمام من الخطبة لا يمكنه فصل الفجر من الجمعة

وأما حين لم يخرج عن المسجد بعد ذكر في الأمل بعد هذا الم  
 الرأى بقاقل أن يكلم ويخرج عن المسجد وإن شئنا وأخبر عن صلوة ربه  
 قال بعض الشافعي وأما محمد رحمه الله أنه في صلوة أخرى إلى إكمال هذه  
 فانه قال إذا سلم الرجل عن عييه وسبق عن التسليم لأخرى فما دام في المسجد  
 إلى الأخرى وإن استبدت القنلة وعانته الشافعي على أن لا يركع  
 استبدت القنلة لأنه أخبر عن القنلة من غير عدد وصل هذا الأمر  
 يخرج عن حرمه الصلوة لا وأخبر عن القنلة عن طين أنه لم يصح رأسه ثم ذكر  
 أنه فكان صح رأسه وهو في المسجد بعد فإنه يستقل الصلوة وإن سلم وأخرج  
 من المسجد أنه يصل لأنه خرج عن حرمه الصلوة على السات وبما حرمه الصلوة  
 شرط إذا بها ولا يفسد صلوته لأن سجدة التوبة ليست ركناً بل هي واجبة  
 وتل الواجب لا يجب فساد الصلوة فإن كان في مكانه ذلك وبذلك أن  
 يسجد وفي القوم من يكلم أو يخرج من المسجد ومنهم من لم يكلم ولم يخرج من المسجد  
 بعد من لا يكلم تماماً ولا شي من تكلم لأن الذي يكلم أو خرج من المسجد يخرج عن  
 حرمه الصلوة بعد إذا أركبها والغرض منها فلا شي عليه والذي يكلم فهو في مكانه  
 بعد لم يخرج عن حرمه الصلوة فلم يركب المناجعة فإن كان من يركب من سلم أن حرمه  
 للسهو فلم يسجد ثم أخرج من المسجد بعد قطع صلوته فلا شي عليه وإن لم يكلم  
 ولم يخرج عن المسجد وكان في خطبه ذلك حتى يذكر أن عليه السجدة فإنه يسجد بها

**باب في المنعقات من هذا الفصل**  
 في العربية التي يدخل ويخروج يصل للمغرب تطوعاً فقام الإمام إلى الرابعة  
 أياً وألم بعد على رأس المائة وقد أركب السجدة وثابته العدى  
 ذلك قال سجدت صلوة الإمام والمعتدى بسعة قوله قد ثبت صلوة الإمام  
 سجدت صلوة فريضة لا بعداً عند الحجة وأنه لو سجد رجباً الله فيسجد  
 إلا تصد عليه المعتدى لا يقول صلوة الإمام وإن صارت فعلاً لا اتفاقاً

لمع أن يتعاند

ولا يصح أن يصلي  
 ولا يصح أن يصلي  
 ولا يصح أن يصلي



فرضا فصار الحکم مطلقا من غير ان يفرض العزم الاصل وماركاته صلوات  
صلواته من غير وصار المفدى كانه على صلوة واحدة ما بين ركعتين  
للحديث لا يجوز ومن عليه عود السهو في صلوة الفجر لا المصحف حتى طلع الفجر  
فكان ذلك بعد ان لم يرجع لذلك اذا كان في فضا الغايته فلم يحدت  
في حد لا بها حتى يخرج من غير ان يحد في عود الفجر لان الاكابر  
عليه السلام لا يحد في هذا الوقت ومن كان من يسهل قبل صلاة من يسهل فلا  
سهو عليه ومن سلم عليه سهو فقول ان طلع الفجر لم يحد في الحادث معق  
العود الى الصلوة فلا يحد الا اذا قد حث صلوة ان يزل عود السهو لا يجب  
فساد الصلوة واذا انتهى في الجملة وخرج الوقت بعد ان لم يقل ان يحد للسهو  
سقط عنه عود السهو اذا نزل صلوة الليل اسما وقضا صلاة النهار وام فيها  
وخاف ما حصل كان عليه السهو ومع ان يحد لكون المضاعف وفق  
الاداء وان لم يلا في صلوة النهار خاف لا يصح فان جهرا ما كان عليه  
السهو ولو ام في الطلوع في الليل طاف بعد اغداس وان كان ما يحد عليه  
السهو اذا سبق للحدث بعد ما قيل ان يحد السهو او بعد ما يحد عودا واحدا  
للسهو نذرا واداء ثم الصلوة لان حرمه الصلوة باقية وسقط للحدث لا يمنع  
البا بعد الوضوء واذا احدث الامام وقد انتهى فاختلف رجلا لا يحد عليه السهو  
بعد السلام لقيامه مقام الاول وان سجد طرفة فمما في الصلاة كماه محذوران  
للسهو والسهو الاول كالوحي الاول من بين وان لم يكن الاول من بين واتقيا  
سوى للفتنة لزم الاول عود السهو لسهو طرفة لان الاول صار مقبلا بالايدي  
من القوم فليزمه عود السهو لسهو امامه الا ان ياتي ان اليك لو افسد الصلوة على  
نفسه فسدت صلوة الاول فلذا السهو الثاني يمكن التضامن في صلوة الاول  
ولو سجد الاول بعد لا يتحلل لا يوجب سهو سبلا من مقتضى الثاني واذا سلم  
المسوق حين سلم الامام ناعيا بنا على صلوة وعليه عود السهو الثاني فلا

الزجر فالذا لم هو كذا في بيان صلوة قد فسدت فقام وكلاهما ما  
في بيان ان صلاة رابعة وقد فقد الشاهد لخرقة المغرب والاولى فيه  
المغرب ثانيا لا يصح فيجب عود الكسور ذلك لا يخرج عن الصلوة وحل على العود  
حتى ان عد في الرابعة قد والشاهد لخرقة المغرب والا فلا يكون في المغرب  
انما لا يصح فيجب عود الكسور وذلك لا يخرج عن الصلوة وحل على العود  
وعد في الرابعة قد والشاهد ثم تذكر ذلك لا يصفى السابعة على ذلك  
في اولى اهل معرفة لانه لا يطوع بعد العصور ولا يجب عليه عود السهو لان  
عود السهو شرع في اخر الصلوة ولم يوجبه اخرها لانه لم يحد اخر الطلوع  
ما ذكره في الاصفى بها السابعة ولا اخر العصور ليدخل الواضحة  
وفي الركعة الخامسة وروي عنهما ان الله ان يصفى السابعة واليوم  
في رواه عنهما لانه في العمل لا عن قصد وان لم يكن يضاهي الاوئى اذا راعه  
في الطلوع في الليل ثم طلع الفجر فانه يصفى بها رابعة اخرى مع ان هذا الوقت  
ليست في العمل لانه وقع في الفلاح عن قصد من السابعة في جمع  
الواو والامام على الظهور ان ذلك لم ينعقد في الرابعة فقام الى الخامسة  
في اية القوم في ذلك فذكر في الولوج وجمع وتعد والقوم يحجوا  
لا يحد صلواتهم لان الولوج استقصى الرجوع في القوم راحة كذا  
وان يحد قبل الرجوع الى الامام راحة من الرجوع في القوم الى القصد  
صلواتهم لانه من السجدة بهم فلا ينعقد رجوع الامام اذا تم الطلوع  
ارقا وسلم ثم نزل الى عدة مكها وضوءه بوضعه بعد ما قام فاستقبل  
الصلاة وعلى ارجاء سلم وذهب فسد طهره لان دخول في الظهور ان القوم  
قاروا على راحة فقد حلت المكتوبة بالنافلة قبل الفراغ من المكتوبة في اداء  
الصلوة فسد هذا الموضع اذا سلمى القراء بقوله تعالى له القوم وان  
في الصلوة سجدة فقام وكبر واستقبل الصلوة لا يجوز الا في اولها











يقول في كتابه ان العصر وقع حاقوا اعداد العصر ولم يعد العصر  
العصر غير سرية ستين لان فسادها تحت فيه اما لو علم وقت اداءه  
ان العصر لجره اعداد العصر ايضا لان العصر عند شروق الشمس  
سريع عن تمدد حماله رواها ابن ابي عمير في فوائده هذا خلاف ما رواه  
البارد وغيره وسلي الجرم في الظهور وهوذا كركم لك فانه لا حركه الظهور  
لان العصر سريع في عدم الظهور للحاصل ان التروكه سفيان لا يجب فيه  
الوقت شيئا فيه شبه كونه شروكا لا يجب فاما الوقت ومما  
ينصل هذا الفصل اذا اراد الرجل ان يقضي الغائب

ذكر في كتابي اهل بيتي انه نوي اول طهر لله على وكذلك كل صلوة  
نفسها واذا اراد طهرا آخر نوي اول طهر لله تعالى عليه لانه لما نسي  
الاول صار الثاني اول طهر لله عليه وراى في موضع اخر انه نوي آخر  
طهر لله عليه وكذلك كل صلوة نفسها واذا اراد ان يقضي طهرا آخر نوي  
ايضا آخر طهر لله عليه وكذلك كل صلوة يقضيها واذا اراد ان يقضي طهرا  
آخر نوي ايضا آخر طهر لله عليه لانه لما الذي في اخر ما الذي فيه اخر  
في شرح الجامع الصغير بعض الشايع في كتاب الصوم اذا نوي قضا الفاسدة  
ولم ينو اول صلوة او اخر صلوة انه يجوز ولكن الاحتياط ان يصلي في الوقت  
احتياط انت في حركه وسلي هذا القول في الفصل الاول من صوم صوم

### الفصل الثاني عشر

في سجدة اللادة هذا الفصل في انواع الايمان في ان ما عاين  
به وجوب السجدة ذكر في الروايات فمن قرأ اليه السجدة كلها المخرن الذي في اخرها  
قال لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد لان هذا الركن من السجدة قال  
الغيبه ابو جعفر رحمه الله اذا قرأ حرف السجدة ومعها غيرهما قلنا او بعد ما فيه  
امر بالسجدة سجدة وان كان دون ذلك لا يسجد وفي فوائده الشيخ الامام الزاهد السكوني

في سجدة اللادة ان السجدة التي في السجدة اكثر من نصف الامة وركن الحرف في السجدة  
في سجدة اللادة التي في السجدة ان قرأها قلنا ما بعده اكثر من نصف الامة  
والسجدة التي في السجدة على الدفاق رحمه الله فمن سجدة من قوم قرأها  
سجدة منهم حركه اليه عليه ان يسجد لانه لم يصح من تلك نوع اخر

في سجدة اللادة التي في السجدة التي في السجدة تلوته السجدة بذكره اذا كان اهلا  
لوجوب الصلوة عليه وان كان منهيها عن الغزاة كالحب لان النبي عن الصلوة  
لما سمع اخباره في حق الحكم دابر الممنات المنهية عنها وكل من لا يجب عليه  
الصلوة ولا قضا وما كان حايض والنفساء والافرقضي والمجون ولا يسجد عليه  
للقلة لان السجدة من اركان الصلوة فلا يجب على من لا يجب عليه سائر اركان  
سجدة ذلك الحكم في حق السماع من كان اهلا لوجوب الصلوة عليه نحو الحايض

والا فافرقوا بين الجنون الذي في الممنات كمن قال في منهيها عن الغزاة لان  
النبي عن الصلوة لا يسمع اخباره في حق الحكم عرانه انما تعتبر الفرض في حق الحكم  
من جنس من هو اهل ذلك والثاني ان من كان اهلا فالسماع اهل سجدة عليه السجدة

وذكر مسلمة المجون في نوادر الصلوة ان المجون اذا قصر كان نوما ولمه او  
افلا لمه السجدة الملائكة والتمسح باله المجون فودعها بعد الاقامة وغر الغيبة  
في جعفر رحمه الله ان المجون اذا اناب اليه السجدة انما لمه السجدة اذا افاق اذا لم

كن المجون مطلقا اذ ان السجدة ولم يسجد لمحت اراد والعباد لله ثم سلم  
ذكر الغيبة ابو جعفر رحمه الله في غريب الرواية لا يضاعف عليه والصلي الذي يغفل  
الصلوة اذا قرأ اليه السجدة اسوان يسجد وان لم يسجد لم يكن عليه قضا والسكون

اذا قرأ اليه السجدة روي الحسن بن علي حنيفة رحمه الله ان لمه السجدة للمراه  
اذا قرأ اليه السجدة ولم يسجد لها حتى حامت سقطت عنها السجدة ويطيع الطبع  
اذا قرأ اليه السجدة وسجد لها ثم سقطت صلوة وجب عليه تعاد وعلو لمه  
اعلان للسجدة او لا كما بالنارسة فعليه ان يسجد ويغسل يديه

في سجدة اللادة التي في السجدة التي في السجدة تلوته السجدة بذكره اذا كان اهلا لوجوب الصلوة عليه وان كان منهيها عن الغزاة كالحب لان النبي عن الصلوة لما سمع اخباره في حق الحكم دابر الممنات المنهية عنها وكل من لا يجب عليه الصلوة ولا قضا وما كان حايض والنفساء والافرقضي والمجون ولا يسجد عليه للقلة لان السجدة من اركان الصلوة فلا يجب على من لا يجب عليه سائر اركان سجدة ذلك الحكم في حق السماع من كان اهلا لوجوب الصلوة عليه نحو الحايض والافرقضي والمجون ولا يسجد عليه للقلة لان السجدة من اركان الصلوة فلا يجب على من لا يجب عليه سائر اركان سجدة ذلك الحكم في حق السماع من كان اهلا لوجوب الصلوة عليه نحو الحايض



قاس قال في حقه رحمه الله تعالى ثم اوله نعم اذا اخبرنا حاله الجوده  
 وقال ابو يوسف رحمه الله حب على نعم ويحب على طهرهم وانما  
 ايه الجوده ومعها تام او مشاغل باير فلم يسمعنا فقد اختلف المشايخ  
 في وجوب الجوده عليه والاصح انه لا يجب واذا اجمعنا من طرا يجب عليه الجوده  
 وقيل يجب وان سمعنا من ايام فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب  
 وان سمعنا من المدي ويقال الفارسيه يجوز ان لا يجب على الجوده وذكر  
 الشيخ الامام الصادق رحمه الله ولو بها بالقرآن لا يجب على الجوده **فروع**  
**احد** في ان لا يبطل به الجوده اذا تكلم في الجوده او تفقه  
 او احدث معذرا او خطا عليه اطلاقا او اعتبارا بالماويه ولا وصو عليه  
 في العتقه لان الحكا عرف حذرا بالاسر والارور في ماله مطلقه  
 وهذه ليست بصلوه مطلقه وان سمع للذب بوضو او اعادها قال صحيح الاسلام  
 رحمه الله هذا الجواب مستقيم على قول محمد رحمه الله فان عندنا تمام الجوده بوضع  
 للجهه ونفسا فاذا احدث فيها او حركها اعادها الى قول ابى  
 يوسف رحمه الله تمام للجوده بوضع للجهه لا غير واذا وضع الخبطه فقد  
 تمت الجوده وان قل ثلث صور العتقه فيها واذا حرك بعد ذلك فقد  
 حرك بعد تمام الجوده فلا يلزم الاعاده وفي مسائل زرقاني وسلم ذكر  
 ان عليه سجده ملاوه فعليه ان يعود وسجد وفي القدر الذي لم يعد رحت  
 عليه في الصلاه ملاونه ثم خرج قيل ان سجدها سقطت عن **فروع**  
**احد** فيما اذا تلايه الجوده واراد ان يقيم ركوع الصلاه  
 مقام الجوده قال في الماويل واذا قرأ ايه الجوده في صلوته وفي سجده  
 الشوره الايات بقى فان شاع له ان يقرأها وان شاع وان لم يقرأها  
 على اربعه اوجه اركان الجوده قرأ من آخر السوره وبعدها او في  
 آخر السوره فالجواب اذكرنا انه الخيار ان تارك ركوعها وان شاع

المشايخ في بقاء قوله ان تاركها وان شاع بعضهم قالوا معناه ان تارك  
 للجوده يحكمه وان تاركها ركوعا كجده وبطل ذلك ورد لا شرو هذا  
 في الجوده غير محمود بنسبها انها المصود اطها للشيخ او كالعلة الكفار فانهم  
 استدلوا عن الجوده لله تعالى لقوله تعالى واذا قرأ عليهم الذين لا يجدون من الشروع  
 والحال انه لا تحقق الجوده يحصل الركوع غير ان الجوده افضل كذا روي عن ابى  
 حنيفة رحمه الله لان الجوده او الوجوب بصورته ومعناه في الركوع المعنى  
 يكون الصورة بكان الجوده الكمال واذا جدد بعد القيام لانه يحتاج الى الركوع  
 والركوع انما يكون عن القيام وبقيت السوره كالمين ثم روى ان خلا كالمية  
 في الركوع على الجوده وان شاعهم المما من السوره لاجري ايه حتى يصير مثل  
 الميت قال الحاكم الشهيد رحمه الله وهو لا يجب ان وهذه الفراه بعد الجوده بطريق  
 القديس لا يطون الوجوب حتى انه لو لم يقرأ بعد ما شاع الحراه وكذا غير ان في  
 الركوع يحتاج الى الميت سوى الركوع للثلاثه وفي الجوده لا يحتاج الى الميت  
 لان الواجب لا يملك الجوده والركوع ان كان عاقل الجوده صوره وانفذا معني  
 صرح حاشا في انفسه ما روي في شرحه في انفسه صوره يحتاج الى  
 الميت خلاف الجوده لانها هي الواجبه الاصلية فلا يحتاج الى الميت وبعضهم قالوا  
 في قوله ان شاع له ان يقرأها وان شاع وان شاع فلو ركوع الصلاه مقام سجده  
 الثلاثه وهذا المصطلح مقول عن حنيفة رحمه الله تعالى عنه ابو يوسف  
 رحمه الله وروي الحسن عن حنيفة رحمه الله ما يدل على لزوم الركوع  
 سوب عن سجده الثلاثه فقد روي عنه اذا كانت الجوده في آخر السوره مثل  
 الاعراف والجمرا ويؤمنه مثل في اسرائيل واشتد تركه حتى فرغ من  
 السوره لحرارة سجده الركوع عن سجده الثلاثه وهذا فصل اختلف فيه المشايخ  
 اذ اختلفوا في الثلاثه سجده حده ولم يركع لها ولو تركها حده وانما لم يصلوه  
 في الركوع سوب عن سجده الثلاثه او الجوده بعده بعضهم قالوا الركوع



افضل الى توضع التلاوة فهو الذي سوب عن محله التلاوة وقال بعضهم ان  
محله الصلوة سوب وهكذا روي الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله لان  
الحائض ينهض بين سجدة التلاوة اظهر وان الركوع لا يعرف قربا ولا البعد  
والسجدة قرب في الصلوة وخارج الصلوة فكانت السجدة الاولى في كونها قربا  
فكانت هي اول ركعة الركوع لا فلاح السجدة والسجدة هي الاصل ولهذا لم يرد الركوع  
في الصلوة اذ كان خارجا عن السجدة وانما يوجب تمام الاصل في الاطلاق ان يصح  
الصلوة لا سوب بدون السجدة والاصح الصلوة قبل سوب بدون السجدة لخلاف  
الشافعية فيه قال محمد بن عيسى وجماعته من لم ينجح في ركعة الله لا يوجب ما لم يوجب  
ركوعه او بعد ما استوى قائما انه يسجد للصلوة ولا يركع جمعا وغيرهم قالوا  
اليه فيها لم يشرط وسجد الصلوة يقع عن الصلوة والتلاوة بدون السجدة  
وجه قول من قال ان السجدة شرط الفصل من جبر واحد واحد اما في  
وهي سجدة الصلوة فتدخل سجدة التلاوة فيها وان لم يركع يوم رمضان يوجب  
عن ضوم الاحتكاف والحرام للركوع سوب عن الحرام دخول مكة ولم يوجد منه  
اليه وجه قول من قال ان السجدة شرط انها اختلفا سببا فان سبب الصلوة  
الصلوة وسبب الاخرى التلاوة وهما مختلفان واختلف الب يوجب  
احكام الحكم في قوله ارشادكم لها وانما سجد قاسر في الاحتكام لا  
حرية الركوع عن سجدة التلاوة نص في القياس والاحتكام في الاصل قال  
محمد رحمه الله والقياس ان سجدة القياس ما يوجب الاحتكام في سجدة  
اوى من الركوع في معنى التوسع فلا يوجب الركوع عن السجدة وكذا في سجدة  
الصلوة لا سوب عن سجدة التلاوة احكاما لا يوجب احد في سجدة الصلوة عن  
الاخرى ومن احكامنا من قال في هذا اطلاق من الثابت والصح ان محذور الاحتكام  
لا فلاحا ومن احكامنا من قال موضع الاحتكام والقياس في الركوع  
اذ اقر اليه سجدة خارج الصلوة واراد ان يركع ولا عن سجدة

في سجدة

في سجدة الصلوة

محذور الاحتكام وجه القياس ما يوجب الاحتكام في الركوع خارج الصلوة ليس  
تكون في سجدة وسبب القربة لا سوب عن الركوع بخلاف الركوع في الصلوة لا يوجب  
سجدة سوب عن السجدة قاسما واحكاما الوجه الثاني اذا كان في سجدة  
انما لم يركع في سجدة او كانت السجدة في آخر السجدة وفي الوجه الثالث او كانت  
السجدة في وسط السجدة وهو الوجه الرابع وتقدم في هذه الوجوه كلها ما ذكرنا  
في الوجه الاول فلو انه في هذه الوجوه لم يركع لها ولم يسجد على الفور  
ولكن في التي من السجدة يخرج للسجدة اخرى وقرا منها فكانت قرا  
بعد ما لم يركع او اتم سجدة الركوع وسجد الصلوة عن سجدة التلاوة وما اذا  
قرا بعد ما كانت ايات او كانت السجدة في وسط السجدة لم يخرج الركوع عن  
السجدة لانه اذا كانت ايات بعد اية السجدة فقد صارت السجدة واحدة وسجد  
بعد ان يحل الاولان في سجدة واحدة وجوبها الا في سجدة واحدة اذا لم يركع  
للاداء من وقت مقدم وكان في سجدة واحدة في سجدة واحدة في سجدة واحدة  
واذا تقدمت وقبها مادامها فاذا وجد من القياس قد يقع في الاداء اشغل  
بالاداء صارت فانه فلا يوجب الركوع والسجدة من التلاوة واذا لم يوجد من  
القاسم قد يقع في الاداء كانت الاداء اقل من سجدة فانه في سجدة الركوع والسجدة  
عنهما وقد نازعت الاداء في ايات لان وقتها اذا كانت في ايات كثيرة  
ولا معنى في اولين فقديما العشرة الثلاث لانه اقل للجمع العشرة لانه تم  
في سجدة التلاوة فاما في ايات كان وقت الاداء مادام كان في سجدة وقبها  
ولا معنى في الركوع فاما في ايات السجدة في الركوع حتى لا يركع الركوع جوار  
السجدة بعد الركوع عن التلاوة لان نفس الركوع في ايات السجدة في الركوع  
فان لم يركع في ايات او لم يركع فاما في سجدة الركوع في الركوع في الركوع  
ما كان في سجدة الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع  
في سجدة الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع في الركوع

في سجدة



والله والهارون ان الامات الثلث انما صير فاصله مانعه وتخرج  
 الركوع عن الجود اذا كانت الامات في وسط السورة اما اذا كانت الامات  
 في آخر السورة لا يصير فاصله **فواع** من هذا الفصل  
 في المعرفات قال محمد رحمه الله في الحاشية الصغيرة ذكره ان في السورة في  
 صلوة او غيرها ويدع اية السجدة قال الحاشية التمهيد رحمه الله انما له لمعاني  
 احدها ان تزل الالية من بين السورة لتقطع الطم واطار الفراق فانه يحرم  
 الفراق عن موضعه فيكون اعانة التركيب طمحه فاقال في الباب  
 ان يكره والمثالي ان قد تراكب السجدة في الفراه فان السجدة فيها ان في السورة  
 طمحه فاقال عليه السلام لئلا يرحى الله عند اذافات سورة فاولها سبعا  
 نحوها وظان السجدة بكونه والمثالي ان تزل الالية من بين السورة هو يدي  
 الى الغا الفراق ومن الغا الفراق فذلك جرم فكره لقوله تعالى وقال الذين  
 كذبوا واسموا هذا القرآن في العواطف والرابع ان يديهم انه تراكب فراق  
 السجدة بكونه لقوله تعالى وراهم يعزوا للمناس ان تزل السجدة من بين  
 السورة يديهم الفراق فكونه لقوله تعالى وقال الرسول ارب او فتر  
 احدها هذا القرآن مجبور او قال عليه السلام في من القرآن مجبور فلا سعي له  
 ان يدع السجدة بعد ذلك ينظر ان كان المثل وحده لقوله تعالى وان كانت  
 معة جماعة قال ساجد رحمه الله ان كان القوم متيسرين للجود وسعة عليه  
 ان لا يشعروا اذا السجدة سعى ان يركبها حتى يسجد القوم معة لا يشعروا ذلك  
 على الطاعة وان كانوا يجذبون بطولهم سمعون ولا يحذرون او سعى في قلب  
 انه لا يشعروا اذا السجدة سعى ليركع في نفسه كذا يكون ان كان سبب الفراق  
 وطبها ولا يصير مجربا عن انتم المسلم وذلك بسبب اليه ولا فترت ما اذا فراق  
 خارج الصلوة او في الصلوة قال الشيخ الامام الراشد في الاسلام على الله  
 الله في شرح الجامع الصغير ومن الناس من ذكره ذلك في خروج الصلوة في

كرهه في الصلوة ولكن هذا خلاف الرواية فان محمد رحمه الله قال في  
 الجامع الصغير والرواية ان في السورة في الصلوة او غيرها ويدع اية السجدة  
 قال محمد رحمه الله في باب ما سبب اخبار السجدة في صلوة وهو ان في اية السجدة  
 من في السورة لما في في الاقبال على الجود في وجه العبد لانه قواما سر عليه في  
 الله تعالى فافترقا ما يترس العزاز وكما عن النبي عليه السلام انه كان يقول في حاشية  
 بعض الامم في الفراق لا يركعها ولا يركعها من ذلك ثم قال احب الي من يركع  
 بعضها اياها من لا يركعها في اظهار العجز والذل في الفراق والاعمال للعلم ولم يذكر  
 اجتناب السجدة في الصلوة بل قد يركعها في حاله الصلوة قالوا ويجب ان يركع  
 في حاله الصلوة لان الامصار عاله واحدة في الصلوة مكرره وفي فداوى في  
 الثالث رحمه الله رجل قرأ اية السجدة وهو ليس في الصلوة فسمعها رجل هو في  
 الصلوة فحسها المثل وحده المصلح قال ان اراد متابعه سجدت  
 صلوة ويجب عليه اعاد السجدة واذا اخرج من الصلاة عن وقت الفراه عن  
 وقت السجدة ثم اذا عاد لم يركع مودا لا فاصلا عدنا واداهما ليس في الفراه  
 عتارها بكونه ناجزها عن وقت الفراه ذكر في بعض المواضع انه اذا فراق  
 في الصلوة فما خيرا ما ركع عن وقت الفراه وركع خارج الصلوة لا يركع اخر  
 وذكروا الظاهر مطلقا ان اخرها مكرره وحكي عن القاضي الامام على السجدة  
 رحمه الله ان المصلح اذا تلا اية السجدة ونهى ان يسجد لها ثم ذكر وحده فليس عليه  
 او يركع في باب السجدة من المصلح امام كل قوم فقرأ السجدة ونهى ان يسجد لها  
 في ذلك وهو الذي قال في ساجد لها ثم يعود في ركوعه ثم يركع في صلوة  
 عليه هذا السبب الا انكره او لا من اذا راى قوما يسجدون للصلاة لا يجب عليه ان يسجد  
 ان يركعوا لم يسجد في رايه فنادي اهل بيته فقرأ الله الحمد واذا نزل ثم  
 ركب في الصلاة فركع لانه انما هو واجب في العيون في ذلك اذا فراقها  
 عند طمحه الشمس فمعا عند استواء النهار او عند غروب الشمس اية

في الصلاة  
 في الصلاة  
 في الصلاة



في هذا الموضع ايضا هذا قول يونس ومحمد رحمهما الله في الموقر  
وعنه يونس رحمه الله انه لا يجوز الاداء عند سماع النكاح وعند عرو  
الشئ لانه لما ارتفع النهار فقد قرب على الاداء كما لا فلا يجوز الاداء  
وبعد الغول كان في الشيخ الامام او كونه من الفصل رحمه الله وقيل في  
عند غروب الشمس واذا لم يطلع الشمس لا يجوز ان وقت الغروب  
الكل في يجوز اذا عسر لونه في ذلك الوقت ولا يجوز اذا الفجر عند طلوع الشمس  
الرجل اذا سجد للثلاوة وتلاي الحرة انه لا يحرى للمزومة سجدة الثلاوة ولذا لا  
في الركعة ذكر في الصلوة الفارسة ان هذه الثلاوة يجوز عنها ذكر الصدور  
الشهيد رحمه الله في وافيانه بكبرية سجدة الثلاوة عند الاندفاع عند الامام  
هو المختار كما في المكوبة وهله في ذكر القديري رحمه الله وقيل بكبرية الاندفاع  
ولا يكره في الامام وهو ينادي بالحسن عن يمينه رحمه الله وسيل  
كبرية الاندفاع لاختلاف في الامام خلاف بين يونس ومحمد رحمهما الله  
على قول يونس لا يكبر ولا يقول بعد كبر اذا الفدي انه السجدة فمعها  
الامام ومن خلفه لا سجدة في الصلوة الاجماع وهل يجزى اذا فرغ  
من الصلوة فقال في حقيقته عليه يونس رحمه الله لا يجوز ان يقول  
محمد رحمه الله بعد ذلك والصلوة معرفة وان سمع من القديري رجل ليس  
مقيم في الصلوة هل يجب عليه ان يجده لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة  
في الكتب المشهورة وانما ذكرها في النوازل على طلبة الاستشهاد لفسه  
بعض الشايع قالوا انها على الاختلاف ايضا لكن من علم محمد رحمه الله لا  
بالخلف على الخلف لفظ الكلام الى ما هو اوضح منه ومنه من قال ان  
يجزى لاطراف الغنم لهما ان الفراه في حق الشايع منها صدر عن البرمولي  
عليه في الفراه من القديري يوليا عليه سبب الاقناع في قوله  
عليه في حق الامام والقديري في حق غيرهم فلم قالوا في قوله

الصلوات على النبي وآله  
في هذا الموضع ايضا هذا قول يونس ومحمد رحمهما الله في الموقر  
وعنه يونس رحمه الله انه لا يجوز الاداء عند سماع النكاح وعند عرو  
الشئ لانه لما ارتفع النهار فقد قرب على الاداء كما لا فلا يجوز الاداء  
وبعد الغول كان في الشيخ الامام او كونه من الفصل رحمه الله وقيل في  
عند غروب الشمس واذا لم يطلع الشمس لا يجوز ان وقت الغروب  
الكل في يجوز اذا عسر لونه في ذلك الوقت ولا يجوز اذا الفجر عند طلوع الشمس  
الرجل اذا سجد للثلاوة وتلاي الحرة انه لا يحرى للمزومة سجدة الثلاوة ولذا لا  
في الركعة ذكر في الصلوة الفارسة ان هذه الثلاوة يجوز عنها ذكر الصدور  
الشهيد رحمه الله في وافيانه بكبرية سجدة الثلاوة عند الاندفاع عند الامام  
هو المختار كما في المكوبة وهله في ذكر القديري رحمه الله وقيل بكبرية الاندفاع  
ولا يكره في الامام وهو ينادي بالحسن عن يمينه رحمه الله وسيل  
كبرية الاندفاع لاختلاف في الامام خلاف بين يونس ومحمد رحمهما الله  
على قول يونس لا يكبر ولا يقول بعد كبر اذا الفدي انه السجدة فمعها  
الامام ومن خلفه لا سجدة في الصلوة الاجماع وهل يجزى اذا فرغ  
من الصلوة فقال في حقيقته عليه يونس رحمه الله لا يجوز ان يقول  
محمد رحمه الله بعد ذلك والصلوة معرفة وان سمع من القديري رجل ليس  
مقيم في الصلوة هل يجب عليه ان يجده لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة  
في الكتب المشهورة وانما ذكرها في النوازل على طلبة الاستشهاد لفسه  
بعض الشايع قالوا انها على الاختلاف ايضا لكن من علم محمد رحمه الله لا  
بالخلف على الخلف لفظ الكلام الى ما هو اوضح منه ومنه من قال ان  
يجزى لاطراف الغنم لهما ان الفراه في حق الشايع منها صدر عن البرمولي  
عليه في الفراه من القديري يوليا عليه سبب الاقناع في قوله  
عليه في حق الامام والقديري في حق غيرهم فلم قالوا في قوله

**الصلوات على النبي وآله**  
في هذا الموضع ايضا هذا قول يونس ومحمد رحمهما الله في الموقر  
وعنه يونس رحمه الله انه لا يجوز الاداء عند سماع النكاح وعند عرو  
الشئ لانه لما ارتفع النهار فقد قرب على الاداء كما لا فلا يجوز الاداء  
وبعد الغول كان في الشيخ الامام او كونه من الفصل رحمه الله وقيل في  
عند غروب الشمس واذا لم يطلع الشمس لا يجوز ان وقت الغروب  
الكل في يجوز اذا عسر لونه في ذلك الوقت ولا يجوز اذا الفجر عند طلوع الشمس  
الرجل اذا سجد للثلاوة وتلاي الحرة انه لا يحرى للمزومة سجدة الثلاوة ولذا لا  
في الركعة ذكر في الصلوة الفارسة ان هذه الثلاوة يجوز عنها ذكر الصدور  
الشهيد رحمه الله في وافيانه بكبرية سجدة الثلاوة عند الاندفاع عند الامام  
هو المختار كما في المكوبة وهله في ذكر القديري رحمه الله وقيل بكبرية الاندفاع  
ولا يكره في الامام وهو ينادي بالحسن عن يمينه رحمه الله وسيل  
كبرية الاندفاع لاختلاف في الامام خلاف بين يونس ومحمد رحمهما الله  
على قول يونس لا يكبر ولا يقول بعد كبر اذا الفدي انه السجدة فمعها  
الامام ومن خلفه لا سجدة في الصلوة الاجماع وهل يجزى اذا فرغ  
من الصلوة فقال في حقيقته عليه يونس رحمه الله لا يجوز ان يقول  
محمد رحمه الله بعد ذلك والصلوة معرفة وان سمع من القديري رجل ليس  
مقيم في الصلوة هل يجب عليه ان يجده لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة  
في الكتب المشهورة وانما ذكرها في النوازل على طلبة الاستشهاد لفسه  
بعض الشايع قالوا انها على الاختلاف ايضا لكن من علم محمد رحمه الله لا  
بالخلف على الخلف لفظ الكلام الى ما هو اوضح منه ومنه من قال ان  
يجزى لاطراف الغنم لهما ان الفراه في حق الشايع منها صدر عن البرمولي  
عليه في الفراه من القديري يوليا عليه سبب الاقناع في قوله  
عليه في حق الامام والقديري في حق غيرهم فلم قالوا في قوله



بالرصد إلى ثلث فواح قال لا ينصرف حتى يحاذي الصوت وإن كان ثلث فواح  
وإن كان بين البلدة والغرة مقدار سكة لا يكون تحاذي أو أن كان قد مضى  
بدواع كان يحاذي من شأنا من عصر يحاذيها الصوار كان بين المجر  
ومن فاه أقل من غلوه ولم يكن بينهما سبعة وإن كان بينهما سبعة  
أو كانت المسافة بين المجر وبين فاه قد غلوه لا تعتبر يحاذيها القنطرة هذا  
القبيل يقول إذا كانت الغري مصله بغيا المجر لا يرضى المجر يحاذيها  
البنال غير جلت بالاذان الغري مصله بوض المجر فإن حال يعتبر يحاذيها  
الغري والصحيح ما ذكرناه أنه يعتبر يحاذيها عنان المجر إذا كان بين قومه  
أو قري مصله بوض المجر حينئذ يعتبر يحاذيها للغري **نوع آخر**  
في بيان الواضع التي يصح مع الأقامة فيها والتي لا يصح مع الأقامة فيها  
فيقول أن يصح مع الأقامة إذا كان الواضع الذي يولي الأقامة فيه محلا للأقامة  
حيث أن أهل العسكر إذا أقاموا الأقامة في دار الحرب خمسة عشر يوما أو ألبسوا  
وقم حاصروا أهل المدينة لا يصح بغيرهم ولا من ذلك ما يروي أن  
عليه السلام حاصر أهل الطائف سبعة عشر يوما وكان يفضض الضلعة وعن  
ابن عباس رضي الله عنهما فقال على العيين حتى يرجع إلى أهلها ولأن دار الحرب  
ليس موضع الأقامة في حق الحاربيين من المسلمين لأن العلية فيها أهل الحرب  
فالظاهر أنه تعالى لم يوجب السلم ولا يفا ويؤمن عليهم معروضة  
الأقامة لأهله من خلفه فالتصريح كالذي في السورة غير موضع السورة ولذا إذا  
نزول المدينة وحاصروا أهلها فلم يصح مع الأقامة لأن دار الحرب من  
دار الحاربيين كانت فيه الأقامة في غير موضعها وكذلك أهل النجى إذا اشعروا  
في دار البع وحاصروا أهلها لا يصح مع الأقامة لأن دارهم ليس موضع أماننا  
تدار للملح وقال أبو يوسف رحمه الله في الأمانة إذا كان العسكر استولى على  
العسكر ونزلوا أبايهم وكروهم وأهلهم ولا عليهم مع ذلك

بأنه إذا أقامه خمسة عشر يوما أكلوا الصلوة وإن حاصروا أهل النجيه  
وساطط ونزلوا أبايهم أو أمة أحبهم وخيامهم ويؤم الأقامة فيها  
النجى والاجماع لأن هذا لا يعدل الأقامة إلا أن يرى أنهم يحاذيها على الدواب  
حيث ما تقدموا ويحتفون بها بغير طعنهم ويؤم أقامتهم فإذا مضى حمله وليس بمبارك  
الصلوات لله على النبي وآله وسلم وعلى من تبعه على الهدى إلى الأبد أو معاذهم  
أحسبهم وحاشاهم وما يطعمهم ونزلوا من غار في الطريق ونصبوا الأخيه والفا  
وغيره أو أقيم الأقامة خمسة عشر يوما لم يصروا معيين لما استأدوا  
حمله ولست مأكرا في هدي روى عن أبي يوسف رحمه الله وأحسب  
المنحرفين في الدين يسكنون في الحام والمسايطط لا أعراب ولا نزال  
الذين في زمانهم منهم من يقول لا ينفون بغيرهم لأنهم ليسوا موضع الأقامة  
ناله من أمة النجى رحمه الله والصحيح أنهم ينفون لأن الأقامة للراجل  
والسفر عارض وهم لا يؤمن السقوط أنا ينفون من مال إلى مال ومن عرك  
المرعى فكانوا مقيمين الاعتناء بالمل وروى عن أبي يوسف رحمه الله  
في الرعاة إذا كانوا رطوب في المفازة وينفون من صلا إلى الكلا ومعهم  
أنفالهم أو خيامهم أنهم صافرون حيث ما نزلوا وطافوا إلى  
خمسوا واحدا وفي ما إذا نزلوا في مرعى لثالكلا وأعدوا الحمار ويصبر  
الحمار وعزوا مع الأقامة خمسة عشر يوما وكان الماء والكلا كفيهم  
فأبى الحسن أن أحكم مقيمين وأمرهم بالإكالا وذو في الكسعي عن  
الحسن من مال أبي يوسف رحمه الله في الأعراب إذا نزلوا  
بجانبهم في موضع التواقيع الرعي ونوا أن يقيموا شهر أو أكثر للزعم  
لورحموا الصلوة لأنه ليس بموضع قيام لهم قال وهو قول أبي حنيفة رحمه الله  
قال في رعي أبي يوسف يقول ممنون الصلوة وفيه انصاف عن أبي حنيفة  
رحمه الله إذا نوى إلى أقر الأقامة عند أهل ما مثل العلية ولم من شبه

فليت



يوت ما يد قليس يقهر وقال ابو يوسف رحمه الله تم الصلوة اذا كان بمه قيم  
يتوطن فيكون يوت الثغور ان نوى المسافر الاقامة في مطير  
خه عشر يوما نحو مله وساء اللوه والحرة لا يصير مقاما لان سعة الاقامة  
انما يكون في موضع واحد فان الاقامة مد السعة وهذا الضرب في الارض  
والامقال من مع الى موضع الى موضع يكون مزايا في الارض فلا يلزم في هذه  
وتقد الاقامة في موضع معين فاما اذا عزم على ان يقيم الليالي في الغد  
الموضع يخرج بالهلال الى الموضع الاخر فان خلاوة الموضع الذي عزم  
على الاقامة فيه النهار لا يصير مقاما وان خلاوة الموضع الذي عزم فيه  
على الاقامة الليالي يصير مقاما للمخرج الى الموضع الاخر لا يصير مقاما  
لان موضع اقامه الرجل حيث يبيت فيه الاثرى انك اذا قاتل السوي ايت  
سكن يقول في كل لهدي وان علم انه لو نزل في السورة في الهار فقاتل  
هو الاسل فوجبا اعتبارا فاك محمد رحمه الله في السر الكبير اذا كان  
للمسلمين مدينان بينهما مسير يوم واحد واحد منهما اوفى الى ارض  
الحرب من الغري لقت الى المدينة القريبة الى ارض الحرب فقاتل  
كت الى اسير في العزول الى ارض الحرب فاعلم من قبل ذلك لم يعد مولى  
فاني شاخص من مديني يوم كذا ولدي المخرج القوم من المدينة العبيد  
يردون العزومة ولا يدرون اين مديني ارض الحرب فان  
كان من المدينة القريبة ومن ارض الحرب مسيره يومين فصاعدا فان  
الذي خرجوا من المدينة القصد يعصرون الصلوة حتى يخرجون من مدغهم  
وان كان اقل من مسيره يومين فانهم لا يعصرون الصلوة لان في الوجه  
الاول قصدوا مسيره ليلة ايام وفي الوجه الثاني قصدوا مسيره اقل  
من ليلة ايام فان قبل هذا الاعتار اول ارض الحرب وكوزان خان والي  
المدينة القريبة اول ارض الحرب وكوزان خان والي المدينة قد رسيه

يعين اول ليلة ايام او زاد على ذلك قلنا قصدوا الى ارض الحرب  
معلوم اما قصد مجاوره اول ارض الحرب ليس معلوم كوزان خان وكوز  
من الايام فقتل من اهل المدينة العبيد قصد مجاوره اول ارض الحرب  
على احد الاعتبار فكلوا فاصيب مسيره السفر من وجه دور وجه  
لا ت قصد مسيره السفر التل وندوه لاشت اماه القصد  
فلان والي حين كتب اليهم اخبرهم ان مديني في الحرب واخبرهم  
ويكون من المسيره كان ذلك مسيره يومين من المدينة القريبة فان اهل  
المدينة العبيد يعصرون الصلوة كما خرجوا من مدينيهم لا يخرجوا  
فاصد مسيره سفر فان قتلوا الى المدينة القريبة فلم يخرج اليها فان  
اهل المدينة العبيد يعصرون الصلوة ما لم يعصروا الاقامة بالمدينة  
القريبة خه عسروا فصاعدا قلنا اهل المدينة القريبة خرجوا من  
لمنهم وعشكروا خارجتها اسطون خروج الوالي وقد قصدوا مسيره  
ليلة ايام فن كان منهم لم يعرف الرجعة الى وطنه حتى خرج الوالي فانه يعصرون  
الصلوة وان اقام ذلك المكان من الايام المخرج صاروا مسافرا والمسافر  
يعصر الصلوة وان كثر مقامه في موضع ما لم يزل الاقامة خه عشر يوما في  
بصل الاقامة ومن عزم منهم على الرجعة الى منزله قبل ان يفي حاجته فيه  
ساعة من هار ثم يرجع الى عسكره فانه يتم الصلوة مادام في العسكر وفي  
مناله حتى يخرج من المدينة واحدا الى العسكر لانه نوى رفض السفر قبل المحرك  
ان نوى يصير مقاما فلان اهل المدينة العبيد حين خرجوا من مدينيهم قصدوا  
الصلوة من المدينة القريبة الى العسكر مسيره يومين فلما انتهوا الى المدينة القريبة  
قال لهم الوالي اليه لقت الى الاكرا عزموا قبل ان يخرجوا من مدينيهم  
الصلوة على قصدوها الى ارضهم الى المدينة القريبة اما ما لم يفيها بعد  
الحرب فاذا سمعوا انهم لم يعلموا ان نحو الصلوة واختلف عباده الشاخص



وقد ورد في بعض النسخ انهم قد خرجوا من  
المدينة في وقت الصلاة

في خرج هذه السلسلة بعضهم قال ان اهل المدينة العبيد قد خرجوا من  
مدينتهم وهم لسواك ولايجزى الى المدينة القرية ولا يجرى بل يخرجون  
ايضا فيصنعون الخروج فقد مضوا صلوته وهم متادرون فيخرجون  
ما داموا في سفرهم فاذا وصلوا الى المدينة القرية فقد صاروا احكاما  
والصلاة معتبرة والى وقد نوى الولى ان يترك السفر فاعتذرهم  
ونوقف عليه على ما علم للخبر فاذا سمعوا ظهور الاسماء في حقهم فمضوا  
الصلاة بعد جماع الخبر ودلوا على الاسلام المودع نحو امراده رحمه الله  
ان اذكرهم رحمه الله في هذه السلسلة ان الصلوة التي تضرعوا بها اهل المدينة العبيد  
في الطريق وبعد ما انتهوا الى المدينة الغربية مالم يسمعوا بهذا الخبر فمضوا  
اذا كان اهل المدينة منطوقين في الغزو او اخبرهم الى المدينة الغربية  
في الغزو والسفر تركه لانهم اذا كانوا منطوقين في الغزو لم يكونوا العبيد  
لولى المدينة القرية كانت العبرة لتباينها في السفر والاقامة لا لبيت  
والى المدينة القرية وقد وردت في مسير السيرة الثانية فصاروا مسافرين والمسلم  
نقض الصلوة مالم يسمعوا بترك السفر فمضوا في صلاتهم اذا سمعوا هذا  
الخبر ممنون الصلوة بهذا الجواب لا يصح في حقهم الا اذا كان ناوله انفسهم  
عزوا على ترك السفر حين سمعوا هذا الخبر لما ذكرنا ان العبرة لتباينها في  
كانوا منطوقين في الغزو ولا لبيت والى المدينة القرية فاما اذا كانوا في  
في السفر فاذا كان الجواب قبل جماع الخبر ان الصلوة التي تصومها نامة  
لا تصح في حقهم لانهم اذا كانوا محبوسين في السفر كانوا العبيد لولى  
المدينة الغربية والعبرة كمال الاصل لا كمال النسخ فادام بصير الاما صافرا  
كيف نصرا لى صافرا وصاروا عبيد والمراد اذا اراد التمتع بالولي  
والزوج ثم بدا اليه في الزوج وقد مضى العبد والمراد فانه لا يخرج  
صلواتهما لانها ماعتن والعبرة كمال الاصل لا كمال النسخ

اذا سمعوا الخبر ممنون الصلوة صحيح في حقهم لان العبرة في حقهم كمال الولى  
ولم يصر الولى مسافرا وان سمع هذا الخبر بعضهم ولم يسمع البعض فمضوا  
ان سمعوا صلوته ولم يسمع بقصو الصلوة لان ما يلي على السماع لا يستحله في  
حقه لما طلب قبل السماع قال ولان والى المدينة القرية كتب الى اهل المدينة  
العبيد من اراهم العبد وقلوا في عند اول دار الحرب في موضع لوى  
وكفى من دار الاسلام ولم يحجبهم اين يريد وذلك المكان مسيرهم  
من المدينة العبيد من مدينتهم فانهم ممنون الصلوة في الطريق وفي ذلك  
المكان لان مدينتهم الى المكان الذي امرهم الولى بالموافاء فيه  
اقبل من هذه السلسلة والولى لما لم يحجبهم اين يريد وحملنا على ما ورد ذلك  
المكان ليحمله لمحله ونعم المرب قد مضى مسيرهم السفر الشل لهذا  
قال ممنون الصلوة قال القاضي الامام ركن الدين علي السدي رحمه الله وبعد  
السلسلة تصوير رواية في سلسلة لا ذك ايها في المبسوط ان العبد اذا كان  
عقله المولى من بلد ولا يعلم العبدان المولى ان يريد ولا يحرمه المولى بذلك  
ان يكون عليه ثوبه لا على يده مولاة حتى لو خرج مع المولى ونوى السفر  
على طين ان يوكاه على نية السفر وجعل يمسو الصلوة ولم يكن من ماله  
السفر فان صلواته طابره ولذا الزوج مع الزوجه وكما في ما ذكره شيخ  
الاسلام رحمه الله شل هذا العبد والزوجه مع الا يجوز صلوة العبد  
والمرأة في هذه الصورة لانها ماعتن والعبرة كمال الاصل وعلى ما ذكره شيخ  
في هذا الاصل هذه السلسلة رواية في سلسلة العبد لان اهل المدينة العبيد  
في هذه الصورة منطوقين في الغزو لان الولى بالامرهم بذلك بل فوض بهم  
حت كتب من اراهم العبد والعزو واذا كانوا منطوقين في الغزو مع الولى  
فليكون الصورة لهم خلاف العبد والمرأة فانها مع الزوج والولى وثابت  
العبرة لبيت الزوج والولى فان انتهوا الى ذلك المكان واخبرهم الولى

منهم

العبد اذا فعل المولى شيئا  
الى تملكه او يملكه  
او يملكه لغيره  
او يملكه لغيره  
او يملكه لغيره



انه يريد مسيره شهره في دار الحرب فانهم سمون الصلوة في ذلك المكان ما لم يدخلوا  
لا يقيموا مقبلة في هذا المكان ومن كان مقبلا في مكان لا يغير مسارا الجرد  
التيه بالخرج فان قصر الصلوة من مسيره في ذلك المكان اعادوها فان  
لم يعد وصاحي متى الوقت وفي ذلك المكان اعادوها فان لم يعد وصاحي  
حتى متى الوقت وهو في ذلك المكان فقد اعادوها ايضا وهذا الظاهر بانهم  
يعصون سنة فائنه في حاله الاقامه وهم يعمون وقت الفضل فان ارجعوا عن  
ذلك المكان قبل ان يعيدوها يردون السفر ثم ارادوا اعادتها وقت  
الصلوة اعادوها وليس لان الموده وقت فاسد فكا تعلم بصلوةها  
ولو لم يصلوها حتى ارجعوا عن مكانهم فارادوا ان يصلوها وهو في وقت  
الصلوة بعد صلواتهم لان العبرة بآخر الوقت وهم مسافرون في آخر  
الوقت فان ارادوا اعادتها بعد خروج الوقت اعادوا ارجعوا عن موضع  
صلوة فائنه في حاله الاقامه وهم مسافرون وقت الفضل اذ ارجعوا عن  
الحرب والمسلمون يسمون بها فانهم لا يسمونها الا في وقت الضيق ان يسموها  
سواء الان فخره قل ذلك فانهم يقتصرون الصلوة لانهم لم يعموا على  
الاقامه خمسة عشر يوما المكان لا سقا فالفتح قبل ذلك محتمل  
ولان في الاقامه لم يصادف حله لان دار الحرب ليست دار الاقامه في  
حق المسلمين فان الكفار اذا اخرجهم من داره الاقامه في غير حله لا يبعد ان  
يطعوا انفسهم على ان يقيموا عليها شهرا فحق للصلوات لم يسموا ذلك للحرب  
بقتضوي الصلوة للمعنى الثاني لا للمعنى الاول وعرفنا ان يوسف رحمه الله  
ان المسلمين اذا استولوا على الكفار ونزلوا ايساسهم يذكروهم والظاهر  
والمسلمين معه وقوه انه يصح له الاقامه فيهم وقد مر هذه الزاوية قل هذا ما  
ومن دخل دار الحرب ما ان كان في دار الاسلام ان يوي موضع منها  
ان نعم حبه عشر يوما ثم الصلوة لان اهل الحرب لا يعمرون له متى

دخل امان فصار دار الحرب بعد الامان في دار الاسلام سواء من اهل بيته  
في دار الحرب فلم يسموه بل يذكرون حاله اوله اهلها بالاسلامه بصلوة صلوة  
بغيره السلم في دار الاسلام ثم صلوة اذا كان في منزله فان خرج من منزله  
فاسد مسيره السفر بصلوة الصلوة فان عاد الى منزله اتم الصلوة فاك  
والاعين من المسلمين في الدار وهم لا يقيمون الا اقامته في موضع يردون  
ولم يعموا حبه عشر يوما فليمان في الصلوة وان كان لا يسيروا وذا ان نعم  
نعم وان كان لا يسيروا وذا ان نعم في موضع حبه عشر يوما فخرج من ذلك الموضع  
يريدون مسيره لانه امر بصلوة الصلوة لان لا يسيروا معقول في ايديهم وكان  
سيرة واثامه بصلواته مع موله والفايد مع الاعين والبيد مع الاسناد ولذلك  
الرجل يحب اليه الخلفه لوني من مله الى بلد كان به الاقامه والسفر الى الشخص  
لا اليه لانه مقصود في الشخص فصار كالا سيرة ادى القار فان كان لا سيرة  
قد اعلمت منهم وهو مسافر فوطن نفسه في اقامه شهر في غير قصر الصلوة  
لان عتاب لغيره لا يكون في دار الحرب موضع الاقامه وكذا الذي اتم في دارهم اذا  
قلوا بالاسلامه فطلبوه لصلواته فخرج صارا يريد مسيره لانه هو مسافر  
وان اقام في موضع خفيها شهر منهم او اكثر لانه صار بخاريا فمخرجين  
طلبوه لصلواته وكذلك المنان اذا غدر لواء فطلبوه لصلواته  
لان صار بخاريا فمخرجين وان كان واحدا من مع لاقمها بمدنيه من  
دار الحرب فلما طلبوه لصلواته اخرج منها فانه تم الصلوة ولانه كان  
مقبلا في هذه البلاد فلا يصير مسافرا ما لم يخرج منها ولذلك ان  
خرج منها يريد مسيره يوما او يومين لان المعنى لا يصير مسافرا فيه  
المخرج الى ما دون مسير السيرة ولذلك لو ان اهل مدنه من اهل الحرب  
اسلوا فمخرجين اهل الحرب وهم مقصون في مدنيهم فانهم سمون  
الصلوة فمخرجين يريدون مسيره يوم فانهم سمون الصلوة فان

الظاهر انهم لا يسمونها الا في وقت الضيق

دار الحرب لا يسمونها الا في وقت الضيق



خرجوا يريدون مسيره ثلثة ايام وقصروا الصلوه فان عادوا الى مدنيهم  
 ولم يكن المشركون يعرضوا لاعتقادهم انقوا فيها الصلوه لان مدنيهم كما  
 دار الاسلام حين اهلوا فيها كانت موضع اقامه لهم فيها وما يعرض  
 لها المشركون فهو طاعه وخدمه فمعون الصلوه اذا وصلوا اليها وان  
 كان المشركون على مدنيهم واقاموا فيها ثم ان المسلمين رجعوا اليها والركون  
 عنهما فان كانوا اتحدوا دارا او مترا لا يبرحهم فيها صارت دار الاسلام  
 فيكون فيها الصلوه لا تقام صارت في حكم دار الحرب حين على المشركون  
 عليها حين ظهر المسلمون عليها وعزموا على الغرام فيها فقد صارت دار الاسلام  
 وبه السلام الاقامه دار الاسلام بحجة وان كانوا لا يريدون ان يتحدوا  
 دارا ولكن يعقون فيها شرا ثم يخرجون الى دار الاسلام قصر واصلوه  
 لان هذا الموضع من حمله دار الحرب وهم عاربون لهم فلا يصبرون  
 مقربين منه الاقامه فيها ولذلك عسكر المسلمين دخول دار الحرب  
 فقبلوا على مدنيه فان اعدوها دارا فقد صارت دار الاسلام تبون الصلوه  
 فيها وان لم يتحدوها دارا ولكن اعدوا الاقامه بها شرا او الكوفاهم  
 نعصرون الصلوه لا تقام دار حرب وهم عاربون بها صام قال  
 سمعت محمدا رحمه الله يقول في رجلين مسافرين احدهما دين على الآخر  
 فحبسه دينه في السجن قال ان كان الجور تقدر على الاداء فليبه به  
 في الغام والسفر ونعصر ما لم يبق الاقامه وان كان لا يقدر على الاداء  
 فيه للباس ان يوى ان يحرمه حبه عشر ثوبه لثياب الجور ان ستم  
 الصلوه وذكر بن ساعه عن ابي يوسف رحمه الله اذا حصل المسافر  
 بالدين وهو معسر فانه يتم الصلوه وذكر بن ساعه عن ابي يوسف رحمه الله  
 الله اذا حصل للمسافر الدين وهو معسر فانه يتم الصلوه ولذلك ان  
 كان مؤسرا الا ان يكون قد دخل نفسه على الاداء بقصر في فداوي

فعلوا

اصل من قد سافر دخل بلد فحبسه عزم له فان كان معسرا على صلوه  
 المسافر لانه لو تعذر على الاقامه والحبس حرام على الطالب فالظاهر  
 انه على سبيله وان كان مؤسرا وعزم ان لا يقضي دينه اذا حصل صلوه النفس  
 لان الحبس حلال الطالب في هذه الصورة فاذا عزم على ان لا يعطيه حقه اذا  
 قد عزم على الاقامه اذا وان لم تعذر على ان لا يعطيه حقه اذا حصل صلوه المسافر  
 مشام عن محمد رحمه الله وحله خرج مع فله ونوى الرجل الغام ولم يوفاه  
 قال بهذا يكون معصيا وانه كالف المراهع ورجلها والعبد مع سيد **ف**  
**ح** من هذا الفصل في المرقبات او سماعه عن محمد رحمه  
 الله سافر قسما بعد ما على ولعين من الطاهر ثم قام برديان ليعا ولعين  
 حرام اربع دوى بها الطوع فذا ورع ثم بدت له الاقامه قال سعي ان على  
 يعود الى الحاله التي كان عليها قبل ان تقوم الى الطوع لان حربه الاولى باقية وقد  
 اعتدت فالباء للمعرب بوجود المعرب وقد وجد المعرب ما هنا تعذر يعود الى الحاله  
 التي كان عليها قبل ان تقوم الى الطوع ليؤدي على الوجه الذي لو منه في الاقامه  
 تقوم فان شاقا وان سلم فله ان لا يقر في الاولين ثم ركن لانه لما عاد الى الطوع  
 اربعين الوعد لان ادون الركعة فابل للركعة في كل حال وحل على تقوم الطهر  
 ركعتين في مدنه ولا يدرون اسافروا ومقيم فصولهم فاسد فان  
 سافروا فاحرمهم انه سافر بصلواتهم امه او سماعه عن محمد رحمه الله  
 سافر على سافر الطهر ولعين سلم الامام وعليه محنة السبر دوى للدين  
 طفه الاقامه قال ان سافر الامام للسنوات هذا الصلوه وان لم يجد للسنوات  
 في هذا ان يتم الصلوه فالالحام ابو الفضل هذا الجواب عن موافق المشهور عن  
 محمد رحمه الله في نظاير المسافر اذا احدث واحلف نعتا فان طهه وجب  
 على المقيم النعت على راس الركعتين حتى لو تركها بعد صلوه طهه اذا سافر  
 بصلواته المسافر من لانه سافر كغيره لليلغه هكذا ذكر في التواريخ وكل

يرت

المعذور



للبيعة اذا طاف في ولايته لا يصير ماضيا للحاج اذا وصلوا بغداد شهر رمضان  
ولم يروا اقامه صلواته للفقير لا في غير شهر رجب ولا في الايام القليلة من  
هذا الوقت الى وقت خروج الفاطمة الزهراء عشرين يوما ثم يروى الافاضة  
وذكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه لا يدرك بذهب به قال تم الصلوة حتى يصير  
تلاكا فاذا صار بلا ثاقل الصلوة وان علم ان الباقي بعد ما شئ يبر ولو كان على  
من حمله ركعتين احرمه فان صار به اقل من ثلث اعاد ما يكلي

### الفصل الثامن عشر في الاستيفاف

والحدث اذا كان للحدث مقعدا فذهب ونوضا فان وقع من العوض قبل  
ان يرفع الامام من الصلوة فعليه ان يعود الى مكانه لا يحل له ان يعود  
وان لم يقعد الصلوة في بيته لا يحرمه لان سنده من الامام ما يمنع منه  
الاخذ ولو وقع المذهب المقدسي ان يعود الى المسجد وسنن في بيته  
وان كان منزلا يذهب ويتوضا ثم يخرج من الرجوع الى المسجد ليلون  
مواضع الصلوة في مكان واحد ويثبت في بيته ادلين فيم لا يزال  
المسني في الصلوة وذلك لا يصح واحلف للشايع في الاصل للمعذور ولقد  
اذ ارفع الامام من صلوة ذلك الشيخ الامام الاجل عمن الابه الرجعي رحمه الله  
والشيخ الامام الاجل شيخ الاسلام المعروف بحواضره رحمه الله ان يعود  
الى المسجد فاصل وبعض مشايخنا قالوا الصلوة في بيته افضل لما فيه من  
تعليم النبي وذكره نوادر من جماعته في المقدي اذا عاد الى المسجد بعد ما  
فرغ من صلوة لانه متى في صلوة من غير حاجه الا ان يجد رجلا  
لم يقعد هذا الغفم والرجل والمرأه في حق علم الشايع انه اذا لم يجد رجلا  
في الباب الاول من الجامع الكبير وهذا لان حواش الشايع عرف ما كوت وهو  
قوله صلى الله عليه وآله وسلم في صلوة او عرف او ادى لم يصير ونوضا  
وليس عامي من صلوة ما لم سلم وانه يبطل الرجل والمرأه

عليه التا ذكر في كل من وكله من كل عامه يبطل الرجل والنساء  
حكما وعنه كذا في يوسف رحمه الله في غير رواية الاسول انه اذا ملكه  
الناس عرفت العورة ان اكلها على دراعها مع الذين وامكها  
مع الزمان مع النصارى ان كانا رقيقين فصل لهما معهما فليشبههما لا يفتي  
لانها كسبت عبيها من غير حاجه فهو نظير الرجل اذا كسبت عورته  
حاله الباطن غير حاجه وان لم يكن العسل والمخ بدون اللثف ان  
كاسب عليها احد وحمار يفتي لا يصل الما الى ما تحتها وكسبت الدراعين  
والراش حار لها البناء انما كسبت عورتها لحاجه فهو نظير الرجل  
اذا كسبت عورته لحاجه ان حازرت الحاسه موضع الخروج الكون  
قد ورد في حق رجل عليه عسل في اللوضع وهذا يحوز به النساء  
وكذا ما صحت الا ان يحرمه الله اطلاق الجواب في الجامع لظلاله لا  
يملكها غسل الدراعين من غير الكسب لا الغسل مع الذين في ذلك  
خرج عليها والخرج في الاحكام لمحق العجز ولو عجزت عن التا لا بعد كشف  
العورة حار لها النساء وكذا اذا حوت وعن ابيهم من رستم رحمه الله انه  
قال لا يجوز للمرأة البناء الا ان يراه من قوتها الى قدمها عورة فحاج الى  
كشف العورة فلا يجوز لها البناء بعض مشايخنا قالوا الذين الامر كذا قال ابيهم  
والاطلاق في الجواب انه لا يجوز لها البناء الا وجه البه لان وجه المرأة ليس  
بعورة وكذلك الدراعين منها ليست بعورة في رواية ابي يوسف عن ابي  
حسنة رحمه الله والقدم منها ليس بعورة في رواية الحسن عن ابي حنيفة  
رحمهما الله في الراش منها فان لم يكن ان لم يكن على حمارها وتصل اليه  
لي شربها ولا يحتاج الى كشف العورة في حوزها البناء وان لم يصل اليه الى  
شعرها الى ان يحتاج الى كشف العورة فلا يجوز لها البناء ولكن لا يجوز  
خلاف قول ابي يوسف ومحرمهما الله وعن محمد رحمه الله في النوادر



ان الرجل اذا سقاه الحديث فاستحي ان استحي من محبته فانه صلواته  
 لا تقدر ويحيى وان كف عونه فسدت ولا يبيعه فلهي ذكر القدر وكس  
 في سرجه وهذا انه ان لم يكن مصليا فهو في حرمه الصلوة وقد حمل  
 اللحن من ضروره ولا حرج ان الاستحياسه وفي الغاوي الا سبغه  
 الحديث والمكافيد وغريه يربط به الى الما لانه لو نزع الما من اليه اسفل  
 الصلوة وفي شرفات العقبة الى جعفر رحمه الله اذا سقاه الحديث  
 وفي المسجد تاتي اياه فوضا بذلك الما وحمل ذلك لان الموضع صلواته  
 حازه البنا ان كان حل الانا على يده اجد لانه على سير وان سلا  
 الانا وحمل مع نفسه ليشوضه لا يبي وفي نوادرهم عن محمد جهم الله  
 امام احدث في سجوده فرفع راسه وكبر وكبر معه الناس قال قدمت  
 صلواته وصلوه القوم قال لانه لم يعد الحديث وتعه الناس فقد اتوا به  
 مع الحديث وفي الغاوي الى البيت رحمه الله اذا سقاه سقاه الحديث  
 في قيامه في موضع الفراه فله يوضا فتم في ذلك الوقت قل ارسوا  
 فصلواته امامه وان قرا فصلواته فاسد لانه ركان الصلوة مع الحديث  
 ويستوي الخواب فيما اذا قرأ اهل اوجايبا عند بعض المتابع ومن الشايع  
 من فرق فقال ان قرأ اهل اوجايبا بعد وان قرأ اهل لا يبعد وسهم  
 قال على العكس والمخاراة لا فرق لانه ان قرأ اهل اوجايبا بعد ادي ركانا  
 من الصلوة مع الحديث وان قرأ اهل اوجايبا بعد ادي ركان الصلوة مع علم  
 الشئ ولو كان المعلى سبق للحديث فالصرف ثم سبقه الحديث فهو ما ليس  
 له ان سبق في قول الى حقه ومحمد بن فرجهم الله وعن ابي يوسف  
 رحمه الله انه يبي ذكر الاختلاف في اختلاف وفرو يعقوب رحمه الله ان  
 الحرف في سبق الحديث تسبق للحديث من حيث الحكم والقياس الى حقيقه  
 ومحمد جهم الله ان حوار البنا عرف الفرض على الناس عند سبغ الحديث

ادب

انما الحنفية في الانصاف قبل الحديث ولو طس الامام انه لحدث ثم علم انه لم  
 حدث وهو من المحدثين ويروي عن محمد رحمه الله انه لا يبي وان خرج  
 من المسجد فسدت صلواته ولو طس انه على عروضا وان في قوله كانه  
 قاسط وحول عن القبله فسدت صلواته وكذا لم اذ اري سرابطه ما ولو سلم  
 ان راس الما ليس باصليا على طن انه ام قد سلك ذلك فان حله وحكم الذي طن اياه  
 سوا في الخلاف الذي ذكرنا وجه ما روي عن محمد رحمه الله وهو القياس اع احيى  
 عن الصلاه بعينه بعد فقد صلواته الذي طن انه على عروضا والسم اذا راي را  
 طه ما رجه الاحسان ان عروضا اصلاح صلواته والاستدراك بهذا القصد ليس  
 برفع صلواته لو حقق التوهم في فلم يكن فعله على هذا القصد قاطعا لان الصلوة  
 لا يملكها الا اذا خرج من المسجد لان اختلاف الدائس قاطع للصلوة الا بعد  
 العذر وكذا في الطن انه على عروضا والسم اذا راي سرابطه ما لان هناك  
 لم يكن فما صنع فاصدا الى اصلاح صلواته بل كان فاصدا لنقض الحرمة  
 بل لانه لو حقق ما توهم لا يبي ولا يحرف عن القبله بهذا القصد بنفسه  
 للصلوة اذا كان يصلي في الصحرا فطن انه لحدث فذهب عن مكانه ثم علم انه  
 لم يحدث فان كان يصلي رحمه فوضع سجوده للونه في المسجد وكذلك  
 بينه وشاله وحلفه وان كان الصلوة الجماعة فان اتى الى اخر  
 الصفوف ولم يحاور الصفوف على باقي الاحكام وان حاور الصفوف  
 اسفل الصلوة وان تقدم امامه وليت بين يديه تاو لا ستره وان تقدم  
 مقدار ما لو اخرج حاور الصفوف فسدت صلواته وان كان اقل من ذلك  
 لا يقصد وعلى باقي الاحكام ان بين يديه تاو لا ستره فاذا حاورها  
 بطلت صلواته وذكر هشام عن محمد جهم الله انه لا يقصد صلواته  
 حتى يقدم مثل ما لو اخرج حاور الصفوف وحاورها بطلت وان  
 كان بين يديه سره امره بطلت فصلت انما لحدث فاستدركت



القتل ان تزلت عن مصلاتها فسدت صلواتها لان مصلاتها بمنزلة السجدة  
في حق الرجل وفي القفاوي وفي العيون اذا غلبت وطئ انه احدث  
ثم علم انه لم يحدث ان يخرج من البيت لم يكن له ان يني وان لم يخرج كان له  
السبب **مسائل الاستخلاف** الإمام المحدث على  
امامته ما لم يخرج من المسجد او استخلف رجلا ونقوم للخلعة في مقام  
الإمام سوى ان يقوم الناس فيه او استخلف القوم غيره حتى لو لم يوجد شيء  
من ذلك وتوصل في جانب السجدة والقوم يتطروقه ورجع الي مكانه وام  
صلواتهم احرأهم وانما هي الاستخلاف من الإمام لان صلوة القوم بنا على صلوة  
الإمام صحة وفسادا فقدت ولا ينفذ عليهم فيما يرجع الى صحة صلواتهم فاذا  
استخلف وتقدم للخلعة فقد صار هو الإمام وبطلت الامامة في حق الاول  
لانه لا يجمع في الصلوة الواحدة ايمان ولذي اذا استخلف القوم صح استخلا فم  
كما حرم في الصحيح صلواتهم وصار التقدم اماما وظان الامامة في حق الاول  
لما عرف ان استخلف للإمام ولا يقوم حتى يخرج من المسجد فسدت صلوة القوم  
وسقط الامام ومعنى لانه في حق نفسه والمنفرد والفتاة ان يعيد صلوة  
القوم فان بعد احدث بقوا مقدسين حتى لو وجد الماني المسجد وتوصلا  
وعاد الى مكانه راتم بهم الصلوة احرأه وكذلك بعد حروجه وللشيخ  
قوله في كتابه ان يكون يوم في الصلوة في المسجد وامامهم في اهل  
فاما ما دام في المسجد فكانه في المحراب لان المسجد في كونه مكان الصلوة  
كقعه واحد فلم يكن بينهم وبينه ما ياتي بالافتد اختلاف ما نحن فيه وبكل  
من يصلح اماما للإمام الذي سبقه احدث في الابد ايصح طيبة له ومن  
لا يصلح اماما لانه لا يند الا يصلح طيبة له ولو لم ينع الامام الا رجل  
واحد فهو امام نفسه فقدم المحدث او لم يقدم لان التقدم انما يحتاج اليه  
للقبيس والذي مع الإمام المحدث ههنا معين فاستقى عن معين ولو اقتدر

رجل بهذا الامام المحدث قبل ان يخرج من المسجد مع دخوله وان كان بعد  
انصرافه لان حكم الامامة قائم فانه انما عليه وان كان بعد انصرافه لان المسجد  
مع سائر الطوائف وتساعد كانه حاله وان واحد بدليل جواز الاقدام وان  
كان القمدي في آخر المسجد وصار كان الإمام في مكان الامامة بعد ثبوت ذلك  
بطلان عدم المحدث طيبة فيصلي القوم حارت صلوة الداخل وان لم يقدم حتى  
يخرج من المسجد صلوة الداخل فاسد وروي الحسن بن ابي عن جعدة عن  
الله اذا احدث الإمام وحلفه رجل واحد في المحراب فوضا الإمام المحدث في المسجد  
فانه يباح الذي كان خلفه لانه بعض الامامة فبان ساعته فان من المثل حدث خرج من  
المسجد نفسه صلوة الاول هكذا اذ القاصي الإمام علا الدين رحمه الله في شرح بحلفه  
في ذلك الحكم في الخبر ان يقول له عصمة كفسد صلواته ووجه ذلك ان حروقه الماني  
اماماً ما كان يطرق الفضة لظهوره في حق الاحكام كلها وانما كان يطرق الضرورة  
حتى لا يفسد صلواته يخرج الإمام من المسجد فيظهر امامته في حق حوار صلواته  
حتى في افساد صلواته للحاج فلا وان كان خلف الإمام من يصلح للامامة بالاصح والامارة  
ان يحلفه نفسه صلواته لا خلاف وان لم يستخلف وخرج من المسجد خلف المشايخ فيه  
قال بعضهم يفسد صلواتهم لانه لما تعين صار كانه استخلفه وقال بعضهم لا يفسد  
صلواته للإمام ويفسد صلواته المحدث وهذا الصحاح يعين الواحد للامامة انما كان  
الحاجة الى صلاح الصلوة في جعله اماماً ههنا فساد الصلوة فلم يبق للمحدث  
امان في الإمام اما في المحدث لا امام له في المسجد فسدت صلواته ولو لم  
ولقد انشأوا في الصفوف وخرج من المسجد قبل ان يقوم الماني مقام الإمام  
خط ان يوي الماني الامامة من ساعته لا يفسد صلواتهم ويحج الامامة  
من الاول الى الثاني في سائر الاول واحد من القوم وذكر هذه المسئلة في موضع  
اخر وراد بها ان يوي ان يكون اماماً من ساعته ويصل بهم في مكانه  
ذلك جازت صلواته للخلعة والإمام ومن كان على عين للخلعة وسائر



ولا يجوز صلوة من كان مامه من الصفوف وان لم ينو الامام من ساعته وانما  
نوى ان يكون اماما اذا قام مقام الاول وخرج الاول من المسجد قبل ان يعلى الماني  
للمعالم الاول فسدت صلوة القوم لان الامام لم يحول اليه بعد فخرج الاول قبل ان  
يقوم الثاني مقامه في القوم لا امام فسدت صلوتهم والامام الاول نوى في سعيه  
صلوته على كل حال ولو تقدم بطلان بعد ما سبقه احدث فاقبها سبق للمقام الاول  
فصلو الامام على القوم ان يعيدوا به وان تغلقوا فاقبوا بعضهم بهذا وبعضهم بذلك  
ان استوى الغرضان فسدت صلوتهم وان كان احد الغرضين الشرع فصوله الذي  
ارتم به الاثر من القوم صحح وصلوة الاخرى فاسد لان الاقل لا يزعم الاكثر  
وعند الاستواء لا يثبت الترجيح وانما الصلوة باقيا من متعدد فيفسد صلوتهم  
ولو قدم الامام رجلا قبل ان يخرج من المسجد وتقدم الاخر بنفسه او سجد  
القوم وانهم لم يلاحظوا طائفة فهدوا الاول سوا الان الذي تقدم بنفسه  
قبل خروج الامام منزله الذي قدمه الامام سبيل القاصي الامام بخود الاول  
رحم الله من احدث في صلوته فذهب لينوضا فلم يجد الماني فانهض  
ثم وجد الماني ففسد صلوته قال لا قبل فلهذه المني حكم الصلوة قال  
يولكن لم يود شئ من الصلوة قبل لم لا يقصد بالضرب للتميم من غير  
حاجة قال لا في ذلك الوقت كان معتدا بالامام اذا احدث فاستخلف رجلا  
واستخلف للبيعة غيره ان كان قبل خروج الاول من المسجد وقبل ان يدخل المسجد  
خارجه تقدم بنفسه وان كان بعد ذلك فسدت صلوتهم لانه ما هو الا  
لهم ثم استخلف من غير عند فسد صلوته واذا احدث الامام واستخلف رجلا  
على غير نوا او استخلف امرأة او صبيا فلم يقدم المقدم بنفسه ولكن استخلف رجلا  
اخر ذكر هذه المسئلة في باب الجمعة وقال الزكاريان للمقدم على غيره وضوفان  
استحالة غيره جاز وان كان المقدم امرأة او صبيا او كافرا لا يجوز الاختلاف  
والذوق ان المقدم اذا كان على غيره وضوفان من اهل الامامة في الجملة فان

كانه

الصلوة للامامة الاسلام والدكوره والبلوغ عن غفل وقد وجد ذلك كله في حقه  
فمن اختلف في الامامة عن الاداء لعدم الطهارة فعبر بالمكان الاول على حاله وهو  
عن الاداء لعدم الطهارة ومكان يجوز الاختلاف كما عرفت فاما المرأة ليست من اهل الامامة  
الرجحان وكذا الصبي ليس من اهل الامامة للبلوغ فليس صحيحا اختلافهما اسلا واذا  
لم يصح اختلافهما اسلا لم يصح الاختلاف بينهما واذا اختلف الامام ولم يقدم  
رجلا حتى خرج من المسجد فسدت صلوة القوم فاسد لانهم يمتدون معها ولم يتق لهم الامام  
في مكانه هو المسجد ولم يذكر محمد رحمه الله في الاصل حكم صلوة الامام وذكر الفقهاء  
رحمهم الله ان صلوته تعد ايضا لان بعد من احدث كان على الاختلاف  
فيصير هو في حكم المفسد في غيره فكما يفسد صلوة غيره من القوم فلي  
يفسد صلوته وذكر ابو عبيد سعيد من معاد المروزي عن محمد بنهما الله  
ان صلوته تامة وذكر في محضر الكوفي انه لا يفسد صلوة الامام ولم يعب  
عنه القول بالاحد ووجه ذلك ان الامام ما كان يحتاج الى الاختلاف  
لاصلاح صلوته وانما كان يحتاج الى الاختلاف لاصلاح صلوة القوم فهو  
سفر في حق نفسه والنفرد اذا سبقه الحدث وخرج من المسجد لينوضا  
لم يفسد صلوته لدى هذا الامام نوي انه رجع فاستخلف غيره فبقا  
ان يخرج الامام من المسجد بطهراته كان ما و لم يكن دائما قال الشيخ الامام الزكي  
محمد بن الفضل رحمه الله ان كان للمفسد الذي ركب الصلوة لم يحز للامام  
ان احد الامامة مرة انه اكد يفسد اكله لان الخلافة تالذت  
اذا ركب وان لم يورد مكانا لله فام في الجواب قال ابو جعفر وابو يوسف  
رحمهما الله ان اختلاف مرة اخرى لان المسجد مكان واحد فيجعل  
كانه لم يحول وجهه عن القبلة وقال محمد رحمه الله لا يجوز لانه حوله جهة  
عن القبلة بالنسبة لا التيقن احدث فيفسد صلوته عند محمد رحمه الله وفي  
سفرات العتيق الى جعفر رحمه الله اذا طعن الامام انه احدث من غير حديث



فاسخلف وظلام مبين كمثل ان يخرج من المجدانة لم يحدث قال ان كان لم  
يات الرواج تجازت صلوة نعم الخليفة وان لم يأت الرواج قدمت صلوة نعم قال القصة  
عذارة رواية من جماعة عن محمد بن عبد الله انه قال اذا قام الخليفة مقام الامام قدمت  
صلواتهم وان لم يات ترك من اركان الصلوة واذ لم تقم الخليفة مقام الامام حارت  
صلواتهم قال وكان الشيخ الامام يعني بهذا اذا ذهب الامام المحدث لينوما وقد كان  
قدم رجلا وقوا واراد ان يصلي في بيته او في مسجد اخر وان لم يكن الخليفة فرج من  
صلوة لا يجوز صلوة الامام في بيته ولا في مسجد اخر هكذا ذكر في الاصل وذكر في نوادر  
من جماعة عن محمد بن عبد الله ان صلوة الامام المحدث في بيته فاسدة حتى يكون  
صلوة بعد انتهت هذا الامام المتقدم قالوا وهذا اذا كان من الامام المحدث  
وبين خليفته كما منع صحة الافداس للخطان والحد والهرو وما اتب  
ذلك وان لم يكن بينهما ما يمنع صحة الافداس يجوز صلوة الامام المحدث  
في بيته قبل ارجاع الخليفة من الصلوة او بعده يريد بقوله قبل ارجاع الخليفة  
اذا صلوا وجه الامام

### الفصل التاسع عشر في الجمعة والعيد والصلوة بعد فائت

وتكررت الشروق اذا خطب في صلوة العيد ولا تم على الناس يجوز  
في صلوة الجمعة لو صل بالناس او لا تم خطب لا يجوز والغرة انما تعتبر الغير  
التراب في الموضعين جميعا الا انه لو نزل الخطبة في صلوة الجمعة لا يجوز فكذا  
اذا جاز عن موضعين ولو نزل الخطبة في صلوة العيد يجوز فكذا اذا جاز عن  
موضعين الخارج الى الجاهة لصلوة العيد سنة وان كان يسعم المجد للجامع  
هذا عام المشايخ ومنهم من قال للخروج الى الجاهة ليس بسنة وانا اعرف  
الناس ذلك لصق الجامع وكره الزحام والصحيح ما عليه عامة المشايخ والنصر  
شرط جوارها كانت الجمعة ولهذا المعنى قلنا انما تجب امامتها في هذا المصدر

هذا ان كان في بيته  
في بيته او في مسجد اخر  
فان كان في بيته او في مسجد اخر  
فان كان في بيته او في مسجد اخر

وعور اقامتها في بيته او في موضعين وذكر في الاثر عن عمار بن عبد الله  
وساقي المسلة بعد هذا ان قال الله مع ما يقرر من الخلفان ويجوز الخطبة في  
العيد فاعدا فندفع ان اليه على الله عليه وسلم خطب على ائمة العصا ووجه  
ومن خطب على الدابة يكون فاعدا كما في الاصل ولا يخرج النسيب  
في العبد لا لم يخرج على هذا الذي عليه السلام وعلى عهد من بعده من خلفاء وقد  
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان منكرا على غيره وهو قائم وذكر في الاصل في شرحه  
ان في رواية لا بأس باخراج المنيق فاعدا السلوك حسا وما راه السلوك  
حسنا وهو عند الله حسن وقد روي عن علي بن حنيفة رحمه الله تعالى ان اخرج  
المنبر في العبد من خلف الناس في بنا المنبر في الجاهة في المصالحات هم  
من لم يكره ذلك ومنهم من كرهه فعند القائل يقول بحمل الامام فائتا على وجه  
الامام او على دابة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم قال العبد صلوة كذا ذكر محمد بن  
في الاصل وانما انطوى بعد الفراع من الخطبة قال القاضي الامام ابو جعفر لا يجوز  
رحم الله كان شحا ابو بكر الرازي رحمه الله يقول في معنى قول ابي حنيفة رحمه الله  
وليس في العبد صلوة مستوية لان الصلوة قبله مكرهه الا ان الكرخي رحمه الله  
نصح على الكراهة في كتابه حيث قال ويكره ان يحضر المصل يوم العيد السفل  
قبل الصلوة واما انطوى بعد صلوة العيد ذكر في التحريد ان قال انطوى بعد  
الفراع من الخطبة ولو بدله انما يطوع في الجاهة او في بيته وذكر ابو بكر الرازي  
الترمذي في كتاب العالم والتعلم ما يدل على انه يطوع في بيته وله ذلك في  
الجاهة فانه قال ويكره لانه شبه السنة ولو اراد انسان ان يفعل لم يفعل  
في منزله قال محمد بن عبد الله في الاصل والاولى ان منع عنه من جميع المصالح  
والعبد من ان يخدمه حتى يموت وفي حروجه ابطال حق الولي ولا يكره  
للعبد الخلف عن العبد في الجمعة نعم لم يكت على العبد قال شيخ الامام في  
رحم الله ما ذكر في الكتاب بحول على الاصل اذن له الولي قال البذاذل

١٨٠



له الذي يخلف عنها كره كما يكره في الجرح قال رحمه الله وهذا موضع اختلاف  
 وقد تكلم الناس فيه قال بعضهم كره ان يخلف عنه لان المولى لو امره بغير  
 نفسه يلزمه طاعته فاذا امره بغير الله تعالى اولى في تركه كرم الاسلام في  
 شروحه اذا اذن المولى للعبادة حضوره للجمعة كان له ان يشهد للجمعة والعبد  
 لان المانع كان الحق المولى وقد اطلق المولى حقه الاذن فكان له ان يشهد للجمعة  
 والعبد ولكن لا يجب عليه ذلك لان منافع العبد لم يضر مملوكه للعبادة  
 اذن المولى فاحال بعد الاذن كما حال قبله قال في الاصل انما لا يمنع  
 ان يصلي للجمعة من غير اذن المولى قال بعض مشايخنا انما الاصل للجمعة بغير  
 اذن المولى اذا علم انه لو اذن من مولا في ذلك مضى به واذا لم يخلف  
 عنه قال في حق الامه الخلف في رحمه الله وهكذا قالوا في المراه اذا ارادت ان  
 تصور بغير اذن زوجها ان علمت انها لو استأذنت منه اذن لها ولم يكره  
 فلا مانع ان يصوم وان علمت خلاف ذلك لا يصوم وذكر شمس الامه الترخي  
 رحمه الله اختلف المشايخ في العبادا احصر مع مولا له الخاضع او صلي العبد  
 لحفظ دابته على ابي الخاضع او في الصلوات هل له ان يصلي للجمعة والعبد  
 بغير رضا المولى قال رحمه الله والاصح ان له ان يصلي بغير اذن المولى  
 اذا كان حاله لا يخل حق مولا في امساك دابته وروى عن محمد بن محمد بن الله  
 ان له ان يصلي للجمعة وان يترك ذلك واذا في الشبهة ادله بها اذا  
 خطب الامام في الجمعة قبل الزوال وصلى بعد الزوال لا يجوز وان شرعت  
 الخطبة شرط للخوار والشرائط تكون مقدمه على المستروط له الا انما  
 سرعت بمنزلة الركنين وهو الشئ الثاني فلا يجوز اقامه الشئ قبل  
 الوقت فلا بد للخطبة ولو خطب في الوقت والقوم ينامون لم يضر حارث  
 للخطبة ولو خطب ولم يحضر احد من اهل بيته رحمه الله وان كان في  
 رواية لا ينعقد بها وهو قول الشافعي رحمه الله لان الخطبة انما ينعقد

كره ان يترك المولى  
 ان يترك المولى

مقام وكسر وهذه اقامه عوت خلاف القياس الشرع لانه لا يملكه فيها  
 صراخ لا فاستهاجهم ما ورد النص به والفقهاء اوردوا ما سطوا الا  
 عند الله ونحوه المقوم القوم وقت الخطبة جميع القوام فاستشهد فيه كلام الان  
 وان فيه الامور المعروفة ولا يكره للخطيب العلم بالخطبة ما شهد الامام  
 بالمعروف ومن العلماء من قال بالسلوك على القوم كان لا يمانع من ان يطلع  
 لانه على السلم كان يعرف عليهم فخطبه ما تامل عليه من الغراب وكان لم يصبر  
 السلوك لياخذوا منه ويقولوا ذلك فاما القوم فالسلوك على القوم لانه قد يكون  
 في القوم من هو اعلم من الامام واورع منه ولا يلزمه استماع وعطس صوته منه  
 ومنهم من قال اذا لم يسمعوا من الامام فالتشاغل والوعط للقيام فله ان يستعوا  
 واذا اقتضى مدح الخطبة والدعاء عليهم فلا مانع من الكلام في ذلك الوقت لان  
 مدحهم لا يخلو عن كذب فالأمر ليس عليه اولى وكان الظاهر في رحمه الله يقول  
 على القوم ان يسمعوا وسمعوا الى المبلغ للخطيب لا قوله بانها الامه استعوا  
 عليه فبعد عن القوم ان يصلوا الى ان صلى الله عليه وسلم لان الخطيب صلى الله  
 تعالى ولا يكره انهم يصلون عليه وحكي امر الله اما الصلوة عليه وامساك الله  
 تعالى واجب يجب عليهم الصلوة في هذه الحالة والذي عليه تأييد المشايخ ان  
 على القوم ان يسمعوا للخطبة ويصبروا وان لم يسمعوا من الخطبة فله ان يرحل  
 ويخبر الله اذا ذكر الله تعالى في الرسول في الخطبة استعوا به ولو ذكر  
 الله تعالى في الشاغل ولم يصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن محمد بن  
 انه يصلي الناس طاعة لقومهم وهذا كله في حق من كان في مقام  
 الامام تحت بيعه بالعدل الامام اما من كان بعدة عن الامام لا يصلي بالقبول  
 الامام اذا تمت الرواية في هذا الفصل وقد اشارت عليه رحمه الله الى  
 السلوك وان لم يصبر على رحمه الله في الغراب وهذا روى عن  
 عن ابيهم رحمه الله وانما ذكر ابيه العبد في النظر في كمال العفة وكلمه



فمن ساجد سر كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به وهكذا روى عن أبي يوسف  
رحمه الله قال من الله الخلق إلى رحمته الله فهنا فضل آخر أخص للناس فيه  
أيضا أنه إذا لم يكلم بلسانه ولكنه أشار برأيه أو بيده أو بعينه أو رأى منكرا  
من الناس ففهمه لده أو أخبره بخرقا أو برأيه هل كره ذلك من الشاع من ربه  
ذلك وسوى من المنارة الواسع بين العلم باللسان قال رحمه الله والصحيح  
أنه لا بأس به فإنه روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه سمع على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو خطب فذكر عليه الإشارة وقال ثم لا يه  
هذا رحمه الله وهذا فصل آخر من الدين من الإمام أولى والتابع عنه قال  
كثير من أهل العلم التابعين في كمالهم مدح الظلم ودعاهم قال رحمه الله  
والصحيح من الجواب عند مشايخنا رحمهم الله أن الدين منه أفضل قال محمد رحمه الله  
ولا يستنوا العاطس ولا يردوا السلام يعني وقت الخطبة ولم يرد في طائفة ورد  
محمد عن أبي يوسف ورحمهما الله في ملوثة الأثر انهم يردوا السلام ويسموا العاطس  
ومن عادركم ملوثة الأثر أن ما ذكره الأصل قول محمد رحمه الله وللخلاف من أبي  
يوسف ومحمد رحمهما الله في هذا الخطبة أنه إذا لم يرد السلام في المكان قبل  
يرده بعد فراغ الإمام من الخطبة على قول محمد رحمه الله يرد ويخطب عليه يوسف  
رحمه الله لا يرد فلما كان يذهب محمد الرد بعد فراغ الإمام من الخطبة كان الاستماع  
والإصباح أولى ولما كان من مذهب أبي يوسف رحمه الله أنه لم يرد السلام  
ولا استنوا العاطس بعد فراغ الإمام من الخطبة فلو رد لا نقول الاستماع أصلا  
بل نعوت البعض ولو لم يرد نعوت الرد أصلا ونعوت البعض دون البعض أولى  
من نعوت الكل وروى عن أبي حنيفة رحمه الله في غير رواية الأصول  
أنه يرد تلبية ولا يرد بلسانه ولم يرد لمحمد رحمه الله في الأصل أن العاطس  
وقت الخطبة ما ذا يصنع روى الحسن بن وإد رحمه الله عن محمد بن عبد الله تعالى في  
نفسه ولا يحضر وهذا صحيح وعن محمد رحمه الله أن العاطس كبد الله تعالى في

الله ولا يحل شتمه وإذا فرغ الإمام من الخطبة حمد الله تعالى بلسانه  
كالخطبة إذا فرغ الإمام من خطبته وإذا فرغ من الخطبة جيبه بلسانه  
خطب يوم الجمعة وله مقثور الولي وعلى الناس حارسه فإدري حوارهم ولا  
أبى صلوة الجمعة في موضعين وثمة عند محمد رحمه الله وأحد أبو يوسف  
رحمه الله في موضعين دون الثلث إذا كان نصرته حارسا في مصر في  
حكم مصر كعقداد ولو خطب خطبة واحدة قائما أو قاعدا أو خطب  
خطبتين قاعدا أو أحدهما قائما والآخرى قاعدا أخراه إلا أنه يصير مسنا  
أن هل ذلك من غير عدد ولو خطب وهو جالس أو حدث ثم اعتقل ونوضا  
ثم أقيم الجمعة خارجا إلا أنه لو تعذر ذلك نصيبا لدخوله المسجد  
غير طهاره لأن الخطبة أن لم يكن ملوثة حقيقة هي شبه الصلوة ولهذا لا  
يجوز الجمعة بدو بها شحت أنها ليست بصلوة حقيقة يجوز بدو  
الطهاره من شحت أنها شبه الصلوة كره مع الحدث ولم يرد محمد رحمه الله في  
الأصل أنه هل تعاد الخطبة في التوادر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله  
أنه لا تعاد إذا كنت الإمام الأعظم إلى أمير مصر أو قائد عز لبنان واستعمل  
فلما تأملنا ذلك في ذلك المصنف في باب الخطب إلى الأول سئل وليلو أن  
تقيم الجمعة وهذا لأن الكتاب من الغائب عن قوله الخطب من الحاضر ولو كان  
الإمام خاطرا أو خاطبه العزل مطلقا فتدفع الخطب من الحاضر سئل  
إذا همنا سئل أو سئل إلى الخطب وهم ما فيه ولو كنت الاستعمل  
فلما تأملنا ذلك في ذلك المصنف لا يهول الأول ما لم يقدم الثاني عليه لأنه  
هذا الفصل الأسير اعزل الأول حاشا بصلواتنا الأول إنما يعزل  
معه وروى الثاني أن الخطبة في أهل المصنف وأما نصرة الثاني أمرا على الأول  
وعلى ذلك المصنف إذا قدم حقيقته وحكما ولا يجوز إقامة الجمعة إلا في المصنف  
أو خارجا منه فربما منه يجوز خطبة العبد وهذا لأن صلى العبد إذا كثر

خطب



في فاما الصر واما الصر فانما في الصر هل في ذكر المسألة في شرح القدر  
و في فاولي الك شرط الغنا ايضا قال ويجوز اقامه للجمعة خارج المصرا اذا  
كان في فاما الصر وذكر في باب الجمعة في نوادر الصلوة لو خرج الامير للاستسقام  
يدعوا وخرج معه الناس كثر حضرت الجمعة فصل في الجمعة في الحاشية على قدر علوه  
من المصرا حرام لان فاما المصير واما المصركم المصير وذكر الشيخ الامام الاجل  
شمس الامام الخليلاني رحمه الله في شرح النوادر اخلف الناس في تقدير فاما  
المصير فقد روي محمد بن محمد بن الله في النوادر العلوه وقد روي بعض الشيوخ في بعض  
وبعضهم ملته اميل وهو فخرج وبعضهم من غير هذا الصوت اذا امتنع المصرا  
في المصرا او اذا من موافقهم من غير موافقه فاما المصير فيجوز اذا للجمعة فيه وكان واره  
ليس فاما المصير في يجوز اذا للجمعة فيجوز في الشيخ الامام الاجل من الامم السجى  
والشيخ الامام شيخ الاسلام رحمه الله تقدير للفتا بالعلوه اما لما ذكر محمد بن  
في النوادر وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله في التوارى ان قال قول الفقيه  
لا يجوز للجمعة اذا كان الموضع مقطوع عن العزبان ثم قال الفقيه ابو الليث  
وذكر ابو يوسف رحمه الله في الامالى لو ان اما ما خرج من اهل المصير فادار  
ميل او ميلين لحاجه فحضرت الجمعة حازله ان يصلي للجمعة به لان في المصير  
منزله المصرويه ما حدث ذكر وبعضهم قالوا المسألة على الاختلاف على قول في  
حيثه والى يوسف رحمه الله يجوز وقال محمد رحمه الله لا يجوز في الخلاص  
في الجمعة بمناط ما في ما بعد هذا ويجوز ان يكون هذا للاختلاف بينهم  
من قبل ان محمد رحمه الله انما لم يجوز للجمعة بملا لا فقهه وليس له  
حكم المصرا فاما المصركم المصير وقل انما يجوز للجمعة في فاما الصر اذا الم  
يكن من المصرويه من الحاشية مزارع فاما قول هذا الفقيه لا يجوز اقامه  
للجمعة بخاري في مصلي العبد لان من المصرويه من المصير مزارع وقد روي  
هذه المسألة مروي وافق بعض مشايخنا واما ما بعد المصرا في المصرويه ليس

في جواب فان اجد المصركم حواصله العيد في مصلي العيد بخاري في المسألة  
وليس المناظرين فاما ان المصرا وقلناه شرط حواصله للجمعة فقه شرط  
حواصله العيد ويجوز اقامه للجمعة بمناط في قول في حيثه في يوسف  
رحمهما الله وقال محمد رحمه الله لا جمعة بمناط الجمع العباد ان لا جمعة بمناط  
لانها مفارقة وليست بمصير وليست من اقبية المصرا لانها اقبية من ملكه اربع  
فراخ واما اقامه للجمعة في المصرا او في فاما المصرا واما ما محمد رحمه الله  
يقول بانها ليست بمصير والمصير شرط وهما يقولان ان منما تمصير في المصرا  
الجمعة وان لها فيه فيل انما تلت سكك ونقل فيها الاسواق في المصرا  
الجمعة تمصير مزارع الكثر ان الباب انه لا سقي مزارع عدد ذلك لكن بقاوه  
بمصر ليس بيطح لانه عرفان فانه ليس بمصير فانه لا فيه له ومن الشيوخ  
من قال ان عتقها انما يجوز اذا للجمعة فاما لانها من اقبية ملكه وهذا فاسد  
الا على قول من تقدير الغنا فيرجح لان منما في بخير وقال محمد رحمه الله في الاجل  
اذا نوى الاقامة في مكة وسكنه عشر يوما لا يصير مقاما فيقال انما هو مصرا  
انما الصحيح ما قلنا ولا يصلي بمناط سلوه العيد ما لا يفاق لا لعدم المصير  
لا اشتغال بالخارج باعمال الناس في ذلك اليوم فوضع عنهم صلوه العيد  
كلا للجمعة لانه لا يفتى في كل سنة هجوم للجمعة في ايام الربي منا كلاف  
صلوه العيد لا تصلي في كل سنة في كل سنة واما يجوز للجمعة بمناط عتقها  
اذا كان معه امين ملكه او امير للحجاز او لطيفه الامير للوهم ليس له  
حق اقامه للجمعة انما فوض اليه رعايه للخارج ويسأتم فان استعمل في ملكه  
تقيم للجمعة بمناط عتقها وان لم يستعمل في ملكه انما استعمل في المصركم  
فان كان من اهل مكة تقيم للجمعة بمناط عتقها ايضا وان لم يكن من اهل  
مكة لا تقيم للجمعة عتقها ايضا وفي نوادر ابراهيم بن محمد رحمه الله قال  
في عتقها في حقه رحمه الله ولا يصح اسر اللوهم وهو سافر في مكة بحرم



منها ما زاد في الموضع  
الذي هو في الموضع  
الذي هو في الموضع  
الذي هو في الموضع

استقمت بقصا في فوايدي العفيفه في اللث وحمد الله وفيه انما صلوه  
الجمعة حلف المتقلب الذي لا يمشي له من الخليفة عزرا ان كان حزينه في  
الدين عليهم سيرة الامرا حكم عارعه لان بعد اسب السلطنة تصفق  
الشرط وفيه العيون والممر قد مات ولم يلغ موته الخليفة حتى تمت  
به الجمع فان ما بهم خليفه التت او صاحب شرطه او الفاضي حازا في عوض  
الهم امر العامة ولو اجتمعت العامة على ان لا يقدموا رجلا من غير امر خليفه  
التت او الفاضي لم يحز ولم يخرج جميعه لانه لو نفوذ الهم امرهم الا اذا لم يكن  
فيه فاضي ولا خليفه التت ما كان الحل هو السب تحسب كونه لاجل الفري  
الا ترى ان عليا رضي الله عنه صلى بالما سر وعشر رضي الله عنه بحضور لما اجتمع  
الناس على علي رضي الله عنه ذكر في كتاب الصلوة للفناخي ان يصلي للجمعة بالما سر  
وروي ابو يوسف عن حنيفة رحمه الله انه ليس للفاضي ذلك اذا لم يوسر  
به ولم يكن في عهده ومثوره وصاحب الشرط يصلي على حال امسه او لم  
يوسر في فوايدي اهل عرفه اذا كان الامام راعوه للجمعة ثم حدثت خراج  
من المسجد ولم يقدم احدا فقدم الرجل قبل ان يخرج هو من المسجد حاز  
صروته اصلاح صلواتهم فان تكلم المقدم او صحت وامر عيره ان جمع بهم لم  
يحز لان الامام لم يرض اليه لكن حوزا له البناء على صلوه الامام صروته وقد  
خرج عن صلوه الامام اذا شرع في الاربع قبل الجمعة فانح للخط هل يطع فيه  
اختلاف الشافعي فيه ثم سئل اهل السنة ونظيره اخذ من الامية للوالي رحمه الله  
وهو كان في الصدرة الصكورة وكان لا يرضى الله واما الاختلاف في الاربع قبل  
الجمعة بما ذكر محمد رحمه الله في باب الجمعة وسعي لم كان في صلوه ان تخرج منها  
فما كان له الا ان ذلك كان الامام على وجه السرعة وحمل على الامية الشري  
ذلك كان الله على راس الراعي ان يولي في صلوة في صلوة الجمعة لا حوز  
لان رخص في وقتها في صلوة الجماعة في الصلاة على وجهه ورجل لو سب

السرور ودمع وطلا



ووجهها الله فرض الوقت الظهر الا ان المصحح القم ما يور اساط الفرض  
عن دمه اذ الجمعة حتما والعدد وما يور اساط الفرض اذ الجمعة كسبيل الجمعة  
وهكذا عند محمد رحمه الله في قوله الاول وفي قوله الاخر فرض احدهما واقامه  
الا اذا ان الجمعة اكد من الظهر بليل ان الظهر ينقص اذ الجمعة المأخوذة من  
اذا الظهر وذكر القدوري قال محمد رحمه الله الفرض للجمعة وله ان يسقط للجمعة  
عن دمه بالظهر وروى عنه انه قال لا اعلم فرض الوقت ما هو وانما الفرض  
ما يستفرض عليه فطلع على المغرب لعرفات بعد غروب الشمس يوم الاحاد  
فان لم يند حتى طلع الفجر اعلنت طوارك باب المسافر من الكافي في المشروط  
احد للمع من الصلوات يعرفه عنده في جميعه رحمه الله ان يكون مالا يخرج  
حتى لو اصل بخره وتلى مع الامام الظهر ثم اصل بخره وسقط بعد العصر  
كأخره وبقه ايضا من ساعده عن يوسف رحمه الله امام اليوم اذا كان  
مقما وتلى اهل عرفات ركعة من الظهر فاحسب وقدم رجلا سافرا فدخل  
معه في الصلاة والصلوات الظهر او بعد العصر او عتيق وانما حازله اذ الصلوات  
وان اختلفت احدهما لانها المقدسة حيث حازا اذا وهما في وقت الصلاة  
اجدهما يكون ادنا الاخر او الاصل الناس مطر عظيم سيدي يوم الجمعة  
في سعة من الخلف في غرب الرواية في باب من بعد في الخلف عن الجمعة  
ولا بأس بالركوب في الجمعة والعيد في ذلك افضل في هذا الموضع ايضا ذكر  
في وقف قاضي في اللث رحمه الله ان المصلي العبد حكم للمسجد حتى جوار  
المقدسة وان طابت الصفوف معه له وخبره دخول الخلف فيه وكان المصلي  
التشهد رحمه الله يقول هكذا في حق جوار المقدسة المصلي حتى جواره دخول  
الخلف كان يقول لا يعطي له حكم المسجد وقما الناس النبا اذا اردت  
ان تصلي صلوة الصلوة يوم العيد فصله بعد ما يصل الامام في الجماعة  
لان القطع بل صلوة العيد ملوثة في حال الصلاة في الصلاة

للربط اذا اذ لك الامام في صلوة العيد في الركوع كبر ليس الا فاحسب ما  
وفي الشرائع في الركوع قال في حقه ومحمد رحمه الله خلافا لابي  
يوسف رحمه الله والابان لوقر اول مرات الكبير حتى ركع قائم يعود الى القيام  
فان الشرائع هكذا روي من ساعده من محمد رحمه الله وذكر في الجامع الصغير  
الاصح رحمه الله القدوري اذا دخل المصلي للجمعة ان يركع ان يركع للجمعة  
لوجه للجمعة وان يركع ان يخرج من المصلي يومه ذلك قبل دخول الوقت ويعيد  
فلا يجمع عليه في قاضي في اللث رحمه الله المصلي اذا اراد السجود للجمعة  
ذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في السير الكبير وجعلها على حين ان كان  
المخرج قبل الزوال فلا بأس به لا خلاف لان الجمعة لا يجب قبل الزوال  
كلا من الخروج نازكا قوما وصار للخروج قبل الزوال وليس فيه ترك  
فرض يظهر للخروج يوم الخميس وان كان الخروج بعد الزوال فان كان  
يكمل الخروج من مصلاه فخرج وقت الظهر فانه لا بأس بالخروج قبل  
اقامة الجمعة وان كان لا يكمل ان يخرج من مصلاه فخرج وقت  
الجمعة فلا بأس ان يخرج بل تشهد للجمعة ثم يخرج وهذه المسئلة لا يوجد  
في هذا الباب الا في البيروني والوارد يجوز ان يسافر يوم الجمعة  
قبل الصلوة من غير فصل وهذا بناء على اصل معروف للمذاهب الصلوة  
ان يحجب الصلوة ويسقطها معان اخر الوقت عند المصلي فان اخرج  
وقت الظهر قبل خروجه من المصلي فقد صار مسافرا في اخر الوقت  
ولا يجوز على المسافر ولا يصير ان في وقت الخروج وقت الظهر  
قبل خروجه من مصلاه كان مقاما في اخر الوقت وصحة المصلي ان  
عليه اقامة قصير للخروج نازكا قوما فلا بأس له بالخروج قال مشايخنا  
في كتابنا من المسئلة يجب ان يكون المصلي في العسل من له خرج للسفر  
والله اعلم بالصواب قال اقامة المصلي في موضع لا يجب على اصل ذلك

الدرج في الصلاة

الجمعة



الموضع للجمعة هل يباح له ذلك ان كان يخرج وقت الطهر قبل ان ينهض  
 ذلك الموضع لا يباح له ذلك ان كان لا يهبط من مكانه فربما كان لا يخرج  
 وقت الطهر لا بعد ان ينهض الى ذلك الموضع يباح له ذلك لانه لا يصير اياها كغيرها  
 لان العبرة بالوقت حتى يخرج الشيخ الامام الاجل عن الابه للملاوي رحمه الله انه  
 كان يقول عدي في جواب اصل المسئلة اشكال وجهه ان العبرة بالوقت  
 انما يكون فيما يفرده من ايام وهو سائر الصلوات واما الجمعة لا يفرده هو الا  
 وانما يؤيدها مع الامام والناس فيبغى ان يعتبر وقت ادايتها حتى اذا كان لا  
 يخرج من الموضع قبل ان يخرج من الموضع فهو المستأق اذا سمي  
 يوم الجمعة الى الموضع لم يافاته للجمعة واما ما حواه في الموضع ومعه مقبولة  
 اقامته للجمعة يقال ثواب للشيخ للجمعة واذا كان قصده اقامته للمحاج  
 كما يقال ثواب السعي للجمعة المسوق هل ياتي تكيرات التثنية اذا خرج  
 من صلواته لاشل ان كان في يوسف ومحمد رحمه الله ما في بلان المسوق  
 مفرد من حيث هو الامام من وجه واحد او اكثر اعتبر في عدها وانما  
 كان في حقه رحمه الله ان قيل في حقه وجه واحد لانه مفرد من وجهه فبان ان  
 من وجهه من حيث انه مفرد مستقط عنه الكبير ومن حيث انه مباليع لا يستقط ولا يكبر  
 وجب عليه الشروع مع الامام فلا يستقط الشك وان قيل لا يقيم فله وجه  
 لان الجهر التكبير يدعى الاصل وانما عرفنا حوازه بالشرع والشرع  
 حوزة بشرط الاداء بالجماعة فاذا كان مفردا من وجهه متابعين وجهه  
 وقع الشك في سعيه للتصديق فحتم فلاشت السريعة في حقه بالشك  
 وقد كتبت في شرح الجامع ما عليه في قوله والله اعلم بالصواب  
**الفصل في العمل على شرط في صلوة المريض**  
 قال رحمه الله المريض اذا عجز عن القيام فليجلس في صلوة العبد على الكوفة  
 قاعدا لم يرد بهذا العجز العجز اصلا لانه لا يملك ان يركع فيصنع القيام ويحذر

انما هو شرط الجماعة

في العجز يعني الكوفة ان يصوم مقعدا بل اذا عجز عنه اصلا او فقد عليه  
 الا انه يصنع ذلك ليعقبا شديدا حتى يرد عليه بملك او يجد وجها  
 لذلك وان كان اربط الرخصة او العجز عنه اصلا او اذا كان قادرا على  
 بعض القيام دون تمامه كيف يصنع لا ذلك ليعقبا التصل في شيء من الشك  
 قال رحمه الله ابو جعفر رحمه الله لم ير ان يقوم مقعدا ما يقدر على القيام للمفرد  
 او كان يقدر على القيام لبعض المراه دون تمامه فانه لو مر ان يركع قائما  
 ويقرا ما يقدر عليه قائما ثم تقعد اذا عجز واما ما في الشيخ الامام الاجل من انه  
 للملاوي رحمه الله واذا تقدر على القيام متكاملا يركع ثم رحمه الله هذا  
 الفصل في شيء من الكتاب ايضا قال الشيخ الامام الاجل هذا رحمه الله الصحيح  
 انه صلى قائما متكاملا ولا عجزه عذر ذلك وكذا لو قد ان تقدر على عجز  
 او كان له خادم لو انك اعلمه فقدر على القيام فانه يقوم ويكفي خصوصا  
 على ما في يوسف ومحمد رحمه الله فان كان قولها اذا عجز الموضع عن  
 الوضوء وكان عجز من لوصه لم يحو اليه وقد رتبته لنفسه فله نفسه  
 وكذا لك منها فان كان يقدر على القيام ولا يقدر على الجود او بالامانة  
 لا يكون ذلك وانما القاعدة اقرب الى الله بالجود من ايمان القيام والقصور  
 من الامانة القسبة من تركه ويجوز ان يكون الشيخ الامام الاجل من الابه  
 للملاوي رحمه الله والشيخ الامام من الابه للشيخ رحمه الله وذلك لان  
 الاجل شيخ الاسلام حواضر رادة والشيخ الامام الراجد الصغار رحمه الله ان  
 الجود انما هو على قائما اليك وانما على قاعدا بامانة وهو افضل  
 عند ارباب العلم لا هذا رحمه الله اذا اراد ان يركع للوردع يركع قائما  
 واذا اراد ان يركع فليركع قاعدا لان الامانة في الركوع والجود ولو  
 كان في الركوع الجود قائما ويجوز قاعدا فذلك لان الامانة في الركوع

او نصير



محمد بن عبد الله في الأصل الذالم القعود مستويا وقد روي عليه سكتا  
 أو مستند إلى جابط أو إنسان أو ما شبه ذلك قال عن أبيه للجوابي  
 رحمه الله قال شايخنا ع أن يصل فاعدا مستدا وسكتا لا حجة أن  
 يصل مصطحا خصوصا على قولهما هكذا ذكر في النادر وهذا نظريا  
 ذكرنا في القيام إذا كان قادرا على القيام بالانكاد والاشناد وإذا لم  
 يستطع القعود على مستلقيا على فناء متوجها نحو القبلة رأسه إلى  
 الشرق وظاه إلى المغرب هذا هو الأفضل عندنا وإن صل على جنبه الأيمن  
 يوي بما الجواه وهو قول في عمر وسعد بن خير رضي الله عنهما ثم إذا لم يوي  
 فإنه يوي بالراس فإن عجز عن الإيما بالراس لم يصل عندنا ثم اختلف  
 المشايخ بعد هذا قال بعضهم أن دام البحر أكثر من يوم وليلة سقط عنه  
 الصلوة وإن قال قبل ذلك لا سقط وقال بعضهم لا سقط وإن دام الشهر  
 من يوم وليلة حتى إذا ذاب يري يلزمه الفضا ولو مات قضى عنه ورثته  
 وقال بعضهم يسقط مطلقا من غير فصل إليه ما لم يمسك بالخي  
 رحمه الله وعن يوسف رحمه الله أن المرض إذا عجز عن الإيما بالراس  
 يوي عنقه ولا يوي قلبه وعن حبيفة رحمه الله أنه لم يحوز إلا بالعينين  
 يسقط عنده الله عن ذلك فقال الأشمل أن الإيما بالراس يجوز ولا  
 أشمل أن الإيما بالقلب لا يجوز وأشد أن الإيما بالعينين لا يجوز وإذا لم يحوز  
 بالإيما ثم قدس القعود استقبل الصلوة فاعدا لأن الصلوة فاعدا الوحي  
 من الصلوة بالإيما ونا النبي المصيف لا يجوز وأشد ذلك إذا كان يصل  
 فاعدا بر كوع وجود ثم قدر على القيام استقبل الصلوة عند محمد رحمه الله  
 لأن عنده الصلوة فاعدا أضعف من الصلوة قائما حتى يحرق الله القائم  
 الفاعدا ابتداء ما سر وكذا لا يجوز السجدة عند قيام الصلوة قائما  
 وإذا أغمى على الرجل يوما وليلة أو أقل من ذلك فأنما الصلوات والأعيان على الشر

عن

من ذلك لا قضاء عليه وهذه الاحتسان في القياس إذا عجز عليه وقت  
 صلوة كامل لا قضاء عليه وجه القياس وهو أن الأعيان عند عجزه عن فهم  
 الخطاب بينا في الوجوب إذا استوعب وقت صلوة كامل بالخوف  
 فلهذا ذكر المسلم في الخوف على طرفة الاستشهاد وذكر مسلم للخوف  
 في النكاح في الصوري وجعلها بطريق مسلمة الأعمى لأن قبل الأعمى لو لم يكن  
 مستطفا لا يكون أكثر من ثلثي اليوم فانه إذا نام أكثر من يوم وليلة  
 يلزمه الفضا كما إذا نام وقت صلوة كامل وجه الاحتسان حدث على  
 رضي الله عنه فانه أغمى عليه في أربع صلوات وقضاها من عجز عن أن يري الله  
 أغمى عليه يوما وليلة فنقض الصلوات ومن عجز عن أن يري الله أغمى عليه ثلثة أيام  
 فلم ينقض الصلوات ولأن الأعمى إذا قصر فهو معتبرا بقصر عاده وهو اليوم  
 فلا يسقط القضاء وإذا طال فهو معتبرا بما يطول عاده وهو الخوف  
 والصغر فيسقط القضاء وقد روي الطويل والقصر بالربا في اليوم والليله  
 ليختل الصلوات في هذا الكلام يخرج الفضا إذا خرج أثره أسنا ط  
 للمصنوع ثم اختلفوا في أن الربا في اليوم والليله تعتبر بالساعات أم  
 الصلوات ذكر الشيخ رحمه الله في محصوره أن المعتبر الربا في يوم  
 والليله بالصلوات وذكر الفقيه أبو جعفر رحمه الله في محصوره أن المعتبر  
 الربا في كاهه أحلافا بين أي يوسف ومحمد رحمه الله عند أبي يوسف  
 رحمه الله تعتبر من حيث الساعات وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله عند  
 محمد بن عيسى من حيث الصلوات ما لم يصير الصلاة سببا لاستقطاع الفضا  
 وإن كان من حيث الساعات أكثر من يوم وليلة وهو الأصح وأما أن ظهر  
 مرة لا خلاف في أن إذا غمى عليه عند الضحوة ثم أفاق من الغد قبل الزوال يساعده  
 فهذا أكثر من يوم وليلة من حيث الساعات فلا قضاء عليه في قول أبي يوسف  
 رحمه الله وفي قول محمد رحمه الله يجب عليه الفضا لأن الصلوات لم ترد على

يوم

عن







لو شرع قربة بنفسه وكذلك الركوع لكن شرع المكونا وسيلين في الجود  
واحداث الجود قربة فانفرد بها ولا للملغنام والركوع وشرع  
الجود مكره في ركعه ولم يشرع القيام والركوع مكررا في الركعة ثلثا  
وقد امر بترك الجود ههنا لانه لو جحد سال من حرجه حتى يصير صلوته  
بغير طهاره ولو لم يجحد كانت صلوته بطهاره ولكن من غير جود قلنا  
والصلوة مع الحدث لم يشرع في حاله الاحتراز حتى ان المصل اذا صلى  
قاعدا او ساجدا لم يشرع في حاله الاحتراز حتى ان المصل اذا صلى  
وقد عرف ان من اتى ثلثين سجدا او نصفها اذا امر بترك الجود ههنا  
امر بترك القيام والركوع بطريق التبعه ولكن مع هذا الوفاة وركع حالان  
الجود ههنا في مشروعنا ولهذا لو تكلف وفعله لما حدث حاز في القيام  
والركوع ايضا مشروعين حقيقة للتبعه واذا كان به فذلك كما هو المشروع  
خارجا لانه لما امر بترك الجود لما قلنا امر بترك القيام والركوع ايضا بطريق  
التبعه ولكن مع كونه ما مشروعين في نفسهما خارجا لانما يقع في ذلك  
اذا كان منه حرجه اذا قام كالجرحه واذا قعد لا يسل اي حال  
اذا قام يسيل بوله واذا قعد يسيل على قاعدا ركوع وان كان في  
سال ايضا على قاعدا في حاله الجود اجعل الجود اجعل من الركوع وامكان  
هكذا لما قلنا انه لو قام صار مصليا بدون الطهاره وذلك غير مشروع في  
حاله الاحتراز حال ولا قعد كانت صلوته بطهاره ولكن بغير قيام وذلك  
مشروع في حاله الاحتراز حال واذا قعد كانت على امره فان ترك  
القيام اهون من تحمل الحدث وهذا الاول سواء الا ان ههنا لو صلا قائما لا  
يجوز وصلا يجوز لان ههنا السيلان لو جحد في حاله القيام فيصير  
مصليا مع الحدث فلا يجوز ولا ذلك الفصل الاول وعنه قد اوردنا  
كروا اذا قام ضعف وعنه عن الزهراء واذا صلا حاله ساجدا ركع وسجد ويقدري

الزهراء امر ان يصلي قاعدا بركوع ويجوز لان الصلوة بغير قراءه لا تجوز في  
حاله الاحتراز حال ويجوز التطوع قاعدا مع القدره على القيام والامساك  
او كذا مع القدره على النزول فكان ترك القيام اهون من ترك  
الزهره واذا كان الرجل جرح ان قعد او قام سال وان اسلم على قاعدا وما  
للجرح فانه يصلي قائما بركوع ويجوز ولذلك من سجد البول اذا كان  
حت يسيل اذا استلقى على قاعدا وامكان لذلك لان الصلوة مع الحدث  
في حاله الاحتراز لا يجوز حال الصلوة مستلقا على قاعدا وكذلك فاستسما من  
هذا الوجه لانه اذا صلا قائما فانه فرض واحد وهو الطهاره من الحدث ولو  
سأ مستلقا على قاعدا لم يرد تحمل الاستلقاء وترك القيام والركوع والجود  
فكان ما قلنا اهون الامرين وذكره الشافعي عن سليمان عن محمد بن حماد  
ركعه جرح ان اسلم على قاعدا لم يسيل جرحه وان سال حرجه قال  
يجلي مصححا ويوي ايما يعا قياسي اذ ذكر في الحديث في سله الروايات  
ان يصلي مستلقا على قاعدا ومن هذا الجنس مسنده في حديثه في من  
الكتب وهو ان المرض اذا كان يقدرك القيام له ان يصلي في بيته ولو  
خرج الجماعة لم يخرج القيام يصلي في بيته قائما او يخرج الى الجماعة يصلي  
قاعدا اختلف للشافعي قال بعضهم يصلي في بيته قائما فرض في الصلوة  
فلا يجوز وكه لا حل للجماعة وهي مند الامن فنزل الجرح الى الجماعة نقول ليس  
فيها ركع فرض لان القيام اما بقدره عليه اذا كان قادرا وقت الاذان  
وهو خارج عن حاله الا اذا اراد ان يسلم فاما حاله الاذبحه والمعتبر حاله  
لا اذا اراد ان يسلم فاما حاله الاذبحه والمعتبر حاله الا اذا اراد ان يسلم  
الصلوة لا حاله ان يجوب لم يكن للجماعة ما ذكرنا فرضا عليه وكان عليه سرائره  
للجماعة في التي ارفعهم عن محمد بن حماد الله في رجل ان صام رمضان تصعبه  
في حاله الاحتراز ان يطرح يصلي قائما قال يصلي قاعدا وما يصلي بركوع

ذلك

معه

لان القيام



باب في الصلاة والجمعة والعيد

الولي عن علي بن يوسف رحمه الله فمن طاف العدو ان صلا قائما لو كان  
في جبال لا يستطيع ان يقيم عليه فيه وان خرج لم يستطع ان يصل من الجبل  
والطريق قال صلى الله عليه وسلم في الصلاة عند الغمام والعقود بالله  
في الاصل ليس من كلام الناس في فادى اهل عمر قد وعى هذا اذا قال  
يا رب للمحقق من المشقة **الفصل الحادي والعشرون**  
في الصلوة على الدابة قال محمد بن عبد الله رحمه الله واذا كان القوم متساوين في  
غزوه او غزاه فلا بأس ان يصلوا للظنوع على دوابهم حتى ما كانت  
وجوههم يومون الركوع واليود ايها ويجلون السجود اخفض من الركوع  
حدث عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في السفر  
على راحلته حتى توجعت به وعنه ايضا قال رأت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي  
على حمار وهو متوجه الى حبر قال محمد بن عبد الله رحمه الله واما صلوه الفريضة فلا يجوز  
على الدابة الا بعدد وادان طاف من العدو او السبع او كان طيبا وردعه  
لا بد من النزول روي عن عبد الله بن عمر وطارق بن عبد الله رضي الله عنهم  
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل للظنوع على دابته واذا اراد الوتر والعرض  
رل وروي ايضا انه صلى الله عليه وسلم على الدابة ثم سجد للحجاب عندنا  
بين ان يفتح الصلوة على الدابة مستعجل القنلة وسأل بعضهما مستدبر  
القنلة في المالبين بحزبه لان حواء الظنوع على الدابة عرف الا انه لا  
فصل في الاثار من الابد والقاء من الناس من يقول اما يجوز اذا كان  
مخبره الى القنلة عند افراح القنلة ثم يدعها حتى يحرق لانه لا ضرورة  
في الابد اما الضرورة في القنلة ليس بها حكمة بل انما رحمه الله لانه  
لا يفصل في الاثار ثم ان محمد بن عبد الله رحمه الله خص المسافر بحوار صلوه الظنوع  
على الدابة والحجاب في المسافر غيره هو بعد ان يكون خارجا للصلاة لا خلاف  
حتى ان يخرج من مصره للصلاة حازله ان يصل على الدابة وان لم يكن

سافر الا ان الشايع بعد هذا اختلفوا في مقدار ما ينبغي ان يكون منه  
وبين الصر بعضهم ما لو اذا كان بينه وبين المصطفى حان فصاعدا حازله  
ان يصل على الدابة وان كان اقل من ذلك لا يجزه وهذا ذكر اللحي في دابة  
والخالة الا الاصل وهذا اذا كان بينه وبين المصطفى من فحين فكانه بين الصر  
الاخرى اعجب عليه للجمعة واذا كان بينه وبين المصطفى حان فصاعدا فهو  
خارج المصطفية وحذا لانه لا يجب عليه للجمعة وبعضهم قاله ان كان  
بينه وبين المصطفى قد ركب حور وان كان اقل من ذلك لا يجوز عن اي  
حيثه رحمه الله ان الظنوع على الدابة خارج المصطفى من غرض  
منها اذا كان المكان الذي خرج اليه قريبا او بعيدا عن المصطفى واما الظنوع  
على الدابة في المصطفى روي عن علي بن حنفية رحمه الله انه لا يجوز وقال محمد  
بن عبد الله في بعض النوادر انه يجوز لانه كونه شغب الناس وامواتهم  
لان ذلك سمعه عن المشوع في الصلوة وهو مأمور بالشرع في الصلوة وقال  
ابو يوسف رحمه الله يجوز له ذكر الكراهة ثم اذا صلى على الدابة خارج المصطفى  
سلك في السفر ان كانت الدابة شباك سها ليس له ان يسوق  
لانه لا حاجة الى السوق فاما اذا كانت لسانها فاسفهاها  
ببند ملونه قال ان كان معه سوط فليس بها وبخسها لا بعد  
سوانه لانه عمل قليل وقد ذكرنا في هذا ما تقدم  
**الفصل الثاني والعشرون في القنلة اذا**  
سافر قال محمد بن عبد الله رحمه الله ان المصطفى في السفر يخرجوا  
الى القنلة على الدابة في الصلوة وليس معهم ثياب يصلون بها حذرا  
معوذات كما يكون يومون ياتونهم ولا يصح ان يصلوا بها  
الباضع امام ركن الاسلام على السعدي رحمه الله حاكيا



عن اسناده واشتر ما يكون ان يباعد بعضهم من بعض اذا اتموا الصلوة  
 وترسل كل واحد خطبة نحو القبلة ويضع يده من تحته يوي بالبركة ويحسب  
 الجود لحض من الركوع وان صلوا جماعة بعد الامام وسطهم وان صلوا ايماما  
 بعد الامام او صلوا ايماما جماعة حاز هكذا ذكر في الخبر والروايات عن النبي اذا  
 صلوا جماعة قام الامام وسطهم وان تقدم الامام حازو بعضهم ايماما  
 سوى الامام وفي بعض نسخ الروايات انهم يمين الركوع والجود فاما  
 ان شاءوا ولا يملعون ولا يحلون حتى لا يكتشف عورتهم العظيمة  
 عند الركوع والجود ومن الساج من قال اما صلوا فعودا اذا كانوا  
 يصلون بالنهار فلا يكتشف عورتهم للناس اما اذا كانوا يصلون  
 في الليل مظلمة فاقم يصلون قايما لان ظلمة الليل تستورعهم وهم في  
 هذا القول ولكن هذا القول ليس مرض لان المستد الذي يحصل  
 في ظلمة الليل لا يعرف له الاثر في حاله القدره على السوا اذا صار ايماما  
 في ظلمة الليل لا يجوز فداء وجوده والعدم بمنزلة والله اعلم بالصواب

### الفصل الثالث والعشرون

في صلوة الخوف والسرور والحنون والاستسقاء اذا كان الغيم  
 يصلون صلوة الخوف وهذا استدلالون صلوا رجا لا قايما على اعدائهم  
 او ركانا مستقبلي القبلة او غير مستقبلي القبلة قال الله تعالى فانهم  
 فرحالا او ركانا غير ايمام كانوا رجا لا يحور صلوتهم وحدانا وجماعة  
 بلا خلاف وان كانوا ركانا حاز صلوتهم وحدانا بلا خلاف ولا يجوز  
 صلوتهم جماعة عند الحيفه واليوسف رحمهما الله في السرور والحنون  
 وان صلوا ركانا والداية سير حازت صلوتهم فالامام ان كان صلوة يجوز  
 وان كان يجوز مع سوادهم كصلوة الطلوع فان اكلوا او اشيوا فان  
 كان قللا لا تقصد صلوتهم وان كان كثيرا تقصد صلوتهم فان قلت

ان

الصلوة الاصل والصلوة والكبير قصد ولا يصلون وهم مشغولون لان  
 العمل كمال لا يصلون وهم مغالون وصارون وعلم يوسف انهم  
 رحمه الله يحور صلوتهم وهم مشغولون وهذا كما بدعيه مستقيم فان من قصد  
 ان من شغل في الحور وكفى بون الوقت حازله ان يصل ويوي ايماما ويصل  
 كوزن التجماعه وكفى كالطلوع عندما وهذا منه وعند الشافعي  
 رحمه الله يصل ولغيره كل ركوع ركوعين ويحورين وفي حقوق القدر  
 والطلوع والريح اصيل الارحانا في كسوف الشمس يصل بهم الامام الذي  
 يصل بهم الجماعة فلا يصلون في مساجدهم فيكون جماعة واحدة ولا يحور  
 عند الحيفه رحمه الله خلافا لها قال ابو حنيفة رحمه الله وليس في  
 الاستسقاء صلوة ولا خطبة ولكنه دعاء واستغفار وان صلوا وحدانا  
 فلا اسبه وقال محمد رحمه الله يصل الامام جماعة ولغيره بلا اذان  
 ولا اقامة ويحور بالفراة ويحطب بعد ذلك واسببهم بطلب ردا وعذ  
 له حيفه رحمه الله وعند محمد رحمه الله بطلب الامم رداه واختلف

المناخرون على قولين يوسف رحمه الله وصورة المسلمين يضع الحجاب  
 الايمن على اليسر والاسر على اليمين وهذا حق الامم والالفة ولا يلقون

### الفصل الرابع والعشرون

في الرجل يصل ومعه شيء من الحاجات اذا صلى مع اخيه المسلم فقد دلو  
 الصلوة في قايده ان كانت الثلثة حال صلواتها المالم تقصد حازت  
 صلوتهم لانها مع الجماعة مستندة اليه وفي الثلثة والمائة المالم فيها  
 باعرا انما السار الى حوزة صلوة معفا على كل حال وفي القدره  
 وكل من راع به صلوة مما منعه عن العباد وعمل على الداع فان  
 ظهر له رد اذا الف حله المنيه في الشرح فيس او على الرابع  
 به وظاهر وهذا اروي عن يوسف رحمه الله وهذا لان

في الرجل يصل ومعه شيء من الحاجات اذا صلى مع اخيه المسلم فقد دلو  
 الصلوة في قايده ان كانت الثلثة حال صلواتها المالم تقصد حازت  
 صلوتهم لانها مع الجماعة مستندة اليه وفي الثلثة والمائة المالم فيها  
 باعرا انما السار الى حوزة صلوة معفا على كل حال وفي القدره  
 وكل من راع به صلوة مما منعه عن العباد وعمل على الداع فان  
 ظهر له رد اذا الف حله المنيه في الشرح فيس او على الرابع  
 به وظاهر وهذا اروي عن يوسف رحمه الله وهذا لان



الرباع انما يوتر في الخلد لا يتخاله فاذا اتخال الشمس والتراب كالواحد  
 الثوب والفرش حتى قيل لو لم يسجد وحف لم يظهر وعنه يونس  
 رحمه الله اذا اتاه من الشمس والريح ما لو نزل لم يفسد كان ما غاود ذكر  
 الكرخي في جامعته عن محمد رحمه الله في حله المنيه اذ ايكس ووقع في الماء  
 لم يفسد عن غير فضل وهادي روى داود بن رشيد عنه زددوا به  
 داود في السقي وقيل في حله المنيه اذ ايكس التراب والشمس ما صيد  
 الماهل يعود حكا عن حقه رحمه الله رواه ابن ابي حنبل في الروايات  
 في عود الخامس عندما ياب الما دلب على الطهارة قبل اصابه الماء وهذا  
 من ان الصحيح في مسئلة الناجية حوار الصلوة معصا عن بعض اصحاب  
 ولو صلى ومعه ماء خسر ما انز من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة بدونه  
 كانت او غير مذبوحه لان حله لا يعتمد الرباع لقيام ذلك مقام  
 الرباع وانما امر الله ان يذكر من لا يخلو في رحمه الله في صلوة السبع  
 قال بعضهم الخمس في المضم ان طاهر فانه قال عن الله طاهر حتى لو طر  
 في كد حيه عيوبه يجوز اذا كان عينه طاهرا بان قصه ايضا  
 طاهرا وذكر في موضع اخر اذا صا بعد طهارة اكثر من قبل المذمومات  
 لم يكن مذبوحه لا يجوز ان كانت مذبوحه اخلف الروايات فيه وخبر  
 الحيه وبولها جرحه طايحه وفي الغالب في ان قطعه من حله تلبس  
 يلزم على حراجه في الواجب ان الرباع وبعد ما صل قبل ذلك  
 في صلوة النوازل اذا صا بعد ابره الشاة في كل شيء كونه فكل  
 حكم ظهر في البول فهو حكم في المراءيه في السقي عن محمد رحمه الله صلى  
 وبه حيه او سنورا ووافاه اخراه وقد اساء وان كان معه ثوب وجوز  
 كتاب لم يحز صلوته وذكر في جسد هذه السائله لا في ارباب  
 كل يجوز التوضي بسوره يجوز الصلوة معه وما لا يجوز البس بسوره

انما هو المصحف  
 انما هو المصحف  
 انما هو المصحف  
 انما هو المصحف  
 انما هو المصحف  
 انما هو المصحف  
 انما هو المصحف  
 انما هو المصحف

لا يجوز الصلوة معه اذا صا ومعه غي ملحوم السباع او الطيور  
 في الاصل انما لا يكون سوره بحس فله بعد الدخ لا يكون حكا واما  
 كان سوره حكا فله بعد الدخ كون حكا به احد العقبة ابو اللثاء الفقه  
 ابو جعفر رحمه الله وعنه في اللوح رحمه الله لا يكون حكا وهذا في  
 شرح الطحاوي رحمه الله وعليه احمد في شرح الجامع الصغير ووافيائه  
 في مواضع والله اعلم **الفصل الخامس والعشرون**  
 في الحايض هذا الفصل يشمل على انواع الاول في ما من يصل عليه  
 من لا يصل عليه وصل على التمهيد في مذهب اهل العراق واهل  
 الشام وهو مذهب علمائنا رحمهم الله وقال اهل المدينة لا يصل عليه  
 قال محمد رحمه الله في البيه الكبري فاحدا بما اجمع عليه اهل العراق والشام  
 قال ذلك على سبيل الرجحان لم يهيه فقد سلك في هذا الباب للرجح  
 فلو تقاسم في ما ذكره في ما يروى التثبت فانه يغير فيما اختلف فيه اهل  
 العراق والشام فاحدا ما اتفق العراقيان في حله على ان قد ربه فرق  
 واحد وهو خلاف ما هو المذهب الظاهر والمذمور في الكتب المشهورة  
 فان المذهب الظاهر والمذمور في الكتب المشهورة في الرجحان لا يقع شبهة  
 في العدد انما فعل صلواتنا مثل هذا الخلاف في حله اساء الامور في  
 فعل الله على التمام وقصه العاطف فيما قد ربه فرق واحد كون الظاهر بها  
 من جهة العاطف مما اتفق على الفرقان في حله لا يصل عليه عدنا  
 في باب التمهيد من التمهيد في حله الموقر وهذا ذكر الفضل رحمه  
 الله ايضا وقال في قطع الطلوع روى عن محمد رحمه الله في الوارد  
 ان لا يصل على ما قل في الحرب او على الامام جدا وذهب الى انه  
 خارج عن ذلك الصلوة التمهيد رحمه الله في الواضعات ان اهل  
 الغالب في الحرب لا يصل عليهم وان قتلوا بعد ما وصفت للحرب



اوراها يصلي عليهم ولذلك قطاع الطريق اذا قتلوا في حال حربهم لا  
يصلي عليهم فان اخذوا وقلوا يصلي عليهم لا يصح ما داموا في الحرب كما لو من  
اهل البغ اذا تركوا الحرب فقد تركوا البغ ولم يذكر انهم هان فاصوات  
وذكر الشيخ الامام الاصل عجل الله عن النبي صلى الله عليه وآله في فتاويه احلاى المشايخ لغصم  
على انهم يصلون حتى تقع الفتاوت بينهم وبين الشهيد ومما يحتاجوا  
حكم المقتولين حكم الغصه حكم اهل البغ في حق هذه الاحكام والملازمة  
المصداق السليح بالليل بمقتضى قطاع الطريق من قتل وهو ظالم بفساد  
ولا يصلي عليه ومن قتل وهو مظلوم ولا يصلي ولا يصلي عليه ومن قتل بحق  
سلاح وغيره كانه القود والرحم بفساد ولا يصلي عليه ومن قتل نفسه خطا  
او تناول رجلا من العدو بضربة السيف فاخطا واصاب نفسه مات  
عسل يصلي عليه وهذا الاطلاق ومن قتل نفسه عدوه طالما ذكره الصدق  
الشهيد في الجامع الصغير انه يغسل ويصلي عليه عند ابي حنيفة ومحمد  
رحم الله محلات الباع وفي شرح السيراني في احلاق المشايخ قال  
شمس الائمة للولائي رحمه الله الاصح انه يصلي عليه وقال القاضي الامام ابن  
الاسلام عجل الله وجه الله الاصح انه لا يصلي عليه لانه يقع على نفسه  
اذا ولد ميتا لا يغسل ولا يصلي عليه في محضر الخاتم وفي شرح الطحاوي  
اذا خرج الزوالد خاتم مات يصلي عليه والا فلا واخرج من كتاب  
الراس او من كتاب الرجل اذا اوجد من الميت اقل من العصف وليس فيه  
الراس لا يصلي عليه وهذا الشاوه الى انه لو كان معه الراس يصلي عليه ولو وجد  
النصف مشقوقا صغيرا مع كل نصف نصف الراس لا يغسل ولا يصلي  
عليه ولو وجد الراس وحده لا يصلي عليه ولو وجد النصف الا ان يصلي عليه  
والا وحده في دار الحرب محذورنا غير مقصود شارب لا يصلي عليه  
من الكفرة من حبس ولو وجد غير محذور ولان مقصود شارب لا يصلي عليه

ادليس منهم من نقض الشارب هكذا حتى قوى شمس الائمة للولائي رحمه الله  
ونقص المشايخ جعلوا الحنابلة على الاسلام وقد كتبنا في شرح الزيارات  
في ابواب السيراني الحنابلة في الحنابلة وليس السواد من علمات الاسلام واما  
وحد من دار الاسلام وعلمه زيارته وفي حقه يصلي عليه لان المسلم  
في دار الاسلام لا يعتد الزيار عليه اصلا انا من اهل الكفر في دار الاسلام من  
بعض القرآن ولو كان ذلك في دار الحرب يصلي عليه لان الكافر في دار الحرب  
يقتل عليه لان الكافر في دار الحرب لا يغسل القرآن انا المسلم قد لعقد الزيار على  
نفسه في دار الحرب لم يجرى في ذلك في موافات على الائمة للولائي رحمه الله  
**نوع آخر** في معرفة التهديد الذي لا يغسل الشهيد الذي لا  
يعتد كل مسلم بكتابه صريح عند ابي حنيفة رحمه الله فليظلم في قال ثلث اما  
تبع اهل الحرب او تبع اهل البغ او تبع قطاع الطريق ابي الله لم يرد على من كانه  
حيوا لم يرفع عنه ولم يتحنا بعدل واحد يوما او ليلة ولم يرد عن دمه عوس  
صوبال بالاجماع الماكونه مطلقا فهو شرط عند ابي حنيفة رحمه الله حتى ان الها  
اذا قتلوا قرية من ديار المسلمين وقلوا الصان والمجوس فاصبر لغسلوا عند  
ابن حنيفة رحمه الله وعند هذا لا يغسلون محمدا انهم قتلوا في سبيل الله لعلى  
فلا يغسلون قال العاصم رحمه الله ان حال الصان والمجوس في الطهارة فوق  
حال الناس العاقله فاذا لم يغسل البالغ اذا استشهد لانه يطهر بالتب  
فالصبي والمجنون اولى ولا في حنيفة رحمه الله ان يموت في البغايه مع شهيد  
احد اذ لم يغسل ان كان فيهم صبي او مجنون فلا يغسل بغيره حتى يخطو  
حكم الغسل وقد صح ان لا آدم لما قتل احدهما صاحبه او حي الله تعالى على  
ادم سلوات الله عليه ان اغسله ولغسله ومن عليه وادفنه لان السبع حيا  
للدنوب والخطايا وليس يغسل ولا يذهب وخطايا وكان القتل في حنيفة والوفا  
سواء وان ترل الغسل لان الغسل لا يشهد ليكون له حنيفة يوم القيامة



والفقه لا يخاف من نفسه في حقوق الدنيا فكذلك حقوق الآخرة وإنما  
 الحزم هو الله تعالى والله تعالى عن الشهود فلا حاجة إلى انفا بالشهاد  
 عليه وأما كونه طامراً فهو شرط عند أبي حنيفة رحمه الله حتى إن الخب  
 إذا قتل أهل الدار وأهل النجى أو اللصوص بغير علمه وعندهما لا يفتك  
 ولا يفتك النفس إذا ظهر يوم الافتقاع من قبلنا قبل الغسل فهو  
 على الخلاف وإن قتلوا بالخنزير والماء فأنتم عندهما لا تغسلان إلا إذا  
 وعنه حنفية رحمه الله روايتان راجح الروايتان أن يغسلها بغير الغسل  
 الواجب الخباية يستط السيف لأن الغسل كان واجباً عليه فيسقط  
 الموت إجماعاً والعسل الموت لأجل أنه شهيد ولا في حنفية رحمه الله  
 حدث خطبه رضي الله عنه فإنه استشهد وهو حب فغسلته الملائكة قال  
 الله عز وجل روجنه عن حاله فقالنا صابني البارحة فأعجل الحرب من الغسل  
 فقتل وهو حب فغسلته الملائكة فغسلنا كذا قصة آدم صلوات الله عليه  
 ولأن الأصل في آدم الغسل إنما ترك هذا الأصل حدث شهيد الحد ولم  
 يروا أنه كان فيه حب أو حايض وكان الشهاد عرف ما بعد موت الحائض  
 لا يظهر عن الحائض ويأمن وهو أن المس طاهر وللحق الموت فالشهاد  
 مع يوت الحائض الموت والحائض من يمنع عن دخول المحل  
 وتلاوه الغزال فالشهاد لو علمت أنها تعلم في إزالة الحائض والتغ من الموت  
 السهل من الرفع بعد الثوب فلا يفتك إلا على الأولى وأما كونه مقتولاً  
 طامراً فهو شرط بالإطلاق حتى أن من أقره التسع أو سخط على البناء والمناظر  
 أو جرى من رجل أو عرف بالماء أو ما شئ ذلك غسل بغيره من الوقي لأن  
 الأصل في هذا الباب شهيد الحد وهو قتلوا طامراً فلا يلحق بهم غيرهم إلا إذا كان  
 في منقاهم بوجه أن هذا الأسباب غير معتبره في حق إجماع الدنيا ولأن  
 الشهيد من بدل نفسه لا يتعاصر مات الله تعالى وهذا الحق لا يوجد

والعسل من إجماع الزمام

حتى حتى من مات بهذه الأسباب وأما غنا لا لأنه لأن الأصل في هذا الباب  
 شهيد الحد ولو كان كلهم قتل بالسيف والسيوف بل فهم من ذبح وأسد الحجر  
 منهم من قتل بالعصاة أهمهم التي على الكفة الأمر تترك العسل ولأن  
 الشهيد من بدل نفسه لا يتعاصر مات الله تعالى وفي حق هذا المعنى السراح  
 وعنه سوا وشروط أن لا يحمل عن مكانه حياً حتى إذا حمل عن مكانه حياً  
 ومات في بيته أو على أيدي الناس يغسل لأن الأصل في هذا الباب شهيد الحد  
 ولم يروا أنه كان فيه حب أو حايض وكان الشهاد عرف ما بعد موت الحائض  
 لا يظهر عن الحائض ويأمن وهو أن المس طاهر وللحق الموت فالشهاد  
 مع يوت الحائض الموت والحائض من يمنع عن دخول المحل  
 وتلاوه الغزال فالشهاد لو علمت أنها تعلم في إزالة الحائض والتغ من الموت  
 السهل من الرفع بعد الثوب فلا يفتك إلا على الأولى وأما كونه مقتولاً  
 طامراً فهو شرط بالإطلاق حتى أن من أقره التسع أو سخط على البناء والمناظر  
 أو جرى من رجل أو عرف بالماء أو ما شئ ذلك غسل بغيره من الوقي لأن  
 الأصل في هذا الباب شهيد الحد وهو قتلوا طامراً فلا يلحق بهم غيرهم إلا إذا كان  
 في منقاهم بوجه أن هذا الأسباب غير معتبره في حق إجماع الدنيا ولأن  
 الشهيد من بدل نفسه لا يتعاصر مات الله تعالى وهذا الحق لا يوجد

فلنا

والعسل من إجماع الزمام



يحول ما اذا كانت الوصية من امور الدنيا ولا اهتمام لاولاده وعند ذلك  
 يسئل الاجماع ويقال الحمد لله الله يحول على ما اذا كانت الوصية من امور  
 الدنيا ولا اهتمام لاولاده وعند ذلك يسئل الاجماع ويقال الحمد لله الله يحول  
 على ما اذا كانت الوصية من امور الآخرة وعند ذلك لا يسئل الاجماع واستدل  
 بحمد الله في الروايات حديث سعد بن الربيع فانه روي عن النبي عليه السلام انه  
 قال يوم واحد من ما بيني وبين محمد فقال رجل انما لك عمر جعلت لنفسك القليل  
 ادركه ويوم فقال ان الله عليه السلام قد ترك لكم القليل فاحذروا  
 الله عليه السلام في الاجماع قال نعم هو سالم وقد نسي الملك في الحديث على ما انه لان  
 طاب نفس الموتى قال ان الله عليه السلام قد ترك لكم القليل فاحذروا من السوء  
 وقال لهم لا عدواكم عند الله ان قاتلهم عليه السلام وفيلهم عين بطن ثم قال  
 احذر النبي عليه السلام ان ياتيكم بغيره كلها اصابته من كل شئ وكان  
 من جملة شهداء الجحيم فها نحن لك صحت ما قلنا وشرطنا ان لا يتعدى الجحيم  
 حيا بغيره الى ابيه حتى قلنا لو عاتق في مكانه يوما اوليله فانه يغفل وان كان  
 دون ذلك لا يغفل لانه ليس في معنى شهداء احدا منكم احد منكم  
 بعد الجحيم يوما كاملا او ليلة كاملة بوجه ان القليل يعيش قليلا ولا يعيش  
 طويلا فلا بد من جد فاصل بين القليل والكثير يوما كاملا او ليلة كاملة  
 لان كل واحد من هذه المدة يعرف نفسها اما دون ذلك يعرف بالساعات  
 فيكون هذا معرفة بغيرها لا يتغير عن علي يوسف رحمه الله انه قال  
 ان عاش وقت صلوه كامل يغفل لانه وحته عليه تلك الصلوه وهذا  
 من احكام الاحياء في نوادر بشر من علي يوسف رحمه الله اذا ملئت الحسرة  
 في المعركة يوما او لثمة من القوم في القتال على حاله ذلك اليوم كله  
 وهو يغفل بكمالهم او لا يغفل فهو بملوكه الشهيد قال الاموي انه لو كان  
 فاعل راحلا او فارسا اليوم كله ثم حرميتا في اخر القصار من جرحه

على ما اذا كانت الوصية من امور الآخرة

اصابته في اقل النهار فانه يكون شهيدا وان تصوم القتال منهم وهو  
 يخرج في المعركة صريح فغفل فان ملئت كذلك وقت صلوتين او  
 وقت صلوة فانه بمنزلة الذي حمل حيا لا يكون شهيدا لانه صار في الصلوة  
 دينا في الدية اذا كانت لحاله هذه وهذا من احكام الاحياء وان كانوا في  
 جمعة القتال فوجدوا حركتها في صلوة والقوم في القتال ثم مات فهو شهيد  
 قال الحاكم الشهيد محمد رحمه الله ورفعه من المعركة والعدا على حاله بعد  
 لا يغفل مرثا واما ارشاه بذلك بعد تصوم القتال وشرط ان لا يحجب عن  
 دمه وهو ان حتى قلنا ان من قل خطا يغفل لانه اغراض عذره  
 يملك هو مال فلا يكون في معنى شهداء احديهم ان الشهيد من سلم بفسه  
 لا سائر ما ان الله تعالى ليل لانه قال الله تعالى ان الله اشترى من  
 المؤمنين انفسهم واموالهم الاية فمن استوجب الدية بدلا عن نفسه فقد  
 انقاس عن دمه فلم يتم التسليم بغيره ومن جرح في الصلوة اسطوانا  
 حصل القتل بعصا او حجر او غيره ويعلم فانه قاتل فاقول له خيفة من الله  
 يغفل ان القتال على هذا الوجه عنده بوجوب الدية فعدا عام عن دمه  
 ولا هو مال ولا قول صاحبه لا يغفل لان القتل على هذا الوجه عندهما  
 بوجوب الفصاح ووجوب الفصاح لا يجمع الشهادتين عندنا كالقتل بالسلاح  
 وان لم يعلم فانه يغفل لانه وجب الدية والقصاص بقتله فلم يكن غنا  
 شهيدا اجماعا وان حصل القتل بعصا صغرى على علم فانه اولم يعلم لان  
 هذا القتل بوجوب المال على كل حال وان حصل القتل بغيره فان لم  
 يعلم فانه محب الدية والقصاص على اهل المحلة وان علم القاتل لم يغفل  
 عندنا ولا اصل فيه ما روي ان عثمان رضي الله عنه لم يغفل في القتال في الجرح  
 باليد او طلقا على فانه وكذلك محمد بن عبد الله وقد قتل في المعركة طلقا  
 وعلم فانه وان جرح في المعركة وليس له اثر القصاص على لان القاتل



انما فارق الميت بالآثار فاذ لم يكن به اثر فالظاهر انه لم يكن ابرهاق  
 روحه نقل مضاف الى العدو بل لما تلقى الصمان اطلع قاع قلبه من ثلث  
 الفرع فأتى والجبان فذبحني بهذا وقد وقع هذا في كثير من الصحابة  
 ومن ان الله عليهم وان كان اثر الفل لم يغفل ان الظاهر ان موته  
 كان ملك الحج وان كان من العدو فاجتماع الصبي كان لهذا والاصل  
 ان الحكم متى ظهر عقب سبب موته مضاف الى ذلك السبب ثم لا بد من معرفته  
 الميت الذي ليس به اثر الفل ان لا يكون له حراجه ولم يخرج منه الدم  
 من موضع ما اخرج الدم منه من موضع خرج منه الدم في حالة الحيوة عادة  
 حتى قلنا لو خرج من الفل لوديره او ذكره دم غيل لان الرقعة تنجلي  
 بالروحان وقد يبول دما للحج في الناطق او من فده الفرع وقد سلى المرء  
 الناصور يخرج الدم من الدبر فلا يثبت صفه الشهادة بالثقل والذي اثر الفل  
 ان يكون به حراجه او لم يكن به حراجه الا انه خرج الدم منه من موضع لا يخرج  
 الدم منه في حالة الحيوة عادة حتى قلنا لو خرج الدم من اذنه او من عينه لم يغفل  
 ان الدم لا يخرج من هذين الموضعين عادة الا للحج في الناطق فالظاهر  
 انه ضرب طاراه حتى خرج الدم من اذنه او عينه وان كان يخرج من فده  
 فهو ظاهرين اما ان يترك من راسه او تعلوا من خوفه فان كان يترك  
 من راسه على لانه رعان لان الدماغ والراس مفيدان من المخ وسفد  
 في الغم والقلق وان كان تعلوا من الخوف ان كان سايلا لم يغفل وهو شهيد  
 لان الدم لا يسيل من الخوف حالة الحيوة الا يخرج في الناطق وكان ذلك علامة  
 الضوب والفيل وانما تعرف ذلك بلون الدم وان كان متحدا يغفل  
 لانه محتمل ان يكون صفرا او سودا احرق فلا يكون ذلك دليلا  
 للحج في الناطق فلا يترك العبد بالشك **نوع آخر**  
 في الميتين وفي الشهيد في ثابته التي عليه ولكن ينزع عنه ما ليس به

والمرءية اثر الفل

من الكفن نحو السلاح والسر او بل والفلسفه بلغنا ذلك عن حماد  
 الناصري رحمه الله السراويل لانه السراويل وكان العنيد او حفرو  
 رحمه الله يقول الاشهاد لا ينزع عنه السراويل ووافقه في ذلك كثير  
 من المشايخ لان في ثوبه اذا العورة من عرض وورقه ويردون في الكفانه  
 ما اجابوا في عدمه من الموتى قالوا انما يريدون في الكفانه اذا كان في  
 ثابته الذي عليه فله ويردون على ان يطلع الشبه قال وان ساووا اخذوا  
 بعض ثابته كاليد الكتاب فغنا عن حرمه رضي الله عنه كمن في ثوب واحد  
 وفي ثوبين بعض اعصام كفن الرجل ويأخذ على يديه اثواب الى خمسة  
 اثواب التي هي من السراويل ليس بكوره ولا باره وفي الجامع الاصغر قال  
 نصير في كفن النخل بطول الرجل اذا ليس اذا خرج في العيد ويلي  
 المراه ما ذا تلبس اذا خرجت الى زياره او بها ما ذا تلبس وتقدم من ثوبه  
 قال العنيد ابو جعفر رحمه الله كفن الميت ان يطول ما يلبسه الانسان  
 في الغالب فيكون مثل ذلك الثوب في الكفن ولو نزع انسان في الميت  
 ما الكفن ثم اقره السبع فعند ابو يوسف ومحمد رحمه الله لغوا الكفن  
 في ملك النزع **نوع آخر** في بيان من يصلي على  
 الميت قال محمد رحمه الله في كتاب الصلوة ان امام الحي اولى بالصلوة  
 وذكر الحسن في كتاب صلوة عن علي بن جعفر رحمه الله ان الامام الاعظم  
 وصلى عليه اولى من حضر وان لم يحضر فامام الصراويل فان لم يحضر  
 فالفاضي اولى فان لم يحضر فصاحب الشراويل فان لم يحضر فامام الحي  
 فان لم يحضر فالاقرب من ذوي رايته وهذه الرواية اخذها كثير من اصحابنا  
 ومن المشايخ مرفقا بالاختلاف بين الروايتين فاذا لم يكن كتاب الصلوة محمولا  
 على ما اذا لم يحضر الامام الاعظم ولا واحد من ذكوره ورواه الحسن اما اذا  
 حضر الامام الاعظم فهو اولى بالصلوة باتفاق الروايات لا في النظم

واذا رهاها الوهام



على السلطان اذ ذرا به وبحس اسرا سوقيه فان لم يحكم الامام الاعظم فامير  
 المصرا والى لانه في معنى الامام الاعظم من حيث الامرا سوقيه ولعله الفاعلي اولى  
 لما ذكرنا في امير المصرا وبعد صاحب الشرط وبعد طه الوالي وبعد  
 طه القاضي اولى لما ذكرنا في امير المصرا وبعد ها ولا امير المصرا لان من حيث  
 حال جانه فيكون هو اولى الصلوة عليه وانما ذكر محمد رحمه الله امام المصرا اولى  
 في كتاب الصلوة لان السلطان لا يوجد في كل موضع قال الكرخي في كتابه  
 وتقدم امام المصرا لغيره بواجب ولله الفضل وانما تقدم السلطان في واجب  
 لان في قول تقدم السلطان اذ ذرا به وفي ذلك خفاء امور المسلمين ولكن  
 من حيث الميت حال جونه وهذا المعنى نفى بصله على غيره مما لا يوجب  
 تقدمه ثم بعد امام المصرا في الميت وهذا كله قول في حقيقه رحمه الله ومحمد  
 وقال ابو يوسف رحمه الله وفي الميت اولى الصلوة على الميت على كل حال  
 وهو قول الشافعي رحمه الله محمد بن يوسف رحمه الله قول الله عز وجل  
 واؤلوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من غير فصل لان هذا حكم  
 لعلق الولايه يكون اولى بمقدمه على السلطان ومن سميهم قداما على  
 النكاح وكان الغضود من صلوة الخماره الذم للميت والساعه ودعا  
 القرب في الساعه ارحم لانه اشرف على الميت موجود منه راد النضر  
 في الدعاء والاستغفار ولا يوجد ذلك السلطان فيكون هو اولى حجه  
 الي حقيقه ومحمد رحمه الله لما مات الحسن بن علي رضي الله عنهما خرج الحسين  
 رضي الله عنه والناس يصلوه لخماره فتقدم الحسين بعد بن العاصي رضي الله عنه  
 على الناس وكان سعيد بن اليا المدينه يومئذ فاني سعيدان تقدم فقال  
 الحسين رضي الله عنه تقدم ولولا السنه ما قدمت لان هذه صلوة تقام  
 جماعه فيكون السلطان اولى باقامتها قداما على سائر الصلوات  
 فان اجتمع الميتان هما الميت في القرب على السواء بان كان الاخوان

اولى

اولى وان اولى بالبرهان سنا اولى لان الله عليه السلام امر بتقديم  
 فان اراد الاكرام تقدم اسنانا لغيره ذلك الاخرى الاخوان في الصلوة  
 لا سواهما في الزمان لانه قدما لاسن السنه ولا سنده تقدم من قدمه  
 من حيث الميت لانه كان وان كان احد هما اولى وامر والاخر اولى  
 فالذي اولى وامر اولى وان كان اصغر وان قدم اولى وامر غيره فليس للاخ  
 لان من تقدمه عن ذلك لانه لا يخفى للاخ اولى املا وان اجتمع للميت ابن  
 واثب ذكره في الصلوة ان الاب اولى من شياخا من قال اذكر في كتاب  
 الصلوة قول محمد رحمه الله لابن ابي علي قول في يوسف رحمه الله الولايه  
 لهما الا انه تقدم الاب احترامه له ولله هذا الغالب هذه السله الى سله النكاح  
 وسله النكاح على هذا الخلاف فانه اذا اجتمع للميت اب وابن فالاب  
 اولى عند ابو حبيب رحمه الله وعند محمد رحمه الله الاب اولى وعلى قول ابو  
 يوسف رحمه الله الولايه لهما الا انه تقدم الاب احترامه له ومنهم من قال  
 لا بل اذكر في صلوة الخماره ان الاب اولى قول الكل لان الاب زباده فضيله  
 ومنه ليس لابن والفضيله اثره احيانا الامامه فتخرج الاب بذلك بخلاف  
 النكاح لانه لا اثر للفضيله هناك في اثبات الولايه فلا يشترط النكاح ونص  
 بمشام في نوادره عن محمد رحمه الله ان الاب اولى من الابن وان اجتمع للميت  
 اب وابن فالاب اولى بالاجماع قال الغزوي رحمه الله وسائر الفقهاء  
 اولى من الابن وكذا موالي العتاقه **فروع اخبر**  
 في اجماع الفقهاء واذا اجتمعت الخماره فالامام بالخيار ان شاء على  
 كل جنازه على حده وان شاء على صلواتها صلوة واحده ويجزى عن الميت  
 لما روي في عهد الاحد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على كل عثره صلوة  
 واحدة وان الدعاء والشعاة تحصل بصلوة واحدة قال في الكتاب  
 فان اراد ان يصل على صلواتها صلوة واحدة ان شاء ولو وضعوا الجنازتين

باب

فاما على قول الحسين



صالحا ولا ان شاء واوضحوا واحدا بعد واحد مما الى القبلة والاصل فيه ما رو  
عن عثمان بن عبد الله بن صهيب رضي الله عنه انه قال صليت مع النبي  
صلى الله عليه وآله ما لا احصى صلوة الخماره وكان يضع يده في ثوبه  
صفا واحدا ولم يجعل احدهما الفصل في طاهر الرواه وقد روى عن  
ابي حنيفة رحمه الله انه قال ان وضعا واحدا بعد الاخر كان احسن  
حتى يصير الامام قائما بانرا الكل فانه ليس العوض باليمن والعوض في  
ان يقوم الامام محذاه وهكذا وردت السنه في تشهد الحمد والحمد  
الروحان مما الى الامام والصبان بعد والسا مما الى القبلة هكذا روي عن  
عنه وان معبود رضي الله عنهما ومن عري رضي الله عنه ولاه لوصلي بضم طاء  
الجيوه فالروحان الى الامام والصبان الى الرجل والمرأه في الصلوه بعد الوفاة  
بصلي الامام عليهم هذا الصواب وان خرجوا ملوكا فليضعوا في موضع اخر  
لانفسا لا خلفان في المقام حاله للمعه فلذا بعد الوفاة روي عن ابي حنيفة  
رحمه الله ان يضع افضلها مما الى الامام واسمها وان كان صيحا خروا ملوكا  
لهذا في هذا الفصل في الاصل وذكر الجسد انه تقدم الضمير للرجل العبد  
وهذا كما روي ابي حنيفة رحمه الله اما على ظاهر الرواه في الرجل الجسد  
والهوك كيف اوضحه خازن ان كان عبدا وامراه ورجل يوضع الرجل على  
مما الى الامام وطفه مما الى القبلة للحنفي وطفه للحنفي المراه وقال ابو يوسف رحمه الله  
الاخضر عدي ان يكون اهل الفضل مما الى الامام لقوله عليه السلام اني ابيكم  
اولوا الاحلام والهي نوع اخ  
محمد رحمه الله في الخاضع الصغير ويضع مقدم الخماره في موضعها  
على منك ثم مقدمها على ياراك ثم يوجهها على ياراك فذا هو السنه  
عند كره الخاملين اذا ناولوا في الخماره مندي الخامل من الذين المقامات  
وهو بين الخامل ايضا يحمله على طائفه الامين ثم الموحدين ثم المتقدمين

والصالحين والارباب والارباب والارباب

ثم الموحدين لا يسرف قال محمد رحمه الله ورايت ابا حنيفة رحمه الله فعل  
هكذا وذلك دليل بواضعه والتي خلف الخماره افضل وان شئت الله  
كان في سقا لما روي في السنه عليه السلام كان في خلف خماره سعد بن  
معاوية رضي الله عنه كان في خلف خماره فعمل له ان اياكم وعرض الله  
عنه ما كانا مشايخا اما مصافا قال رحمه الله وقد عرفنا ان اليه خلفها  
افضل ولكم ما اراد ان يسر الامر على الناس وقال بن مسعود رضي الله عنه  
فضل النبي خلف الخماره على ما كان افضل الكنيه على النافله ورواه ان قدم  
الكل عليها وان علم خلفها فلا بأس به ولا بأس بالوقوف اذا وضع الخماره  
في ركوعه فله ولا بأس بالركوب في الخماره والتي افضل هكذا ذكر القنوري  
رحمه الله لانه يغير الى الصلوه يجوز ركعا وماشيا والشيء افضل كل في سائر  
الصلوات وهذا ان الشئ اقرب للشع والتحق حال الشع في نوادر  
المعاذ عن يوسف رحمه الله قال رأت ابا حنيفة رحمه الله يقدم امام  
الخماره وهو راكب ثم تقف حتى ياتيه فهذا دليل على انه لا بأس بالركوب  
في الخماره فله هذا اذا بعد عن الخماره اما اذا قرب منها كونه لان السيل  
في الناحه الخماره ان يكون بطريق التدليل لا بطريق التدبير فعلى ذلك  
هذا القائل على فعل ابي حنيفة رحمه الله على انه كان بعيدا عن الخماره  
وفي السله دليل عليه فان ابو يوسف قال ثم تقف حتى ياتيه  
نوع اخ  
في القبر وادخله ثم سمع ان المقصود وضع الميت في القبر قائما  
يدخل فيه ثم يقدم يحصل به الكفايه للشع والوقوفه سواء وقد حجت  
دخل قبر النبي صلى الله عليه وسلم اربعة عا والعماس واهل الفضل واختلفوا في  
الواحد ذكر شمس لايه للحدود رحمه الله ان الرابع صاحب مولى عماد رسول الله  
عليه السلام وذكر شيخ الاسلام جوامع رحمه الله ان الرابع صهيب وذكر

كان

فلا يضر



شمس الائمة السجدة رحمه الله ان الراعي المغيره من شعبه او ابو رافع وتقول  
واضعه في الغريم الله والله على كل يد رسول الله معناه بسم الله وصفناك  
وعلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه  
ان النبي عليه السلام كان اذا وضع يده في القبر يقول بسم الله وعلى من الله رسول  
الله وصلي وسلم عن علي رضي الله عنه ولا بأس بذكر الماشي والماشي  
في قبر واحد حال الضرورة فقد صح ان النبي عليه السلام امر في شهد الحدي  
بدر الماشي والماشي منهم في قبر واحد وكانت حاله حاله الضرورة وبغفار  
بوسيد صابغ قروح وجهه شديد فثبوا اليه عليه السلام وقالوا للحمير  
عليها السلام انسان شديد فقال عليه السلام اعفوا او اسعوا وادفوا  
الماشي والماشي فقالوا ان تقدم فقال عليه السلام فكموا الترهمة فربا فان  
احاخوا الى دفن الرجل والمرأة في قبر واحد بقدم الرجل في الحد وفي  
الجنائز تقدم المرأة على الرجل فيكون الرجل الى الرجل اقرب والمرأة عنه بعد  
ثم في قوله عليه السلام دلل على ان السنة في العبران يعني فان هذا امر  
البيعة والعبادة عليه السلام عن الصباغ وفي بعض النواوير عن محمد  
رحمة الله انه قال ينبغي ان يكون مقدار الحق الى صدر الرجل وسط  
القائمة قال وكل الزاد فهو افضل وعن عمر رضي الله عنه انه قال نعم القصر  
الى صدر الرجل وان عظموا مقدار قام الرجل فهو احسن نوع اخر  
في الكافر يموت وله ولي مسلم قال محمد رحمه الله في الماع الصغير كافر مات  
وله ولي مسلم قال يفسله ويتبعه ويدفنه وقال في الاصل كافر مات وله ان  
مسلم فاذل في الاصل خاص فاذل في الماع الصغير عام فان اسم الرجل ساد  
كل قريب وهذا لان الفضل في الوفاة من ادم على سبيل العوم والذين  
الفضل في حق المسلم يكون تظهير او في حق الكافر لا يكون تظهير والوالد ليس  
مستدب الى والد وان كان مشتركاً قال الله تعالى ووصينا الانسان

نوالده حسنا والمرأة الوالد المشترك بدليل قوله تعالى وان احاطت ايمان  
لشركه والايه من الاحيان والبرية حق القيام بفسله ودفعه بعد  
موته والمات ابو طالب قال عليه السلام لعلي رضي الله عنه اذهب واعلمه  
بصكفه وقاره ولا يحدث به حرقا حتى المعاني لا تصل عليه وفي السير  
الكبر على رجل من عباس رضي الله عنه ان ابي مات نصرانية فقال عليا  
ولكنها لا تصل عليها وانعجنا زناها وادفنها وان الحارث بن ربيعة مات  
امه نصرانية فتع حنوقها في قبر من الصحابة رضي الله عنهم وقد صح ان النبي عليه  
السلام خرج في حازرة عمه ابي طالب وكان مخي ناحة منها والحاصل انه اذا كان  
حلف جنازة الكافر من قومه من سبع الحارة لا سفي لقربه المسلم ان يبع  
لجنازة حتى لا يكون مثرا سواد الدفنه ولكن في ناحة منها وان لم  
يكن حلف الحارة من قوم الكافر من سبعها فلا بأس للمسلم ان يبعها  
وهذا الفصل يقول عن محمد رحمه الله ولا يعمل الكافر ولا يعمل المسلم  
يبدى من الاراعي في حققة منه العمل من المداة الماسي وعمر ذلك  
ولكن يجب الما عليه على الوجه الذي يعمل الخاصه وكذلك الاراعي  
حققة منه الكفر ولكن يلف في ثوب ولذلك الاراعي في حققة منه  
المحرم والمخبر له حفيوه والوضع فيه بل يلف وهذا لان سماعه الله  
في هذه الاتي الحق المسلم وكذلك ذي رحم محرم منه مثل الاخ والاخت  
والعم والعمة والحال والحالة وكل قريبه لانه من باب المحرم ومن باب الرحم  
ويكون من محرم الدين وانما تقوم المسلم بعمل قريبه الكافر وقريبه ودفنه  
اذا لم يكن هناك من يقوم به من المشتركين فان كان هناك احد من قريبه  
على ملته فان المسلم لا يتول بعبه بل يعوض الى اقرابه المشتركين ليصنعوا  
به المصنوع بموتهم ولم يمس من الكتاب ان الابن المسلم اذا مات  
وله اب كافر لم يلحق به الكافر من القيام بفسله وبجهره ومنعوا



بجل من ذلك بل فعله المسلمون لا ترى ان اليهودي لما سئل من سئل الله  
 صلى الله عليه وسلم عن سئوته قال عليه السلام لا يصحابكوا احاكم ولا يحل فيه  
 وبين الله اليهودي قال ويكره ان يدخل الكافر في قبره من المسلمين  
 ليدفن فيه لان الموضع الذي فيه الكافر ينزل فيه اللعن والخطو المباح  
 الى قول رحمه الله في كل ساعة في قبره من ذلك وهذا الفصل لمصر رواية  
 في الفصل الاول والله اعلم نفع **اخبر** هذا الفصل  
 في التفرقات فمصر صلوا على جنازة فعودك او ركبك امر تقهر الاعاد اخا  
 وفي القياح يحرقهم وجه القياح وهو ان صلوة الجنازة دعا من وجه والقيام  
 والعقود في الاطساوا ونفاض هذه المسئلة بالاستسقاء والقيام والعقود  
 في الاستسقاء او ان كانت السند هو القيام وكذلك السند في الخطبة  
 القيام ثم لو حطب قاعدا حاز فلكي مما هنا وجه الاستسقاء وهو  
 ان صلوة الجنازة واجبه فلا ينادي على الدابة وقاعد مع القديس على  
 القيام في كل التور وكان القياس في محله التلاوة الا ينادي على الدابة  
 لانها واجبه الا انها حوزت كلا سقط السفلان قراه القرآن مما  
 يكثر في التفرقات والنزول لحد التلاوة يودي الى قطع التفرقات فودي  
 على الدابة اما الصلوة على الجنازة لا للمرل بوجده الاحاسين فالنور  
 لصلوات يودي الى قطع التفرقات فلا ينادي على الدابة وان كان في الت  
 مرصا فمصل قاعدا وصل الناس حلقه قائما احرامه قول له جيفة  
 ولي يوسف رحمه الله قال محمد رحمه الله ولا بأس بالاداس في صلوة  
 الجنازة هكذا وقع في بعض النسخ ولا بأس بالاداس في صلوة الجنازة فان  
 كان الصحيح فلا بأس بالاداس في صلوة الجنازة فعنه احد الشيوخ المحدثين  
 الولي عمرو في الصلوة على الجنازة لان للولي حق الصلوة على الجنازة  
 فيكون له تحول هذا الحق الى غيره واما اذا زاولا البيت للمصلين

في كل صلاة على  
 جنازة فاعدا

وقال محمد رحمه الله في كل صلاة على جنازة فاعدا  
 في كل صلاة على جنازة فاعدا

في كل صلاة على  
 جنازة فاعدا

يصروا قبل الدفن لا يادهم لما روي عن النبي عليه السلام انه قال الميراث وليس  
 بأسير من وفي البيت قبل الدفن والمراة كون في الركب وفي رواية صاحب  
 دابة الفطوف وان كان الرواية لا بأس بالاداس في صلوة الجنازة فعنه  
 لا بأس بالاعلام قال الله تعالى واذا نزل الله برسوله الى الناس لم يسمع  
 من الله ورسوله ولا اعلام لا بأس به في صلوة الجنازة فانه روي عن النبي عليه السلام  
 انه سئل عن رجل من هذا القليل فمراة ماتت ليلما قال عليه السلام اهل ادم في  
 فقالوا احبنا عليك هوام الليل فقال عليه السلام اذا ماتت سلمت فادبوا فان  
 صلوات عليكم وكذا وجهه فلا بأس بالاعلام في صلوة الجنازة ولا بأس بالاعلام  
 اعانه وحنا في الطاعة فلا بأس به لهذا وقد حكي عن بعض النسخ لحياته بكرة  
 الدابة الاسواق ان فلان مات لانه من اهل الجاهلية وعنه ذكر المرحوم  
 عنه جعفر رحمه الله انه اسقى ان يودس بالجنازة الاصلها وجراها وحده  
 عنها وكثير من نسخ حادي لم يرد به باسا وليس المقصود منه الترميم  
 للطائفة انما المقصود به الاعلام حقا على الطاعة لا ترى ان البدل الجاهل كالمراة  
 فله لا يكون العام ايضا ولا يصح على ميت الامر واحد هذا مذهبنا الا ان  
 يكون الذي سأل عليه اول مرة غير الولي حينئذ يكون للولي حق الجنازة  
 لان حق التقدم للولي وليس لغيره ولانه استقاط حقه وكره صلوة الجنازة  
 عنه طلوع الشمس واستواها وغروبها كحدث عقبه بن علي بن الحسين  
 رضي الله عنه انه قال قلت لساعات نفاها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان تصلي فيها وان تعبر منها مونا وذكر هذه الساعات والمراد من ذلك  
 صلوة الجنازة لان الدفن في هذه الاوقات غير مكروه وان صلواتك لم يسمع  
 اعادتها لان حق الميت يودي بما ادوا فان يودي في هذه الاوقات  
 صلواته وان كان بها نقصان لان السب او حبهما كذلك لا بأس  
 صلوة الجنازة والحلم انما الصافي السب وكذلك تفرق الصلوة تكرر

صلوات الجنازة لا يادى ان الصلوات صلات الجنازة  
 صلوات الجنازة



الجنازة وهذا يدل على كون الجنازة ساء وهو معنى قولنا الساء وجها  
 مع النصارى وقد دللنا لذلك بمصوطين بالولاية الحمد في هذه  
 الاوقات وحديثها حار وطرفه ما قلنا ولا يحسن في سلوكه الجنازة حتى  
 من الحمد والشا و صلوات النبي عليه السلام في هذا ذكر كله والاحتيا في الذكر  
 او في كل اذكار الصلوات وشاخ لم يقولوا في السنة ان يستمع الصف  
 الثاني ذكر الصف الاول والصف الثالث ذكر الصف الثاني والرابع  
 ذكر الصف الثالث وقد روي عن ابي يوسف رحمه الله انه قال لا يحسن  
 كل المصور ولا يسمون كل السميع ان يكون بين ذلك الصحيح انه يجوز  
 التيمم لصلوة الجنازة ان كان مفديا وان كان اماما او حق الصلوة له  
 فكذلك نص عليه في الوارد ذكره من الية المألو في رحمه الله وروى  
 الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يجوز لانه لا يحسن وانما الناس  
 مخطوونه وان لم ينظروه فله ان يعيد قال من الية الصحيح ان ظاهر  
 الرواية يجوز رجل يصلي على جنازة ثم انى جنازة اخرى ان وحده  
 الوقت مقدار ما سوا والمأمنة فرب رجل ذلك التيمم وعليه اعاد التيمم  
 للصلوة على الباينة بالاجماع لانه يمكنه استعمال الماء بعد التيمم الاول بمطل  
 التيمم وان لم يحد من الوقت مقدار ما سوا فله ان يصلي التيمم الاول على الجنازة  
 الثانية عند ابي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله ليس له ذلك وبعد التيمم للجنازة  
 الثانية هكذا اورد الشيخ الامام الاجل شرح الية السرخسي رحمه الله في شرح  
 الصلوة واورد العقبة ابو اللث رحمه الله هذه المسئلة في محلنا وذكر  
 قول ابي حنيفة مع قول ابي يوسف رحمه الله حجة محمد رحمه الله ان التيمم  
 انما يجوز للضرورة وقد انعم الضرورة عند الفراع من الاولى فلهذا  
 التيمم الثاني حجة ابي يوسف رحمه الله وهو ان العذر قائم وهو خوف الموت  
 لو اشعل الوضوء فلهذا انا زله ان يصلي بيمينه الاولى ولا يصلي على صبي وهو على

ظاهر من كلام  
 في صلاة الجنازة

الثانية او على احدى الرجال كذا البالغ وفي رواية الوارد يجوز في  
 الوارد على رجل على جنازة والولي خلفه وكذا من صلى على جنازة  
 به فان بعده وصلى معه لا يجوز للولي ان يعيد الصلوة لانه قد صلى مرة  
 وان لم يتابعه ان كان الذي صلى السلطان او الامام لا يعظم او القاضي  
 او ولي البلد او امام حية فليس للولي ان يعيد وان كان غيره فله الاعاد  
 وفيه ايضا ما روي في غيره وصلى عليه غير عمله ثم جاءه له وحملوه الى  
 منزله فان كان الاول صلى بادن الامام يعني السلطان او القاضي الصلوة  
 عليه اما لان الصلوة بادن الامام كصاوة الامام بنفسه وفي العيون اذا  
 اذن من الميت ان يصلي عليه فلان فالوصية باطله لانه من ستم رحمه  
 الله فانما جنازة ويوسف فلان ان يصلي عليه والصلوة على جنازة في الحد  
 وفي الميت من بلد الى بلد ساني بانه في كتاب الاحبار ان الله تعالى

رواية

### الفصل السادس والعشرون

في الموقوفات شرع ابي يوسف رحمه الله الشهد الفارسيه كالنار  
 وكذلك كل نبطية او غيرها فهو مثل ذلك ولذلك الصلوة على الجنازة  
 والذبح الفارسيه كالنار على الاختلاف ولذلك الغيوب وقوله ولذلك  
 كل سطره يجب ان يحيط هذا لان من الشاخ من يقول ان محل الخلاف  
 الفارسيه ومنهم من قال محل الخلاف الكل وقد روي عن الطائفة قالوا انه  
 انه فارسي معرب فيهما فوثق الحق احدهما بالآخر وقوله وكذلك كل  
 سطره يود هذا القول سلم في دار الحرب فكت فيم شهرا ولم يعلم ان عليه  
 الصلوة فليس عليه قضاء وما قال زكريا رحمه الله عليه قضاؤها لان  
 يقول الاسلام سائر ملتوما احكام الاسلام ولكن قصر عنه خطاب لاداء  
 الجاه ولذلك غير سقط القضا بعد تعذرا اليه كالمأم اذا اتبه بعد معنى  
 وقت الصلوة حجة ان يجب خطاب الشرع لا شئت حكمه في حق الخطاب



قبل عليه الأثر في أهل قبا أفعال الصلوة التي فيها المفسر بعد فريضة  
 التوجه إلى الكعبة وجوز ذلك لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه لم  
 يعلم توجه الكعبة وكذلك شرب بعض الصحابة للمزعة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قل علم وفيه من قوله تعالى ليس على الذين آمنوا وعلوا الصلوات  
 جناح فيما طعموا أو المنع فيه وهو أن الخطاب في الوضوء وليس في  
 وسع الأدي إلا ما رقل العلم فلو شئت حلم للخطاب في حقه كان فيه  
 من الجرح ما لا يخفى ولهذا قلنا أن الحديث في المادون والعرب في  
 حق الوكيل لا شئ قبل العلم قال والعلم الذي يجب به عليهم الصلوة  
 أن يجزئ ذلك وكان عدلان أو رجل أو امرأة في دار الحرب  
 أو في دار الإسلام وإن كان في ميأ السلف في دار الإسلام فعليه قضاءها  
 أحسنا وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله في الغياص من الأفضال عليها  
 حتى لم يرها المحرم وهو قول الحسن رحمه الله ولكن ادع الغياص ويقول  
 كما قال أبو حنيفة رحمه الله وجه الغياص ما يضيئ أن الشرائع لا يلزمه  
 إلا بالعلم والتماز ولم يوجد فلا يلزمه النضال الاستحسان وهو أن  
 الخطاب شائع في دار الإسلام معقوم شعوع الخطاب مقام العلم به  
 لأنه ليس في وسع المبلغ أن يبلغ كل أحد أمنا الذي في وسع أن يحمل  
 الخطاب سائعا لأنه ما دام في دار الإسلام يستمع الأذان والمقامه  
 ويري حضور الناس الجماعات في كل وقت فانها استتبعه السوال  
 بتقصيره خلاف دار الحرب وعنه أيضا حرجي السلم ومثلت سنين  
 لا يعلم أن علم صلوة أو زكوة أو صياما وهو في دار الحرب أو في  
 دار الإسلام قال ليس عليه قضاء ما مضى قال وإن علمه بذلك رجلان  
 أو رجل وامرأتان من هو عدل ثم فوط في ذلك كان عليه أن  
 ينفي ما فوط فيهم من وقت إطلاعه في دار الحرب كان أو في دار الإسلام

وجه

فإن لم يكن في دار الحرب رجل واحد فعله النضال فيما ذكر عندنا وهو أحد  
 الروايتين عندنا في حقه رحمه الله وفي رواية الحسن عنه لا يلزمه النضال  
 حتى يحضره رجلان عدلان سلمان أو رجل وامرأتان وهذا بناء على  
 قول معروف وهو أن خبر الواحد هل هو حجة ملزمة أم لا عند أبي حنيفة  
 رحمه الله لا يكون حجة وعندهما يكون حجة فالعدد ليس بشرط عندهما  
 وأما العدالة هل هي شرط أم لا جواب المبيوط أنها شرط عندهما وروى  
 العلية أبو حنيفة رحمه الله في جواب الرواية أنها ليست بشرط عندهما  
 حتى إذا أجزه رجل فاستأوى في أمانه أو عبد فإن الصلوة يلزمه ويقع  
 هذا كتاب الاستحسان وجه رواية الحسن وهو أن هذا جبر ملزم بشرط فيه  
 العدد كالحرج على المادون وعزل الوكيل والاختيار بحاشية العبد وجه  
 الرواية الأخرى وهو قولهما وهو الأصح أن كل واحد منهما ما يورث صاحب  
 السبق بالتبع قال عبد الله بن محمد رحمه الله إمامنا قال وعاقلا كما مع قائم  
 إذا قبل إلى من لم يسمع هذا المبلغ بطريق الرسول من المولى والوكل وخبر  
 الرسول هناك ملزم وكذلك هذا في المسقى قال أبو يوسف رحمه الله  
 من أخرجه من عداوسى أو فاق وهو عالم وعلمه قضا ما لم يصل بعد لإعلام  
 ومن لم يسمع رحمه الله إذا أخرجه ذلك الماس من أهل الذمة لم يكن عليه  
 أن يمسى شيئا ما مضى وقال أبو يوسف رحمه الله إذا لم يبلغه وهو في دار الحرب  
 لم يمسح إذا كان في دار الإسلام قضى رجل وحده في الإمام في الزلعة الثالثة  
 من العرب سوى في الطوع فإنه يصل الثالثة معه فإذا سلم الإمام قام وهو على  
 ثلث ركعات ثم لا يبعد في المادى منه لأن شروعه في صلوة الأمام  
 قد مضى وأبوه فاعلم أنه والذي في الأمامه ثلث ركعات إلا أن الطوع ثلث  
 ركعات غير مشروع فلهذا يصح إليها الرابعة حتى يصير سطوة بأربع  
 ركعات يلزمه أربع ركعات وكذلك إذا شرع في ثلث ركعات



رجب ان يكونه اربع ركعات وقراءة الثالث كلها لانه رطوع والقراءة  
في الطلوع في كل رعدة فرض وتعد في الاولى من المثلث لان الاولى  
من المثلث ابيه صلواته والعهدة على راس الركعتين من الطلوع واجب  
وان لم ينفذ في الاولى من حارت صلواته استحسانا وهو قولهما  
وفي القياس ينفذ صلواته وهو قول محمد وروى رحمه الله ولا ينفذ  
في المايه من المثلث لانها بالسته والعهدة على راس المايه من الطلوع  
بدعه غير مشروعة وتعد في المايه في بيلا لانها اخر صلواته والعهدة  
في اخر الصلوة يوم اذا علم بانصرف ثم ذكر ان عليه محبة صلوة  
او محبة ملاوه فان كان في المحبة لم يكمل وعاد الى صلواته استحسانا  
وفي القياس اذا انصرف وجهه عن القبلة لم يكن ان يعود الى صلواته  
وهو رواية محمد رحمه الله وجه القياس وهو ان صرف الوجه عن القبلة  
مفسد للصلوة فالكلام بمنعها عن المايه لا استحسان وهو ان  
المحبة حيث انه مكان الصلوة مكان واحد على ما عرف بمقارنه  
في المحبة كعادته في مكان الصلوة وصرف الوجه عن القبلة في مكان  
الصلوة غير مفسد للصلوة لما في حق المثلث في صلواته وهذا القياس  
والاستحسان بطريق القياس والاستحسان فمن طر في صلواته انه رجع  
فذهب ليتوضا بوجه خاطا وهو في المحبة هناك يعني على صلواته  
استحسانا وفي القياس لا شيء وهو رواية عن محمد رحمه الله في غير الصلوة  
هذا اذا كان يذهب وجهه الى القبلة ان كان باب المسجد على طريق  
القبلة فانما اذا عرض عن القبلة بوجهه يفسد صلواته وان كان  
في المحبة قياتا واستحسانا وان خرج من المسجد فبطلت صلواته  
في الصلوة لانها من الركعات الصلوة فتركها واجب فساد الصلوة  
وان كانت ملاوه لا واجب فساد الصلوة لما ذكرنا انها واجبة

وترك الواجب لا واجب فساد الصلوة لما ذكرنا وعلى محمد رحمه الله  
في الصلوة فساد الصلوة بالخروج عن المسجد فقال في الصلوة لا  
خرج من المسجد في وقت وقدم شي فركعا او ركعتين وهذا صحيح بحال  
هذا اذا كان في المسجد فان كان في الصحراء فان تذكر ان حاورا محبة  
علا الى مكان الصلوة وان الصلوة ان علم اصحاب الصفوف ساروا الى  
الكان في المحبة بدل من الافعال ولم يدرك في الكتاب اذا كان في المايه  
وقال في تعد الصفوف خلفه اعسارا لاحد الخائمين الاخر والاصح انه اذا  
حاور موضع محبة فذلك في حكم حروجه من المسجد نفعه من البناء بعد ذلك  
ذكر الامام من الامم السرخسي رحمه الله وقد ذكرنا جنس هذا فيما تقدم  
وخطب الطاهر بنوني ان يصلها ستا ثم بدله وسلم على الاربع ركعات  
صلواته وكذلك اذا دخل المسافر في صلوة الظهر وبولي ان يصل اربع ركعات  
فقد افاض على ركعتين حارت صلواته لان الظهر في حق المسافر ركعتان  
فان خرج من المقيم فيه الزيادة على ذلك يكون لغوا وليس عليه في معناه  
لا يكون عليه محبة السهو اصح الطلوع ونوى ركعتين وصل رعدة تقراه  
وركعة بعشر قراه فسدت صلواته فان لم يسلم حتى قام وصل ركعتين  
وقرا بهما ونوى فصاعدا في الركعة الاولى فانه لا حرج عليه ان يسلم الصلوة  
ولغيره وكذلك اذا كانت الركعة الاولى ركعتين ولم يقرأ في الاخرة  
فسدت صلواته ولو انه لم يسلم ولكن قام وصل ركعتين وقرا بهما ونوى  
فصاعدا في الركعة الاولى فانه لا حرج عليه ان يسلم الصلوة واذا قام  
في الخامسة استيقظ ان يعد على راس الركعة ذوات الاربع ثم علا  
الامام الى القعدة ولم يعد للمقدي وقيل الخامسة في الركعة حارت  
صلوة الامام واختلفوا في صلوة المقدي والاعانة العوط في  
معرفة القعدة ان يحضر وجه الله وان ركعا والامام لم يحج



العام في احوالها كالنفس

بعد فليكن الموتى في الركوع حين يرفع الإمام رأسه قال المجتهد  
على سبيل المبايعه قال ولهذا قلنا ان الرجل اذا أدرك الإمام وهو  
قائم فليكون مع الإمام ولم يركع صومعه وحده الإمام ولم يجتمعوا ايضا  
ولم يتابعه حتى يعود ولا يركع الركوع والتحدث جميعا في حاله الانفراد  
لا يفسد صلوته ذكره في الباب الاول من صلاه الواضعات التي لا يدخل  
في صوم الفريضة وفي سائر الفريض يدخل مع قوله لا يدخل الوضوء الا  
مطل الوضوء الذي وعد الله تعالى لمع الفريضة يدخل الرأبوع  
اصل الوضوء والاعون صاعدا الوضوء الفريضة والاعون في صلوته فقرأ  
قال في الوضوء عن الزهراء لان الشيع جعل النام فائتبه في حق الصلوة  
وذكر من ستم رحمه الله عن محمد بن الباقر في الصلوة لم يركع في الصلوة ولا في  
الصلوة حتى لا يسجد للحدث وهو ما لم يركع منه مني على صلوته ولو كان متحليا  
الندت صلوته كالوضوء ان متبعها فحدث ومكث ساعة لذلك فانه  
انفس صلوته يجوز لساير المذاهب من الصلوة فعل العبد الصغير ان لو جاز  
الموت ولجلد الثاني وناحية العرب مكرهه الا بعد التيمم وفي احوار  
المريض من شروح باب الصلوة لم يركع في الطهر عا راء الركنين على  
كل النواحيه وفي الغسل على كل النواحيه استقبل الصلوة لانه  
سلم وهو يتيمم على كل ركعتين ذكره في العون سلم عا راء الركنين  
في الطهر عا راء انه اتم صلوته ذكره في الاصل انه اذا علم انه على ركعتين  
وهو على مكانه فانه يتيمم وليس المراد من المكان المذكور مكان صلوته  
لا محاله بل المراد منه المسجد حتى انه ما يخرج من المسجد ان لم يركع  
الصلوة وذكر محمد رحمه الله في الجامع الكبير في باب كبريات الامم التي  
وهذا ذكره في اهل سمرقند اذا رفع الإمام رأسه من السجود او  
من الركوع قبل ان يتم المقدي ثلث تسجعات احلف المشايخ فيه ولا يح

انه ياتع الامام ولو قام الامام الى المائنة والاموم لم يرفع من الشهاده  
 بعد ثم ياتي ولا ياتع الامام وان كان يعونه الركوع مع الامام لان  
 الركوع لا يعينه حصصه وان سلم الامام في آخر الصلوه قبل اربع المائنه  
 من الشهاده ثم ياتي وان لم يات عليه في الركعات لم يركع وان لم  
 يصل على النبي عليه السلام كل صلوه أدت مع الكراهه فانها تقاد على وجه  
 الكراهه ذكره طه لا سلام وجه الله في باب الامام ابن سحر  
 له القيام وقوله لا يضيئ بعد صلوه مثلها ناوله النبي عن الاطاعه  
 الواسعه فلا يناول الاطاعه لبس الكراهه احتيا ولم يركع  
 بعد ذلك ولا مال حتى اغسل وعلى ثم خرج منه ثقبه النبي كما قول  
 من يقول يجب عليه اعاد الغسل فترجى عليه اعاد تلك الصلوه  
 الموداه لا روايه لهذه المسله في اللب المعرفه وقد قيل ذكر  
 في صلوه بن عبدك انه لا يعيد وهكذا احيى قوى بعض مشايخنا  
 ذكره في الاصل وفي الجامع الصغير اذا صلى الرجل ركعتين فطوعا  
 فنهى فيها وحده للسهر ثم اراد ان يركع اخر او من لا يركع لانه لو ركع  
 الصلوه في وقت الصلوه مع هذا التمهيد لو كان يركع في آخر الصلوه انما  
 اختلف الشايع فيه لا يركع ان سلم الرجل مع من يضاهيه عليه قوله تعالى  
 فادنه الملايه وهو قام يصل في الخراب ذكره من الامه الخلو في وجه الله في  
 احكام الفرائض فلا بأس للصلوات من التكلم معه راسه به ورد الامر عن  
 عاتيه رضي الله عنها والله اعلم بالصواب ثم يجب الصلوه بعد الله ووفقه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا الكتاب اشتمل على عشرين فصول الفصول الاولى بيان مال الزكوة  
ويقول مال الزكوة انواع من جعلها الثمن وعروض التجارة والسلام وفي

لا بأس بان ينظم الرطب  
مع التخليل

لا بأس بان ينظم الرطب  
مع التخليل



الايمان لا يشترط طلب النما للوجوب الزكوة وفما سواها لا يجب الزكوة  
 بدون طلب النما اما بالخاره او التوم فمما سام ولا يعمل الله في ذلك  
 حتى يضم النما الفعل والبيع والشرا او التوم فمما سام حتى كان له عند  
 الخدي او ثابت للبدله نوى فيهما الخاره لم يكن للخاره حتى يبيعها فلو كان  
 في الغنم الزكوة مع ماله خلاف ما اذا كان له عند الخاره نوى  
 ان يكون الخدي فانه يظل عنه الزكوة بحمد الله وفي اليوم بمصر العرس  
 ولا يعتبر القم حتى لو كان له خمس من الال لم يطلع بمصها ما في درهم يجب  
 الزكوة ولو كان له اربع من الغنم بلغ بمصها ما في درهم لا يجب الزكوة وفي  
 عروض الخاره تعتبر القم يجب الزكوة فيها اذا بلغت منها ما في درهم ولو  
 عشرين مثقالا من الذهب وتعتبر في المقوم الدراهم للصروبه حتى  
 ان من اشترى عند الخاره سعره صدق ورثها ما في درهم حال الحول  
 على العبد وهو لا يباي ما في درهم مضروبه فلا زكوة فيه حتى يباي  
 ما في درهم مضروبه النعم اسما بانه ربحه الله ان من ملك كاسوي الدراهم  
 والذناير من الاموال الشري ونوى الخاره حاله الشري انه يعمل به ويصير  
 المشري للخاره والفقوا انه لو ملك هذه الاعيان بالارت ونوى الخاره  
 وقت موت المورث انه لا يصير للخاره ولا يعمل به واخلفوا ايضا ما اذا  
 ملكها الشري لا يجهه والصدقه والمخ والمخ عن دم عند نوى الخاره  
 عند التملك قال ابو يوسف رحمه الله يعمل منه وقوله حنه رحمه الله  
 لقول محمد اذا ذكره بعض المشايخ رحمه الله ان النوى هو  
 الخاره وهذه الاسباب لتتخاره فلم يصل اليه بالنوى ولا يعمل به  
 قول له يوسف انه يملك هذه الاعيان منه والخاره ليست هي الا لك  
 فليكن هذا الكسب كسب الخاره احتياطا لامر العباد وذكره سما عن  
 محمد رحمه الله في نواذه فمن احذاه لعبد يريه الخاره فهو

للخاره لان لا جاره نوى خاره لا يبيع المنفعة فاليه انشأت النوى  
 وفيه السبق ان من الخاره بالعبد المتزوج باطله وهذا يجب ان يكون  
 قول محمد رحمه الله واخلف المشايخ ان من الخاره في القرض هل يعمل  
 وانما اختلفوا لان محمد رحمه الله قال في الجامع رجل له ما خاره هم كما  
 قال غيره فلما كان قبل الحول يوم اسقرض من رجل خمد افقره  
 حظه لعمر الخاره ثم الحول والمطه على حاله لم يتركها فلا زكوة عليه  
 في الدوام ولا في الماس يقول بها من تحس اضره لغير الخاره دليل  
 في ان من الخاره في القرض محله ان لم يكن محله لا يكون لقوله لغير الخاره  
 يعني وفائه قال شيخ الاسلام رحمه الله في شرح الجامع ولا يصح انها لا تصح  
 لان القرض بين العاريه على ما عرف في موضعه وفيه الخاره في العواري  
 ليست بصحة ومعنى قول محمد اسقرض حظه لغير الخاره اسقرض حظه  
 كانت عند القرض لغير الخاره وفائه ذلك انها اذا كانت عند القرض  
 لغير الخاره فاذا ردت عليه عادت لغير الخاره واذا كانت عند الغير للخاره  
 فاذا ردت عليه عادت للخاره وفي الجامع الكبير ما يدل على ان بدل ما  
 عن هو للخاره لا يصير للخاره من عريه الخاره فانه قال رجل له دار  
 لا مال له سوى الدار ورجل اخر له حاره الخاره مصفا الفدية هو مال  
 له سواء استأجر صاحب الدار عشرين سنين كحاره وصاحب  
 الدار يرد للخاره الخاره فاحاره عند صاحب الدار كونه الخاره فقد  
 شرط له الخاره من صاحب الدار في الخاره لا يصير للخاره الخاره من  
 غير فعل منها اذا كانت الدار للخاره ولم يمتد الا الى رجل بدل ما  
 هو للخاره من عريه الخاره فكان في المله واما ان واخلف المشايخ  
 فيها واما اخلفوا الاحناف الروافض قال الشيخ رحمه الله في كتابه  
 الاجرا الذين يعملون للماس اذ اتوا اعمالا للعباء بها خات



الحول عندهم عليها وكل عين في أثره في العين تحت نري كالصغير  
 والوعفران وما اشبهه فيه الزكوة فقالوا في أثره العين تحت نري  
 كالصغير والوعفران كالصابون والاشنان كالحب فيها الزكوة  
 لان الله اثره العين تحت نري في الخار وفي عينه لان الله لا يجزى  
 الاجر يكون عوضا عن الاثر القائم بالغير المول فيكون مال الخار اما  
 لا يفي له اثره العين تحت نري الخار لا يحق في عينه لان ما اخذ الاجر من  
 الاجر لا يكون عوضا عن العين لا العين سلف من كل وجه بل يكون عوضا  
 عن عمله فابيض مال الخار والخيال اذا اشترى حطباً ويطبخ الخمر ولا يركوه  
 فيه واذا اشترى ممساجيل على وجه الخمر ففقه الزكوة وهو على ما قلنا ولا  
 يركوه في الخمر والادهان التي يدهن بها الخلود وهو على ما قلنا ايضا  
 قال القنوري رحمه الله في كتابه ثلاث الضائع التي يعمل بها  
 وطرون لا متعة لا حب فيها الزكوة لانها غير معدة للخار ولو ان كان  
 يشري دوايا وسعها فاسري جلا لا ومقاودا وراقعا فان كان بيع  
 هذه الاشياء مع الدواب ففقه الزكوة وان كانت هذه الاشياء تحفظ  
 الدواب بها فلا يركوه كلاب الصباغين وكذلك اذا كان يشتري  
 ان يسلع هذه الاشياء لشري الدواب لا على وجه البيع والشراء فلا  
 يركوه قال في المسقى وهو منزلة باب الخدم الذي يسلع للبايع مع الخدم  
 في البيع قال هشام سالت عمها رحمه الله عن رجل اشترى  
 حارب الخنزير وهو مولى انه ان اصاب رجلا عقالا قال ليس فيها زكوة  
 حتى يشري وعمره امره والغالب منه انه يشري للخار فلو هذه  
 للملك في المعنى في العيون قال في العيون والوطار اذا اشري  
 قوارير لا يجب الزكوة فيها لما ذكرنا في الاتي الصباغين في قنادي  
 في اللثا رحمه الله اذا اشري الخو القنوي في الاتي درهم ليواعهما

من الباطن في حال عليها الحول فلا يركوه فيها لانه اشترى الخنزير بالخار  
 فان كان من بايعه يبيعها حرا فلا يركوه لهذا وكذلك في  
 الباطن في حال عليها الحول فلا يركوه فيها لانه اشترى الخنزير بالخار  
 الثاني في مال المودي كان المودي يقص من الواجب اذا كان  
 للرجل الف درهم بعد بيع المال حال عليها الحول فادى عنها حصة  
 ربها او حصة فانه يجزى ذلك عن زكوة المايه عنداني حصة والي  
 يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله عنه بقدر ما يملكه الربوف  
 لا يجزى لو كانت قبة الربوف اربعة دراهم حيا فانه يودي الدرهم  
 الخامس عند محمد ويؤدى ابن جاعده عن علي بن يوسف انه اذا اعطى القميص  
 مكان القصة فان كان وزن القصة فمادغ اهل لم يجزى يودي  
 قدر الثمن ان حوان يودي السهم حصة عن الحيا وان كان الثمن تفاوت  
 لمعنى في الوصف حوان يودي ثمن القصة عن الداهم المضروب  
 وقمة المصوبه اكثر حاز وما دله ناه اوله من قول له يوسف قد لا  
 رواه محمد رحمه الله في هذا الخلاف اذا كان للرجل اربعة  
 قبة ورثة ما يناديهم وقبته بصباغته لئلا يدرهم فادى عنه حصة  
 دراهم من غيره مما عليه فهو في الخلاف الذي منه في الحيا والربوف  
 لا في الحول والصنعة في اموال الربوا سوا قصاص والخلاف في الصباغ  
 في الخلاف في الحول ولو ادى من الذهب ما لم يملكه حصة دراهم  
 من غير الا ان يركوه عن زكوة جميع الاروق لا خلاف لان الحول قبة في اموال  
 الربوا عند من املكها خلاف جلسها بالاجماع وفي القنوري في القصة  
 ورثة ما يناديهم وقبته لئلا ينادي من غيره بصدق ربع عمره على  
 المصروفات في راي من قبة عدل في الخلاف للمصروف  
 المذهب عند محمد رحمه الله وان كان مال الزكوة مكيلا او اعطى من حصة



تاموا حود منه وهو اقل من الواجب كذا نحو ان يودي اربعة  
 اقدم حطه حدم من حجه افقره وسط اوردى لا حرمه الا عن  
 قدره من المكمل وان كان المودي مثل الواجب في الطول والكنه  
 اودي من الواجب سقط عنه العرض في قوله خيفه واي يوم  
 رحمهما الله وقال محمد رحمه الله يودي الفصل على حواشي في  
 فصل الدراهم وهذا ان الجوده لا قيمه لها في الحطه عند سفلتها  
 جنبها كما لا قيمه لها في الدراهم عند سفلتها بحسبها مستقط  
 اعتبارها في الحطه لا سقط اعتبارها في الدراهم وبعد استقط  
 اعتبار الجوده كان المودي عيى المصنوع طه بقدر الاول وذكاه  
 وقع الباقي عليه عن محمد في الفصل حسماء ولو ادى شاه حسميه  
 يبلغ قيمته ثمانين وسطي عن ثمانين وسطي بحره لان الجوده قيمه في  
 الشاه فلم يكن المودي غير المصنوع عليه فيدل بقدره المصنوع  
 عليه ولو ادى منه درهم مكان حسمه دراهم ثمانين واثم ركه مال  
 حار وطهر الخوار از به الركه في الدرهم السادس لم يصح وكانت  
 نوى ان يكون الحسمه ركه والدرهم السادس صدقه بطوقا  
**الفصل الثالث** في الرحله سابه للخاره قال  
 اذا اشترى الرجل الاسابه فبقيت الخاره وطلعت عليها الحول ودي  
 سابه على حالها اجمعوا على انه لا يجمع بين ركه السابه وبين ركه  
 الخاره وبعد هذا قال محمد بن احمد الله قالوا يجب ركه الخاره دون  
 ركه السابه لان هذا مال تحت قبه فيه الخاره يجب ركه الخاره قبا  
 على ما اذا اشترى ارقاس الابل السابه او اقل من الاربعين من الغنم السابه  
 فيه الخاره وفيمنها ما ينادى درهم فانه يجب فيها ركه الخاره وانما قلنا  
 تحت فيه الخاره انها لانها لو لم تفتح لمكان الاسابه ولا ركه الا ان

انما لا يصح

الاسابه لا سابه فيه الخاره الا ترى ان المشتري لو كان اقل من  
 حسمه لكان ليعمل فيه منه الخاره وان حسمه الاسابه فهو معنى  
 ثمانين تحت منه الخاره والغرب ما دلوا ثم ما دلوا ناس الحول فيما اذا  
 كان مبلغ قيمه الابل التي درهم اما اذا كان لا يبلغ قيمتها ما في درهم  
 فانه لا يجب ركه الخاره ولا ركه السابه اما ركه الخاره فليقتصر  
 قيمتها من ثمانين درهم فانه لا يجب ركه الخاره ولا ركه السابه اما ركه  
 الخاره واما ركه السابه فان ركه الخاره سابه مع الاسابه لان الاسابه  
 ليست الا طلب الثمن اما من تحت العيى او من تحت الولد وهذا  
 لا يحسن مع فيه الخاره لان مال الخاره ان تعد ساعه فاعه  
 فاذا باعته فانت الثمن من تحت الولد والعين فانه يبيع الاسابه باعها  
 مع قصد الخاره وكان الموجد صوره الاسابه فانها لا يمكن لوجوب  
 الركه وبعد اشترى السابه للخاره لو بداله ان يجعلها سابه فانها  
 لا يصح بايه ويخرج من ان يكون للخاره كائى لانه لا يولى ان يفتل اليه  
 المولى لانه لوى الاسابه وهو مستعمل لانه الاسابه لم يمس الا ركهها  
 في البولوعى وقد وجد فاصلت اليه المولى فبعت وهذا خلا  
 ما لو لم يشتريه الخاره ثم بداله ان يجعلها للخاره فانه لا يصير للخاره  
 مال محرر فيها ولا يخرج من ان يكون سابه لانه نوى الخاره وهو غير محرر  
 للحال فلم يفتل اليه المولى وهو نظير ما لو كان له سابه فوى ان يجعلها  
 عوده فانها لا يخرج من ان يكون سابه مالم يعلتها لاذاهم سابه واذا  
 صارت سابه بحد منه الاسابه يجب فيها ركه السابه اذا حال  
 عليها سابه بحد سابه لان ركه السابه يجب باعتبار العيى  
 وركه الخاره يجب باعتبار الماله فالحول النعمه على احد هما الا يفي  
 منعقد الحول فاذا اقبل احد هما الا يفي سانه لا يخرج على حده

وانما سابه  
 معها سابه



# الفصل الرابع في صدقة الفصلا

والفصلا والمجاهل ولا صدقة في الفصلا والمجاهل والمجاهل عبد الله  
 حسنة رحمه الله آخر وهو قول محمد رحمه الله وهذا اذا كان الصاب له  
 صغارا فان في الصاب واحد منه كركوبه بلا خلاف حتى انه متى كان  
 له تسعة وثلاثون حلا وواحدة منه حال عليها الحول يجب فيها الركوة  
 ويجعل السنة املا والصغار سقا السنة بعد ذلك سطران كانت السنة  
 وسطا احدث للركوة واسكان حبله لم يوجب يوما اذا شاء وسطا  
 وان كان في الوسط يوما ادا بها او ادا قسما لان وجوب الركوة  
 عند اي حسنة ومحمد باعتبارها فلا يوجبها فان ملكك السنة قلب  
 تمام الحول لم يوجب منها شي في قولهم لان الوجوب عند ما اعتار  
 تلك الواحد وحفل الصغار سقا لها فاذا ملكك من عرض احد صار  
 كالو ملك الكل ولو هلك للفصلا ونفس السنة كسب فيها حرم  
 اربعين حروا من سنة فقد جعل الواجب السنة لا غير حال هلاها  
 حتى حلم سقوط الواجب عندهما هلاها وجعل الواجب في الكل طاب  
 نفا السنة وهلال الصغار والوجه في ذلك انما لا نقول ان الواجب السنة  
 وحدها كيف يمكن ان يقال بقول ذلك ان هذا الجواب القليل في القليل  
 واحاب الكبير في الكبير انه ظان مبني الركوة بل الوجوب في الكل  
 واعطى الصغار حكم الكبار بقا السنة وجعل في حق السنة كان الكل  
 كان صغارا وملك سنة وثلاثون نعت السنة نعت طهما فانما  
 في حق الصغار السنة اصل فاذا هلك جعل هلاكلها منزلة هلال الكل

# الفصل الخامس في جوار صفة الركوة على

جمه ذواته قال الماطي في هدايته قال في الوجوب  
 المقصود من الركوة دفع القير اتصال المال اليه محسنة سنة

ودفع حاجته وهذا يحصل او يدفع المال اليه وناؤه عليه من الطعام  
 بان القير كالمالك دفع اليه نفعه ولذلك يملكه اكله فالماكل يقع على  
 ملك القير كالنقص يقع على ملك القير وذكر في الحرة كتاب  
 الركوة للحسن راد عن اي حسنة رحمه الله لو كان له اخ او اخت او سائر ذواته  
 فرائده امره القاص لا تفان عليهم او امراسهم لا تفوي بها ينفق عليهم  
 من النعمة من ركوة سالة اجراء ان يجب ذلك من الركوة وانما كان الرجل  
 فعلى عيبه يتما لجعل كسبه وطوعه وملكه مع ملكه ويجب ما اكل  
 عنه وكسبه من ركوة ماله لا شك ان المسوء يجوز بطريق النعمة لان ما هو الركوة  
 وهو المليل جمعها فانما الطعام فما يدفعه اليه يجوز بطريق النعمة ايضا  
 لما قلنا وما ياكله معه بطريق الاحم والميل في قولك يوسف رحمه الله  
 يجوز بطريق النعمة ايضا وقول محمد رحمه الله لا يجوز ذلك في قولك يوسف رحمه الله  
 في قوله رشام وقال في الرادات فمن يجب عليه الركوة فاشترى طعاما ودعا  
 السائر وغداهم وعشاءهم لم يوجب ذلك من الركوة ولم يجعل فيه خلافا قال  
 الشيخ ابو عبد الله المرحوم رحمه الله عندي ان هذا قول محمد والماعلى  
 قول اي حسنة ولي يوسف رحمه الله يجوز وكانه فاس الركوة في  
 صدقة النقط فلا طعام حار فيها عندهما خلافا لمحمد رحمه الله واذا فرض  
 القاصي على رجل نفعه ذوي فرائده فعمل بعضهم تلك النعمة نوى  
 من ركوة ماله فعمل قول اي حسنة يجوز وعلى قول محمد لا يجوز

# الفصل السادس في صرف الرجل من مال

الركوة بعد الحول وان صرف الرجل في مال الركوة بعد الحول الا ان  
 عن الامام ابو حنيفة المال ازاله عن ملكه في عوصان وهذا اذا  
 شبه في هذا الوجه ما من قد الركوة واما ازاله عن ملكه بعوض ان  
 ان كان ثابته الا ازاله بعوض او بوارثة لا يصير ضامنا للركوة

ان  
 هو



للعوض في يده او هلك لان الازالة ان كانت بعوض يعدله نعموم العوض  
 مقام مال الزكوة فلا يصير بالبيع مستهلكا الزكوة بل يصير مالا لها من  
 محل الحل وله ذلك حتى جازا القبة عندنا فاما اذا كانت الزكوة  
 نعموم لا يعدله فالعوض لا يقوم مقام جميع الزكوة يصير مستهلكا بمضاي  
 الزكوة يصير من الما القدر اذا اوجب الصمان فلا سهلا ثم زال الاستهلاك  
 ان الزكوة صحت من الامل لا يبرأ من الضمان فان الفعل الاول وهو  
 ما اذا حصلت الازالة بعوض قال محمد رحمه الله في الجامع رجل  
 له الف درهم حال عليه الخول ووجب بها الزكوة فوجبهما من رجل فليها  
 اليه صار ضمانا للزكوة فلو رجع في القبة نقضا او بغير نقضا بعضها وهلك  
 في زكوة عليه تلك في الكتاب لانها رجعت الى الحالة الاولى ومعناه  
 ان الرجوع في القبة مع من كل وجه في حق المبرطام سواء انصا او لم  
 يصاعدا الى يوسف رحمه الله امعاق الروايات وعند محمد رحمه الله  
 في رواية للخلع ورواية كتاب القبة رواية احمد وهو الصحيح والدارم  
 ههنا تسع في العقد تسعين في البيع فعاد اليه فتم ملكه في القدر  
 وارتفع الاستهلاك بيان الفصل الثاني وهو ما اذا حصلت الازالة  
 بعوض يعدله لاذاباع عروض التجاره بعروض التجاره وفي مثلها في القبة  
 او باعها بدينار او دينارين من مثلها لا يصير ضمانا للزكوة خلاف  
 ما اذا اعطاه بعبد للخدمة قال في الجامع رجل له الف درهم حال عليه الخول  
 ووجب بها الزكوة ثم اشترى بها عبد التجاره بياوي لعمامة وحمير  
 درهمان ثم هلك العبد سقط عنه زكوة الالف لا بقدر سعاه وحمير لانه بهذا  
 القدر بدل مال الزكوة بعوض يعدله لان العوض للتجارة كما اقبل فلا  
 يصير بهذا القدر مستهلكا خلاف ما اذا اشترى طعاما للاكل او عدا  
 للخدمة واما بقدر الحمير لانه وان صار مسلما هذا القدر لانه ليس

كان  
 الزكوة  
 في القبة  
 في البيع  
 في القبة

بماله عوض الا ان هذا القدر غير صحيح لانه يدخل تحت نعموم العوض  
 منهم من نعموم مستعمية وحمير ومنهم من نعموم ماله بالاستهلاك  
 حيث من وجه دون وجه فلا ثبت الشك ان الفصل الثالث  
 وهو ما اذا حصلت الازالة بعوض لا يعدله قال محمد رحمه الله في  
 الجامع انما رجل له الف درهم حال عليها الخول فاشترى بها عبدا  
 قيمته خمسمائة وهلك العبد في يده لونه زكوة خمسمائة لا بقدر  
 القدر صار مستهلكا لانه ليس بماله عوض وهذا غير جائز لانه  
 لا يدخل تحت نعموم العوض والغير الناجش ليس بعوض وعن علي بن يوسف  
 رحمه الله ان المشتري انما تضمن زكوة خمسمائة اذا علم ان قيمته العبد  
 خمسمائة واشترىه مع ذلك الف درهم اسأ اذا حتمت الف ان  
 ان اخبره البائع بذلك لا يضمن شيئا لانه ما قصد الاستهلاك بذلك  
 بل قصد البيع من جهته وكان مغرورا وكان معدورا والصحيح ما ذكره  
 الكتاب لان علم المشتري وجب له ان يظن لا يوقف عليها فلا يعلق  
 الحكم بها اليه الظاهر في الظاهر هذا الاستهلاك وما يقول  
 ان البائع خدعه فلما انما يكون كذلك اذا قال البائع هذا العبد ساوي  
 الف درهم في الشري الف لانه ساوي ولا كلام فيه حتى قال شاعنا  
 او قال البائع للمشتري ذلك لا بعد ان قال لا يضمن المشتري ولو كان اسرك  
 نصد الف عبدا للخدمة حتى صار ضمانا فتم الزكوة ثم ان المشتري وجد  
 العبد عيبا ورد نقضا او بغير نقضا واسترد تلك الالف وهلك الالف  
 في يده لا سقط عنه الزكوة لان ميسا العمان لم يزل لان الشرافية امور  
 البعده المالك المالك ما دخل اليه ب هونج من كل وجه لا الدرهم  
 والدرهم لا ضمان في بيع البيع فافصح اوجب الالف ومائة البائع المشتري  
 الالف عوضا عن ذلك وكان هذا ملكا انما عوضا عما



وجب في ذمة البائع ويحدد الملك ينزل منزله عند العير ولو وصل اليه  
 عن الحق العير لم ينع حكم ذلك الاستهلال كما امرت في  
**الفصل السابع في انقطاع حكم الحول**  
 وعدم انقطاعه في فائز العير على كل حال نعم للخاره فتمها تلغ  
 نصا فان في حلال الحول فلهما صا حيا وربع جلد ما وقته  
 الخلد يبلغ نصا ما عليه الركة عند تمام الحول ولو كان عصر النخار سلغ  
 منه نصا ما يحرمه حلال الحول ثم يحلل وقته تلغ نصا ما ثم الحول  
 فلا ركة عليه وانما الى الفرق قال لا بد وان لم يظفر الشاه  
 شي من الصور يسلوى شي في الحول باعتباره ولا لذلك العصر اذا لم  
 وذكره الخلد في المسق ذكره اوصلا على ما ذكرنا ولم يذكره في المسق  
 وذكره في مسله الخلد فقال الخلد في نفسه مال الا انه لا يقطع  
 احكام المال لمحاوثة الحاسات اليه في الحول من حيث انه مال وهذا  
 الفع انقضى في الحول في مسله العصر لا يلزم عندنا مال الا انه ليس بمسوم  
 الحول من حيث انه مال وفي القدر في حكم الحول لا يقطع في مسله العير  
 وسوى من مسله العصر ومن مسله الشاه وقيل في نوادر من ساعد ان الحول  
 لا يقطع في مسله العير لا ذكره القدر في **الفصل**  
**الثامن في هبة رب الدين الدين من مديونه وتصدق عليه اذا كان**  
 للرجل على رجل دين حال عليه الحول وهبه من عليه او تصدق به على من  
 عليه فان كان الموهوب له والمصدق عليه عينا لا حرمه عن ركة ومنه  
 ويصير مائتا للركة على رواية للامع وعامة الروايات وان كان فقيرا  
 فان كان قد تصدق عليه بجميع ذلك ولم يسو الركة احرأه عن ركة هذا  
 الدين قاتنا واجتانا هذا ذكره في الجامع وروي العلي عن  
 يوسف احمد الله ان علم ان يودي ركة نصا وان كان حاله قد دفع

لا بد

الفقه في الدين  
 في المسائل

فيه بان يهب كل المصاب من علمه ولم يسو الركة احرأه عن ركة هذا  
 الدين اجتانا وان كان قد نوى الركة ان يودي ركة العير الذي عنده  
 لا حرمه قاتنا واجتانا وكذلك اذا نوى ركة من اخر له على رجل وان  
 يودي ركة هذا الدين حاله اجتانا وان يهب بعض الدين من علمه ويؤخر  
 ان يسو الركة لا يقطع عنه شي من الركة عند اي يوسف اذا كان البائع  
 بعد الهبة ينفق الحق الفقير حتى لو يهب منه ما به خمسة وسبعين ونص  
 خمسة كان عليه ان يودي اربعة دنانير ويكفي قول محمد احمد الله سقط  
 عنه ركة ما يهب من الفقير ولم ينزه ركة البائع حتى ان اذا اوصب منه  
 ما به سقط عنه درهمان ونصف ولزمه درهمان ونصف وكل  
 هذا الخلاف اذا اوصب البعض من العير ما والا الطوع وذكره القدر في  
 في شرحه اذا صدق بعض ماله ولم يسو الركة وجعله على الخلاف  
 على ما ذكرنا في الهبة فان يهب بعض المصاب من علمه ما ويا الركة  
 ان يودي ركة العير الذي في يده او نوى ركة على رجل اخر او حرمه  
 قاتنا واجتانا وان يودي ركة هذا الدين لا شك انه لا حرمه عن  
 ركة البائع قاتنا واجتانا اما عن قدر ما يصد وتفت المراه للمدعو  
 حرمه اجتانا وفي القدر في اذا نوى ان يودي الركة فجل صدق  
 البطر السه ولم يحرمه الله لم يحرمه وان اخرها للركة تصدق قال  
 ارجو ان حرمه وفي نوادر مشام قال سالت محمد احمد الله عن رجل  
 قال اصدقته في اخر السنة فعد بوث انه من الركة وفي وقت الصدق  
 لم يحرمه الله قال ارجو ان حرمه **الفصل التاسع**  
**في المسائل التي تعلق من موضع فيه الزكوة قال الشافعي رحمه الله**  
 اذا كان دفع الزكوة مسوبا الى المدفع اليه بالعلم او كان المدفع اليه  
 مسوبا الى المدفع الزكوة لا يجوز صرف الزكوة اليه قال ابو حنيفة رحمه الله



لا يعطى الرجل زكوة ماله ولده ولا ولد منه وإنما يعطى والده ولا  
 أحاده من قبل أبيه أو من قبل أمهاته وفي الأخوة والأخوات وسائر  
 القربى يجوز وفي الجامع الكبير لا يعطى الرجل زكوة ولده الذي ينفاه  
 العاقل على الصدقة إذا كان عتقا حل له أخذ المال من الصدقة وإن  
 عمل على الصدقة وأعطى عتقه من غير الصدقة فلا بأس به ولا يجوز أن  
 يعطى من الزكوة ولد عتق إذا كان صغيرا وإن كان كبيرا فمعترا حار الوفق  
 إليه مكره في ذكر القدر وفي شرح الجامع الصغير لبعض شيوخنا أن  
 وليه حقه رحمه الله يجوز الدفع إلى الأولاد العتق إذا كانوا فقرا سفارا  
 كان الأولاد ذوارقا وقال أبو يوسف رحمه الله يجوز الدفع إلى الصغار  
 وروى عنه أبو يوسف رحمه الله إذا أعطى مائة ألفه عتقا كثيرا رمتا  
 أو عتقا لا يعمل مثله فهو عال لأب لم يرد أن يكون الدين في عتقه حار  
 وإن كانت مائة ألفه في عتقه وهو عتق حار الوفق اليها مائة ألفه في  
 المقي في الخاوي قيل العتق عن دفع زكوة ماله إلى رجل كسبه غيره  
 له أن يزوج والرجل عتق قال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز وعنه  
 أبو يوسف رحمه الله أنه قال إذا كان لأب من المكيين لا يجوز وفي العمود  
 إذا كان ولد العتق القاع حار الدفع إليه ذكره ابن أواشي قال القدر  
 في كتابه يجوز الدفع إلى المرأة العتق إذا كانت فقيرة وعنه أبو يوسف رحمه الله  
 أنه لا يعطى امرأة العتق إذا قضى لها ما بقية وهذا ليس بصحيح لأن المرأة لا يصير  
 عنه بمقدار ما بقى لها من البقية فإن لها حرجا في أخذ سوى البقية  
 لا يجوز ذلك على وجهها ولا يجوز الصرف إلى عبد البيع وفي التوازل  
 قيل أحمد بن حنبل عن من دفع زكوة إلى أخته وهي عتق الزوج قال كان  
 معها دون مائة درهم وأثر إلا أن ما شرط به ببيعة المال من المالكين  
 أو أكثر إلا أن الزوج يعتبر حار الوفق وهو أعظم الأجر وإن كان الزوج

أول من له أجر

دفع الزكاة أو  
العتق

دفع الزكاة أو  
أجر العتق

دفع الزكاة أو  
أجر العتق

درهم صاعدا أو الزوج مائة ولا يمسع الزوج عن الأداة التي طلبت فانه  
 يجوز الزوج عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يجوز ما عدا أن المهر قبل  
 النكاح هل يكون نصا أو وجوب الأصح ومنه النكاح على هذا قال  
 القدر الشهد رحمه الله نفي لعقوبة احتياطا والله أعلم وعنه أبو يوسف  
 رحمه الله أنه إذا كان العبد رمتا وليس في عتق ماله ولا حقه شيئا  
 حار الدفع إليه وعنه أبو يوسف رحمه الله إذا كان المولى على ما حاز  
 الدفع إلى عتقه وإن كان المولى عتقا ولا يجوز الدفع إلى المولى ويجوز  
 الدفع إلى العتق إذا كان يعقل لأخذ والمعوق بطهر الصبي إذا اشترى  
 الرجل طعاما لقوته مقدار ما ينفقه شهرا أو اثنين من ذلك أو قال  
 إن كان ينفقه شهرا أو أقل من شهر حل له أخذ الزكوة بالطلاق وإن  
 كان لا ينفقه من شهر قال بعض شيوخنا حل لا إذا أراد عتقا أو ربه  
 فحسب له حل وقال بعضهم إذا أراد عتقا الشهر لا حل وبه أخذ الصدق الشهد  
 رحمه الله وإذا كان للرجل دين على رجل لا مال له سواء والمدينون  
 مقدم قبل حل لرب الدين أخذ الزكوة إن كان المدينون مائة أو أقل  
 له أخذ الزكوة وإن كان مائة أو أكثر خلف المشايخ فيه والصحيح أنه حل  
 لمن يده رطل عتقه وكان صاحب السبيل وإن كان مائة أو أكثر  
 حار له فيه فإن كانت له مائة أو أكثر لا حل له أخذ الزكوة وإن لم يكن له  
 فيه مائة أو أكثر حل له أخذ الزكوة للحال وإنما حل له إذا دفع إلى  
 القاضي وحققه القاضي خلف لأن قبل ذلك الوصول إليه ما حول  
 وبعد ذلك دفع إليهم يحكم الظاهر ذلك محمد رحمه الله في السير للسيرين  
 عتقا من سائر الناس عليه السلام قال لا حل للصدقة لعن الخسة العادي  
 في سبيل الله والعامل عليها والقادم ورجل اشترى الصدقة ماله ورجل له  
 حار مسلمين يصدق بما على المسلمين فاهذا هم المسكين إلى الرجل العتق إنما

إذا كان الزوج  
على مائة أو أكثر



الغاري فظاهر الحديث يقتضي ان كل الصدقة للغاري وان كان في يده  
ما اكثر ويظهر اذ اهل المدينة وطلبا وناما واحدا ويظهر  
بل جلوه على الغاري المقطع عن ماله ليس في يده شي سوى عاقبه وسوق  
به وانما ماله في وطنه فيكون فقيرا يدا غنيا يملك اهل الصدقة  
لونه فقرا يدا وحج عليه الزكوة عند حلول الحول لكونه غنيا يملك  
والمراد من الحديث هذا الغاري واما الغار على الصدقة فكل له  
الصدقة وان كان في يده مال كثير على اظهر الحديث لان ما اخذه  
العامل صدقة من وجهه لان ما اخذ حرو من الصدقة واخره من وجهه  
لانه استحقه سبب عمله فلكونه صدقة لا على الهاشي ولونه اذ على  
غير الهاشي وان كان غنيا واما العارم فيحمل ان يكون المراد منه  
وعمله ان يكون المراد به رب الدين فان رب الدين يسمى عارما وان  
كان المراد هو المدينون فيقول للدون الغني الذي على له الصدقة ان  
يكون له مال يفضل على الدين من الدين او العين ما في درهم فصاعدا  
لان ماله الفاضل من العين غات لا فضل له له الحال وانه من  
الدين على المدين ان يملك اخذه للحال في كانت الحالة هذه على له الصدقة  
لانه تغيير يد لانه سقط عن ماله وقد لا يكون في يده وهو مشغول  
بالدين فيجعل كالحالك فاما اذا كان الفاضل من ماله العين حاضرا  
في يده او كان الفاضل من ماله الدين بحيث يمكن اخذه للحال الغاضي  
وما اشبهه لا على له الصدقة لانه على من كل وجه والصدقة لا على  
لغة وان كان المراد من العارم صاحب الدين فالمراد منه ان يكون  
له على التام دين لا يمكن اخذه فاحقا للحال وله اموال غير عاب  
لا فضل له له الحال في كانت حاله هذه على له الصدقة لانه في يده لانه  
سقط من ماله فاما اذا كان المال العين حاضرا في يده والدين على

المديون

له على الماشي بكسر الميم يخرج المال لأجل الصدقة لأعني من كل وجه  
 والصدقة لأجل الفقراء من كل وجه ومن وجه كادار السل  
 فليس أن الماشي قوله لأجل الصدقة يعني من كل وجه  
 والعني لما وذا وهذا الله الذي ذكرنا ثم من جهة  
 فكل فقر الصدقة لهذا وإما الرجل الذي اشترى الصدقة بماله فإنما  
 حله الصدقة وإن كان غنيا لا تقبل الصدقة في حقه لأنه ملكها  
 الشري والمول بالشري لا يدين صدقه وإنما الرجل الغني الذي  
 له حارسين يصدق عليهما السنين فأهداهما السنين الغني فأما  
 حله لأنه ملكهما الهدية والمول بالهدية لا يدين صدقه  
 ويدل عليه حديث جروه رضي الله عنهما فإن قيل إذا لم يكن المول  
 الشري والهدية صدقة لبيس سقم قوله عليا لم لأجل الصدقة  
 يعني لأجل الصدقة ولا صدقة في حق الشري والمهدي إليه قلنا  
 إطلاق اسم الصدقة على مدين كان على مثل الحارث أعني ما كان  
 فإن العرب سمى إليه اسم أقدان على ما عرفت ذكره في الجامع الصغير  
 مكاتب أدى إلى مولاه من الصدقة التي أخذها ثم عجز صار ذلك  
 المول فهو طيب للمول وأحلف عان الشاح في عرج المسلة  
 بعضهم قالوا لا يتدل الملك فإن الصدقة كانت ملكا للمكاتب  
 مداو بصرف ولم يكن ملك المولى ففها ظاهرة وإلا صار ملك  
 المولى فتدل الملك وتدل الملك بمنزلة مثل الصن صار له - أحمر  
 فصار هذا العليل إذا صاح الفقير الغني عن أحد من المولاه لا  
 تحل له لأن الملك لم يتبدل حتى جعل ذلك بمنزلة مثل العير وعماؤه  
 بعضهم لم يصدق حين وقعت لا فت كن العير نصحت وصارت  
 لله تعالى لأن الصدقة إخراج المال إلى الله تعالى ثم يصير للفقير



كتاب الفقه  
 في الفقه  
 في الفقه  
 في الفقه

من حبه الله تعالى عند سب ملك الغير بعد ما صارت صدقة  
 وصارت لله تعالى فواجب ذلك تبدل العيب حكما فعلى قود هذا  
 العلل العقب اذا اناح للفقير عين الزكوة من الطعام قبل  
 حله الناول احلف الشايع فيه بعضهم قالوا حل لانه تبدل العيب  
 حكما وهو اختيار شيخ الاسلام حواصر اياه رحمه الله هذا اذا عجز بعد ما  
 ادى الى المولى ما اخذ من الصدقات فان عجز والصدقات فابيه  
 في بدء حال المولى اخذها لم يدر هذا الفصل في الشارع الصعير ودل  
 في الاصل انه حل ان السيل اذا صدق عليه ثم وصل الى ماله والصدقة  
 قائمه في يده فلا بأس بان يناول منها وكذا العقب اذا ايسر والصدقة  
 الى احدهما فابيه في يده فلا بأس بان يتناول منها قال محمد رحمه الله  
 في الغارم الذي له مال عسر عايب وله ديون على الناس لا يقدر على  
 احدها في الحال لا بأس بان اخذ من الصدقة ما يحتاج اليه لنفقته فانما  
 بقي الباقي بقدر النفقة خلاف الفقير من كل وجه فانه لا بأس بان  
 اخذ من الصدقة يوق ما يحتاج اليه لنفقته لان الغارم الذي هذا  
 حاله عني موجه مخرج من وجه لكونه فقير من وجه ولكونه موصرا  
 ايج له قدر ما يحتاج اليه ولكونه عايبا مخرج له الزيادة على ذلك  
 فهذا واجب عليه الزكوة لكونه عايبا مخرج له الزيادة ويجب له  
 الصدقة لكونه فقيرا خلاف الفقير من كل وجه لانه ليس بفقير  
 بوجه ما ولد الا يجب عليه الزكوة فاحاله الصدقة فقد لحاحه والزيادة  
 علمنا المظهر من به الفقير من كل وجه عايبا مخرج له الزيادة  
 له دارسها حل له الصدقة وان لم تكن جميع الدار سحقة عايبا مخرج  
 لا بأس بالحل في باب الاطعام من اناح الحل والله اعلم بالصواب

## الفصل العاشر في المنفقات

سئل محمد بن الحسين النخعي عن المودن يقوم عند حضور العقبة لاخذ الصدقات  
 من اهل الجماعة فذهب اليه انسان درهما ولم يحضره به الزكوة وقت  
 الدفع منوى الزكوة قبل دفع المودن ذلك الى الفقير ثم دفع المودن قال  
 حاز ذلك عن كونه ويد المودن يد الدافع الى ان يصل الى الفقير  
 الحسن بن زياد قال قال رجل دفع الى رجل دراهم تصدق بها عنه رجوعا  
 عيا للسائل فلم تصدق حتى نوى الامران كون ذلك من زكوة ماله  
 من غير ان قال اشأتم تصدق للمامور جاز عن الامر عن زكوة ماله  
 وكذلك لو امره ان تصدق به عن كباره بمنه ثم نوى الامر عن زكوة  
 وسئل عبد الله بن المبارك عن رجل شك في الزكوة فلم يدر اياهما ام لا  
 قال لعبد صالح فرق بين هذا وبينما اذا شك في صلوة بعد ذهاب وثبتها  
 فلم يدر اياها ام لا فانه لا يصح رجله ما نادرهم على رجل حال  
 عليها الحول الا شهرا فاسعدا للقيام ثم الحول على الماين لا يجب عليه ان  
 يركب الا لغيره حتى يعض من الدين اربعين درهما عندك حبيبه ورحمته  
 لانه ماله يعض من الدين اربعين درهما لا يجب الاداء عن الاصل عنه فلا  
 يجب الاداء عن السداد ذكر في العيون في النوازل عن ابي يوسف  
 رحمه الله رجل له دين رجل وحبه من الث وكاله نفقته فانفقته  
 حتى وجب فيها الزكوة ثم نفقته الموهوب له فالزكوة على الواهب لان  
 الموهوب له وكل عن الواهب في النفقة له ولا قضاء ونفقة كنفه  
 صاحب المال رجل خلق راس رجل ونفسي عليه المدي ودفعت الي  
 الخلق ورأسه فلك حوكة ثم نبت شعرة وردت اليه على الخلق فلا  
 زكوة على واحد منهما اما الخلق فلا لانه زال ملكه ولا في الجني عايب  
 لانه احق من يده وكذا الواو لانسان يدين العبد درهم ودفعا اليه  
 محال عليها الجني لانه قد ادى له انما لم يكن عليه دين فلا زكوة على واحد



منهما وفي فادى الفضلى اشري جاريته بما به درهم ومهما تمامه  
 درهم حال عليها الخول ثم كما سحتي واسحتي نصفها فعليه ركوتها  
 خمسة دراهم لان الاحتياق ثبت له الرجوع على اعمه بعد الفس  
 وهو خسران في رمتا فيهم ذلك الى ما عده وهو نصف قيمتها فيصير ما  
 درهم وفي نوادر جماعة عن محمد رحمهما الله رجل له الف درهم حال  
 عليها الخول فاقضتها رجل فوس عليه قال لا زكوه عليه لانه لم يستهلكها  
 لانه لم يخرجها عن كرمها نصيبا ولذلك لو كان ثوبا للتجارة اعاره فله  
 لا زكوه عليه لما قلنا ذلك في السر الكبير ولا شيء في سوام اهل الذمه لانه لم يرد  
 فيها الاثر عن اي حيفه في رجل له عشرة شاة في الجبل وعشرة شاة  
 في السواد وصدفها حلف قال اخذ كل واحد منهما نصف شاة وكل  
 له ما يناديهم قبل الخول وحت عليه حجه الاسلام او حجه او حجه  
 او كفاره او صدقة من طعام او عتق او عتق شعيرة او اصبه ثم لم الخول  
 على الماسة وحت عليه الزكوة لان هذه حقوق لا يطالب بها من حجه  
 العباد ولو ابيع وجوب الزكوة مهتا انما سمع لهذه الحقوق ولو  
 كان الدين خراج ارض مع وجوب الزكوة فعده لان له مطالبات من  
 حجه العباد فان السلطان يطالب بالخراج واذا امتنع حجه عليه وكان  
 الشيخ الامام الزاهد احمد الطواوني رحمه الله يحكي عن اسناد الشيخ الامام  
 الزاهد عبد الواحد الكوسني رحمهما الله انه كان يقول هذا اذا كان  
 حرا كما يؤخذ عن ائمتنا ما يوجد بعينه الخراج المستقر لا يمنع وجوب  
 الزكوة ما لم يؤخذ منه قبل الخول لان هذا ليس بدین بل هو مصادره يؤخذ  
 من ارباب الاراضي فاله يؤخذ منه قبل الخول حتى يصير النصاب اقصا  
 لا يمنع وجوب الزكوة واذا كان الخراج حق انما يمنع وجوب الزكوة اذا  
 كان تمام الخوات على المال بعد ادراك الغلة اذ كان قبل

رجل له مائة درهم  
 من كل مائة درهم  
 على كل مائة درهم  
 او حجه او حجه  
 او كفاره او صدقة  
 من طعام او عتق  
 او عتق شعيرة  
 او اصبه ثم لم  
 الخول على الماسة  
 وحت عليه الزكوة  
 لان هذه حقوق  
 لا يطالب بها من  
 حجه العباد

عليه  
 سبع

ادوات الغلة فلا يخرج لئلا يمنع وجوب الزكوة كما بعد الزكوة  
 ووقت وجوب الخراج وقت ادراك الغلة ولذلك لو لم يخرجت ارض  
 العشرة طعاما واستهلكه وكل كان مثله دين في الذمة وذلك  
 قبل الخول على الدراهم قلت عليها فها ركوة لان هذا دين له  
 مطالب من حجه العباد وهو الامام وفي فادى الفضلى رحمه الله انه  
 كان يقول زكوة الاجرة المفحلة في الاجارة الطويلة الموسومة على الجسد  
 في السير التي كانت الاجرة في ماله لانه ملكها بالنفس والنجس لا يسبق  
 ملكه ان كانت الاجرة دراهم وما شاكله الا انما لم يسبق وكان  
 الشيخ الامام محمد الدين السرخسي يقول عندي الزكوة حث على السحر  
 انما لانه بعد ذلك ما لا موصوفا دالة على الآخر وكذا في بيع الوفا  
 الذي اعتاده اهل حمير زكوة ذلك المالى على البائنة لانه ملكه  
 النقص وعلى الشري ايضا لانه فعده ما لا موصوفا دالة على البائع  
 وليس هذا احاب الزكوة على الشخص في مال واحد لان الدراهم ليس  
 في العقود والنسخ وهذا ذكر الشيخ الامام الزاهد محمد الدين البودوي  
 رحمه هذه المسألة ايضا في الجامع وحسب له ما به درهم نقد وما به درهم  
 در على انسان حجب الزكوة ويكمل صلات احدهما الاخر وفي نوادر  
 زكوة عمام من امر رجل ان يودي زكوة من مال نفسه فادى  
 المامود كما يرجع على الامر ما لم يشترط الرجوع بخلاف الوابيح  
 للحامات والذين المتعلقة بالمال اذا امر غيره اذ ايضا عنه كان المامو  
 ان يرجع على الامر وان لم يشترط الرجوع مملو زكوة الشيخ الامام الزاهد  
 على البودوي في شرح الجامع الصغير في باب الضمان في اما ما العتق  
 اعتبار الذين المتعلقة بالمال بمثله الدين في حق نوحه  
 المطالبة من امره ان يودي حجه دونه من مال نفسه يرجع على

ام ركان البودوي  
 زكوة من مال نفسه



الامر من غير شرط الرجوع لزامنا خلاف الرأيه لان منه ربحا له  
 والمراجيع معنى الرأيه ايضا وهذا الوجه يطالب به السلطان بحسب القصد  
 به وذكر رحمه الله في هذا الموضع ان من قسم هذا الموضع على السور  
 يكون مأخوذا وان كان يعرج من حيز هذه المسائل اذا اخذ السلطان  
 رجلا ليصادره فقال المأخوذ لو حل خلصني منه فدفعت ما لا خلاصه منه  
 والكفار اذا اخذوا رجلا فقال المأخوذ لو حل خلصني منهم ففداه وخلصه  
 منهم من الشئ من قال لا يرجع الامور على الامر في المسلمين حقا اذا  
 شرط الرجوع ومنهم من فرق بينهما قال في السير يرجع بدون الشرط  
 وفي الذي اخذ السلطان يرجع الا بالشرط وذكر في الامه السرخسي رحمه  
 في شرح السير الكبير في الباب الرابع من دفتر الثاني وسوى من السليبي وقال  
 للامور ان يرجع على الامر وهو لا يرجع ومن هذا الجسر ايضا ما ذكره الفاضل  
 اذا قال الرجل ادفع درهما الى العتق فدفعت له ان يرجع عليه الا اذا كان  
 وسعه على ما لا يرضى به كان له ان يرجع الرأيه بحسب البيع قبل القبض  
 على الشئ الى ما اشار في الجامع فانه اوجب رأيه الاجرة اذا كانت الاجرة  
 عينا قبل القبض والاجرة اذا كانت عينا فقصت له البيع حتى لا يجوز الاستبدال  
 بعاقب القبض على البيع

مطلب

الطه محمد بن المصنف  
 كتاب الفقه

## كتاب العشر والخراج

بدأ بمسائل العشر قال محمد رحمه الله كل شيء اخذ من الارض  
 فنافيه العشر فانه لا يختص صاحب الارض احرار العاقل ولا سعة القدر  
 قال القدوري رحمه الله وتماثل من المال بعد وجوب  
 الخبز فيقول المالك سقط نقد وبعثه بما هو في الثياب في  
 قول من بعث الثياب ووقت الوجوب عند ابي حنيفة رحمه الله عند  
 ظهور الثمر وعند ابي يوسف رحمه الله عند الادراك وعند محمد رحمه

محمد بن محمد بن الحسين وحصوله في المظان وثمة هذا الاختلاف  
 كما قول ابو حنيفة رحمه الله وطهر في الاستهلاك فان استهلكه بعد  
 الوجوب يكون مضموما عليه وتماثل استهلكه قبل الوجوب لا يلزم منه  
 عليه وعندهما يظهر من هذا الخبر في حق كل الثياب وقال  
 ابو حنيفة رحمه الله ما اكل من الثمر او اطعم من عشرة وعشر يوسف  
 رحمه الله انه لا يضر ولكن بعشر في حق الرجال الاوس قال محمد رحمه الله  
 السلطان اذا جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز وهذا لا خلاف وذكر في  
 الاسلام شرح كتاب الزاوية باب المزارعة التي بشرط احدهما لصاحبه  
 شطرا من الخارج يعني ان السلطان اذا اقر العشر لصاحب الارض فهو  
 وجوب الاول ان يترامه ان غنما لا يترامه بان يترامه وفي هذا الوجه كان شرط  
 عليه العشر ان يصدق بعد العشر الى العشر ان السلطان ما اقر العشر عليه  
 الوجه الثاني ان يترامه تصداع عليه به وانما يترامه ان كان من على العشر  
 عتقا كان ذلك له طوره من السلطان ويغفر السلطان مثل ذلك من مال  
 عتق من الخراج لم يصب مال الصدقة لان سبيل العتق ان يصر في العتق الى  
 الاغنياء عتاق الخراج ولو كان من على العشر فغير احتاجا الى العتق من ذلك  
 على حازه وكان صدقة عليه فهو ركا لو احدث منه ثم صرفه اليه ولهذا قالوا ان  
 السلطان اذا اخذ الرأيه من صاحب المال فقتل ان يصر في العتق الى العتق  
 صاحب المال كان له ان يصر في ركا يترامه كان له ان يصر في العتق الى العتق  
 قال وليس لصاحب الطعام ان ياكل الطعام قال القدوري العشر  
 ولا سقط العتق موت من عليه في طاهر وانه احتاجا رحمه الله ورجح  
 البارز عن ابي حنيفة رحمه الله انه سقط وفي المنيخ اذا وجب العشر  
 في الطعام باعه السلطان من ركب الارض او من غيره قبل ان  
 يقض عتق ولا يجوز ذلك في صدقة السولم وقال محمد رحمه الله القلالم



مثل زكوة الساب ولا تخور سعة من رب الارض ولا من غيره وقال محمد  
رحمه الله في الاصل ان من علمه العشر اذا صرف العشر لانه او الى  
ابنه او لابي له لا يجوز ولا يتراعن العشر فيما بينه وبين الله تعالى ومن علمه العشر  
اذا صرف العشر الى نفسه وكان فقيرا جاز وعرج عن عهده للمسلمين  
بينه وبين الله تعالى مسائل الخراج انواع الاول  
في بيان انواعه فيقول خراج الاراضي نوعان خراج مفساهم وخراج  
وصيفه خراج المفساهم ان يفتح الامام تلك من بلاد اهل الحرب ففتحها وعهده  
ومن عليهم برقايمهم واراضيهم ويغاسمهم في زرع اراضيهم وثمار اراضيهم  
على نصف او الثلث او الربع وخراج الوصفه صورتهما ان يفتح الامام تلك من  
بلاد اهل الحرب ففتحها وعهده ومن عليهم برقايمهم واراضيهم ويغاسمهم في  
زرع اراضيهم وثمار اراضيهم على النصف او الثلث او الربع بوصف على الاراضي  
معددا معلوما بالدرهم او الدينار او الطعام نوع اخر  
في بيان مقدار الخراج قال محمد رحمه الله في ارض الخراج على كل حرب  
يصلح للزراعة تقود درهم وعيا حرب الرطبة خمسة دراهم وعيا  
حرب الكرم عشرة دراهم وعيا حرب الرعيان ثمانين دراهم وعيا  
الارض الزرع والكرم والرطبة فالعقد فيها من خمسة عشر دراهم عنده  
والارض الرعيان فلم يرد منها تقدر من عمره رضي الله عنه لانهم لم يولدوا  
العراق الرعيان في ذلك الوقت فاعب فيها الرطبة وهذا لان الخراج  
يوطد بعد الرطبة الا ترى ان عمره رضي الله عنه قال للبر سحوا والدران  
لعلنا حلقنا الاراضي بالانطين فقالوا بل حلقنا بما يطو ولوردنا الطن  
فقد اعبر الرطبة وذكر القاضي الامام سيدنا سلام رحمه الله في كتاب  
العشر والخراج ذكر في بعض الروايات في ارض الرعيان تقود درهم والبر  
اسم لستين راقا في سبعة راقا من ذلك وخراج الملك وخراج الميراث مع قبضات

وبذلك يرجع في ذراع العالم بعينه قال شيخ الاسلام رحمه الله حرت  
الارضين مختلف احلاف البلدان فيعشر في كل بلد ما عارف له  
والاراضي الغير الضاع الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وهو ثمانية اوطال للعراف وهو اربعة امانا عند ابي حنيفة ومحمد وهو قول  
ابو يوسف الاول رحمه الله ثم رجح ابو يوسف وقال خمسة اوطال  
وثلاث اوطال وهو قول الثاني رحمه الله وهو ما عاين اهل المدينة وهذا  
الفرق لكون من الخطة هكذا ذكر في موضع من كتاب العشر والخراج  
وذكر في موضع اخر منه ويكون هذا العشر مما زرع في ذلك الارض  
وهو الصحيح ما ذكرنا في مقدار الخراج فذلك اذا كانت الاراضي يطق  
ذلك وما اذا كانت الاراضي لا يطق ذلك بان قل بعضا فان  
مقصودنا الى ارض يطق فالتقصا عن وصفه عمره رضي الله عنه اذا كان  
الارض لا يطق تلك الوصفه حايه بالاجماع واما الريان على ملك  
الوصف اذا كانت الارض يطق الريان ان يكثر ويقل بها هل يجوز في  
الارض التي صد الوصف فيها من عمره رضي الله عنه لا يجوز الزيادة بالايدي  
وكذلك في الاراضي التي صد الوصف فيها من امام يمتل وصفه  
عمره لا يجوز الزيادة بالاجماع وان اطاعت الريان ولذلك لو ان هذا الامام  
وطب على ارضي مثل وصيفه عمره اذا ان يريد على تلك الوصفه  
ليس له ذلك وان كانت الارضي يطق ذلك وليك ذلك لو اراد ان  
يحولها الى وصيفه اخرى ان كانت الوصفه الاولى دراهم فاراد  
ان يحوها الى المفساهم او كانت الوصفه الاولى مفساهم فاراد ان يحوها  
الى الدرهم فليس له ذلك ما لا راسي الى رد الامام يوطد على الخراج  
عليها ابدا اما اذا اراد على وصفه عمره رضي الله عنه على قول محمد احدى  
الروايتين يوطد يوسف رحمه الله كوز على قول ابي حنيفة رحمه الله



واحدي الرواس عن ابي يوسف لا يجوز وهو الصحيح هذا هو الكلام  
في خراج الوصف حسينا الى خراج المقاسمه فالقدر فيه موقوف الى  
الامام ولكن لا يزداد على نصف الخارج ثم ان محمد رحمه الله يعتبر طاقه الارض  
في الخارج ومعنى الطاقه ان لا يخرج من الخارج على نصف الخارج وروى داود عن رشيد  
عن محمد رحمه الله في معنى الطاقه ان تقول فكل رجل من اصحاب الارض من  
زروعه ما يقوته وتقوت عياله ويدر به ارضه الى ان يعود الزرع من  
قابل وذلك القاضي الامام صدق الاسلام معنى الطاقه في ارض الزعفران  
فقال ينظر الى ما يخرج من حرج الارض من الزرع وقوته فان كان  
قوته ما به طريقه الواجب فيه وهو قدر درهم كرمه فان كان  
يبلغ اربعة دراهم كان قوته المعتبره عشرين الواجب في المايه  
اربعه دراهم ثم سطر الى الخارج من الزعفران ثم قوته فان كانت قوته  
ما به حرجه اربعة دراهم كانت قوته مائتان حرج في ثابته فاعلم هذا  
القاضي **باب** في بيان من يجب عليه الخراج  
ويجب عليه الخراج قال محمد رحمه الله في كتاب العشر والخراج وليس  
في الحل والشجر ومعنى المسله اذا كان حول المزارعه اشجار الا انها  
لا تكون ملحقه تحت لمن زراعه ما تحتها فانه لا يجب سبب الاشجار والحل  
وطيفه احري رايه على خراج الارض فالما اذا كان في نفس المزارعه اشجار  
ملحقه تحت لا يمكن زراعه ما تحتها ذكر محمد رحمه الله في كتاب العشر والخراج  
من الاصل انه يوضع على كل حرج عشره دراهم ولم يذكر ان هذا قول  
من في الواد عن ابي يوسف رحمه الله انه يوضع على كل حرج عشره  
دراهم مثل اذكر محمد رحمه الله انه يوضع على كل حرج في الاصل وذكر محمد  
في نوادر الرواه وفي الجامع الصغير ان عليا قوله يوضع على كل حرج بقدر  
ما يطيق ويس ما ذكر محمد رحمه الله من قوله في النوادر وفي الجامع الصغير

ان المذكور في الاصل قول ابي يوسف رحمه الله قال في كتاب العشر والخراج  
من حرج الارض عشره دراهم حرجها كرمها وهي ما يبلغ سيرين في حرج  
شمالا قليلا ولا ليرا فان علم صاحب الارض يزرع في كل حرج قدر  
دراهم ولا يجب عليه خراج الكرم فان باع الكرم واشترى مكانا فيه الخراج  
من كل حرج مبلغ عشر دراهم فصاعدا فعليه خراج الكرم عشره  
دراهم في كل حرج وان كانت فيه الخراج اقل من عشر دراهم فانها  
يؤخذ بقدر نصف الخراج الا ان يكون نصف الخراج اقل من قدر درهم  
واحد في بعض الروايات انه اذا كان الخراج اقل من عشر دراهم  
فقد ورد في بعض الروايات انه اذا كان الخراج اقل من عشر دراهم  
اذا زرع في ارض الخراج الاشجار التي ليس لها ثمر مثل الخلال والشاهه بها  
فقد ورد في بعض الروايات انه اذا زرع في ارض الخراج الاشجار التي ليس لها  
ثمره فليس في جميع الارض وفي حرجها عشر دراهم وان لم يزرع في  
ذلك في بعض الروايات قال محمد رحمه الله في كتاب العشر والخراج انه اذا  
زراعت في ارض الخراج وهي حرجه لا تقبل للزراعه او لا يعلفها الا  
وهي مما يعلف ان يعلف ويوزع ففما صاحبها الخراج قال الشيخ الامام  
حسن الية الخلو في رحمه الله سلاه من هذا ان الخراج انما لا يجب لغير  
ان يقطع الماعنه وان يعلف عليها الشجر حتى انما اذا انقطع الماعنه ارض  
الخراج وانما ليست بحرجه او كانت بحرجه الا انه يصل الى الماعنه على الخراج  
لان الحرجه ودرهم عويكت الما كان التمكن من الزراعه فاما اذا  
كان الما يصل الى الماعنه او اذا لم يكن حرجه الا انه انقطع الماعنه يمكن زراعتها  
ما الشما والتمكن من الزراعه في وجود الخراج وعنى هذا قلنا ان  
ارض الخراج اذا انقطع الماعنه عما او طين لا يستعمل للخراج لان السبا  
لسمها فيقول ذلك منزله ما التهر فاما اذا كانت الارض حرجه والماعنه

فقد ورد في بعض الروايات انه اذا كان الخراج اقل من عشر دراهم



اليها لا يحب الخراج هكذا كرمتم لانهم الخلو في رحمة الله وانما علم  
انه احلف النبي في هذه الصورة في بعضها ان الخراج كحب في بعض  
ان الخراج حب الشحاح وتوافق له او موصوع المسلمة البجعة التي فيها  
وجوب الخراج ان يكون السجدة قليلة ان يكون السجدة في حطب واحد من  
حواشي الارض وعامة جوانبها صالحة للزراعة وهذا لا يجب سقوط  
الخراج وموصوع المسلمة البجعة التي فيها لفي وجوب الخراج ان السجدة  
يكون غالبه على الارض كلها وسقوط الخراج في هذه الصورة طامس  
وكذلك ان لم تكن الارض سجة في الاصل وتركها حتى صارت  
سجة فلا خراج فيها بعد ما صارت سجة وله لك اذا كانت الارض ذات  
زراعتين شأنا فلا خراج فيها كرمتم الفصلين صدر الاسلام رحمه الله  
واذا اشترى الرجل ارضا وزرعها واستعاد ارضا وزرعها والخراج  
خراج وصعه فالخراج على الاجر والمعيه وان عصب من ارضها وزرعها  
والخراج خراج وصعه وان لم يصب الزراعة الارض فالخراج على الغاصب  
وهذا اذا كان الغاصب طامسا ولم يكن للمالك منه عاقله انا اذا كان الغاصب  
مقرا او كان للغاصب منه عاقله وهذا اختلف المشايخ قال بعضهم يجب  
الخراج على المالك وقال بعضهم يجب على الغاصب على كل حال وروي  
المعنى عن ابي يوسف رحمه الله ان الخراج على المالك في هذه الصورة  
واما اذا انقصها الزراعة وعزم الغاصب التمسك بها فليس عليه حقه  
رحمة الله الخراج على رب الارض وهذا رواه عن ابي يوسف وعن محمد  
رحمهما الله فيه روايتان في رواية قال ان كان النقصان اقل من الخراج  
فالخراج على الغاصب ويدخل في ذلك النقصان حتى لا يضمن الغاصب  
لرب الارض نقصان الارض وان كان النقصان مثل الخراج او اكثر  
فالخراج على رب الارض وفي رواية قال مقدار ما يحل من النقصان يجب

على رب الارض والباقي على الغاصب وهو رواه عن ابي يوسف رحمه الله  
وفي المتن عن ابي يوسف في فضل الغصب ان الخراج على رب الارض  
بعضا الربا في اوله بعضها في بعضه للعقود عليه بطريق الوفا اذا وقع الغاصب  
بين المعاقدين وزرع فيها المشوي واحد العلة فالخراج على من وفاقم ان  
هذه المسئلة وسيله الغصب على السواء لان العقود عليه عند الوفا في الحقيقة  
وهو دليل للمقيس الامتاع بالربح فصر المشوي بالزراعة عامما يكون  
في وجوب الخراج على البايع او على المشتري خلافا لما حكاه في الغصب  
رحمكم الله ارض خراج ما عدا من عذر فقد المسئلة على وجوب الاول  
ان يكون الارض فارغة وللوارث في هذا الوجه انه لو لم يزل منه مقدار  
ما بعد المشوي على زراعتها قبل دخول السنة الثانية فالخراج على  
المشتري وان لم يزل منه مقدار ما بعد المشوي على زراعتها  
قبل دخول السنة الثانية فالخراج على البايع وفي هذا اشار محمد رحمه الله  
في الوارد فانه ذكر في الوارد اذا عرف ان ارض الخراج بمقتضى المالك  
عنها في وقت تقدر زراعتها قبل دخول السنة الثانية فلم يزرعها  
فعل الخراج وان نصب الماعه في وقت لا تقدر زراعتها ثانيا لما قبل  
دخول السنة الثانية لا يجب الخراج ثم اختلف المشايخ فيما بينهم ان يعتبر  
زرع المخططة والشعير او اي نوع كان والعقب ابو الفتح كان يعتبر زرع  
المخططة او الشعير وكذلك اختلفوا انه هل يشترط ادراك الزرع به اليه  
اعضهم شرطوا وقالوا اذا اتى من السنة مقدار ما يمكن المشتري من  
ان يزرع الارض ويدرك زرعها قبل دخول السنة الثانية فلم يزرعها  
فالخراج على المشتري وان كان بخلافه فلا خراج عليه والى هذا القول  
ما لم يزل لانه الخلو في رحمة الله وبعضهم لم يشترطوا ادراك الزرع بكامله  
وقالوا اذا اتى من السنة مقدار ما يمكن ان يزرع الارض في زرع كان



فبصرفه لملع فتمت قدر الخارج وشبهه بالخارج على المشرك وان  
كان خلافه فخرج على النافع وكان الصدق الشهيد حكام الدين  
رحمه الله خسار انه ان لم يكن من السنة يتقون يوما فخرج على  
المشرك وان كان اقل من ذلك فخرج على النافع وهذا منه اعطاء ربيع  
الدخول وادخال الربيع بماله فان لم يدر الدخول في مثل هذه السنة  
وبادله من النفاصل فذلك في حرج لو خذ في اخر السنة اما  
كل حراج لو خذ في اول السنة على سبيل التقدير والاستعمال فذلك  
لا يكون لا على النافع ولا على المشرك الوجه الثاني اذا كان الارض  
من زرع فان كان الربيع لم يملع بعد فخرج على المشرك على كل حال  
ذكره في نوادر محمد عصام وان كان الربيع قد ملع واعتقد له كان هذا  
وبالربيع ارضا فارغة في حق هذا الحكم سواء اعتبر في ذلك المدة ولون  
هذا بمقتله بالربيع حنطه من سنة مع الارض في كونه الحرام والي  
اللت رحمه الله وفي نوادر جماعة عن محمد رحمه الله رجل له ارض خارج  
اعينها من رجل وملكت عبد المشرك شهر اثم اعينها المشرك من رجل  
اخر وملكت عبد شهر ايضا ومهر مع كل مشرك بعد شهر حتى يموت  
السنة وليس على واحد منهما الحراج وانما طاهر حتى لو تاتى يد المشرك  
لاخر مقتله ما يملن من الزراعه على حسب ما اختلفوا في الحراج  
عليه واذا كان للارض ريعان خريف وربع وسلم احدهما للناع والآخر  
للمشرك او يكن كل واحد منهما من حصيل احد الربيعين فمقتله فخرج  
عليهما هكذا ذكره مسلم الاسلام رحمه الله في شرح كتاب العشر والحراج في  
**نوع اخر** في بيان ما يستقط الحراج وما لا يستقط  
قال محمد رحمه الله اذا زرع ارضه للحراج فاصاب زرعها  
اخر فاصطلمه فلا يخرج عليه فرق بين هذا وبين ما اذا لم يزرعها

وهذا اذا ذهب كل الحراج وما اذا ذهب بعض الحراج فان بقي من  
الحراج مقدار الحراج وشبهه بان في مقدار درهمين وقصير من الحراج  
وان لم يبق اقل من مقدار الحراج وشبهه لا يجب تمام الوطيفة وانما  
حقيقه نصف الحراج قال مشايخنا رحمهم الله والاصحاب في مثل هذا  
ان يضر الامام او لا الى ما يقع هذا الرجل في هذه الارض ومطوالت  
الحراج يجب له ما يقع فيه من اول الحراج فان فصل منه شيء اخذ  
منه الحراج على نحو ما بينا قال مشايخنا رحمهم الله وما ذكر محمد  
في الكتاب ان الحراج يستقط بهلاك جميع الغلة بمول على ما اذا لم يبق  
من السنة مقدار ما يمكن ان يزرع الارض ثانيا قبل دخول السنة الثانية  
ما اذا بقي من السنة مقدار ما يمكن ان يزرع الارض ثانيا قبل دخول السنة  
الثانية فلم يزرعها لاستقط عنه الحراج ويؤيد مسيله النوادر على ما تقدم  
ذكرنا وذكر الفاضل الامام ابو الطاهر رحمه الله في شرح كتاب العشر  
والحراج ان الحراج انما يستقط بهلاك الغلة اذا كان الهلاك باقيا لها وت  
لا يملن الخمر عنها كحرق الغزو والود وخوصا وما اذا كان الهلاك  
باقيا يملن الخمر عنها كاكل الشجر ونحو ذلك لاستقط الحراج وبعض  
مشايخنا قالوا لا يخرج ان هلك كافه من الخمر عنها والقول الاول  
الصحيح وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب المزراعه ان هلاك الحراج قبل  
الحصاد يستقط الحراج وهذا لا بعد الحصاد لاستقط الحراج ويستقط  
خارج الارض يموت من عليه اذا كان خارج وصنفه في ظاهر روايه  
احبابنا رحمهم الله وروى بن المبارك عن علي بن حنيفة رحمه الله انه لا  
يستقط ورق الغزو من الحراج ومن العشر على ظاهر الرواية على رواية بن  
المبارك عن علي بن حنيفة رحمه الله فان العشر لا يستقط يموت من  
عليه وفي ظاهر روايه احبابنا وفي رواية بن المبارك عن علي بن حنيفة



وفي فآوي اهل امر قد رجل اشري ارضا خراجه وفي فهادارا  
فعله الخراج وفي فآوي الي البني رجل اشري ارضا خراجه  
وفي فهادارا فآوي الخراج وفي فآوي الي اللث اذا جعل ارضه  
لخراج منقوره او خا للعله او مسكا للنفرا سقط الخراج من على الخراج  
اذا لم يود حتى مضى عليه سنون لا يؤخذ لما مضى عندي حيفه وهو  
الاختلاف في الحريم في السير الخ الاسلام في اب يوطططططط  
**نوع آخر** في المعرفات الخراج لا يجب في كل سنة  
الاجرة واحدة وزرع المالك من واحدة او مرارا او ان وجوب الخراج  
عند لي حيفه رحمه الله اول السنة ولكن يشترط لفا الارض المأجرة  
في مدة سنة اما حيفه او اعتبارا السلطان اذا جعل خراج الارض  
لصاحب الارض وتزك عليه قال ابو يوسف رحمه الله يجوز اذا كان صاحب  
الارض اهلا بصرف الخراج اليه قال ابو يوسف رحمه الله الا ترى ان السلطان  
لو مضى الخراج من صاحب الارض ثم راي الصرف اليه او في مصره اليه  
حايه ولا فايده في اخذ ثم دفع وروي عن جماعة عن محمد رحمه الله انه لا يجوز  
ويستحق له عليه ان يودي ما عليه من الخراج وفي نوادره شام اذا جعل  
السلطان خراج الارض لصاحب الارض يجوز من غير خلاف وعنه  
ايضا قال سمعت ابا يوسف رحمه الله قال ذلك قلت ولم وانما هو للملك  
قال بمومته له الخايه وعن ابي يوسف رحمه الله السلطان اذا تراكب  
الخراج لمن يعلم انه ليس بحال لصرف الخراج اليه معنى ان يخرجه عازيا  
او يصدق به اعيال السالين وفي الخراج الاصغر اذا لم يطلب الخراج من  
ارض الخراج فعلى صاحب الارض ان يصدق بذلك وان يصدق بعد  
الطلب لم يخرج على العهد قال في كتاب العشر والخراج اذا كان للرجل  
ارض خراجه لا يسعه ان ياكل منها حتى يودي خراجها بعم شائنا

قالوا هذا اذا كان الخراج خراج مناسه والاذان خراج وطبقه  
فصوب في الدية لا يعلو المحل فبان الخراج من صاحب الارض  
على الخلوب وبعضهم قال اذا كان الخراج خراج وطبقه فاكواب لون  
كذلك لان السلطان حق حصر الخراج الخراج فهو الاكل يريد ابطال  
هذا الخراج على السلطان فلا يقد عليه اذا كان للرجل ارض غير ان تزل  
الزعفران لغير عدد وزرع فيها الخلوب يوضع عليه خراج الزعفران  
ولذلك من استقل الارض من غير عدد ما كان العشر مثلا  
تقلعه وزرع فيها الخلوب يوضع عليه خراج الكرم عامل الخراج اذا اخذ  
الخراج من الارض ورب الارض حايه في ظاهر الرواية انه لا يرجع على  
رب الارض في ذلك العشر رحمه الله في اخر كونه فله ان يرحم والتاجر  
بطير الارض ولد للخلوب في الجباية اذا اخذها العاقل من المتاجر  
او من غيره دار الامتاع اذا رقع الاراضي الملكة وتفسيرها الاراضي التي لا  
مالك لها فدفعها الى قوم ليوزعوها ويعطوا الخراج حاز وطوبى ذلك  
ان يفهم الامام مقام الملائكة في الزراعه واعطى الخراج وامسك  
عنه المسلم اذ ذكر في كتاب العشر والخراج والبرادات وان قوم من اهل الخراج  
يجروا عن حمارة الاراضي واسعلاها ولم يكن عندهم ما يودون به الخراج لم  
يلزم الامام ان اخذ الاراضي منهم ويضعها لغيرهم على سبيل الملك لما  
في من ابطال ملكهم العصور ولكن يدفع الارضي زراعه او يوزعها  
من يقد على زراعتها واخذ الخراج من نصب الوهقه في فصل الزراعه  
ومن الاخر في فصل الاحاره فان فصلت في رد الفضل على اصحاب  
الاراضي فان لم يجد من اخذها زراعه او ستاحرها فالامام معرج  
عنه الاراضي من يقد على زراعتها واخذ الخراج من العشر والاراضي  
حق الغالبه في الخراج اولى من مراعات حق اصحاب الاراضي والارضي



لان حق اصحاب الاراضي بالبيع يزول عن الاراضي لعوض تغيرها وحيث  
 المتألمة في الخراج يزول تغير عوضه بمكان مراعاة حق المتألمة او لم يفسد  
 ولما كان الامام بيع الاراضي على ملاكها عند عهدهم عن الخراج فلان يجوز له دفع  
 الاراضي الى ملاكها من رعاها ولو أدى جوا جزاء كان اولى وطريق  
 الخوار ما ذكرنا ووافقا منهم مقام الملاك في الزراعه ودفع الخراج ثم لو اخطأ  
 الدفع في هذه المسئلة فالدفع اليه لا يملك مع هذه الاراضي المدفوع اليه  
 فام مقام المالك في الزراعه ودفع الخراج لا يحق ملك المحل وجواز البيع  
 لعدم ملك المحل وجواز البيع لعدم ملك المحل وجواز البيع لعدم ملك  
 المحل فذكر الخصاوص في حيله مسلمة يدل على ان من عليه الخراج اذ الذي للخراج  
 الى واحد من اهل القرية او الجاني القرية انه لا يبر او يور بالاداء ما لان  
 المدفوع اليه ليس بالسultan ولا مامور به لو كان هو نائب السلطان  
 او مامور به بالدفع اليه

## كتاب الصوم

هذا الكتاب يشمل على تسع فصول الفصل الاول في اليه اذا  
 قال الرجل لو يتا الصوم عند انشاء الله ذكر عن امه الخلفاء رحمه الله روايه  
 لهذه المسئلة وفيها بيان استحباب العاس الى بصرا مما لان الاستسنا اذا  
 لحق الكلام بطل ما قبله كان في الطلاق والعناق والبيع وفي الاسماء  
 ما مما لان قوله انشاء الله منسأ ليس على حقيقة الاستسنا انما هو على معنى السعاه  
 وطلب الوفاق من الله تعالى فلا يصير مطلأ للنيه خلاف الطلاق وجوه  
 والعقده في الغرض ان الاستسنا على اللسان في طلق الاستسنا فاما اليه  
 فعمل القلب لا يعاقب له باللسان فلا يطل بالاستسنا الذي يعمل  
 اللسان ولو نوى قلب عزوب النسيان نصوص عند الاصحح اليه حتى يسو  
 اعني عليه قبل عزوب النسيان في الليله كذلك الى وقت الزوال

تلمحة منه  
 الصوم

من العدا وامه هلكي لا يكون صائما في ذلك اليوم لان العناق تعصى  
 ان لو التيه متاوه للشرع في الصوم كان في الصلوة الا انما استطاعا  
 العناق وجوزنا الصوم فيه متقدم في الشرع ضرورة دفع الحاج وهذا  
 الضرورة تدفع باسقاط اليه في الليل فمع اليه قبل دخول الليل  
 على اصل العناق ولو نوى في الليل ان يصوم عدا ثم بدله ان يصوم وعزم  
 على ذلك ثم اصبح في العدا وصام لا يكون صومه حائرا من قبل ان عزوبه  
 اعصت الرجوع وبعد ذلك لم يوجد العزم فكان صومه خائبا عن  
 اليه ذكر العقده ابو جعفر رحمه الله في عزم الروايه في اخر كتاب الصوم  
 في قضاء رمضان اذ انوي الفضا لا غير جوردان لم يعين اليوم سواء كان  
 عن رمضان واحدا او رمضانين مذكور في عزب الروايه لا في جعفر  
 وفي باب الطهار من سرج الجامع الصغير في مساله الاعناق غلط هاتين  
 لكن مع هذا ينوي احساطا فينتب في القوي احتياط ايست كي حرك كدولدا  
 في قصا الصلوات يجوز اذا لم يزل صلوه عليه او اخر صلوه عليه وفي الاحتياط  
 يعين في هذه المسئلة اقوال ثلثة ذكرها ممل في فضل قصا العوايت من هذا الجمع  
 او طرية رمضان معدا وهو معر فصام احدا او اثنين يوما للنفس والاهاره والمشر  
 يعين اليوم للنفسا حازم هذا الاختاره الفقه ابو اللث رحمه الله لان العناق ان  
 الذي يصوم عن النفس والكماره يتبدى الفضا ثم الكماره والغالب  
 كالواقع فكانه نوى الفضا في اليوم الاول ونوى الكماره فمما رواه ان  
 انوي في الليل فصار رمضان والطلع مع فضا في قول يوسف رحمه الله وهو  
 رواه عن علي حنفه رحمه الله وعند محمد رحمه الله تقع نطقا ولو نوى  
 فضا رمضان ولما رواه البيهقي لا يصير شيئا وعناقه واحدهما بالاجماع  
 ولكن يصير مطوعا في الجامع في الابواب المدفقه مصلية البيع وفي  
 المسق ابو بكر عن علي يوسف رحمه الله في الاملا ولو صام يوما  
 ينوي



به فضا يوم من رمضان في سوي صومًا من كراهة منس أو طهار فهو  
 من رمضان الحجازي عند أبي يوسف ولو توي فواره ونظير حاز عن  
 الواجب استحسانا عند أبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله هو متطوع فان  
 نواه من يومين من فضا رمضان أو من طهار من أو من يمينين أحراز  
 عن أحمد في قولهما ولو أصبح بيوم من الصوم فضا من شهر رمضان  
 وكراهه يمين حنيفة بل وطوعنا عند محمد رحمه الله لو افطر فيه قضى لو كان

في شهر رمضان  
 وهو من طهارة

قال بعضهم اراد فضا ذلك اليوم الذي كان عليه قبل الشروع في  
 هذا الصوم وهذا لا يصح لانه طعمه ما لا يفطر في هذا اليوم وجوب  
 فضا ذلك اليوم لا يتعلق الا بظن في هذا اليوم بل المراد به فضا هذا  
 اليوم وهذا الشك في مسله المظنون هذه الجملة في الجامع في باب  
 قبل السج باب و في ما روي الامام الاجل رحم الدين السفي رحمه الله اذا  
 توي الصوم الفضا بعد طلوع الفجر حتى لا يصح منه عن النسيان يصور ثارعا  
 في المظن فان افطر لونه الفضا كما اذا توي الظن عند أو يصير هذا المظن  
 اشكال في مسله المظنون ايضا ويجوز ان يكون اول مما من المستلزم  
 الا يعلم انه لم يصير صائما عما توي بالاذاعل وافطر لا تصح عليه في مسله  
 المظنون

في مسله  
 المظنون

**الفصل الثاني في الشهادة على روزه الهلال**  
 الواحد اذا شهد روزه هلال رمضان وان كانت التماسع على لقب شهادة الواحد  
 اذا كان مسلما رجلا كان او امرأة او عبدا او ممة او محمدا في قدف  
 بابا بعد ان يكون عدلا في ظاهر الرواية ودلر الطحاوي انه لقبل شهادة  
 الفاسق وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا لقبل شهادة المحمدي في  
 الغدق بعد الوفاء واما اذا كان مسنورا لحال فالظن انه لا لقبل  
 شهادته وروي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا لقبل شهادته وهو  
 الصحيح وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول اذا كانت

عقله

التماسع انما لقبل شهادة الواحد اذا شهد وقال رات الهلال خارج  
 البلد في الصحراء او يقول رات في البلد بين جبل الجباب في وقت  
 يظن في الجباب ثم على المبدون هذا التفسير لا لقبل لمكان التماسع واما  
 اذا كانت التماسع لا لقبل شهادة الواحد في طاهر الرواية خلافا لما  
 روي الحسن عن أبي حنيفة بل يحتاج فيه الى ما العدد واختلفوا في مقدار  
 ذلك روي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا لقبل شهادة رجل  
 او رجل وامرأتين عن أبي يوسف رحمه الله انه قال يعتبر في ذلك جمع عظيم  
 وروي عنه انه قلده بعد التماسع وعن طين بن اوبان قال خماسية  
 بل قلب وعنده أبي حنيفة التماسع يعتبر الوفاء وعن محمد رحمه الله انه قال  
 يوم مقدار الفقه والفتنة الى رأي الامام ثم انما لا لقبل شهادة الواحد على هلال  
 رمضان اذا كانت التماسع اذا كان هذا الواحد في المصروا اما اذا  
 حاز المصروا طين اعلى الامان في المصروا الطحاوي رحمه الله انه  
 لقبل شهادته وهكذا ذكر في كتاب الاختيار وذكر في العدوي انه لا  
 لقبل شهادة في طاهر الرواية وذكر الدخني انه لقبل في الاقضية  
 في رايه الطحاوي واعتمد عليها وهذا الذي ذكرنا في هلال رمضان  
 واما اذا كانت الشهادة برويه هلال شوال او روزه هلال ذي الحجة  
 اذا كانت التماسع فالجواب في كل جواب في روزه هلال رمضان في  
 لا لقبل في شهادة الواحد بل الشرط فيه رايه العدد ولا بد من عتسار  
 العدالة والحريه في شهادات حواهم رايه وفي شرح الطحاوي  
 عن أبي حنيفة رحمه الله انه لا لقبل في ذلك شهادة رجلين او رجل  
 وامرأتين فاما اذا كانت التماسع لا لقبل بام تشهد بذلك رجلا  
 او رجلا وامرأتين في طاهر الرواية وفي المسوق لقبل في ذلك شهادة  
 الواحد ودلر شيخ الاسلام رحمه الله في شرح كتاب الشهادات ان شهادة



المشي في الظن والاصح انها اعتراذ اكات السما على او كما صحبه  
 او كما من مكان اخر اما اذا كانت صحبه واما من مكان اخر كفي شهاد  
 اثنين بل يشترط شهاد جماعة وعرض يوسف رحمه الله في المسقى  
 ما هو قرب من هذا فقال اما قل شهاد الرجلين على ملال شوال اذا كانا  
 قادين او احدهما والامه في غير البلد اما اذا اجرانها واما في البلد  
 لاهل اهل فرامه الناس لا يقران يكونوا جماعة كثره وروي شرع في يوسف  
 رحمه الله في الامان ان ابا حبه رحمه الله كان يحيط بملال شهر رمضان  
 شهاد الرجل الواحد العدل والعبد والامه والمحدث في الغدق اذا كان  
 عدلا ولا يجوز شهاد الكافر والفاسق ولا يحيط بهلال ذي الحجة والظن لا  
 شهاد رجلين او رجل او امرأتين ولا يجوز شهاد العبد والامه والمحدث في  
 الغدق قال وهو قول ابي يوسف رحمه الله عن الفقه ابي جعفر انه قال  
 في ملال رمضان في الصوم يقبل قول رجل عدل سواء كان بالسما على او لم يكن  
 وروي عن الحسن بن ياداعه قال يحتاج الى شهاد رجلين في الظن والصوم  
 جميعا سواء كان بالسما على او لم يكن واما هلال ذي الحجة فذكر في بعض النواص  
 انه بمنزلة هلال شوال وذكر في بعض النواص انه بمنزلة هلال رمضان  
 ويقبل شهاد الواحد على شهاد الولد في هلال رمضان ولا يشترط لفظه  
 الشهاد ذكرهم من الله الشخي رحمه الله في شرح كتاب الاستحسان  
 وهكذا في الناطقي في هدايته وذكر في شرح نواذر الصوم  
 انه لسرط في القطة الشهادة وفي شهاد الظن والاصح يقبل لفظه  
 الشهادة وذكر في شرح الاسلام في شرح كتاب الشهادات الواحد اذا شهد  
 على هلال رمضان عند القاضي والسما معتبر وقيل الامام شهادته  
 وامر الناس بالصوم فلما اتوا الملائكة يوم اغم عليهم هلال شوال  
 قال الوحيه واني يوسف رحمه الله بالصوم من الغد وان

كان

كان يوم الحادي والثلاثين ولا يفطرون وقال محمد رحمه الله يفطرون  
 وقال محمد رحمه الله في هذا الاختلاف فيما رواه ملال شوال ان النساء  
 يصح فاما اذا كانت متعبد فانه يفطرون في خلاف وهذا اذا شهد  
 على هلال رمضان واحد واما اذا شهد شاهدان على ملال رمضان  
 فالتعبد معتبر وقيل القاضي شهادتهما بما رواه الملائكة وما رواه الملائكة  
 ان كانت متعبدتين من العهد بالانقار وان كانت متعبدتين كذلك  
 يفطرون اليه اشار في العقدي في السبق وهذا حلي قوي في شمس الاسلام في  
 الحسن وبيان في ايد القاضي الامام في الاسلام على السعد في الغدق  
 والاول اصح من هذا الحسن في عقد بخاري في رمضان سنة احدى وسبعين  
 من الناس في الصوم يوم الاربعاء وخامس الاربعاء الذي هو التاسع والعشرين  
 من يوم الصوم شهد عند القاضي اثنان او ثلاثة وقالوا انا هلال  
 رمضان سنة لوم الاش لوم الثالث واليوم يوم الملائكة فافعلوا حوبه  
 ان السمات شهاد حال ما رواه اهل هلال رمضان ان القاضي جعل للميسر  
 يوم العيد ان كرهوا الهلال عشه يوم الاربعاء اهل مصر عدوا اعتبار  
 للدوره لاني يوم وشروا في يوم رمضان في لم يصم رجل منهم حتى او الهلال  
 من الغد فصام اهل مصر لاني يوم وصام هذا الرجل تسعة وعشرين يوما  
 فعليه فضا يوم وان صام اهل مصر يومه من عرفة شهادتين  
 وفيهم رجل لم يصم معهم حتى راوا الهلال من الغد فصام اهل مصر لاني يوم وصام  
 هذا الرجل تسعة وعشرين يوما فليس عليه فضا يوم وفي العقدي اذا صام  
 اهل مصر تسعة وعشرين يوما للمريه وفيهم من يصم لوم فليله فضا تسعة  
 وعشرين فان لم يعلم هذا الرجل مع اهل مصر صام اثنين يوما فخرج عن  
 العهد سبعين في السبق في عرض يوسف رحمه الله ورواه عن محمد رحمه الله  
 اذا صام اهل مصر لاني يوم والدوره وصام اهل مصر تسعة وعشرين يوما



لرويه فعليه قضا يوم قال القديري رحمه الله في كتابه اذا كان  
 بين المدينين تقارب لا يختلف المطالع لزم حكم احدي المدينين البلد  
 الاخرى واما اذا كان نقاداً تحت حلف المطالع لم يلزم حكم احدي  
 المدينين البلد الاخرى قال شيخ الامم الحلو في رحمه الله الصحيح  
 مدعيهما جازاً رحمه الله ان الحزب اذا استفاض وبحق فباين اهله  
 البلد الاخرى لزمهم حكم هذه البلد في مجموع الزوال شامداً  
 شهدا عند فاضي مصر لدا المراهله الهلال على ان فاضي مصر لدا شهد عند  
 شامداً ان رويه الهلال وقضى به ووجد استماع سواط صحابته الدعي  
 قضي القاضي شهادتهما حكاه عن شيخ الاسلام قال محمد رحمه الله ولا  
 عبره لرويه الهلال نصراً قبل الزوال ولا بعد للمسلمة المستقلة بخبره  
 ورد الارعن عن رضي الله عنه قال ابو يوسف رحمه الله اذا قبل الزوال  
 فهي للمسلمة الماتية دل قول الى حيفه رحمه الله قول محمد رحمه الله وفي يوم  
 شيخ الاسلام رواه عن ابي حنيفة انه اذا عات غم هلال الليل قبل الشق  
 به يوم هذه الليلة وفي المتي عن حنيفة رحمه الله اذا كان محراف امام  
 الشمس والشمس قبلوه فهو ليلة الماتية وان كان محراف طاف الشمس  
 فهو ليلة المستقلة امام ادا راي هلال شوال وحده فليعلم ان  
 خرج ولا ان يامر الناس بالخروج **الفصل**  
**الثالث** في بيان انعقاد الصوم وما لا يفسده وما يوجب التقصا  
 والكفاره وما يوجب القضاء من الكفاره هذا الفصل شمل على  
 نوعين نوع منه في ما لا يفسده وما لا يفسد اذ اعماح ذلوم  
 مد حتى ابي قال ابو بكر وابو العاسم رحمه الله لا يفسد صومه وعظه الشاع  
 على انه يفسد وعظ هذا الخلاف ادله به وانزل وان لم يزل لا يفسد  
 صومه بل احلاف وادامل بيها وس فرج بهه لا يفسد صومه الاتفاق

وهو  
 كان

اذا كان محراف  
 بهه حتى ابي

وانزل

في صوم من الامم للحلو في رحمه الله اذا قبل امراه وانزل او قلت المراه  
 رويها وانزلت فسد صومه قال شيخ الامم هذا اذا كانت للملاقاة وحدث  
 لغة الانزال ولا يقام الزم للملاقاة ان يفسد صومها عند محمد رحمه الله خلافاً  
 لما في يوسف رحمه الله على فاس اذا كانت في منامها وحدثت له لانزال  
 الا انقاله ولا يلزمها الاغتسال ولا اطعم امراه في رمضان  
 قبل الصبح فلما احتج الصبح اخرج فامني بعد الصبح لا يفسد صومه لانه لم يوجد  
 بعد الصبح لا صوم للمناع ولا معناه واذا نظرت الى امراه شهوة وامني لا يفسد  
 صومه وان منها وامني يفسد صومه والمراد من ليس منها ان يوت  
 واذا شها من زواج الشاب فان كان يحجره اعضاها فسد صومه اذا  
 ابي وان كان لا يحجره اعضاها لا يفسد صومه وان ابي في صوم من  
 الامم للحلو في رحمه الله واذا امت المراه زوجها حتى انزل لم يفسد صومه  
 ولو نكحت لذلك فقه احلاف المتشاع في القام واذا من امراه فامني  
 لا يفسد صومه وقل ان خرج المدي على سبل الدفق يفسد صومه جماع النساء  
 يفسد الصوم اذا انزل قبل بحان يكون هذه السبل على الخلاف فاسل  
 على جماع الهيمه اذا انزل واذا جامعها في النهار ابياً فذكر وهو بالخلاف  
 فقام عنها قال محمد رحمه الله هاتوا ولا تقصا وهندي روي الحسن  
 راي عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وان حذر للمناع لانه لا  
 سطاغ الاشاع عنه قال محمد قال ابو يوسف يعصى الذي كان يطا  
 بالليل ولا يعصى الذي كان يطا بالنهار وروي للحساوي امراه ان  
 علمنا عمل الرجل من الجماع فان انزلنا فعملها الفضا وان لم نزلنا فلا تقصا  
 عليها واذا اوطرت احط لا يفسد صومه عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله  
 الله خلافاً لابي يوسف روي عن محمد انه يوقف في هذه المسئلة في اخر عمره  
 قال القسمة ابو بكر المحمي رحمه الله انما يفسد صومه على قول ابي يوسف اذا انزل



الى الجوف وما اذا انقضى في النسيئة لا يفسد صومه وهكذا ذكر في المتقدي وروى  
 الحسن بن علي حقه رحمه الله ان الصبي اذا طعمه من لحمه فقد صام  
 اذا وصل الى الجوف وتكلم الشايع في الاقطار في اقال النسا منهم من قال  
 هو على هذا الخلاف ومنهم من قال لا يفسد الصوم بلا خلاف في حقه وادراكه  
 اذا قطر شمس الدوائف عنه لا يفسد صومه عدنا وان وجد طعم ذلك في  
 حلقه وان ررق فرائير الكحل ولو غرق في ماء الشايع طامه لا يفسد  
 صومه وادان من اسانه شي قد خط حرقه وهو حاره عرق الحلق لا يفسد صومه  
 هذا هو لفظ محمد رحمه الله فاما اذا ابتلعه فم اخلاف الشايع ووصف في الجامع الصغير  
 على انه لا يفسد صومه بهذا اذا كان شرا فاشرا فسد صومه دخل حرقه او اسنعه وكفحه  
 وافوقه ذكر في اخلاف وفرو عقب عن حقه رحمه الله وفي الجامع الصغير  
 ان ما انقضى الدوي من الشرا فان بقدر على الساعه من عروق وهذا اذا لم يخرج من  
 فيه ثم ابتلعه فسد صومه لا خلاف ثم ما بين اسانه اذا كان قد لمجد او فوفاه انظر  
 حتى فسد صومه لمزبه الفضا ولا لمزبه القناره هكذا روي عن علي بن يوسف  
 رحمه الله وان اطلع عصبه كانت بين اسانه لا يفسد صومه الاجماع وان  
 ما ولما من الخارج ان اطلعها لذلك فسد صومه وان جعلها لا يفسد صومه  
 بالاجماع وان تناولها من الخارج لم يملحها لذلك فسد صومه الا ان  
 يجد طعمها في حلقه وعن علي بن القاسم انه لا يفسد صومه ولم يشترط ان يجد طعمها  
 في حلقه واذا مضى الى حلقه بابه ولم يدخل عنهما في حرقه لا يفسد  
 صومه ولو فعل هذا ما غابنا والسكر فسد صومه وفي الواقعات  
 للصمد الشهيد رحمه الله اذا دخل الدرع في الصائم ارضاء قبل ان يجر  
 نحو القطر والقطر من لا يفسد صومه لان الحرق عنه لم يكن وان كان  
 كثيرا حتى وجد بلوغه في جميع فمه وابتلعه فسد صومه ولذلك الخراب  
 في عرف الوجه وفي الاما محمد بن مقاتل صاحب محمد الحسن رحمه الله اذا نزل

اكثر  
 وان اخرج من فيه

ديمه من عنه الى فيه ودخل حلقه فطوره وكذلك كل مكان خارج الفم  
 وفي الواقعات للصمد الشهيد ايضا الدم اذا خرج من الاسنان ودخل  
 الحلق ان كانت الغلبة للدم فسد الصوم وان كانا تواقتا فسد الصوم  
 اخيا طامه اذا وسع البراق طامه ثم ابتلعه فسد صومه بالاتفاق وان  
 كان البراق شرا حقا لم يدر في حرقه ولكن لو راق في فمه ثم ابتلعه لم يفسد صومه  
 صوم ثمس الآية للحاوي رحمه الله وعن العقيه اني جعفر اذا خرج البراق  
 طامه ثم ابتلعه فسد صومه وفي السبع الحسن بن مالك عن علي بن يوسف  
 رحمه الله اذا خرج البراق من فمه ثم خرج رجع الى فيه ودخل حلقه وقدمان  
 من الفم او لم يبق فان كان ذلك قدما لم يصب الصائم فانه يفتطره وادان  
 الحاطة الفقه من راسه فاستسه وادخل فمه على عبد منه لا يفسد صومه وهو  
 يشوله ببقه وفي الغالب اذا امسك في فيه شي لا يؤكل يوسل الجوف  
 لا يفسد صومه وفيه ايضا عن نصير اذا دخل الما في عند الاغسال لا يفسد  
 صومه الا ان نصبت فيه مسحا واذا وقع في او مطر في فيه ابتلعه في بعض  
 المواضع انه لا يفسد صومه في المطر وفقد في الملح وفي بعض المواضع على  
 العكس وفي الجامع الصغير انه يفسد صومه فمهما وهو الحمار وفي السبع اذا  
 شرب الماي يفسد صومه وعليه القضاء قال وليس هو الماي واشياء  
 الى الفوق قال الذي ان التام او ذاهب العقل اذا دخل لا يكل ويحس  
 والماي للتسمية بواكل ويحس واذا دخل الغبار او الدخان او طعم الادوية  
 لا يفسد صومه وللمالك الذباب اذا دخل حرقه لا يفسد صومه فيه اغاوه الى  
 انه لو ادخله فسد صومه وفيه قال بعض الشايع وفي الوارث والواقعات  
 الصائم اذا سحر والفر في الاشيا حتى بلغ الما موضع الحقنه وهذا لما ذكر  
 ولو كان فطره نوع اخر اذا اكل ورق النخل كان كما  
 يؤكل عاده كما استرحم من الامم والاسا من الامم فاعليه القضاء والقمار ولذلك

الصوم  
 للبراق  
 العلية



ان كل خلوي من الانداعليه الفضا والكفاره وان اكل من الاشياء  
بعد البراءة الفضل لانه لا يعتاد اكله كذلك هذا هو الاصل في  
حسين هذه المسائل ان لا ياكل عاده اما مقصودا بنفسه او سعا لغيره  
فاذا اكله الصائم لم يرمه الفضا والكفاره وكذلك ما تدارى به اذا اكله  
الصائم لم يرمه الفضا والكفاره به ولا ياكل عاده ولا يندوى اذا اكله  
الصائم لم يرمه الفضا والكفاره به ولا هذا الاصل اذا اطلع حوزة ابيه  
او لونه فلا كفاره وان اطلع لونه رطبه او طح صغيره فعليه الكفاره  
وذلك عن يوسف رحمه الله من عرج يضل ويردى مشام عن محمد رحمه الله  
فلذا من عرج يضل قال شيخنا رحمه الله ان من عرج القتر او الى حلقه فلا  
كفاره عليه وان وصل اللب او لاحلقه فعليه الكفاره لان الوجه الاول  
الذي حصل في الفقيه الفصل الثاني حصل اللب وفي سرفات الفقيه  
الوجهين اذا مضى الحوزة الرطبه لا كفاره عليه لانه لا طعم لها والغلبه في المراء  
خلافه ليا بيه وكذلك اذا انبعث من عرج مضى فلا كفاره عليه وعليه الفضا  
في نوادر من سمعه اذا اكل فمعه الوان شحم او انلع ومانه فعليه الفضا  
ولا كفاره عليه واذا اكل قشر الطح ان كان اساو كان حال يقتدر منه  
فلا كفاره عليه وان كان رطبا وكان حال لا يستدبره فعليه الكفاره  
واذا تناول سمه من الحار او انلعها من عرج مضى فحق وجوب الكفاره  
لعدم واختار الصدوق الشهيد رحمه الله على الوجوب لانها من حرس  
ما سعى بها وعن الفقيه في جعفر انه اذا اكل السمه حبه حبه لا كفاره  
عليه وان ثرب وان انلع للحلقه حبه حبه لم يرمه الفضا ولا خلاف  
قال من الايه للخلوي رحمه الله في فصل الحلقه انه لم يرمه الكفاره  
وان اكل حبه وفي النوادر في اقسام الحلقه وانلعها فعليه الكفاره  
لان الحلقه مما سعى بها فانها مادامت رطبا لم ياكل ذلك ولذا يثبت

على ويؤكد وان اكل الشحم فلا كفاره عليه الا ان يكون مقبلا وذكر بعض  
المحققين في شرح كتاب الصوم ان فيه اخلاف المشايخ ولم يرضوا للفتاوى المقلد  
واكل الاذن والمطبخ من الاكل الكفاره وان اكل عرجا او دقنا ذكرا  
شحم الايه للخلوي رحمه الله انه لا كفاره عليه وفي واعبات الصدوق الشهيد اذا  
اكل عرجا فلا كفاره عليه عند علي بن يوسف خلافا لمحمد رحمه الله وفي بعض  
الكتب ذكر الخلاف على عرج هذا وكان الفقيه ابو الميثاق يفتي بعدم الوجوب  
وان اكل عرج الخويله وهو الذي يقال الفارسيه بت سعي ان لم يرمه الكفاره  
كالواكل عصيد في نوادر شمس الايه الصادق الكوفي اذا لقه الثمر واللبس  
جب الكفاره اكله لانه ياكل لذلك دق الحلقه والشحم اذا غل  
رخطا السكر وبسبي الفارسيه بت سعي الكفاره اكله لانه دوا واذا  
اكل الطير الا يسي فعليه الكفاره لانه يتداوى به وان اكل الطير الذي اكل  
الناس عرجا تبطل الفكه ذكر شمس الايه للخلوي في صومه ان يقع اخلاف  
المشايخ وذكر صوته في ادراك الصوم عرج رحمه الله انه لا كفاره قال به لان  
كثيرا من الناحرين احسنوا او جوا الكفاره وفي العمالي عن  
ابن المبارك رحمه الله مطلقا انه يجب الكفاره على من ترويه عن احمد فقال  
هو قول محمد رحمه الله وفي بعض روايات السعي شرط لوجوب الكفاره لانه لا ياكل  
واذا اكل من الحرس لانه لا ياكله فاما صفة ما لانه سايه فاستلحقه فاعلم ان  
والكفاره ولو اخرجها من فمها ثم اعادها وانلعها فلا كفاره عليه لان  
بالاخراج صارت كحال لعان عنها واذا اكل الحرس وحده فقد قيل لم يرمه  
الكفاره وقيل خلافه وقيل بوجوب الكفاره اكل قليله وبعد الوجوب  
باكل شيء لان الكثير مضر واذا اكل شحم غير مطبوخ فعليه الفصل  
لا خلاف وفي وجوب الكفاره اخلاف المشايخ قال الصدوق الشهيد  
رحمه الله والغصوه انه يجب الكفاره وان اكل كاعير مطبوخ فعليه الفضا











انه ان وافق يوم السبت صوما صومه الرجل قبل ذلك باسبوع وذكروا  
 شمس الله الخالوي رحمه الله انه لا بأس به وذكر من الامم اذا كان لا يعتقد  
 بعظيم ذلك اليوم واما صوم يوم البيروز والمهرجان ذكر الصدوق رحمه الله  
 رحمه الله وانه اذا عجز عن غيرهما وفي القدر وركب صوم يوم  
 البيروز والمهرجان اذا تعذر لان فيه لعظمه وذلك عاين المحقق وذكر من  
 الامم الخالوي رحمه الله مطلقا ومن التاخير من قال ان سببه لعظمه العيد  
 المحوس وهو مطروحه وان سببه شدة الامعاء الشغل لاسبوع ومن لم يفرقه  
 من سببها ما ان كان يصوم قبله بطوعا فالافضل ان يصوم وان كان  
 لا يصوم قبله بطوعا فالافضل ان لا يصوم فاك في القدر وركب في ذلك  
 عن صوم الوصال وهو ان يصوم ولا يظرو فيه اصلا ولا بأس بصوم يوم  
 الجمعة وقال ابو يوسف حاشا حديث ارايمته الا ان يصوم يوما قبله او بعده  
 وعن ابي يوسف انه كانوا يصومون سببهم امام البصر وفي بعضهم لو قرب  
 الصوم الغاري اذا كان يعاين في شهر رمضان وخاف ان تضعفه للصوم  
 فالظن انه افضل وهذا ان كان الذي يمكن في الدين سببه وتعاينه  
 عن الفصال لا يمكن تداركه في غير هذا الوقت وللعلل الذي يمكن في صوم  
 رمضان سبب الاقطار يمكن تداركه في عدة من الامم اخر فكان المظن  
 اوله وذكر الحسن في كتابه ان الواقف يعرف ان كان صائما وخاف ان  
 تضعفه الصوم وتبي عن الذكر انه يقدر ليقوى في الذكر وان كان الغاري  
 لا يخاف الصعف على نفسه يصوم ولا يظن لصير جماعة من العباد في دولة  
 السيرة باب السلاج والعروبية

**الفصل**  
**الخامس** في الجوز والحيض والحيض هو الذي لم  
 يحوا الجوز العارضي هو الذي مع سبب من جنس جوارح  
 الفضا اذا افاق في بعض الشهور على التوار من حلاله في رمضان

وهو الساج والحيض

باب الحيض والحيض اذا افاق في بعض الشهور لم يكره قضاء ما مضى وهذا اذا  
 لم يسمع من غيره وذكر في المسح عن ابي يوسف رحمه الله نصا في الحيض  
 الاصل اذا افاق في بعض الشهور لم يكره القضاء وحده طاهر الرواية طاهر  
 ويكره من فضل ان الخطاب في الحيض الا ما ينهجه عليه بعد الافاق  
 فيكون بمنزلة الصبي اذا بلغ في خلال الشهر وهذا لا يكره قضا ما  
 مضى فنهض له لا كمثل الحيض العارضي فاذا افاق في الليلة  
 الاولى من رمضان شرع بمحوها واستوعب الشهر كله ذكر العفة انومه  
 في كشف الغوامض انه لم يكره قضا جميع الشهر الا ذلك اليوم وهكذا ذكر في  
 الطائفة الصغرى للحاكم عبد الرحمن في كتابه الصغرى للشيخ والفي شرح  
 النجاشي في المحرك للحسن بن واد في الطائفة الصغرى لشمس الخالوي  
 وذكر في الاصل انه لا يكره القضاء والاصح انه لم يكره وذكر من الامم  
 الخالوي في صوم الاصل ان منعه من قال يكره قضا جميع الشهر ورعوا  
 ابن محمد رحمه الله اشار اليه في الكتاب حيث قال فدخل شهر رمضان  
 وهو مسق واذا وادوا الهلال فقد دخل الشهر قال رضي الله عنه  
 والصحيح انه لم يكره القضاء لان الله لا يصام فيها وعلى هذا اذا افاق  
 في ليلة وسط الشهر شرع بمحوها وان افاق في آخر يوم من رمضان  
 افاق قبل الزوال لم يكره وان افاق بعد الزوال فالناس يختلفون  
 فيه والصحيح من الجواب ان لا يكره بمنزلة الله لانه لا ينعى الصوم فيه  
 وفي الطائفة الصغرى اذا اغشى على بعد ما عرت الشمس من الدنيا الاولى  
 من رمضان وتوفي لذلك جميع الشهر فعليه قضا جميع الشهر الا اليوم اول  
 اس اذا تولى بعد دخول الليل الاول قبل ان يخاف انه يركب الصوم  
 ويحله صحت منه وصح صوم ذلك اليوم وكذلك اذا لم يعلم انه تولى قبل  
 الاغشاء كل يوم من قبل ليلة رمضان في قصد صوم العيد هذا هو



الظاهر والظاهر على الظاهر واجب ما لم يعلم خلافه حتى لو كان هذا الرجل  
 مسافرا ولم يعلم وجود النبي منه في الليلة الاولى كان عليه قضاء اليوم  
 الاول لان قصد صوم يوم الغد في الليلة من المسافر ليس بظاهر ولا  
 ان كان هذا الرجل مهنكا اعتاد الفطيرة رمضان كان عليه قضا  
 اليوم الاول لان حاله مثله لا يدل على غيره الصوم واما اذا اعني عليه قبل  
 دخول الليلة الاولى لزمه قضا اليوم الاول لان الاعمال قبل  
 دخول وقت النبي فلا بد ان يعمل النبي موجوده ظاهرا قال القدوري  
 في كتابه لو اعني عليه في ليلة من رمضان وافاق من الغد قبل الزوال ونوى  
 الصوم اجزاء ولذا لم يحرم ومعنى المسئلة اذا علم قطعاه لم يوجب  
 تلك الليلة نفل الاعمال ولم يعلم وجود النبي وعدمها فصومه في العذر  
 ولا يحاح الى اليه في الغد **الفصل السادس**  
 فيما يكره للصائم ان يفعل من الصوم ان يدور شيئا فلهذا ذكر في الاما  
 قبل هذا في صوم الفريض الصوم التطوع فلا يكره ذلك من الايام للول  
 رحمه الله ومن الشائع مرقا في صوم الفريض ان يكره اذا كان له منه بد  
 اما اذا لم يكن له منه بد ان الخناخ الى الشراعي تناول وخاف انه ان  
 لم يبق معتز به او لا يوافقه لا يكره في صوم حج الاسلام ونقص الكرامة  
 في فتاوى اهل حرمه في هذه الصورة فقال ويكره للصائم ان يدور  
 البعل او الداه عند الشرايع المعروف للفتد من الردي وفيه ايضا يكره للتضايه  
 دوق المرقه وفي فتاوى الشافعي اذا كان زوجا مني للمنفق نضا نفقته  
 ملوحه الطعام فلا بأس به وفيه التمسع عن النبي يوسف رحمه الله ان الماحفة  
 رحمه الله كان يكره ان يضع المرأة لصيتها الطعام وفي القدوري لا بأس  
 بذلك اذا لم يجد منه بد قال الترمذي رحمه الله لا بأس للصائم ان  
 نفل وما يشاء اذا امر على نفسه بما يكره في ذلك روي عن النبي

جفنه رحمه الله انه كره المعافقه والمباشرة والمصالحة وليس من الرواين  
 يافى وذا في الخبر بحوله على المباشرة الفاجسته بان تعافهما وهذا  
 خبره ان وممن فرجه في حها وهذا مكره بلا خلاف لان المباشرة  
 اذا بلغت هذا المبلغ يسمى في الجماع غالبا وما ذكر في هذه الرواية محمول  
 على ما اذا لم يكن المباشرة فاجسته وفي المباشرة اذا لم يكن فاجسته اذا  
 كان محال على نفسه لموه ايضا **الفصل السابع**  
 في عدد الذي يجوز معه الفطيرة اذا افطر في صوم الطير فان كان الفطر  
 غير معتد لزمه كتاب الصيام الحسن موضع انه لا يفتقر ودل على موضع  
 الخبر انه اذا بداه ان يفتقر كان ابو جعفر رحمه الله لا بأس ان يفتقر  
 ونقصي يوما ونصوم يوما مكانه وان كان بعد كل واحلقت الروايات  
 عن اصحابنا رحمهم الله ان الصيام هل يكون عدد اعز لي يوسف اذا دناه  
 اخ له الى الطعام فهذا عدد يفتقر ونقصي وروي هشام عن محمد رحمه الله  
 انه اذا دخل على اخ له الى الطعام بهذا عند يفتقر ونقصي وروي هشام  
 عن محمد رحمه الله انه اذا دخل على اخ له فساله ان يفتقر في المأمون له الحسن  
 من ما ذكره الله اذا ادعى اليه له وهو صائم تطوعا فله ان يفتقر  
 فان اقم عليه اهل الولية ان يفتقر فافتقر فلا بأس ومن لا شائع من قال  
 ان كان صاحب الدعوة يفتقر بحضوره ولا غداي من الانيطار  
 لا يفتقر وان كان ما دي يفتقر ونقصي قال شمس الية للحلواني رحمه الله  
 فان ان شئت من نفسه القضا يفتقر دعيا للادي عن ابيه المسلم وان كان لا  
 يفتقر نفسه القضا لا يفتقر وقد اختلفت مشايخ الحنفية في ذلك على ما  
 بطلان امره ان يفتقر قال خلف بن الربيع لا ينبغي ان يفتقر  
 العفة ابو اللث يفتقر ونقصي ولا بأس مسله الصافي بحان ثوب منه  
 مسله على التمسع من يفتقر في تلك المسله وهذا كله اذا كان

من رادم  
يقول

فلا بأس ان يفتقر



الاضطرار قبل الزوال اذا كان الاضطرار بعد الزوال فلا يصح ان يظفر  
 الا اذا كان في نزل الاضطرار يعقوب الوالد بن ابي ادهما والافطار بعد  
 غير شرط الفضا ذكره المسق عن ابي يوسف انه كل واحد من  
 روي الحسن بن زياد عن ابي جعفر رحمه الله وذكر الفقه ابو بصير الرازي  
 عن ابي جابر انه لا كل ولا حاد ولا عليه وهذا كله في الطرغ فاما في العسر  
 والواجب لا يحل الاضطرار لا بعد الزوال والضيق لا يستلزم العسر ولا يصح  
 في اليوم الذي انشا السبويه وعندهما عده من الايام والمرح عر في الايام  
 كلها اليوم الذي من فيه وعبره في ذلك سواء السفر الذي يحل في الطرغ  
 مع البصر والمرح الذي يحل في الطرغ ما يحل في الموت او رآه علة واذا  
 في المرض روي المصنف لا يحل الاضطرار **الفصل**  
**الثاني في صدقة الفطر** اختلف مشايخنا في حوز الرب  
 في صدقة الفطرة باعتبار العين او باعتبار القيمة قال بعضهم باعتبار  
 العين لان العين مخصوص عليها بعض الروايات وقال بعضهم باعتبار  
 القيمة لان لون الرب مخصوصا على غيره من الاضطرار ان يراعي فيه  
 القيمة ودقيق الحنطة وسوقها كالحنطة ودقيق الشعير وسوقه كالشعر  
 حتى يجوز من دقيق الحنطة وسوقها نصف صاع لا يجوز من الحنطة  
 نصف صاع ومن دقيق الشعير وسوقه لا يجوز اقل من صاع لا يجوز  
 من الشعير اقل من صاع واختلف طرق الشايع في طرق الجوار في  
 الدقيق وبعضهم قالوا الدقيق يجوز باعتبار العين لان مخصوص عليه  
 في بعض الروايات وقال بعضهم يجوز باعتبار القيمة لان النص الوارد في  
 الدقيق في الشهر ليس بغير الوارد في الحنطة وكان مخصوصا عليه من  
 وجه دون وجه نحو ما عتبار القيمة لا انه قد روي نصف صاع من  
 دقيق الحنطة ونصف صاع من دقيق الشعير **الفصل**

الفضا في المسق  
 يعقوب الوالد بن  
 الحسن بن زياد  
 عن ابي جابر  
 انه لا كل ولا حاد  
 ولا عليه

الحنطة والشعير في الغالب حتى لو اسفقت لا يجوز وروي الحسن بن علي  
 حبيفة رحمه الله لو اعطى فيه نصف صاع دقيق او سويق حاد وذلك  
 لا ياتي نصف صاع حنطة وسوقها لا حنطة وكان عليه نصف صاع  
 وهذا يدل على ان الجواز من الدقيق والسويق كانه عين الواجب وكذا روي  
 عن ابي جابر رحمه الله في حنطة الحنطة والشعر واسن الشايع في الجواز واختلفوا  
 في طريقة بعضهم قالوا يجوز بطريق العين اذا ادى سويق في حنطة الحنطة  
 وبعضهم قالوا باعتبار القيمة وهو الاصح لان الخبر عن موصوف عليه وان كان  
 بطريق الحنطة في العيون لا انه ليس بطريق ما في القدر لان الحنطة مجلبة  
 والخبر يوزن وبعد الشرح قد امرنا بالجل في صدقة الفطر فلا يماز  
 الوزن مقامه كما في الروايات والدي يود هذا القول لروى في ستم في  
 نوادره عن محمد رحمه الله انه لو وزن اربعة ارطال واعطاه عن نصف  
 صاع لا يجوز ان الشرع ورد بالصاع وهو مكال يحلف وزن ما يدخل فيه  
 فعد رانه وذكر القندري عن ابي جعفر رحمه الله قد راه ثمانية ارطال  
 واليوسف والثاني رحمه الله قد راه خمسة ارطال وثلاث رطل وهذا  
 من باب الوزن قال الطحاوي والضائع الذي تقدم الحنطة نصفه والشعر  
 والتم فكله مقدم خمسة ارطال مما يسوي كبله ووزنه وهو العدر والماء  
 ومعه ان العدر يسوي كبله ووزنه حتى لو وزن من ذلك ثمانية ارطال  
 ووضع في القحاح لا يزد ولا ينقص وما سوى ذلك ما روي اقل من ذلك  
 كانه وارة موت الوزن المثل كالتعريف اذا كان المثل مع فيه  
 ثمانية ارطال من العدر والماء فهو الضائع الذي يكال به الشعر  
 والتمر والحنطة واذا اراد ان يودي القيمة في صدقة الفطر يودي قيمه اي الذي  
 شائع للحنطة والشعر واليوسف وهذا قول ابي حبيفة واليوسف  
 رحمه الله وعنده رحمه الله يودي قيمه الحنطة وكان النقيب ابو بكر

نظر في القيمة

في حوز الرب  
 في حوز الرب  
 في حوز الرب  
 في حوز الرب



لا عيش يقول اذا الخطه افضل من اذا العمة وكان الفقير ابو جعفر  
 يقول اذا العمة في ديارنا افضل من يوسف رحمه الله انه قال  
 الدقة أحب الي من الخطه والدرهم أحب الي من الدقة وجوزان  
 يعطي أحب من جماعه مسكنا كما في الزكوة ولو اعطي أحب من واحد  
 جماعه من المساكين ذكر الشيخ رحمه الله انه يجوز ان يعد المساكين  
 مخصوص عليه في صدقة التطوع اما المصوم عليه فله الزكوة وذلك  
 لا يختلف بخلاف كفارة اليمن فان هال لو صرف ما يحب من جماعه على  
 سبيل واحد لا يجوز لان العدد هناك مخصوص عليه وغيره من الشايع قال  
 لا يجوز لان العدد هناك مخصوص عليه لا يحصل الاغنا اذا صرف ما يحب من  
 واحد الجماعه واذا كان للصغير مال فاذا ابى صدقة الصغير من ماله لا  
 يصح اسماها وهذا قول ابي حنيفة والي يوسف رحمه الله ومن  
 قاضا وهو قول محمد رحمه الله والمسألة في الحاصل باطية انه اذا كان  
 للصغير مال فصدقة فطره عما من يجب فصدقه ما يحب على الصغير فاذ كان  
 من ماله فقد ادى واجبا على الصغير من مال الصغير فلا يصح محمد بن ابي  
 على الاب فاذا ادى من مال الصغير فقد ادى حقا واجبا على نفسه من  
 مال الصغير فلا يصح محمد بن محمد الوجب على الاب فاذا ادى من مال الصغير  
 فقد ادى حقا واجبا على نفسه من مال الصغير فممن وان كان للولد الصغير  
 مملول وللصغير مال سوي المملول فعلى فلهما يودي عن عبيد الصغير  
 مال الصغير كما يودي عن الصغير من ماله ولا يقول محمد رحمه الله لا يودي عن  
 عبيد الصغير من ماله كما لا يودي عن الصغير من ماله ولو لم يكن للصغير مال  
 سوي العبد أحب على الاب صدقة فطره مملول الصغير فلهذا ذكر محمد رحمه الله  
 في الحاصل في هذا الجواب لا يقتل على قولها لان عندهما صدقة الفطر على  
 الصغير يجب باعتبار المنة والولاية جميعا حتى لا يجب على الاب صدقة الفطر

الافاضة

في الصدقة  
 على الصغير  
 من ماله  
 لا يجوز  
 ان يعد  
 المساكين  
 مخصوصا  
 عليه في  
 صدقة  
 التطوع  
 اما  
 المصوم  
 عليه  
 فله  
 الزكوة  
 وذلك  
 لا  
 يختلف

على الصغير باعتبار الولاية فما لا يوجب صدقة الفطر  
 الصغير اذ كان الصغير مال وقد اعدت المنة بوجوده للولاية  
 وممن احدث الولاية ايضا فان الاب على مملول ولله الصغير ماله  
 والعقد لم يجر فيه القصاص والولدان لا يجب الصدقة ايضا لان احبا  
 ذلك المصوم بموقوله عليه السلام ادوا عن كل حر وعبد صغير وامر  
 فقد اوجب الصدقة عن ولده الصغير ولم يوجب عن عبد الصغير لان المراد  
 من قوله عليه السلام عبد المولى لا عبد غيره كما ان المراد من الولد ولد المولى  
 فمضى عبد الصغير على اهل القصاص ولا سقط صدقة الفطر بالمخير وان  
 طال اغناؤه لها بالزكوة من حيث ان يغني احد منهم حتى بالموت  
 اقر بعد يوم الفطر لم يسطر عند هذه الصدقة لان الغنا شرط الوجوب  
 وبعد ما وجب تعلق بالمنة فلا سقط بطلاق المال وجوز للمعسر  
 في صدقة الفطر من حسين محليين ان يودي نصف صاع من تمر وصد  
 صاع من شعير لان الممسح وان اختلف فالمقصود بمسح وهو حصول التمام  
 والقنا وجوز بطلان هذه الصدقة قبل يوم الفطر يوم او يومين وعن ابي  
 حنيفة سنة او سنين ووجه ذلك انه عمل بعد وجود الوجوب  
 وهو اس مومه ويلي عليه فحوز كما لو عمل الزكوة بعد كمال الغنا في اختلف  
 المشايخ ان ذكر اليوم واليومين في الاصل وقع اتفاقا او كان المسد للمخار  
 به قال بعضهم وقع اتفاقا حتى لو عمل ذلك في غير ذلك من يومين لابل  
 كان المسد للمخار لان المقصود اغنا الفقير في يوم الفطر كما حاد في الخراف  
 نصيبه ان يحس يوم الفطر للزكوة في يوم العيد قبله يوم او يومين  
 لما فيه من حسن الاعمال مع من به فله نصيبا راد على ذلك قول بعضهم  
 واذا كان للمصوم مال فصدقة فطره في ماله عند ابي حنيفة والي يوسف  
 رحمه الله وان لم يكن له مال فصدقة الفطر على الاب وروي عن محمد رحمه الله

ادوا عن كل م



فمن لم يحرم ان صدقة فطره على اسم وان كان مقيماً من الحجب  
 على ابيه ولا عليه وفي رواية ان رادك نوادر هشام ان من حجب في صغره فمات  
 محسناً حتى ولد له لم يكن عليه صدقة الفطر عن ولده قال الشيخ ابو عبد الله  
 الحركاني رحمه الله وعدي على قولهما لم ينفذ فطرته كما لم ينفذ عن عبيده  
 وعن محمد رحمه الله لا يلزمه فطرة ولده كما لا يلزمه فطرة عبيده في  
**الفصل التاسع في الاعتكاف**  
 يجب ان يعلم ان الاعتكاف سنة مشروعة وهو صراقة بطوع وهو  
 مسرع وواجب وهو ان توجه على نفسه واذا اراد الاعتكاف على نفسه  
 يعني ان يدرك مسانه ولا يلزمه ان يحل عليه القلب ذكره شمس المصطفى  
 في كتاب الصوم والصوم شرط لصحة الاعتكاف الواجب وقد اختلف  
 الروايات في القلب روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان الصوم  
 شرط لصحة وفي ظاهر الرواية ليس بشرط وهو قولهما بشرط وجود  
 ذات الصوم لا الصورة لجهة الاعتكاف حتى ان من نذر اعتكافاً وصار  
 مع ندبه لانه اصاب النذر لا محل فاقبل للصوم في ذاته وان لم يكن  
 قابلاً للصوم في ذاته وان لم يكن قابلاً للصوم بجهة الاعتكاف وهذا  
 لا نأمنه عرفنا ان الصوم شرط للاعتكاف الصريح هو قوله عليه السلام  
 لا اعتكاف الا للصوم وهذا النص مع من لدات الصوم بالصوم بجهة  
 الاعتكاف فالدليل عليه ان الله عليه السلام واحكامه رسول الله عليه  
 اجمعين كانوا يستكفون في العشر الاواخر من شهر رمضان ومعلوم  
 انهم ما صاموا عن الاعتكاف انما صاموا عن رمضان فاعلم ان  
 شرط صحة الاعتكاف وجود ذات الصوم طالع الاعتكاف لا وجود بجهة  
 الاعتكاف قال القدوري في كتابه ولا يصح الاعتكاف الا بعد الجماعات  
 وروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه لا يقع الاعتكاف الا في شهر رمضان

المثل الاعتكاف  
 الاعتكاف  
 بالقلب

الحسن بن ابي ابي حنيفة رحمه الله عن ابي الحسن الخادم فان في الشهر الحرام يجوز  
 الاعتكاف وان لم يصلوا فيه الصلوات كلها جماعة وفيه السقي من  
 ابي يوسف رحمه الله ان الاعتكاف الواجب لا يجوز اذا اوجبه غير محمد الجماعة  
 والفعل يجوز اذا اوجبه غير محمد الجماعة ولا يخرج للعكف عن مغلقة لاسلام  
 ولا يفترا الا بعدد وان خرج من غير عدا ساعه فسد اعتكافه في قول  
 ابي حنيفة وقال الا لنفسه حتى يكون الترتيب نصف يوم فلو خرج عند ابي حنيفة  
 رحمه الله انقض الاعتكاف قل اوله وعندهما الخروج القلب ليس بانقض من  
 هذا قلنا انه اذا اقبل من مسجد الى مسجد من غير عدا استقر اعتكافه عند ذلك  
 حنيفة وعندهما لا يفسد من العهد الخروج لاد الجماعة بعد ذلك ان كان منزله  
 في الخارج حين تروى النفس في القنطرة ان يخرج عند الاذان فيكون في  
 المسجد مقدار ما يصلح اربعاً او ثمانية قبل الجمعة اربع للسنة وركعتان من المسجد  
 وروى عن ابي حنيفة رحمه الله مقدار ما يصلح ثلثها اربعاً وبعدها اربعاً وذكره  
 لاسلام اربعاً ثلثها اربعاً او ثمانية بعد نماز غلج احلان الاخبارية بالاسئلة  
 بعد الجمعة وان كان منزله بعيداً من المسجد خرج حين يحل عليه بلع المسجد  
 الجامع عند الاذان ولو اقام في المسجد الجامع يوماً وليلة لم يفسد اعتكافه لكن  
 بغير ذلك فرق بين هذا وبين ما اذا خرج لتأبط او نزل ودخل منزله  
 وملك في منزله فانه يفسد اعتكافه وان كان ساعه عند ابي حنيفة  
 رحمه الله والفرق ان المسجد الجامع محل لا يند الاعتكاف فلا يكون  
 محلاً لتأبط وهذا كله في الاعتكاف الواجب بان اوجب الاعتكاف  
 على نفسه المنة اعتكاف النفل وهو ان شرع فيه من غير ان يوجه نفسه  
 لا يمان ان يخرج بعد ربيع ربيعاً وهذا طاهر الرواية فان طاهر الرواية  
 لم يفسد اعتكاف الطوع بشي فان محمد رحمه الله قال في الاسل معتكف  
 بعد ما اقام اوله لا يخرج ولهذا لم يفسد الصوم لجهة اعتكاف

في شهر الحرام  
 في شهر الحرام



القتل وكذا رواه الحسن بن علي حيفه رحمه الله اعتكاف النفل مقدّم يوم  
 وليلة شرط لصحة اعتكاف النفل الصوم كاعتكاف الرواية وحرم على المتكف  
 الجماع ودواعي اللذة التهاون ذلك في اعتكاف الجماعة ما لا ينافي  
 بالاكل ما لا ينافي الاكل ليس من محظورات الاعتكاف بل من محظورات  
 الصوم ولذا اوقف هذه الحريم بالهرو والاكل ما لا ينافي الصوم فلا  
 ينافي الاعتكاف فالجماع من محظورات الاعتكاف قال الله تعالى ولا تأكلوا  
 وانتم عاكفون في الساحد قسوي في العاصي والعابد ولا بأس للعتكاف مع  
 وتشرى في المجد عن علي بن يوسف رحمه الله انه قال اذا حضر التلويح  
 فهو ملووه وقيل اذا كان مع وتشرى للبخاره فهو ملووه واذا صام يومه فطوى  
 ثم قال في بعض التهاون اعتكاف هذا اليوم فلا اعتكاف عليه سواء قال  
 ذلك قبل نصف النهار او بعده في صوم العيون وذكره المصنف في  
 قال لا اعتكاف عليه فاسمى قول الله عز وجل رحمه الله وقال ابو يوسف  
 ان كان قال ذلك قبل الزوال فعليه ان يعتكف وان كان في ذلك بعد الزوال  
 فليس عليه ان يعتكف وعلمى روى عنه فممن اصح مطروقه قال الله على ان  
 اعتكف هذا اليوم وكان ذلك قبل ان ياتي النهار فانه لم يره ان يعتكف ويصوم  
 وان لم يفعل فعليه الفضا والله اعلم

سواء

كتاب  
 في  
 بيان  
 حكم  
 الاعتكاف  
 في  
 الصوم  
 والجماع

## كتاب الحج

بعد الكتاب يشتمل على احدى عشر فصلا الاول في بيان حكم الحج  
 واجب قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجب الحج الا لمن له سلامة البدن وسلك الواد  
 وهو رواية الحسن بن علي حيفه رحمه الله عن ابي طاهر الرواية عن ابي حنيفة لا يجب  
 الحج على الرمن والفلوج والمقعدين ومطوع الرخص وان ملكوا الواد  
 والواحدة وهو رواية عنهما حتى لا يجب عليهم الا حجاج بالعمرة لا حجاج  
 بالماء بدل عن الحج بالبدن ولم يجب على هؤلاء الحج بالبدن كان الحج

فكيف يجب عليهم البدن في طاهر رواهنا عن ابي حنيفة لا اذا ملكوا الواد  
 والواحدة قد روي عن ابي حنيفة ومعه من روى عنهم ونصهم ولقد قدم الى الناسك  
 في الاحتكام وهو رواية الحسن بن علي حيفه رحمه الله عن ابي حنيفة لا حجاج  
 بالعمرة لزمهم الاصل وهو الحج بالبدن يجب عليهم البدن في طاهر رواهنا  
 وهو صحيح البدن فلم يجب حتى صار رخصا او معلقا لزمه الا حجاج بالاطراف  
 والاعمى اذا وجد الواد والواحدة ولم يجد من يقود فله لزمه الا اذا بقى الجماعة  
 وقيل لزمه الا حجاج بالماء نفوقا للراف من ابي حنيفة وصاحبه هلك  
 في الحج الاسلام في المعنى عن ابي حنيفة قال معني ابي حنيفة في  
 او صم من ستم والاسبغ في الراه والاعني لهما مال وليس لهما من عرجهما الى  
 الحج قالوا لهما عن محمد بن حنيفة انه حج عليهما في ويستاجر لهما من عرجهما الى  
 وتدل المالحمة حتى خرجها وقال لا حرج في الحج والاعني اذا وجد  
 قائدا يقوده الى الحج ووجد معه الغايد فلي قول الله حيفه رحمه الله في  
 المشورة لا لزمه ان يخرجه وذكر الحاشي الشهادة في السفر انه لزمه الحج  
 والمعاقل لهما فخذ في الحج للاسلام انه لزمه الحج في قيس في الحج وهذا  
 في من ساعد في نوادر عن محمد بن حنيفة الله قال في ساعد والحاصل في قول  
 محمد في حق اهل الافاق ان كل من كان اهل فيه فليعتكف ذلك لانه  
 الا انه يحتاج الى معونه فوجد تلك المعونة فعليه الحج والجماع والحج وكل  
 من كان من اهل افقه لا يقدرون على الحج ويصوموا والاعني في ذلك  
 حتى يحل ويوضع فليس عليه جمعه ولا حجاج ولا حج وذكر القدر في شرحه  
 انه وجوب الحج عليهما في هذه الصور روايتان ان كان صحيح البدن  
 الا انه لا يملك الواد والواحدة ولكن بدل له غيره الواد والواحدة في طريق الحج  
 ومعناه انه الماح ذلك له غيره لا يثبت له طاعة له عند او كان الكرخ  
 رحمه الله يقول انما شرط الواحدة في حق من يقود عن ماله والاعني في

عليهما



ومن قولنا لا يشترط الواحله في حقهم واختلفوا في امن الطريق وروي  
 عن جماعة عن ابي جعفر رحمه الله انه شرط الوجوب كالرأى والراحله  
 احكامنا جعله شرط الاداء وثمره للملاق وتظهر وجوب الوصيه بالحق وجعله  
 شرط الوجوب كالرأى والراحله ومن احكامنا جعله شرط الاداء قال لا يحسد  
 عليه الوصيه بالحق وشرط الاداء فالجواب عليه الوصيه بالحق والحق في  
 حق المرأة شرط ثلثه ثبات او عجزه اذا كان بينهما من ماله ميراثه الميراث فاجلوا  
 في كون المحرم شرط الوجوب او شرط الاداء احب اخلافهم في امن الطريق والمحرم  
 الزوج ومن عجزنا المحرم على اليد رضاء او صهره لان المقصود من المحرم المحظ  
 لان النساء عرض للنفس والزوج يحفظها ولذا ساء بحارها ولحرر العبد والمسلم  
 والذي ساء قال القدوري في شرحه لان يكون محرما بمقتضى ما حرم الله  
 فلا يشترط معناه لا ينقطع عنها وهذا لا يجوز له ان يحلها قال القائل  
 رحمه الله وكذا المسلم اذا حرر من ماله لا بأس بمعه والضحى الذي لا علم  
 لا غيره وكذا المحرم الذي لا يقع واذا وجدت محرما فلها ان يخرج بغير  
 اذن الزوج في حق العرس دون الطلاق وروي الحسن عن ابي حمزة عن  
 الله عنه في المرأة الفارقه على نفقة ونفقة المحرم ان المحرم نفرض عليها واصطفت  
 الروايات عن محمد بن حماد عن الله في هذا والنزاع المأخوذ عن ابيها ان حدث  
 محرما لا نفرض عليها نفقة نفرض عليها المحرم وما لا فلا والله اعلم

### الفصل الثاني في المأمور بالحق عن الغرض

فعبارة بعضهم ان عاقل احكامنا رحمهم الله ان اصل الحق يقع عن  
 المأمور ولا امر ثواب الغفقه لان اصل الحق يقع عن الامر وهو كذا في قوله  
 شيخ الاسلام حواضر وان رحمه الله وهذا لان اصل الحق يقع عن الامر انما  
 يقع اذا صار المأمور اسما عن الامر في اصل الحق ولا وجه اليه لان الحق عبارة  
 بالنية والعبادات البدنية لا يجري فيها النيابة والدلالة على ان يشترط عليه

على

المأمور وهذا يدل على ان الفعل يقع عن المأمور وانما كان الامر ثواب  
 الغفقه لان اتفاق المأمور جعل اتفاق الامر والممكن القول به لان الياس  
 اخرى والاتفاق فانما يستلزم عن الامر لان الاتفاق اقيم مقام الاتفاق في  
 حق سقوط الاتفاق في حاله الجرح عن الافعال ما اقيم العدا مقام المص  
 في حق الشيخ الغفاني في حق سقوط الصوم حاله وعبارة بعضهم ان اصل  
 الحق يقع عن الامر وهو ان يقول من الاما السرخي رحمه الله ونحوه وروي  
 الاثر عن الله عليه السلام حيث قال للجمعة هي عنك وهذا يدل على ان  
 اصل الحق يقع عن المحرم عنه والدليل عليه ان محرم الاسلام لا يقع عن المأمور ولو كان  
 لوقع محرم الاسلام عنه والدليل عليه ان المأمور بالحق يحتاج الى اسناد الاحكام اليه  
 الامر والاحكام عقد على الاداء فهذا يدل على ان اصل الحق يقع عن المحرم عنه هذا  
 هو الكلام في حق العرس حينئذ الى حق الطلوع فيقول من امره في  
 الطلوع خارج ذلك فيصير الامر ثواب الغفقه في طوعه بالحق من حيث  
 انه بالحق ما الاتفاق او يصير المأمور عاقل او ان فعله للامر وهذا  
 خارج عند اهل السنه ومن الناس من سلك جعل ثواب عمله لغيره فيقول  
 بطاعة قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى واهل السنه يحكون ما روي  
 عن الله عليه السلام انه سعى بالدينار المجين سعيه من احداهما عن نفسه والاخر  
 من امره ولا يحمله في الامه لان الانسان اذا جعل فعله سعي نفسه لغيره  
 سار ذلك السعي لذلك العبد والجواب الذي ذكرناه في حق الطلوع باتفاق  
 السامع الماعلى قول من قال في حق العرس ان اصل الحق يقع عن المأمور  
 ولا امر ثواب الغفقه فظاهر ما اعلى قول من يقول العرس ثواب الحق  
 يقع عن المحرم عنه فلا انما عرفت ذلك بحدث الجمعة وحدثها  
 وروى العرس في القيل هو اما لم يقط فرض الحق عن الانسان بالحق  
 صرحه اذا كان الحق وقت الاداء عاجزا عن الاداء نفسه وادام عجزه

المحرم

في حق



ان  
 الحان اذا زال عهده بعد ذلك فلا سقط عنه حجه الاسلام لان  
 الاصل في هذا الباب حدث الختمه فانه ورد في حق الشيخ الثاني  
 بانه ما دل محمد بن محمد بن الله في الاصل رجلا رجلا وهو من نص ظم  
 من صاحب مات وهو حابر عن حجه الاسلام وان صح لا حجه عن حجه  
 الاسلام وروي المولى عن ابي يوسف رحمه الله انه ان مر عن موصيه  
 قبل ذاع المامور عن الحج فقلعه لا عاده وان بر بعد افرع المامور عن الحج  
 فلا اعاده عليه وحمل هذا على الكفر الصوم اذا قدرت الحر ويطهر  
 الصلي التيم اذا قدرت الماء وان حج رجلا وهو صحيح اخاه عن الطرغ  
 لان من الحج ما أدى بالاحاج حاله العذر وكل عباد حار اذا وضع حال  
 العذر حار اذا اعلمها تلك الختمه في عر حاله العذر وباصلاه فاعدا وراكا  
 ومن كان عاجزا عن الحج روي زواله عالما وطاهرا وهو قادر على  
 ان يحج عهده عنه يجب عليه ذلك وكل من كان عاجزا عن الحج روي زواله  
 طاهرا وللحق يجب عليه ذلك لان العبره للغالب والطاهر في اذا كان  
 عاجزا عن الحج روي زواله عالما للحق الجور الذائم حقيقه واذا كان عاجزا عن  
 زواله طاهرا وعالما للحق الصحيح الدائم حقيقه على عن الشيخ الامام الخليل  
 في كرمه الفصل رحمه الله ان المراه ان لم يجد حجرا لم يحج عن نفسها الى الوقت  
 الذي يحج فلا تقدر على البير حشد سعت من حج عنها وقبل ذلك لا يجوز  
 لها ان يحج وجود المحرم فان بعث رجلا فان دام عدم المحرم الى وقت الموت  
 فذلك حابر فالمرح اذا حج عنه فدام به المرفوع في وقت ادري في اللث  
 رحمه الله المامور بالحج اذا خرج قبل المامور الحج سفي ان سوس من ذلك المامور  
 الى بغداد او الى الكوفه او الى المدينه او الى مكه فقم بقاء وسقي من مال نفسه  
 حتى اذا ان الحج ثم رجع وسقي من مال الميت حتى يحقق السبب وهو الاعا  
 في الطريق من مال الميت فان التقي في اقامته من مال الميت فهو ضامن

حج

لانه اتفق من عن اذن الميت واذا اقام المامور في موضع خمسة عشر  
 يوما سقي من مال نفسه لانه ليس مسافر وسقي المامور من مال الميت  
 داما وحاليا الى بلد الميت وسقي نفسه الفقهاء الى الوصي وهذا اذا لم  
 يوسع الميت عليه الا اذا توسع ان جعل الباقي كله له بعد وجوبه لا بأس  
 بذلك هكذا ذكر السله في الكاس الصغير في الاصل اذا كان الميت قال  
 فمات من الغنم فهو المامور ان هذا يطرح وجها ان لم يعين الميت  
 رجلا يحج عنه مات الوصيه الباقي اطله ولا يسلمه في ذلك ان  
 تقول الوصي للموصي اعطني ما بقى من الغنم من شئت وان عن  
 الوصي رجلا يحج عنه مات الوصيه الباقي حاره واذا استاجر المامور  
 بالحج خاد بالحمده ينظر ان كان مثله خدم نفسه فهو مال  
 نفسه لانه لا يكون مالا ذافها وان كان مثله لا عدم نفسه فهو  
 مال الميت لانه يكون مالا ذافيه وسقي عن عهده هل له ان يدخل للمام  
 ويعطي لاجر الحارس وغير ذلك المختار له ان يفعل ما فعله الحاج لان ذرا  
 معروف والعرف بالمصوم والمامور بالحج لا بأس به بالهدى في الظن  
 وتفسير ذلك ان يحلط الدائم للنفقة مع الزوجه سواء كان الميت امراة  
 بذلك او له امراة للعرف والمامور بالحج اذا حج ماشيا فالحج من نفسه  
 وهو شام من النفقة لان الحج المعروف ان حج والكلان المعروف بالحج  
 بالزاد والرا حله فانصرفت الوصيه اليه وفي واعاات الناطق المامور  
 بالحج اذا اخط طريقا الى مكه والنفقة فان كان الحاج يساله فله  
 ذلك كغدا في طريق الكوفه واخط طريق البصره حتى لو اخذ منه  
 النفقة لا بأس لانه ربما يكون من الذمات في هذا الطريق الصر  
 وان لم يحج عن الميت ثم بالعهده لنفسه لا ضمن النفقة للميت وما دام  
 مشغولا للميت نفقة عليه لانه عال نفسه فاذا افرغ منها نفقة في

او ابد المامور  
 بالحج بالحق  
 بالعقود  
 النفقة  
 نص



مال الميت وانما بالعموم نفسه ثم باج من الميت قالوا انفس  
جميع النفقة لانه خالف امره وفي ماوي في الميت رحمه الله رجل اسر  
رجلا مانح عن الميت في هذه الت واعطاء النفقة فاحترجوا  
وفيما حتى صحت السنة ونج من فاما خارج الميت وانفس النفقة  
لان ذكر الت الاستعمال لا يقتيد الامر وسار هذا ما ذكره كتاب الدالفي  
في رجل وكل رجلا لعق عمه او بعه غدا فاعفوه بعد غدا وكونوا  
رجلا قطع عليه في بعض الطريق وقد اتفق من مال الميت قضى على وجره  
ان يفي على وجهه واقف من مال نفسه فالحج لا يقطع عن الميت  
وهو منطوع لان الشرع اقام السب مقام الحج واما الاتفاق في كل  
الطريق من مال الميت وان لم يحج وقد في يده من ذلك شي  
من ذلك على نفسه في رجوعه ولو ان رجلا دفع اليه درهم الحج عن الميت  
فوجع عن الطريق فقال سعت وقد اتفق من مال الميت لم يصدق به  
ناس من جميع الفقهاء لان يكون امر اطامر يدل على صدق مقالته  
لان سب الضمان قد ظهر فلا صدق الا اذا كان امرا ظاهرا وفي  
واقعات الناطق المأمور بالحج اذا قال تحت عن الميت وانكر الورثة والى  
فالقول قوله مع بينه لا يضر ارادوا الرجوع عليه وهو يكره القول قوله  
لان الميت لو كان له على اخرون مال ليجع عني بهذا المال الحج  
عنه بعد موته فعليه البينة انه قد حج له لانه مدعي الحج عن عمه ما  
عليه والورثة يملكون وفي العون الحاج عن الميت اذا مات بعد  
الوقوف لعرفه اخري عن الميت لان الحج عرفه بالنسبة وان لم يوجع  
فيلطون الراد فهو حرام على النسا فوجع لغير احرام بنفسه وبعض ما  
يقول في هذا من خاتمة المأمور بالحج اذا قام به بعد اذ ان كان  
اقامه معناره فالنفقة مال الامر وان كانت غير معتادة فالنفقة

في مال المأمور والمعتبر في زمانا ان نعم في خروج الناس الا انكم  
ان يصعهم في الخروج ولو عزم بكم رايه على فقد المعتاد ثم عزم  
في الخروج طاب نفقه في مال الامر لان يكون قد اتحد له حكم  
لا ان لا يعود النفقة بعد ذلك وكذلك ان اتحد موسعا اخر وطاله  
ثم بداله الاضراف لم يكن له ان يسق من مال امره في السبي الجامع  
عن المساذقنى للناسك كلها واقام بكم ان اقام خمسة عشر يوما  
فصاعدا استطع حلم ذلك السفر ويكون البعده في الاضراف  
في مال نفسه وان كان اقل من ذلك بنفسه في الاضراف في مال  
الميت ولذلك ان خرج من مكة بعد ما فوجع عن الحج عن الميت الى مسيره  
لمنه اليام في حاجه له ثم عاد اليها فنفقه في الاضراف في مال نفسه  
**ومما يوصل هذا الفصل** ما ذكر في الجامع الصغير  
رجل توجه يريد حجه الاسلام فاعى عليه فاهل عنه اصحابه اجراه وبصر  
المعي على حرا حتى لو وقوا به وكافوا به اجراه واستقط عنه حجه الاسلام  
وهذا قول في حقه رحمه الله وقال اجره عانه المشايخ في جرح السله  
قال بعضهم لا خلاف بين اصحابنا رحمه الله ان الاحرام يادي الناس حتى  
ان من امر اهل نفقه ان يحرموا عنه متى عجز عن الاحرام بنفسه فاعى  
عليه واحرم عنه واحد من اهل نفقه يجوز وبصر المعنى عليه محرم وانما  
وقع الخلاف في هذه المسله لاحلافهم انه قل وحدث الامانة في النفق  
عليه في الاحرام عنه انما سار والناسك هل يادي اهل نفقه من المشايخ  
قال سادى الا ان الاول ان يطوقوا به ونفقوا به لكونه لغير  
الا اداء لو كان معصا واليه مال من الامم السيخي رحمه الله على هذا القول  
لا يقع الفرق بين طائر الناسك وبين الاحرام ومنهم من فرق بين الاحرام  
وبين سائر الناسك ومن المشايخ من قال لا خلاف بين العلماء ان عقد النفقة

انهم



اسعاه من كل واحد منهم باصحابه فيما بعثه في الغزاة معه والملا  
في هذه المسئلة بناءً على اختلافهم في ان الاحرام هل يادي الناس على قول  
له حينئذ يادي ويطلق له الا يادي وهذا العالي يقول لا رواية  
عنه فيما اذا امر باصحابه الاحرام عنه صريحاً وانما الرواية في بدنه من  
سبعة نفر فلدها واحد منهم يامر باصحابه ما امر باصحابه من الرواية  
عنه في الغزاة والرواية في الغزاة لا يكون رواية في السنة والملا اذا  
احرم عنه من ليس في رفته لا غداً في قوله لا يحرم والملا قول  
له حينئذ رحمه الله فقد اختلف الشايع فيهم قالوا يحرم في السنة  
على ما ان عن محمد رجل الحرم وهو صحيح ثم اصابه عتة فتعصى به اصابه  
الناسك وقبوا به فليست كذلك فيس ثم افاق اجزاء ذلك في محبة  
الاسلام قال ولذلك الرجل اذا قدم مكة وهو صحيح او سرف في الاموال  
اعني على علم بعد ذلك ختمه اصابه وهو صحيح عليه فطافوا به فلما مضوا الطواف  
او تعبد افاق وقد اعني عليه ساعة من نهار وامرهم بذلك يوماً اجزاء  
ذلك عن طوافه وفيه انما ان من نبال استطاع الطواف للمحج لا وهو  
يعقل نام من غير غشبه ختمه اصابه وهو نام وطافوا به وامرهم ان يحمله  
وطوفوه فلم يفعلوا حتى نام ثم احتملوه وهو نام وطافوا به او حملوه من  
امرهم بحمله وهو مستيقظ ودخلوا به الطواف حتى نام على رؤسهم فطافوا  
به على ذلك الخالة ثم استقظ روى من سماعه عن محمد انه اذا طافوا بها من  
عمران امرهم لا يحرم ولو امرهم ثم نام بعد ذلك وطافوا به اجزاء وكذلك  
ان جاءوا به الطواف او وجهوا به نحوه فنام وطافوا به اجزاء ولو كان  
لبعض من عبده استاجر لي من محلي ويطوف به ثم غلبته عيناه ونام  
فلما مضى امره بذلك في نومه لم يشاعل بغيره طويلاً ثم استاجر في الخلو  
واقبل هو نام وطافوا به قال الحسن اذا كان في نومه ذلك انه يجوز

فاما اذا طاف في ذلك ونام فاقوه واحملوه وهو نام لا يحرم عن الطواف  
ولكن الاجزاء بالامر قال الفياس في هذه المسئلة ان لا يحرم حتى  
يدخل الطواف وهو مستيقظ يوكي الدخول فيه لكان الحسن  
اذا احصر ذلك فنام وقدم ان عمل وطاف به ان يحرم قال  
محمد رحمه الله في الاصل والصبي الذي يحج به ابوه وتعصى المناك وركب  
للمار فانه على وجهين الاول اذا كان صبياً اذا كان مستقلاً لا يعقل الا اذا  
عقله وفي هذا الوجه اذا حرم عنه ابوه حار وان كان يعقل الا اذا عقله  
وفي هذا الوجه اذا حرم عنه ابوه كان وان كان يعقل الا اذا عقله وتعصى  
كلما فعل مثل ما فعله البالغ ولو ترك هذا الصبي بعض اعمال الحج نحو الري  
وما اشبهه لم يكن عليه شيء قال في الاموال وكل جواب عوفه في  
الصبي حرم عنه الاب فصول الجواب في الجواب من الاب اذا حرم  
عن ابنه الصغير واركب بعض محظورات الاحرام لم يلزمه بسائر احرام  
المعبر في القصص **الثالث** في وقت الحج  
والعرة يجب ان يعلم للمعتمر مقامان مقام مكان ومقام مقام  
نعمات المكان للوقت للحج التي فيها الله عليه السلام لاهل الافاق لذات  
عز لا اهل العراق وذي الحليفة لاهل المدينة والحجفة لاهل الشام وقيل  
لا اهل نجد وللمحجدة لاهل اليمن ومقام زمان لقوله تعالى الحج اسهر معارف  
واسهر في شوال ودوالقعة وعشر ذي الحجة قال في جوامع اي يوسف رحمه الله  
عشر ذي الحجة هي عشر ليالٍ وتسعة ايام قال في مجمع مناسله كان من  
ادرك يوم العاشر لا يموت الحج فلهذا يدل على ان اليوم العاشر ليس من شهر الحج  
وليلة من اشهر الحج وقال الفقيه ابو عبد الله الحارثي العاشر من شهر  
الحج وفي احكام القرآن لا في ذكر الرازي ان يوم الخميس من شهر الحج يدل على  
انه اول وقت لا ذراك ولكن من اركان الحج وهو طواف الزبارة في منى



طواف الزيادة السبع المرات في كل سنة  
 في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
 في كل سنة في كل سنة في كل سنة  
 في كل سنة في كل سنة في كل سنة

بمع العباد لا داركن من ركنها رقت عبرت تلك العباد كالصلاة  
 وقائه فلو ان يوم الحج المشرك اذا قدم يوم الحجة فطاف  
 طواف القدوم وسعى بين الصفا والمروة وتلقى على الحرامه الى قابل وطاف  
 يوم الحج عليه ان سعى بين الصفا والمروة والسعي الذي وحده طواف القدوم  
 لا يقع بين طواف الزيادة وقائه اخرى انه لا يكره الاحرام بالحج يوم الحرة ولا  
 الاحرام بالحج قبل شهر الحج الذي ليس يوم الحج وقد اختلف المتأخرون  
 في المعنى الذي كلفه تعلق به الذامه فكان محمد بن حجاج يقول يكره لانه لا يحرم  
 قبل شهر الحج وكان المعنى ان عبد الله رحمه الله يقول كره لانه لا يسن  
 من مواقفه المخطور من لبس الخيط لوجه وورده وحلق راسه لتأديبه  
 بصوم راسه فاذا سلك ذلك لا يكره وقائه اخرى انه لو احرم العزم في  
 يوم الحج والى افعالها في طوافه ثم احرم بالحج يومه ذلك وتلقى  
 الحرامه الى قابل والى افعال الحج في هذه السنة يكون متعلقا بغير حرام  
 الحج وقائه اخرى انه لو اشتبه عليهم يوم عرفه وقوا بغيره فاذا يوم  
 الحج وانما مثله لو كان يوم حادي عشر لم يحرم من عبد الله في  
 تاب الحج ان العزم يطوع ولست بواجبه هذا مذهبنا ومن العلماء قال  
 انها واجبه بظاهر قوله تعالى انتم والحج والعمر الاية قالوا لا بد من  
 احكامنا وزله ان العزم يطوع الا في كل الحجة والعمر الاية قالوا لا بد من  
**الرابع** في الطواف السبع اذا قدم مكة ودخل الحرم بدأ بالحج الاسود  
 واستلمه اذا امكده ذلك من غير اي احد وتفسير الاستلام ان يصعد  
 على الحجر وتقبله وان لم تقدر على الاستلام من غير احد استلمه ولا تقبله  
 بل يستقبله ويشعر ساكن لعمه وكره يستلم وان امكنه الاستلام من  
 غير احد ولكن لم يكن التقليل من غير تلك لا تقبله بل يستلمه وتقبل  
 يدية ثم اخذ من ميمه على باب اللجة ويطوف بالبيت سبعه اسواط

كل شوط من الحجر الى الحجر ومن كل شوط هذا الطواف في البيت الاول  
 ويمشي على هتفه في الاصح ويكون الرمل من الحجر الى الحجر ويكون الطواف  
 من وراء الحطيم ولم يكره في الاصل استلام الركن الماني في حصر الذي  
 يستلم الركن الماني في شوط واحد وشام عن محمد رحمه الله ان الركن الماني  
 في الاستلام والتقليل كما يحل الاسود وعن محمد رحمه الله ان استلام  
 حن في ركة لا يصح ولو اصر من غير الحجر الاسود لم يكره محمد رحمه الله  
 هذا الفصل في الاصل وقد اختلف المتأخرون بعضهم قالوا لا يجوز  
 وهكذا ذكر في الرقات وبعضهم قالوا يجوز ثم اذا فرغ من الطواف  
 ماني مقام ابوهم عليه السلام ويصلي بغيره وان لم يقدر على الصلوة  
 في المقام سبب الزجه يصلي حسب حسب يسوع عليه من السجدة ولو اخذ  
 عن مكانه على باب اللجة وطاف كذلك سبعه اسواط فعد بطوافه في  
 حكم الحلال عندنا عليه الا طاف ما دام بكه وان رجع الى اهله قبل الاطافه  
 م عليه وقال الشافعي رحمه الله لا تعد بطوافه وقال ابو حنيفة رحمه  
 الله لا يصح من استلم الركن الماني في شوط واحد وان فعل صح وكره وقال  
 ابو يوسف رحمه الله لا يكره من يسعي من الصفا والمروة يبدأ بالصفا فيصعد  
 عليها يستقبل البيت ومحمد الله تعالى وشي عليه ثم سار عنها وتوجه  
 نحو المروة وشي على صيته حتى يصل الى بطن الوادي فاذا وصل اليه  
 سعى بين الميئين الاخرين فاذا حاد ورجع الوادي شى على هتفه  
 حتى الى المروة ويصعد عليها ومحمد الله تعالى وشي عليه ثم سار عنها  
 وتوجه الى الصفا تفعل هكذا سبعه اسواط ولا طواف بين احكامنا ثم  
 ان الذهاب من الصفا الى المروة شوط يحسب من الاسواط السبعه  
 والارجوع من المروة الى الصفا هل هو شوط اخر اثار محمد رحمه الله  
 الاصل انه شوط اخر ولو سعى ملوكا ان بدأ المروة فمن احكامنا

وقال الحارثي رحمه الله  
 والاصح اسواط



من يقول بعد بركته ولكن كره في الصلاة لا يكره وبعد الشوط الأول  
ولو طاف بالبيت محبباً أو رافقاً في بين الصلوة والمروءة رافقاً أو محبباً  
إن كان ذلك من غير محبة وإن كان من غير محبة فما دام بركته بعد وإن  
رجع إلى الصلاة فإنه يبرئ لذلك ومما عتدنا ولو كان هذا الذي حمل هذا الشخص  
محرمًا أصل عنه ذلك عن طوافه وذكر القاضي الإمام علاء الدين للحنابلة  
عند محرمه وبعض مشايخنا قالوا إنما محرم الحائض عن طوافه إذا لم يكن  
الطواف أما إذا لم يركبها وبعضهم قالوا يحرمه وإن لم يركب الطواف  
أدلم ورد الحائض والحائض أن تقول هذا القائل أنه الطواف المستحب  
وقت الطواف إنما الشرط أن لا يكون نادرًا يسبب أخرجه إن سلمنا  
لو كان هذا كماله في حمله الجهر لا يحرمه عن الطواف وبعد الطواف  
لو طاف بالمسب طائف العزم لا يحرمه عن الطواف **المسألة**  
**الخامسة** في الحج من الظهر والعصر بعرفات وفي الجمع بين المغرب والعشاء  
مرددة إذا دللنا الشمس من يوم عرفته يصعد الإمام المبرك وعلمه ونودب  
المودود ويطلب الإمام خطيبين يحسن منهما حليته جميعه فاذا فرغ من  
الحطبة نغم المودود ويصلي الإمام الظهر والناس يكفون أن يكلموا ثم  
يقوم المودود ويقوم ثانيًا يصلي الإمام بصر العصر في وقت الظهر من  
غير أن يشعل النافله بين الصلوتين غير سنة الظهر وإن شعل النافله  
بين الصلوتين بعد المأدب للعصر الأرواه شاد عن محمد رحمه الله فإن لم  
يبدل الجمع مع الإمام الأكبر فإراد أن يصلي وحده في رحله أو الجماعة دون  
الإمام الأكبر فإراد أن يصلي وحده في رحله أو جماعة دون الإمام الأكبر  
صل كل صلوة في وقتها عند أبي حنيفة رحمه الله وعند صاحب كتاب  
يفعل الإمام الأكبر والحاصل وهو أن عند أبي حنيفة رحمه الله شرط  
حوار الجمع بين صلوة الظهر والعصر في وقت الظهر يوم عرفه أحلهم

الحج والإمام الأكبر والجماعة وعندهما الحرام للحج لا غير ومما انفصل  
لا بد من معرفته أن الإمام مكة لو أم الحاج في صلوة الظهر والعصر فإن  
كان معهما على بصر صلوة العتيق صلى العصر في وقت الظهر والإمام  
عند أبي حنيفة رحمه الله شرط حوار الجمع إنما يقتصر بشرط حوار الجمع  
وإن كان سافرًا يصلي صلوة المسافر من يقول لأهل مكة أي صلواتكم  
أهل مكة ولا يجوز للإمام مكة أن يقتصر الصلوة إذا لم يكن سافرًا ولا الحاج  
أن يقتصر به إذا كان يقتصر الصلوة قال الشيخ الإمام الماحل شمس الأبرار  
رحمه الله كان القاضي الإمام أبو علي الدين رحمه الله يقول للحج من أهل  
الموقف أنصرا بعبود الإمام مكة في قصر الظهر والعصر بعرفات بينهم  
ومن مكة في حجاب فلي سحاور إلى رجليهم للبر و صلواتهم عوارده  
كأنهم من أهل الحجاز إلى هذا رحمه الله لت مع أهل الموقف في الموقف  
فاعترلت وملت كل صلوة في وقتها لا يهرب إلى حنيفة رحمه الله وأما  
بذلك أحاديث وأخوات للجهاال كانوا يقتضون معه وقد سمعنا أن  
إمام مكة يختلف بذلك ويخرج مسره السفر إلى عرفات ويقتصر بغيره  
لو كان هكذا لكان الضرر جازاً ولو كان خلافه لا يجوز يجب الاحتياط  
فيه ثم إذا فرغ من العصر راح إلى الموقف ويقف في أي مكان من الأرض  
عنه والأفضل أن يقف الإمام ويقف أي صفة سائر الأفضل أن يقف  
في مكان مستقبل القبلة ويكون الوقوف إلى وقت غروب الشمس فاذا عرت  
الشمس مشى على صفيه حتى يأتي للمودلته وإن كان الرحام يعلو الذهاب  
قبل غروب الشمس فلا بأس به إذا لم يخرج من حدود عرفات قبل غروب  
الشمس فيلزم عندنا فإن عاد إلى عرفة قبل أن يرجع الإمام سقط عنه الدم  
وإن عاد بعد ما رجع الإمام لا سقط عنه الدم في رواية الأجل وروى في حجاج  
عن أبي حنيفة رحمه الله أنه سقط ولا يصلي المغرب في طريق الزكليف



ثم اذا انزل المرد لغيره سراجا من الماشية وادى بحشونه يودن المودن  
 ولقيم ويصلى الامام المغرب الماس يحرقها العشا ولا تعد الاذان  
 ولا قامه للعشا خلاف العصر بعرفات ولا تطوع بين المغرب والعشا وان  
 تطوع بينهما اعاد الاقامة للعشا وان صلى المغرب والعشا وحده حار لمطالع  
 فرق ابو حنيفة رحمه الله بين هذا وبين الجمع بعرفات **الفصل**  
**السادس** في بيان الافضل يجب ان يعلم ان الفرائض من جنس الاماني  
 افضل من الجمع والاخراد والتمتع من جنس الاماني افضل من الافراد هذا هو الاول  
 في ظاهر روايته احبابنا رحمهم الله وذكر الحسن بن المرحوم عنه حقيقه رحمه الله  
 ان الفرائض افضل من التمتع والافراد افضل من الجمع وصار التمتع روايا  
 وفي حق المكي الافراد افضل من الفرائض والتمتع هو الذي اعتمر في شهر الحج  
 من عامه ذلك في سفر واحد ولا يلهي اهل بيته بها من الماشية المحكوكات  
 مؤخر احد هذا ان يحرم العمره في اشهر الحج واني انظر الى العمل العمره ثم يحرم الحج  
 واني قبله في افعال العمره ثم انى افعال الحج الانية ان يحرم الحج في اشهر  
 الحج واني افعال العمره تمامها مقام يحرم الحج في ذلك الشهر واني  
 افعال الحج السائتة ان يحرم العمره قبل اشهر الحج واني افعال العمره  
 تمامها او الشهر في اشهر الحج ثم يحرم الحج في ذلك فالعبء للجمع من  
 افعال العمره ومن افعال الحج في اشهر الحج ولا يمنع بين احرام العمره وبين  
 احرام الحج في اشهر الحج ويصح للمامر الصحيح ان يرجع الى اهله ولا  
 يكون العود الى مكة مستحبا عليه **الفصل**  
**السابع** في معرفة فوات الحج من فاته الوقتين يعرفه ووقت  
 الوقتين من حين يروى الشرس من يوم الحرفاذ المرفف في ش  
 من هذا الوقت فقد فاته الحج وعليه ان يحلل بافعال العمره عندنا  
 بطون ويسعى ويحلق ولا دم عليه عندنا والله اعلم بالصواب

بالعموم

مدركا الى كل واحد من  
 الامور التي هي في  
 هذا الباب

**الفصل الثامن** في اركان محظورات  
 الاحرام وفي الجامع الصغير انما يحرم قتل برغوثا او فئكة او قملة فلا يخطئ  
 وان قتل قملة على يد من اطعم سياء ولو كانت القملة ساقة على الارض  
 فقتلها لا شيء عليه ثم ان يحج ارحم الله في الجامع الصغير قال اطعم سياء في  
 الاصل قال يصدق بغيره في القدر الذي فيها الصدقة كمن اطعم في  
 عيون المساكين يحرم اخذ ثلثه من اسيه فالغايها اطعم لها كسره خير وان  
 كانا اثنين او ثلاثا اطعم قضيه من الطعام وان كان كثيرا اطعم نصفه مع  
 واذكر في الجامع الصغير في العيون سيرة النبي لا يشترط التملك وكفى بالانسان  
 وهو الاصح وفي الصادق يحرم وقع في شاة قتل بشر فانه شاة في الشرس  
 لعل القتل حر الشرس فان القتل بعله لحر اصف صاع من حنطة  
 اذا كان القتل لمرأ ولوالتي يوه ولم يقصد به قتل القمل فان القمل  
 من حر الشرس فلا شيء عليه وفي القنادي اذا دفع الحرم يوه الى حلال لقتل  
 ما فيه من القمل فقتله كان عا الامر حراره ولذلك اذا اشار الى قملة فقتلها  
 الشاركان على التبر لحراره في السبع اذا قال الحرم لحلال ادم هذا القمل  
 عن فعل عليه الكفارة **الفصل التاسع** في الصيد **المسائل**  
 المسائل يحرم شاة محرمه في كل صيد فعلى كل واحد منهما  
 قيمه كاملة وان كان الصيد ملوكا للادى ولذلك فيما يعود الى حق الله تعالى  
 وانصرف الى الفداء وبقمان قيمه واحدة حقا للمالك يحرم اخذ صيد  
 وقله يحرم اخذه بده فعلى كل واحد منهما الحرار يرجع للاخذ على القائل  
 باصم يوه اخذ من هذا الصيد الحرم اذا امطر الى ذلك منه  
 وسد روى الحسن بن راد عن ابي حنيفة رحمه الله انه ياكل الميتة  
 ويبيع الصيد وقال ابو يوسف رحمه الله يبيع الصيد ويكره بيعه اذا كان  
 بغير الحسن فان امطر الى ميتة وصيد دعي يحرم فعلى كل واحد منهما



ويجوز ما الله اكل الصيد ولا ياكل الميتة وان جديدا احيا  
 كلب اكل لحم الكلب وان جديدا او مال مسلح الصيد ولا ياكل  
 مال مسلم وان وجد انسان وسدا يدع الصيد **فروع اخ**  
 في لبس الجيظ بحال تعلم بان المحرم ممنوع عن لبس الجيظ طرزا  
 المعتاد حتى لو ابرز السراويل او ابرز العمامة او شح به فلا بأس به قال  
 ذكره المحرم ان من لبس الجيظ ان عليه ولد امك له اذا التزوا ان يعقد  
 ازاره بحبل او نحوه مع هذا اذا فعل ذلك فلا علة عليه ولا لبس الجور  
 كلب لبس الجيظ بشرطه اللبس المعتاد لو حو بالدم ان  
 يكون اللبس يوما الى الليل وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة هذه  
 ذل في الابل وذكر اللحي رحمه الله الصدقة ما هنا فقال نصف  
 ماع من بر قال ولد لك كل صدقة في الاحرام عين مقدرة فسرما  
 هذا الا في قتل النمل والجراد وعنه لو سجد حمله انه اذا اثار  
 اكثر من نصف يوم او من نصف ليلة فعليه دم وان لبس جيظا على  
 وجه العناد يوما لا او اكثر لضرورة فعليه اي القنارات شاة  
 وذلك اما السلا والصوم او الصدقة فان اثار السلا دبح في الحرم  
 وان اثار الصوم مائة مائة في اي مكان شاء وان اثار الصدقة  
 تصدق عليه اصوع خطه عا سة ساكن على كل مسلمين نصف  
 ماع ولا فصل ان تصدق على فقرا ملة ولو تصدق على عشرين  
 ملة حاز واذا اطعم طعام الا باحة حاز عند النبي يوسف رحمه الله وعند  
 محمد رحمه الله لا يجوز قبل قول **اي حصة** كقول محمد رحمه الله والله  
 ما اكل لبه من غير ضرورة او ان ذلك فان لم يجد صام ليلة  
 ايام فان امطر الى لبس قميص فعليه كفارة الضرورة وهذا هو  
 في حسن هذه المسائل ان الريا في موضع الضرورة لا يفسر جفا

مبتداه حتى انه اذا امطر الى لبس قميص فلبس ما ولبس معه حاشية  
 او فلتسوه فعليه دم في لبس القلتسوه وهو لبس النجس من القنارات  
 حجازي ذلك شاة وان اضطر الى لبس قميص فلبسه فلما مضى يوم  
 ذهبت الضرورة قد لك ضرورة وليس عليه كفارة الضرورة ولا كفارة  
 القنارات ان الضرورة قد ذهبت عنه من قبل جاز اولس بعد ذلك  
 فعليه كفارة كفارة الضرورة على قدر الضرورة هذه الجملة عين في الملبس  
 عن محمد رحمه الله الحرم اذا لبس قميصه او حنقه بالنهار وشرعه بالليل للزوم  
 ولبسه من الغد فعليه كفارة واحدة والحاصل ان اللبس في واحد ما لم يتركه  
 واعزم على الترك فاذا تركه وعزم على التراجع فليس عليه كفارة الملبس  
 الحرم على التراجع فليس عليه كفارة واحدة ومن غلب الحس اذا لبس قميصا للضرورة  
 اياما وكان يزع بالليل لا للاسعاء من ذلك فهذا كله حاشية واحدة  
 والماذ ارجع لو زال الضرورة ثم اضطر اليه بعد ذلك وليس فانه لم يتركه  
 احريم في الحرم لا لا تقطع رجليهما فان فعلت ذلك فان كان في  
 الليل فعليه ادم وان كان اقل فعليه صدقة ولذلك اذا لم يعط  
 راسه فصاعدا يوما فعليه دم وان كان اقل من ذلك فعليه صدقة  
 هكذا في المشهور من الرواية عن محمد رحمه الله انه قال لا يحل الدم حتى يوطئ  
 الاكثر من الواو والصحيح ما ذكر في المشهور وفي الاصل للمراه المحرم في  
 وجهها حرة وكافى عن وجهها قالوا هذه المسئلة دليل على ان المراه مهيبة  
 عن اطعام وجهها للرجال من غير ضرورة لانها مهيبة عن تعريض الوجه  
 لاجل المسك ولو ان الامر كذلك ولما امرت بعد الارخا والله اعلم  
**فروع اخ** من هذا الفصل في الجماع الجماع جرم  
 المحرم في الله تعالى فلا وقت ولا فسوق ولا حدان في الجماع والوقت  
 هو الجماع عند بعض الفقهاء فان جامع وكان منكر الجماع ان كان جامع

في لبس الجيظ  
 في لبس الجيظ  
 في لبس الجيظ



الرقبة فبعضه فسد حتى والدم كونه شاه وعليه المض في فاسده  
 ففعل جميع ما فعله في طبع الصحيح وعليه الخ فابان وان كان جامع  
 ابنا قبل الوقوف بعرفة فعليه شاه اخرى في قول لي حقيقه  
 يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله كفيه كفاره واحدة الا ان  
 يكون كفر عن الاول فلو لم يذره كفاره اخرى فان جامع في طعن اجد  
 مرتين فعليه كفاره واحدة لا خلاف وان جامع بعد الوقوف بعرفة لا يند  
 محه وعليه جرور وان جامع جماعا اخر فعليه شاه مع الجرور وان  
 كان للجامع طارحه الرقص فلا دم عليه للثاني ذكره القدر في شرحه  
 والوطي في الديبر لا يفسد الحج ولا العمرة احدى الواضعتين عند الحنفية  
 رحمه الله وفي رواية اخرى يفسده واداني يمينه لا يفسد حجه  
 ولا عمرته انزل اول ينزل عمرته اذا انزل فعليه دم وان لم ينزل فاداني  
 عليه واذ جامع فمادون الفرج فمات اول لم يفسد حجه وعليه  
 دم وان جمعت المراه بكوميه او بانه او كان للجامع صبياء لم يفسد  
 فعليه الدم **نوع آخر من هذا الفضل**  
 حب ان يعلم ان الحرم ممنوع عن استعمال الدم والطيب بالحيث  
 فاذا استعمال الطيب فان كان كثيرا فاحشا فعليه الدم وان كان قليلا  
 ففيه الصدقة واحلف المشايخ في حد الفاسل بين العليل والشيخ والمات  
 اخلفوا الاحلاف عارات محمد رحمه الله في بعض المواضع جعل حده  
 للثمة عصوا فقال اذا حب الرجل حبيته او راسه بالحشا  
 ففعله الدم وفي بعض المواضع جعل حد للثمة في نفس الطيب فقال  
 اذا اكحل الحرم بكحل منه الطيب فعليه الصدقة ما لم يفعل ذلك  
 مرارا فاذا فعل ذلك مرارا فعليه الدم وقال في الحرم اذا مس  
 الطيب او اسلم للحرم فاصاب يده خلوقا فان كان اصابه كثيرا

كبراء

فعليه الدم وبعض شايخنا اعتبروا الدم بالعصا الكسرة والشدة  
 والساق فقالوا اذا طب الساق او الفخذ بكسرة لم يرمه الدم وبعضهم  
 اعتبروا الكسرة برقع العصا الكسرة فقالوا اذا طب ربع الشان  
 او الفخذ لم يرمه الدم وان كان اقل من ذلك لم يرمه الصدقة الفقه  
 ابو جعفر الهندواني رحمه الله اعتبر الثمة والله في نفس الطيب  
 فقال ان كان الطيب في نفسه تحت سنكفة الباطن من الفرس  
 من بالورد وتحت من منك او عابله فهو لثمة ولا فلا قال الشيخ  
 الامام الاجل المعروف بحوامر زك رحمه الله ان كان الطيب في نفسه  
 قليلا الا انه طب له عصوا فلا ينفك عن كسرة ولو لم يجره في  
 هذه الحالة للعصوا وان كان الطيب في نفسه لم ينفك عن كسرة  
 العضو سلك فيه طرية الاحياء وان مر طيانا لم ينفك  
 يده شي فلا شيء عليه وان لم ينفك شي منه ان كان لثمة الرمز الدم  
 وان كان قليلا لم يرمه الدم وفيه الصدقة وفي المسح اوصى عن  
 محمد رحمه الله اذا اصاب الحرم طيبا فعليه الدم ففعلت فافترق  
 المسح والطيب فان لم يمس القصر لا يجب الدم حتى يكون اكثر  
 اليوم قال لان الطيب تعلق به ففعلت وان اغسل من اعنه  
 قال وان اعتل من ساعته ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت ففعلت  
 البس او جلوت القبة اذا اصاب يوب الحرم فخذ واشي عليه وان  
 كان كثيرا وان اصاب حده لم يرمه الدم وقال في الاصل  
 والوجه ليس يطب اوله لغيره مستلذه والمخاطب وذكره  
 المسح ففعلت عن محمد رحمه الله اذا حبس لثمة ففعلت دم في يارب  
 قول لي حقيقه رحمه الله وفي قول لي يوسف رحمه الله عليه طعام وفيه  
 الصالحين عن لي حقيقه رحمه الله اذا حبس راسه بالوجه يطعم نصف



صالح سكا وفيه انصار ساعده عن يوسف رحمه الله اذا  
طيب الحرم سار به ثلثه فعليه دم ولذلك موضع الشارب من اللحم  
والراس والاحسن ان اجابته كبر عليه واركانه ستر فعله طيبا  
ولم يوت في طيب سار وفيه انصار ساعده عن محمد رحمه الله اذا مس طيبا  
كثيرا حكي عليه فيه الدم فارق له ذلك ثم تزل الطيب على حاله يجب  
عليه لعل تزل الطيب دم اخر ولا يبد منه الدم فطيب قبل ان يحرم  
ثم احرم وتزل الطيب عليه بعد حرمه فانه لا يكون عليه شيء وكبر للحرم  
ان يتم الركان والطيب والنفار الطيبه لذابوي عن عمر بن الخطاب  
عنهما ولكن لا يؤمنه التمسعي ولو اكل ريعنا من غير ان يكون في الطعام  
ان كان كثيرا فعليه الدم وان جعل الرعيان في الطعام وطبخه وان  
فلا شيء عليه وان جعله في طعام ولم يفسد الماركا لم يخط فلا مانع به الا ان  
يكون الرعيان هو الغالب حينئذ لم يفسد الدم واعتبار الغالب  
واذا حصب الرجل راسه وحسنه اكله فعليه الدم هكذا اذا لم ياكل  
وجمع بين الراس واللحم في احاب الدم وفيه طماع الصغير افرود الراس  
بالدك واحاب الدم وبين ما ذكره طماع الصغير ان كل واحد منهما  
مضمون بالدم ثم المشقة على تحيين الحصب راسه المانع منه  
حتى لم يضر لم يدا راسه لم يدم ولم يدم واحد لا استعمال اطب وان  
حصب راسه من غير المانع لم يدمه وان دم لا استعمال الطيب ودم  
لنعطه الراس محرم دهن راسه ريت قل ان حلق او نقص فان  
كان الرت قد التقي فيه شيء من الطيب ففسد الدم بالاجماع وان كان  
الرت خالصا لم يلق فيه شيء من الطيب ففسد الدم عند ابو حنيفة  
رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله فيه الصدقة قال  
شيخ الاسلام هذا اذا استكر منه فاما اذا قل فعله للصدقة بالاجماع

دم

ولواوي جرحه او شقوه رجله برهن لغيره طيب فلا شيء عليه  
ولواوي لادن ليجر او يمس فلا شيء عليه ولو غسل راسه وحسنه المخطي  
فعليه الدم عند ابو حنيفة رحمه الله وعندهما طه الصدقة وفي السق  
مقام على محمد رحمهما الله لو غسل الحرم يده باسنان طيب فان  
كان اذا بطروا اليه قالوا هذا اسنان فعليه الصدقة وان قالوا هو طيب  
فعليه الدم وعندنا ايضا باسنان باكل الحرم الموت ودهن السم وان لم يطهر  
في اذنه الوسا واستعط قال في الاما له ولا يشبه السجج والمجرك والوسا الراس  
**الفصل التاسع** في الوقوف بعرفة والتهجد عليه  
ذكر من ساعدته تولده عن محمد بن عبد الله في الامام عطي وبقية الثنا  
يعرفه يوم النحر احراه اذا كان ذلك منه خطا ولو اخطا وقدم الوقوف  
بعرفة يوم البرودة لم يحرم للناس حجهم وفي طماع الصغير اصل عرفه وقفوا  
في يوم فشهد قوم انهم وقفوا في يوم النحر احراهم حجهم وسورة  
المسألة ان شهد قوم انهم راوا الهلال من ذي الحجة في ليلة كان  
اليوم الذي وقفوا اليوم العاشر من ذي الحجة في الزمخري اذا التمس على  
الناس هلال ذي الحجة فاكلوا عدد ذي القعدة ثلثين يوما وقفوا  
في اليوم التاسع من ذي الحجة ثم بين ان اليوم الذي كانوا وقفوا فيه كان  
اليوم العاشر كان وقفهم صحيحا وحجهم تاما استحسانا والناس  
ان لا يجوز في التمسعي عروضة عن محمد رحمه الله اذا اكل المباح  
بريد من له فاصول بعضهم هلال ذي الحجة فرد الامام شهادتهم  
وعند الامام ذي القعدة ليس بربا ووقف في اليوم التاسع بعرفة وهو اليوم  
العاشر شهاد الشهود ووقف الشهود معه لحجهم تام وهم وعصمهم  
في الحج سوا قل ان استيقنوا ان هذا اليوم يوم النحر ولو ان هؤلاء الشهود  
بعد ما واد الامام شهادتهم وقفوا عرفات كما ما رواه عليه الهلال

س



قبل ان ياتي الامام يوم القيامة فيقوم الامام من الغد فذاتهم  
 للحج وعظيم ان يحلوا العمرة وعظيم للحج من قال ذلك ايضا ولو ان قوم من  
 الحجاج او من غيرهم اتوا الامام وشهدوا عنده في يوم عرفه او في يوم  
 الحلال قبل عدد المسلمين يوم وهذا اليوم يوم النحر وهو يوم القتل  
 شهادتهم ووقفوا الناس على عدده الذي عهد ووقف معه هؤلاء اليهود  
 اجرامهم وكذلك لو كانوا شهدوا بذلك في اخر ليلة عرفه في ساعة ان  
 طلع الامام للمسلمين ان اتوا عرفه فيقولوا فقال له عدوكم حتى يطاع  
 الجور لا يقبل هذا الشهادة وان شهدوا بذلك في اول الليلة  
 لم يثبت اليوم الذي هو يوم عرفه في شهادة تقرر وكان الامام والمسلمون  
 يقدرون على ان يصحوا الى عرفات حتى يقفوا بقا قبل الامام شهداتهم  
 قال ولا ينبغي ان يقبل فيها شهادة الواحد ولا اثنين فيكون ذلك  
 في الاحتياط والمصلحة القياسية فيقبل فيه شهادة العدلين والملاذكي  
 يقبل فيه شهادة العدلين قبا واحتياطا اذا كان اليوم يقدرون  
 على الوقوف على امر وانه معناه ان اليهود اذا شهدوا في زمان  
 لا يمكنهم الوقوف بعرفة بشارا او عاكسون الى الوقوف بها بسلام  
 لا يقبل فيه شهادة العدلين وفيه ايضا لو شهد عند الامام عدلان على  
 ربه الحلال في اول العشر من الحج او شهد عند الامام عدلان على  
 ان لا يقبل ذلك حتى يراه العامة يعني حتى يشهد عنده جماعة كبيرة  
 ومضى على ما ارى ووقف في يوم يوم النحر في شهادة اليهود وقب  
 الناس معه والشهود اجرامهم قال ان هذا امر يختلف فيه الفقهاء  
 وان خالفه اليهود فوقفوا قبله لا يحل لهم قال اما هذا من الامور التي  
 تختلف في الملوك يريد بقوله ان هذا امر يختلف فيه الفقهاء ان  
 الفقهاء اختلفوا في هلال ذي الحجة بعضهم قالوا من اوله هلال

رمضان فقبل فيه شهادة عدلين واعلم ان جملة من شهدوا في  
 سائر اشهر الشهادة للحج العظيم وفي الايام من بعد ذلك بعدة  
 اوقات او في الايام من الحج في ذلك اليوم من الحج الذي  
 يرونه يوم عرفه الامم يقبل لليل في ذلك اليوم يوم النحر الذي  
 ان الامم للمسلمين من الله في ذلك الوقت ان اودوا اليان عرفه اصحوا  
 في يوم او في يوم من الحج المسرع عرفه قبل طلوع الفجر والامام شاهدا  
 الثقل فلا يفتوا بها الا بعد الفجر قال محمد بن حمزة الله لا سمع للامام ان  
 يقبل في هذا بينه ولا يفتي في ذلك اذا كان امرا او لعلته  
 فاتهم الحج فان كان الامام ومن اسرع معه يدركون الحج قبل فيه من اراه  
 الشهود وان فات بعضهم الحج في صورته اخرى من هذا الجنس  
 نقول اذا حال الامام من ذلك امر معروف مكشوف وهو يقدرك في الدمام  
 الى عرفه ومن اسرع معه في المشي فذهب هو وليقعد من عرفه  
 معه فانه الحج وان كان لا يدرك هو ولا غيره فلا يقول ان يقبل  
 شهادتهم في هذا وان لم يروا ولا يقف الا من الغد والمخاض ان في  
 كل موضع لو ثبت الشهادة لكانت الحج على الكل فالامام لا يصل الشهادة  
 وان شهد الشهود وفي كل موضع لو ثبت الشهادة لكانت الحج على البعض  
 دون البعض قبل الشهادة **الفصل العاشر**  
 في الوصية الحج اذا اوصى الرجل ان يحج عنه وارثا فان ذلك يجوز  
 لا يحرمه الورثة وهذا عايناه قال في حكايا ما قالوا ان الوصي اوصى  
 للوارث فلا يصح مالم يحرم الورثة فانما اوصى له بشي من ماله وانما  
 اوصى للوارث لانه قد اوصى به من ماله فيرد له وهذا هو  
 معنى الوصية للوارث وقد وجدنا ذلك في مسائل من مال الوصي  
 ثلث ماله لسان ثم ذهب لوارثه لان النعمة من ماله

هلال

باب



الوارث مجرد قوله وانما ارادت اليه بسبب وحد من جهة الوصي له  
 فانما هاهنا ما حصل للوارث من المنفعة يحصل مجرد قوله واذا اوصى  
 ان يحج عنه وهو من منزله ان من مكانا يحج عنه من ذلك المكان والتمس  
 لم يمس مكانا يحج عنه من ذلك المكان سوى ان لم يمس مكانا يحج عنه  
 من وطنه عند علمائنا وهذا اذا كان ثلث ماله بلع الحج من وطنه  
 ومن حجت اوصي فان كان لا يبلغ ان يحج عنه من حجت يبلغ هذا ذكر  
 في الجامع واليه انما في الاصل وذكر القدوري في كتابه ان  
 الوصية تطل قسما لانه بعدد الوصية على ما قصد الوصي فان  
 قصد الحج من منزله ومن المكان الذي في وية الاحتسان لا  
 تطل الوصية لان المقصود من الوصية الحج ابتغا برضا الله تعالى  
 ونيل الثواب فيكون منزله الوصية الصلوة وذلك لعجب الاحتسان  
 لذهابنا هذا اذا كان له وطن واحد فاما اذا كان له اوطان مستترة  
 وهو مسافر اوصى ان يحج عنه فانه يحج عنه من حجت ما من قول الح  
 يوسف ومحمد رحمهما الله وفي قول به حجة رجة الله يحج عنه من وطنه بلذا  
 ذكر في الجامع الصغير وذكر في الجامع الكبير القياس ان يحج من وطنه وفي  
 الاحتسان ان يحج من حجت ما من وية الاحتسان الميسرة ان يحج من حجت  
 اوصى او مات ولم يذكر القياس والاحتسان وحاصل الجواب بطر  
 الاجملة الكسب ان القياس ان يحج من وطنه وهو قول الح  
 حجة رجة الله وفي الاحتسان ان يحج من حجت ما من وهو قول  
 وفي القناوي رجل له رجل الح وسئل مسافر فان كان بطهران  
 واوصى ان يحج عنه يظن ان حرج من الح حجة رجة الله عن مسافر  
 لان من حرج حجة رجة الله واوصى ان يحج عنه من حجت ما من واوصى بهذا  
 حجب ان يكون قول به يوسف ومحمد رحمهما الله وهو جواب الاحتسان

اول اوطان الوصي هو حجة رجة الله  
 وهو حجة رجة الله

فان حرج غرض الحح عنه من مسافر لانه اوصى اوطانه الى حجة رجة الله  
 واوصى حجة رجة الله الوصية الاولى يحج عنه حجت احداهما طالعا والاخرى  
 من مسافر وفي الوجه الثاني يحج حجتا كلاهما من مسافر وفيه  
 انما حجة رجة الله منزل الحح حرج الاصفياين ثم رجع برجل الحح فان  
 يتقدم واوصى بالحج فان حرج عنه من الحح لان الظاهر ان الحح ثم  
 حرج حجة رجة الله ان يحج عنه سلت ماله حجة واحدة فانه يحج  
 عنه سلت ماله حجة واحدة ولا يحج عنه حجة واحدة فانه يحج  
 الحح حجة رجة الله وفيه المال في نفسه في الطريقة واحدة وحاسا  
 وفي مقامه به فالعقوب من طعامه وسوته في كل بصير للمامور  
 مخالفا حتى يصير ما يقع فهدا على وجهين الاول ان يكون الثاني شكا  
 كبر الحجت لمن المامور الاختيار عنه عن مثل هذه الرأية وفي هذا الوجه  
 يصير كالقناوي ويصير ما يقع في نفسه قياسا واحتسانا لانه مامور كالحجة  
 سلة لانه امر ان يقع المال كله في سفر الحح حتى يكون المراد الحجة فاذا  
 قول البعض والبرهان في هذا الاختيار عنه اعبر كالحجة الوجه الثاني  
 ان يكون الثاني شكا فليلا حجت لانه الاختيار عنه في العرف والعادة  
 وفيه هذا الوجه لا صمان عليه احتسانا لان هذا القدر من الرأية ساقط  
 الاعتبار شرعا لانه لا يمكن ان يقع المال كله في السفر داهيا وجليا  
 ومنه مقامه حجت لا تقع من المال في تيسير وما لا يمكن المامور للاختار  
 عنه سعة طاعته شرعا الا في ان القيسير تحمل على الوجه بالشرع  
 وعن الاب والوصي اذا ما مال صغير ما اذا كانت الرأية ساقطة لا  
 حتى لا يصير المامور كالحجة فالرأية لا تسلم للمامور وان كان لثقال  
 لما بقي من النفقة فذلك المامور هل يصير للمامور فان كان الميت غير رجل  
 للحح وقال ما فصل فهو له فذلك حايروا ان لم يعين رجلا كانت الوصية

لا يصح حجة رجة الله



باطنه في الوجه الاول الوصيه حصلت لمعلوم وفي الوجه الثاني  
 الوصيه حصلت لمجهول هذا اذا كان اوصى بان يحج عنه سنة وملكه  
 ملغ حجاً فلي الوصي ان يحج عنه حجاً الا ان يحج من ثلث ماله شي ولو لم يملك  
 ان يحج عنه حجاً سنة واحدة بان اخذ حلاً او دفع اليهم للنفقة في سنة  
 واحدة حتى يحجوا عنه او احج عنه وحلاً في كل سنة مرة واحدة ولا اول الفصل  
 لانه وما بهلك باقي المال بعد السنة الاولى لان المقول مما رده عليه  
 التلف واذا هلك المال لا يبطل الميت لو ابى الباقي وان يومه يذلل الاخر  
 عنه بان يحج عنه حلاً في سنة واحدة اذا الوصي ان يحج عنه الف درهم من  
 ماله وذلك بعد الروح في الحج فلو وصى ان يصرفها الى الديار التي  
 تروج في الحج وان شئ الوصي دفع هذا النقود لقمته او وصى ان يحج عنه  
 وله بعد ذلك ماله او وصى ان اعطى له رجل الحج عنه في محل يحتاج  
 الى مال لغير القدر من جيار وان اعطى رجل الحج راكبا ولكن في محل  
 يحتاج الى اقل من القدر من وكل ذلك يحج من الميت كما قلنا  
 لانه مستقر رجل اوصى ان يدفع نوره هذا رجل الحج عنه فذبح العر  
 الى رجل قميصه واكرهه رجلاً واقبل الكرا على نفسه في الطريق  
 وحج عن الميت ما شياً حاز عن الاموال وان خالف امره لانه  
 يملك سعه سعه والحج ثمينه وكذلك يملك ان يكرهه ويحج ببدل  
 المنفعة ثم يرد المغير على ورثته الميت لانه ملك الميت المأمور بالحج  
 اذا حج ما شياً فالحج عنه ومنه للميت لان الحج المعروف  
 بالزاد والراحله فانصفت الوصيه اليه **الفصل**  
**الحادي عشر في المنقرفات** واذا بلغ الصبي او اتم  
 التصاريح في وقت لا يقدر على الحج ثم مات ذكر في خلاف ذلك وقبراً  
 ويعقوب انه لا يحل حج على ابيه يوسف خلافاً لفرقهما الله

النبي وقد روي عن ابي يوسف ايضا انه يجب تضارب  
 ابي يوسف رحمه الله رأيان وقيل عن ابي حنيفة رحمه الله في هذا  
 روايان ايضا وكذلك هذا اذا اصاب مالا واستهلك او هلك  
 ثم اصاب مالا في وقت لا يقدر على الحج والاطهر انه لا يحج  
 وعليه الفتوى في الواد والبالغ اذا حن بعد الاحرام ثم اراد ان  
 محصورات الاحرام فان عليه فيها الكفارة فرق بينه وبين  
 الصبي والغرض ان احرام المحن قبل ان يحج كان محجاً لا باعلا ف  
 احرام الصبي والله اعلم بالصواب **الفصل**  
 بعون الله تعالى على ما بعد العقر الى الله تعالى محمد بن محمد  
 عرف الفتوى عفا الله له ولو الدين ولم طالع فيه ويجمع  
 المسلمين والسمات

وحلى الله على سيدنا محمد واله واصحابه واشياعه وانا عبد الطيبين الطاهر  
 وسلم تليها كثيراً  
 وكان الفراغ منه يوم الاثنين الخامس شهر صفر سنة عشرين وسبعمائة  
 والمحدث عبد الجليل

قول صحيح بحسب الطائفة والوسع وما اشتمل فيه نظر عليه  
 فلما مله من مطالعة او يغالبه على السجدة اوى وذلك في عام  
 لعمري بعد الراحلة النامر العثماني حاشى الاول سنة ١٢٠٠  
 من شهر ربيع الثاني

في الاول من ربيع الثاني سنة ١٢٠٠







